الانتصار للحق

وأهل العلم الكبار
والرد علي من رمي

الشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني
رحمه الله بالتساهل



بقلم:

الشيخ/ أحمد بن إبراهيم أبي العينين

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا

إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م

رقم الايداع ٥٦٤٩/٢٠٠٤

رقم الدولى 1-201-239-977



الناشر

مكتبة أنوار مكة



مُقَدِّمَة



الحمـــدُ لله والصـــلاةُ والسلامُ على رسول الله ، وأشهدُ ألا إله إلا الله وأشهدُ أن محمداً عبدُه ورسولُه .

أمـــا بعد فإن النَّبيَّ ﷺ قال : **انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً** ، قالوا : يا رســـول الله ، هـــذا ننصره مظلوماً ، فكيف ننصره ظالماً ؟ قال : **تأخذ فوق يديه** .(١)

وعـــن جابـــر رضي الله عنه قال : اقتتل غلامان : غلامٌ من المهاجرين وغلامٌ من الأنصـــار ، فنادى المهاجر أو المهاجرون : ياللمهاجرين ، ونادى الأنصارى : ياللأنصـــار ، فخرج رسول الله ﷺ ، فقال : **ما هذا ، دعوى أهل الجاهلية ؟** قـــالوا : لا يا رسول الله ، إلاَّ أنَّ غلامين اقتتلا ، فكسع أحدهما الآخر ، قال : **فلا بأس ، ولْينصر الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً ، إن كان ظالماً فلينهه ، فإنه له نصر ، وإن كان مظلوماً فلْينصره** .(٢)

هكذا بيَّن النبى ﷺ أنه يجب على المسلم أن ينصر أخاه المظلوم وأن يقف فى وجـــه الظالم ، فلا يجوز للمسلم أن يكون خذولاً لإخوانه ، كما هو حالُ

---

(١) رواه البخارى (٢٤٤٣) ، (٢٤٤٤) وغيره عن أنس رضي الله عنه .

(٢) رواه مسلم (٢٥٨٤) وغيره .

كثيرٍ من المسلمين اليوم إذا وقع الظلم على غيره من المسلمين لم يحرك له ساكناً، وإذا وقع عليه لم يُبْقِ ، ولم يَذَرْ ، وما هكذا تكون أخلاق المسلمين الصادقين ، فلا يجوز للمسلم أن يخذل أخاه المسلم حين يُظلَم ويُخلِّى بينه وبينَ ظالمه ، فعن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : **المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يسلمه ، ومن كان فى حاجة أخيه كان الله فى حاجته** .(١)

(فلا يسلمه) أى : فلا يُخلِّى بينه وبين ظالمه .

فهل يُتصوَّر بعد هذا أن مسلماً يعقل عن الله ورسوله يرى أحدًا يتدخل فى خصومةٍ لنصرةِ مظلومٍ فيقول له : مالك ولهذا ؟

فإن كان المظلوم المعتَدَى عليه عالماً من علماء المسلمين الذين يُرجع إليهم ، ومن الذين يذبُّون عن الدين وعن السنَّة والشريعة كان حقهم على غيرهم أشد ، وكان ترك نُصرهم من القادرين أقبح ، وذلك لأمرين : **أحدهما** أن حق العالم على المسلمين أوكد ، **والثانى** : أن ظلمه والعدوان عليه والتطاول عليه يعود على الدين والشريعة بالسلب لأنه من حملة الشريعة ، قال الشيخ العلامة محمد بن صالح بن عثيمين ـ رحمه الله ـ : «إنَّ الذين يلتقطون زلاَّت العلماء لِيُشيعوها ليسوا مُسيئين للعلماء شخصياً فحسب ، بل مُسيئون للعلماء شخصياً ، ومُسيئون إلى علمهم الذى يحملونه ، ومُسيئون إلى الشريعة التى تُتلقى من جهتهم ، لأن العلماء إذا لم يثق الناس فيهم ، وإذا اطَّلعوا على عوراتهم ـ التى قد لا تكون عورات إلا على حسب نظر هذا المغرض ـ فإنهم تقل ثقتهم بالعلماء وبما عندهم من العلم ، فيكون فى هذا جناية على الشرع الذى يحملونه

---

(١) رواه البخارى (٦٩٥١) ، ومسلم (٢٥٨٠) وغيرهما .

مــن سُنَّة الرسول ﷺ ، لذلك من نصيحتك لأئمة المسلمين من أهل العلم أن تدافع عن عوراهم وأن تسترها ما استطعت وأن لا تسكت ». اهـ .[(١)]

هـذا فقـد قمت بالنظر فى الخصومة التى أنشأها الشيخ مصطفى ابن العـدوى بينه وبين الشيخ الإمام المجدد محمد ناصر الدين الألبانى ـ رحمه الله ـ ، فقـد بدأهـا الشـيخ مصطفى بتسويده ما سماه بـ « **النظرات فى السلسلة الصـحيحة** » ، وذلـك فى غرة ذى الحجة عام ١٤٠٧هـ ، وتوالت ردوده وتتـبعاته على الشيخ ـ رحمه الله ـ منذ ذلك الحين ، فقد أفرَدَ للردِّ على الشيخِ أربعـة مصنفات مستقلة [(٢)] ، وقد ملأ كتبه بتتبعاته على الشيخِ ـ رحمه الله ـ ، بحيـث لا تكاد تجد له مصنفاً يخلو من تعقبٍ على الشيخ ـ رحمه الله ـ ، ومع ذلك فلم يُفرد أحدًا بردٍ غير الشيخ الإمام المجدد ـ رحمه الله ـ بل لا تكاد تجده يتعقَّـب أحـدًا بتعليقٍ فى كتبه غير الشيخ ـ رحمه الله ـ ، ولستُ أدَّعى عصمةَ الشيخ ـ رحمه الله ـ ، ولا أدعو إلى تقليده أو التعصب لأقواله ، ولا لأقوال غيره مـن أهـل العلم ، وإنما المُنكر أنْ يُخصَّ عالمٌ بالتتبع والردود دون غيره ، فإن أضيف إلى ذلك النيل منه ورميه بما لا يليق ، وتنقصه ازداد الأمر سوءاً ، وازداد فاعلـه عدوانـاً وبغياً ، وهذا ما حدث من الشيخ مصطفى تجاه العلامة المجدد الألبانى ـ رحمه الله ـ حيث وصفه بقوله فى كتابه المسمى بـ « **المؤنق** » المطبوع ١٩٨٩م : **هذا شئ عجيب** ، **وفقه سقيم** ، ولم يترك الشيخ مصطفى لنا فرصة حمل هذه الكلمة على التَّسرع وعدم القصد بإعادها فى كتابه « **أحكام النساء** » المطبوع عام ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، مما يدل على قصده إياه وإصراره عليها ،

---

(١) شرح الشيخ ـ رحمه الله ـ لـ « **رياض الصالحين** » (٦٨٢/١) .

(٢) وهى « **النظرات فى السلسلة الصحيحة** » ، و « **عدد ركعات قيام الليل** » ، و « **المؤنق فى إباحة تحلى النساء بالذهب المحلق وغير المحلق** » ، و « **الحجاب** » .

وأكـــد قصده وإصراره على وصف الشيخ ـ رحمه الله ـ بذلك بقوله فى كتابه المسمى بـــ « **مفاتيح للفقه فى الدين** »المطبوع ١٤١٤هـــ - ١٩٩٤ : فكيف يصنع هذا الذى أخذ بحديث (**لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم**) مـــع هـــذه النصوص ؟ هل يقول نترك صوم يوم عاشوراء وصوم يوم عرفة إذا وافقا يوم السبت؟ أم ماذا يصنع **صاحب هذا الفقه السقيم** ؟[1] انتهى كلامه[2].

ولمـــا طبع صاحب النظرات والردود كتابه هذا مرة أخرى أكَّد إصراره علـــيها وقصده لها بإعادها فيه ص (٣٠) ، بل كأنه لم يرها كافية لما فى نفسه تجـــاه هـــذا الإمام حتى زاد فى هذه الطبعة قوله ص (٢٧) : **أما النظر إلى متن حديث واحد وسند واحد وإهمال ما سوى ذلك فيورث فقهاً شاذًا منبوذًا .**

فغريب أمر رجل يفطر يوم عاشوراء والمسلمون صيام لكون عاشوراء وافق عنده ! يوم سبت ، ولا يحل له بزعمه أن يصوم يوم السبت !!

وكذلك غريب أمر رجل ليس بحاج ، والناس من حوله يوم عرفات صيام وهو مفطر !!

أليس هذا بمحروم الأجر والثواب لقلة فقهه .اهـــ .[3]

ومـــن الأمـــور الخطيرة أيضاً التى رمى بها الشيخ مصطفى الإمام المجدد الألبانى ـ رحمه الله ـ اتهامه بالتساهل فى الحكم على الأحاديث ، وهذه المسألة قد لا يعى خطورتها كثيرٌ من الناس ، فإن وصف الشيخ ـ رحمه الله ـ بالتساهل يعنى

(١) ولا نعلم أحدًا صرح بتحريم صيام يوم عاشوراء وعرفة إذا وافقا يوم سبت غير الإمام المجدد الألـــبانى ـ رحمه الله ـ ، وأرى أن الشيخ ـ رحمه الله ـ مأجورٌ على هذا القول أجرًا واحدًا إن شاء الله ، ولكن هل هذا مُسوِّغ لوصفه بـــ« **صاحب الفقه السقيم** » ؟

(٢) « **مفاتيح للفقه فى الدين** » ص (٢٩) .

(٣) « **مفاتيح الفقه فى الدين** » الطبعة الثانية عام ١٤٢٠هـــ ــ ٢٠٠٠م .

عـــدم اعـــتماد حكمه على الأحاديث ، وهذا يعنى هدم عمل كثير من الدعاة والمعلمين والهيئات التى تعتمد على أحكام الشيخ ـ رحمه الله ـ على الأحاديث .

كـــل هذا ، ولم أجد من يقوم بالذبِّ عن الشيخِ ـ رحمه الله ـ تجاه هذه الهجمـــة الشرسة ، فالشيخ ـ رحمه الله ـ كان فى آخرِ أيامه يريد إتمام مشاريعه الكبرى فى خدمة السنة والدين بعد أن أحس بقرب الأجل والأعداء كثيرون من المبتدعة والمنحرفين ، فلا يجد الوقت والجهد للذبِّ عن الحقِ وعن عرضِه ، وقد تعـــرَّضَ الشيخ العلامة الإمام الألبانى ـ رحمه الله ـ قبل موته لمرضٍ شديدٍ استمر معه نحواً من عامين ، وصاحب النظرات ماضٍ فى ردوده وتعدِّيه على الشيخ ، حتى كان فى السنة التى توفى فيها الشيخ ـ رحمه الله ـ ، وهو فى مرض الموت ، أعلـــن صاحب النظرات عن مشروع يتسع لكل ما فى نفسه تجاه الشيخ حيث قـــال فى كتابه المسمى بـــ « **أحكام النساء** » (١/ ٤٠) : يأتى لنا كلام مستوفى إن شاء الله فى رسالتنا المتعلقة بالنظرات فى كتب الشيخ ناصر . اهـــ.[١]

فبعد أن كان يقول : نظرات فى السلسلة الصحيحة أصبح يقول نظرات فى كتـــبِ الشـــيخِ ناصر ، كل ذلك وأنا أحس فى نفسى بالتقصيرِ لعدمِ القيامِ بنصـــرةِ الحـــقِ ونصرةِ الشيخِ ، وأتمهل ، وأقول لعلى أُكفى من غيرى ، وقد كلَّمـــتُ بعـــض من أراه أهلاً لذلك فلم يُجب[٢] ، فلمَّا لم أجد من يقوم بهذا الواجـــب من الذبِّ عن الحقِ وعن عِرضِ الشيخِ ـ رحمه الله ـ استعنتُ بالله فى القيام بهذا الواجب ، ورأيتُ أن فى ذلك نصرة للشيخ مصطفى نفسه فقد سبق

---

(١) « **أحكام النساء** » (١/ ٤٠) تأليف مصطفى العدوى . المطبوع سنة ١٤٢٠هـــ ـ ٢٠٠٠م .
(٢) وقد كان يحملنى على التمهل ما بينى وبين الشيخ مصطفى من النسب والقرب المكانى الذى يتسبب فى مشاركة أناس فى هذه المسائل وهم لا يحسنونها ، لكن ماذا أصنع ؟

قول النبى ﷺ : « **لينصر الرجلُ أخاهُ ظالماً أو مظلوماً ، إن كان ظالماً فلينههُ ، فإنه له نصر** » .

فلما بدأت الدخول فى هذه النصرة ، بدأت ببيان حق أهل العلم ثم بيَّنتُ منزلة الإمام المجدد الألبانى ـ رحمه الله ـ وذكرت مكانته عند أهل العلم ، ثم بيَّنتُ موقف صاحب النظرات منه ، ثم بحثتُ فيما وراء تخصيص الشيخ بالتتبع والردود والنظرات والدافع وراء ذلك ، فدفعنا ذلك لبيان موقف صاحب النظرات من الطوائف والجماعات والفرق .

ثم نظرت فى حُكْمِ صاحب النظرات على الشيخ حيث جعل نفسه فى مكانةٍ من يَحكمُ على الشيخ ويقوِّم عملَه حيث قال فى أسئلته فى المصطلح ص (١١٥) س (١٥٥) : **ما هى درجة الشيخين الفاضلين أحمد شاكر وناصر الألبانى فى تصحيح الأحاديث من ناحية التساهل أو التشدد ؟**

ثم أجاب بما مفاده أنهما متساهلان .

هكذا نزَّل صاحبُ النظرات الشيخين منزلة المجهولين اللذين لا يُعرف لهما درجة ولا منزلة فى الحكم على الأحاديث ، ويحتاجان إلى من يُعرِّف الناس بمنزلتهما ودرجتهما ، وهل هما مُجازان أم لا ؟ ثم لم يُجزهما صاحب النظرات بوصفه لهما بالتساهل ، فلمَّا وضع صاحب النظرات نفسَه فى هذه المكانة حَمَلَنا ذلك على النظرِ فى عملهِ والتى منها عمله الحديثى الوحيد وهو شئ سماه تحقيقاً لـ « **منتخب عبد بن حميد** » فوقفتُ على أمورٍ ما كانت تخطر ببال أحد أنها تقع من صاحبِ النظرات ! ، فلقد قال فى تعليقه على الحديث (١٤٢٨) من « **المنتخب** » فى طبعته الأولى : ذكر المعلق على « **سنن أبى داود** » أن البخارى ـ رحمه الله ـ ذكر هذا الحديث فى ترجمة إبراهيم بن أبى أسيد فى « **التاريخ**

الكبير »وضعَّفه فليُراجع فى «**التاريخ الكبير** » فليس بيدى الآن . انتهى كلامه وظل «**التاريخ الكبير** » بعيدا عن يدى فضيلة الشيخ طيلة سبعة عشر عاماً إلى أن أعـــاد طباعة «**المنتخب** »مرة ثانية ، فأعاد قوله إن «**التاريخ الكبير** » ليس بين يديه ، ومع بُعد هذا الكتاب ـ الذى لا يغيب عن أصغر طالبِ علمٍ[1] ـ عن يدى فضيلة الشيخ فإنه لم يمنعه من أن يكون حاكماً على أئمة الحديث فى هذا العصر (الألبانى وشاكر) .

ومـــن ذلـــك ما علق به صاحب النظرات على الحديث (١٥٦٣) من «**المنتخب** » حيث قال : لم نستطع تحديد ميمون من هو ؟

هكـــذا قال فى الطبعة الأولى فبينت لفضيلته فى كتاب «**التفنيد لكتابه الترشيد** » ص (١٤٧) أن هذا الراوى مذكور منسوباً فى سبعةِ مصادر (ميمون ابن مهران) ، وهو ثقة مشهور ، فهل هذا إصرار من فضيلته على إبقاء قوله : لم نستطع تحديد ميمون من هو ؟ أم أنه لم يقرأ كتابى « **التفنيد لترشيده** » ؟

ومن ذلك ما ثبت فى إسناد الحديث رقم (١٥٤) وهو اسم الراوى (بدر ابن عثمان) هكذا فى أصل «**المنتخب** » ، وفى تعليق فضيلته : فى السند : يزيد ابـــن عثمان ، والظاهر أنه بدر بن عثمان ، مما يدل دلالة قاطعة على أن فضيلة الشيخ لم ير نسخة « **المنتخب** »التى وضع عليها تعليقاته ، مع أنه قال فى المقدمة إنـــه قابـــلها على عدة نسخ خطية[2] ، فى أمور أخرى ستراها فى موضعها إن شاء الله .

أفـــيجوز لناصحٍ للهِ ولرسولهِ ولأئمة المسلمين وعامتهم أن يسكت على عمل يسمى تحقيقاً لمصدرٍ من مصادرِ السنةِ بهذا الوصف ؟

---

(١) مع أن فى مكتبة فضيلة الشيخ من « **التاريخ الكبير**» أكثر من نسخة! .
(٢) وستقف على حقيقة هذه المقابلة إن شاء الله تعالى .

وبعد النظرِ فى عملِ فضيلةِ الشيخِ صاحبِ النظراتِ وظهور ما ظهر من أمرِهِ أصبح من نافلةِ القولِ مناقشة حكمِهِ على الشيخِ بالتساهلِ إذ كيف يحكم مَنْ عمله بهذا الوصف على إمامِ الحديثِ فى هذا العصر ؟

ومـــع ذلـــك رأيـــت إتماماً للفائدةِ مناقشة أسباب حكمِهِ على الشيخِ بالتساهلِ[1] ليكون فى ذلك عبرةٌ له ولغيره ممن تطاولوا على أئمةِ هذا الشأنِ ، فلهذا وذاك كان هذا الكتاب المبارك إن شاء الله والذى سمَّيته « **الانتصارُ للحقِ وأهلِ العلمِ الكبارِ والردُّ على مَنْ رمَى الشيخَ الألبانىَّ ـ رحمه الله ـ بالتساهلِ** » وقد خرجَ الكتابُ فى طبعته الأولى ، فكان له أثرٌ طيبٌ عند كلِّ مُنصفٍ ومحبٍ لـــلحق وأهلِ العلمِ الكبار ، وقد كنتُ حريصاً على أن يصل إلى أكبرِ عددٍ من الدعـــاةِ وأهـــلِ العـــلم ، وكـــان من أهمِّ أسباب ذلك أن أحظى بنصائحهم لاستدراك الأخطاء فى طبعة لاحقة ، فكان ممن أرسلتُ إليهم نسخة من الكتاب الشـــيخ أسامة القوصى ، حملها شخص من قِبَلى إليه حتى سلَّمها له فى يده ظنًّا منى أنَّ ما كان بيننا من صلة ستحمله على أن يُبادر بالاتصال بى للتناصح فيما كتبـــتُ ، فـــأبى إلا أن يُعلِّق على الكتابِ فى درسٍ عامٍ ، فكان فيما قال : إنَّ أخانـــا أحمد بن أبى العينين أخرجَ كتاباً فى مصطفى ، وهذا حقيقة ـ وإنْ كنتُ

---

(١) ولا يزال الشيخ مصطفى يفرض كتابه « **الأسئلة والأجوبة فى المصطلح** » على القادمين إليه قـــبل اشـــتغالهم فـــيما يسمونه تحقيقاً للأحاديث ، وفيها اتهامه للشيخ الألبانى ــ رحمه الله ــ بالتساهل، ولا يزال يتعقب الشيخ ــ رحمه الله ــ فى أواخر أعماله كـــ « **تعليقه على المنتخب** » الطـــبعة الثانية عام ٢٠٠٢ – ١٤٢٣هـــ ، فمنه قوله على الحديث (١٢١٥) : **وقد ذكر له الشـــيخ ناصـــر الألبانى شواهد فى « سلسلة الأحاديث الصحيحة » رقم (١٦٠) محاولاً ! تصـــحيح الحديـــث بها ، ولكنَّنا رأينا تلك المحاولة غير موفقة !، فهى شواهد واهية لا ترقى الحديث إلى الحسن ، فضلا عن الصحة .اهـــ .**

فهـــذا ممـــا يؤكد أهمية إعادة نشر كتابنا هذا ، وتأمل قوله (ولكننا رأينا تلك المحاولة غير موفقة) .

أوافــق أخانــا أحمــد على جلّ ما ذكر فى الكتاب ـ لكنِّى لا أوافق على هذه الطــريقة ، وهــذا ليس أسلوباً يُكتب به كتابٌ أبدًا ، يعنى إذا نحن أصبحنا فى الكتــب ينشــغل ببعضنا البعض ، طبعاً أحمد مُتزوج بأخت مصطفى وبالتالى يعرف خباياه كما يُقال ـ يعرف كل شئ عنه ـ فمثل هذا الكتاب أنا لا أرضاه وإن كنــتُ أُوافقــه فى جلّ ما كتبَ من الناحية العلمية فى حق مصطفى وفى منهجه ، لكن حقيقة لا أوافق على هذه الطريقة أنَّ كلَّ واحد منَّا يُخرج خبايا الآخر ويكتبها فى كتاب ، هذا معناه أننا وصلنا فى الحضيض الأسفل كما يُقال، فأنا لا أرضى هذا . انتهى كلامه .

وللآن لا أدرى كيف أجمع بين كلامِ الشيخِ أسامة ، فإنَّ قوله إنَّه يوافق على جلِّ ما فى الكتاب يعنى أنَّ الذى لا يوافق عليه فى الكتاب شئٌ يسير ، وأنَّ جلَّ الكتابِ حقٌ من وجهة نظره .

فهــل يختــلفُ معــنا فى أنَّ الكتاب الذى جلُّه حقٌ كتابٌ قد وُفِّقَ فيه صاحبُه إلى حدٍ كبير ؟

وهل هناك كتابٌ خلا من الخطإِ أو النقصِ غير كتابِ اللهِ ﷻ ؟

وكيف يوافقُ على جلِّ ما فى الكتاب ثم يصفه بعد ذلك بأنه دليل على وصــولنا إلى الحضيض الأسفل ؟ وأين خبايا فضيلة الشيخ مصطفى التى ذكرها فى الكــتاب ؟، فهــل يعــنى بخــباياه ما ذكرتُه من وقيعته فى الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ وغيره من أهل العلم فى مجالسه العامة والخاصة ؟

● **وأقول** : ينفى هذا الاحتمال ما ذكرهُ الشيخُ أُسامة فى أولِّ كلامه، حين عُرض عليه سؤال هو : اشتهر فى الفترةِ الأخيرةِ عنكم أنَّكم تقولون إنَّ من

كـــان له عـــلمٌ بمسائلِ المنهج فيحق له أن يذهب ويدرس عند الشيخ مصطفى العدوى فما صحة هذه المقولة ؟

فأجاب الشيخُ أسامة :

« **هذا ليس بصحيح ، الحقيقةُ أنَّ أخانا مصطفى وبعد أن بلغنى عنه ما بلغـــنى : أولاً من أنه فى المملكة دائماً بين السروريين والقطبيين ؛ هم الذين يحيطون به ، وهم الذين يستضيفونه ، وهم الذين يحيطون به من كل جانب ، ما ينزل إلا عندهم ، ولا يذهب وما يكون إلا بينهم ، وكذلك بعد ما بلغنى من بعض الكلام الذى فيه غمزٌ أو لمزٌ للعلماء الكبار سواء فى الدروس العامة أو فى المجـــالس الخاصـــة ، فأنا أقول لإخوانى الذين كنت من قبل أنصحهم بالذهاب» أقول لهم : لا تذهبوا عند أخينا مصطفى** » انتهى كلام الشيخ أسامة .

● وعلى كلِ حالٍ جزاه الله خيرًا على التعليق .

وأمـــا عن طريقة الكتاب وأسلوبه فأنا أعترف أنه كان غريباً على كثير ممن سمعوا بالشيخ مصطفى ، ولم يقرؤوا له ففوجئوا بما فوجئوا به وأحياناً كنت أذكـــر نتيجة المسألة وخلاصة رأيى فيها وأظنُّ أنَّ الدليلَ عليها واضح لوضوحه عندى ، ثم بدا لى أنها تخفى على كثير من القراء ، والله أعلم ، فَعَدَلْتُ عن ذلك فى هذه الطبعة ، واجتهدتُ فى إيضاحِ الأدلة وترك النتيجة للقارئ كلٌّ حسب فهمه ما استطعت إلى ذلك سبيلا ، فأرجو أنْ يخرج هذا الكتاب فى هذه الطبعة مرضـــياً لكـــلِّ طالبِ حقٍ ، وهذا بفضل الله ﷻ ثم بالانتفاع من نقد الناقدين ونصـــائح المحبين ، ومنهم شيخنا مقبل بن هادى _ رحمه الله _ الذى اتصلتُ به قـــبل وفاته _ رحمه الله _ بأقل من شهرٍ وكان مزكّياً للكتابِ فى الجملة ، ومنهم فضـــيلة الشيخ أبو أحمد محمد حسانٍ ، الذى زارنى بعد خروج الكتاب وكان

مسرورًا بالذب عن الإمام المجدد الألبانى ـ رحمه الله ـ ، ومنهم الأستاذ الفاضل/ محمد شاكر وكيل مدارس البشرى بمكة أعزَّها الله الذى نصحنى بحذف الأخبار التى كنت وحدى شاهداً عليها ، وذلك حتى لا تكون عرضة للقيلِ والقال فملتُ إلى قوله[١] إلى غير ذلك من نصائحه الغالية ، فجزاه الله خيرًا .

ومن الأخطاء التى وقعت لى فى الكتاب ما فى ص (٤٨) الحديث رقم (٣) ، فإننى وهمتُ ونقلتُ تعليق الشيخ مصطفى على الحديث الذى بعده عليه، فينبغى أنْ يُحذف هذا الحديث والتعليق عليه ، والذى نبَّهنى إلى هذا الوهم هو الأخ / أشرف أمين الداودى ، فجزاهُ الله خيرًا .

ومن ذلك اسم الباب قبل الأخير ، وهو (هل انتساب مصطفى للسنَّة انتساب خالص) ، فقد تراجعت عن هذه التسمية .

وبهذا أرجو أنْ أكون قد أدَّيت بعض ما أوجبه الله علىَّ فى هذه المسألة ، وأمَّا أنت أيها القارئ فلا تبخل بالنصيحة لمقيده وللمخالف ، فإن كبر عليك ذلك واستصعب عليك ؛ فقد دعوته ولازلت إلى مناظرة علمية وتسجل لبيانِ الحقِ ونصرته ، والله أسأل أنْ يجعل عملى خالصاً لوجهه وأن يقينى شرور نفسى وأنْ يتقبل منى صالح العمل ، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله ربِّ العالمين .

وكتبه :

أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبى العينين

آخر رجب ١٤٢٤هـ

آخر شهر سبتمبر ٢٠٠٣م

---

(١) وإن كنت قد عرضت على الشيخ مصطفى المباهلة بينى وبينه إذا كان يُنكر شيئاً منها ، وهى حق ، وكان فيها بيان جانب من الحق ، ولكن استغنيت بغيرها لما قد ذكرت .

● وجوب احترام العلماء وإجلالهم وجرم من تنقصهم ●



قال الله ﷻ : ﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ [المجادلة: من الآية١١] ، وروى مسلم فى « **صحيحه** » عن عامر ابن واثلة أنَّ نافع بن عبد الحارث لقيَ عمر بعسفان ، وكان عمر يستعمله على مكة ، فقال : مَنْ استعملت على أهل الوادي ؟ فقال : ابن أبزى ، قال : ومن ابن أبزى ؟ قال : مولى من موالينا ، قال : فاستخلفت عليهم مولى ؟ قال : إنه قارئٌ لكتاب الله ﷻ ، وإنه عالم بالفرائض ، قال عمر : أما إن نبيكم ﷺ قد قال : **إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواما ويضع به آخرين** .(١)

فبان بما سبق ذكره من الآية والحديث أنَّ رفعة منزلة أهل العلم إنما هى من الله ﷻ ، فيجب على كل من آمن بالله واليوم الآخر أن يرفع قدرهم برفعة الله ﷻ لهم ، ومن تعمَّد تنقصهم فقد ضاد الله ﷻ فى حكمه .

قال طاوس بن كيسان : إنَّ منَ السنَّة أنْ تُوقِّر العالم.(٢)

وعن الشعبى قال : أمسك ابن عباس بركاب زيد بن ثابت ، فقال : أتُمسك لى وأنت ابن عمِّ رسول الله ﷺ ؟ قال : إنَّا هكذا نصنع بالعلماء(٣) .

وعن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمى قال : ما كان إنسان يجترئ على سعيد بن المسيب يسأله عن شئ حتى يستأذنه كما يستأذن الأمير(٤) .

---

(١) رواه مسلم (٨١٧) وغيره .
(٢) « **جامع بيان العلم وفضله** » (٤٥٩/١) ، وقد صحح إسناده أبو الأشبال الزهيرى .
(٣) « **الجامع** » للخطيب (١٨٨/١) رقم (٣٠٧) ، وعزاه المحقق لابن عبد البر فى « **الجامع** » .
(٤) « **الجامع** » للخطيب (١٨٤/١).

وعن مغيرة قال : كنَّا نهاب إبراهيم كما يُهاب الأمير[١] .

وعـــن إسحاق بن إبراهيم بن حبيب الشهيدى قال : كنت أرى يحيى القطان يُصلى العصر ، ثم يستند إلى أصل منارة مسجده ، فيقف بين يديه على ابن المديني ، والشاذكوني ، وعمرو بن على ، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهـــم ، يســـألونه عن الحديث ، وهم قيام على أرجلهم إلى أن تحين صلاة المغرب ، لا يقول لواحد منهم اجلس ، ولا يجلسون هيبة وإعظاما[٢] .

وقال الإمام النووى ـ رحمه الله ـ فى « **كتاب التبيان** » ص (٢٧) :

الباب الثالث : فى إكرام أهل القرآن والنهى عن إيذائهم :

○ قال الله تعالى : ﴿ **وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ**﴾ [الحج: من الآية٣٢] .

○ وقال الله تعالى : ﴿ **وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ** ﴾ [الحج: من الآية٣٠] .

○ وقال الله تعالى : ﴿ **وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ**﴾[الحجر:من الآية٨٨] .

○ وقـــال الله تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً**﴾ [الأحزاب:٥٨] .

وفى الـــباب : حديـــث أبى مســـعود الأنصارى ، وحديث ابن عباس المتقدمان فى الباب الثانى [٣] .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق (١/١٨٥) .

(٣) حديـــث أبى مسعود رواه مسلم (٦٧٣) مرفوعاً : « **يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ...**» الحديـــث ، وحديـــث ابن عباس قال : كان القراء أصحاب مجلس عمر ﷺ ومشاورته كهولاً كانوا أو شباناً . رواه البخارى (٤٦٤٢) .

وعـــن أبي موســـى الأشعرى ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « **إنّ من إجـــلال الله تعـــالى إكرام ذى الشيبة المسلم وحاملِ القرآن غير الغالى فيه والجافى عنه ، وإكرام ذى السلطان المقسط** » ، رواه أبو داود ، وهو حديث حسن [١] .

وعن عائشة ـ رضى الله عنها ـ قالت : « **أمرنا رسولُ الله ﷺ أنْ نُنزل الناس منازلهم** » رواه أبو داود فى « **سننه** » والبزار فى « **مسنده** » ، قال الحاكم أبو عبد الله فى « **علوم الحديث** » : هو حديث صحيح [٢] .

وعن جابر ﷺ أن النبى ﷺ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد ، ثم يقول : « **أيهما أكثر أخذًا للقرآن ؟** » ، فإذا أُشير إلى أحدِهما قدَّمهُ فى اللحد ، رواه البخارى[٣] .

وعن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ : « **إن الله ﷻ قال : من آذى لى ولياً فقد آذننى بالحرب** » ، رواه البخارى[٤] .

وثبت فى الصحيحين عنه ﷺ أنه قال : « **من صلى الصبح فهو فى ذمَّة الله تعالى ، فلا يطلبنكم الله تعالى بشئ من ذمته** »[٥] .

(١) رواه أبـــو داود (٤٨٣٩) ، وفى إسناده أبو كنانة ، قال الذهبى : ليس بالمعروف ، وأعلّ بـــالوقف ، وله طرق لعله يحسن بها ، وقد حسَّنه ابن حجر أيضا ، ومن أراد المزيد فليرجع إلى كتاب « **التبيان** » بتحقيق راقمه ، وبالله التوفيق .

(٢) أخرجه أبو داود (٤٨٤٢) ، ومسلم فى مقدمة صحيحه معلقاً وبصيغة التمريض ، وقال أبو داود عقبه : ميمون (يعنى الراوى عن عائشة) لم يدرك عائشة ، وللحديث شاهد ضعيف من حديث معاذ ، وقد بينت علله فى تحقيقى لكتاب « **التبيان** » .

(٣) رواه البخارى (١٣٤٣) .

(٤) رواه البخارى (٦٥٠٢) .

(٥) رواه مسلم (٦٥٧) ، ولم يخرجه البخارى كما قال النووى ـ رحمه الله ـ .

وعن الإمامين الجليلين أبي حنيفة والشافعي ـ رحمهما الله ـ قالا : إن لم يكن العلماء أولياء الله فليس لله ولي .

وقال الإمام الحافظ أبو القاسم ابن عساكر ـ رحمه الله ـ : اعلم يا أخي ـ وفقنا الله وإياك لمرضاته ، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته ـ أن لحوم العلماء مسمومة ، وعادة الله في هتك أستار منتقصهم معلومة ، وأن من أطلق لسانه في العلماء بالثلب ، بلاه الله تعالى قبل موته بموت القلب ، ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ [النور: من الآية٦٣] . اهـ .(١)

وقال ابن المبارك : من استخفَّ بالعلماء ذهبت آخرته ، ومن استخفَّ بالأمراء ذهبت دنياه ، ومن استخفَّ بالإخوان ذهبت مروءته(٢) .

وقال الإمام العلامة شهاب الدين أحمد بن الأذرعي الشافعي : الوقيعة في أهل العلم ولاسيما أكابرهم من كبائر الذنوب ، وقد روى الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه « **الجامع في آداب الراوي والسامع** » بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: من آذى فقيهاً واحدًا فقد آذى رسولَ الله ﷺ ، ومن آذى رسول الله ﷺ فقد آذى الله تعالى(٣) . اهـ .

وكيف لا يكون الطعن في العلماء عظيماً وهم حملةُ الشريعة وغيابهم سببٌ لوقوع الضلال في الأمة ففي « **الصحيحين** » عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ الْعَاصِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « **إِنَّ اللَّهَ لاَ يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعاً** ،

---

(١) « **التبيان في آداب حملة القرآن** » ص (٢٧-٢٩) بتحقيق راقمه .
(٢) « **السير** » (٨/٤٠٨) .
(٣) « **سؤال وجوابه في آخر الرد الوافر** » ص (٢٨٣) .

يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِماً ، اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوساً جُهَّالاً فَسُئِلُوا ، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا »[(١)].

وقد وعى أعداء الإسلام هذه الحقيقة ، ولذلك فإنهم إذا تمكَّنوا من بلد من بلدان الإسلام ، فإنهم يبدءون بعلمائها ، والتاريخُ خيرُ شاهدٍ على ذلك ، فما فعله التتار بالعلماء لا يخفى ، وكذلك فعل أتاتورك ، وسياد برى وغيرهما ممن قصدوا القضاء على الإسلام ، فلا يُتصور أنْ يقصد مسلمٌ صادقٌ إهانةَ أحدٍ من أهلِ العلمِ لأن إهانتهم إهانة للشريعةِ التي يحملونها .



(١) رواه البخارى (١٠٠) ، ومسلم (١٦٧٣) ، وغيرهما .

● موقف المسلم من زلة العالم ●



إنَّ الله ﷻ لم يكتب العصمة إلاَّ لكتابه ، فكلُّ إنسانٍ مهما بلغ علمه فإنه معرض للوقوع فى الخطإ والزلل ، والواقع شاهد على ذلكً ، فما صدر من أصحاب النبى ﷺ من أخطاء مشهور ، ولو كان أحدٌ سالماً من الخطإ لكانوا أولى الناس بذلك ، فهم خير الناس بنص النبى ﷺ وقد بيَّن لنا النبى ﷺ أنَّ خطأ المجتهد مغفور له ، بل هو مأجور عليه ، فعن عمرو بن العاص ؓ أنه سمع رسول الله ﷺ قال : « **إذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ** »(١) .

فلا يجوز لمسلمٍ أنْ ينتقصَ عالماً لخطإٍ وقع فيه ، إذ كيف يُلام على أمرٍ هو مأجور عليه .

وقال شيخُ الإسلامِ ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : أما الصديقون والشهداء والصالحون فليسوا بمعصومين ، وهذا فى الذنوب المحققة ، وأما ما اجتهدوا فيه ، فتارةً يصيبون ، وتارةً يخطئون ، فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران ، وإذا اجتهدوا ، وأخطؤوا فلهم أجر على اجتهادهم ، وخطؤهم مغفور لهم ، وأهل الضلال يجعلون الخطأ والإثم متلازمين ، فتارةً يغلون فيهم ، ويقولون : إنهم معصومون ، وتارةً يجفون عنهم ، ويقولون : إنهم باغون بالخطإ ، وأهل العلم والإيمان لا يَعصمون ، ولا يُؤثمون . اهـ .(٢)

---

(١) رواه البخارى (٧٣٥٢) ، ومسلم (١٧١٦) وغيرهما .
(٢) « **الفتاوى** » (٣٥/٦٩) .

وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ : من قواعد الشرعِ والحكمة أنَّ من كثرت حسناته وعظمت ، وكان له فى الإسلام تأثير ظاهر ، فإنه يُحتمل له ما لا يُحتمل لغيره ، ويُعفى عنه ما لا يُعفى عن غيره ، فإن المعصية خبث ، والماء إذا بلغ قُلّتين لم يحمل الخبث بخلاف الماء القليل ، فإنه يحمل أدنى خبث يقع فيه ، ومن هذا قول النبى ﷺ لعمر : « **وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم** »[1] .

وهذا هو المانع له ﷺ منْ قتْلِ من جَسَّ عليه وعلى المسلمين ، وارتكب مثل ذلك الذنب العظيم ، فأخبر ﷺ أنه شهد بدرا ، فدلَّ على أن مُقتضى عقوبته قائم ، لكن منع من ترتب أثره عليه ما له من المشهد العظيم ، فوقعت تلك السقطة العظيمة مُغتفرة فى جنب ما له من الحسنات. انتهى كلامه.[2]

وقال الشاطبى ـ رحمه الله ـ : إنَّ زلَّة العالم لا يصح اعتمادها من جهة ، ولا الأخذ بها تقليدا له ، وذلك لأنها موضوعة على المخالفة للشرع ، ولذلك عُدَّت زلّة ، وإلا فلو كانت معتدًّا بها لم يجعل لها هذه الرتبة ، ولا نسب إلى صاحبها الزلل فيها ...

كما أنه لا ينبغي أن يُشنَّع عليه بها، ولا يُنتقص من أجلها ، أو يُعتقد فيه الإقدام على المخالفة بحتاً، فإن هذا كله خلاف ما تقتضى رتبته فى الدين. اهـ.

وقال السبكى ـ رحمه الله ـ : فإذا كان الرجلُ ثقةً مشهودًا له بالإيمان والاستقامة فلا ينبغى أنْ يُحمل كلامه وألفاظ كتاباته على غير ما تُعوِّد منه ومن أمثاله ، بل ينبغى التأويل الصالح وحسن الظن الواجب به وبأمثاله[3] . اهـ.

---

(١) رواه البخارى (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤) وغيرهما .
(٢) « **مفتاح دار السعادة** » (٥٢٩/١) .
(٣) من أراد الاستزادة من هذا الباب والذى قبله فليرجع إلى كتاب « **حرمة أهل العلم والإسلام** » للشيخ محمد أحمد إسماعيل المقدم .

وقـــد ســـبق قـــول الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين ـ رحمه الله ـ فى « **شرحه رياض الصالحين** » (٦٨٢) : إن الذين يلتقطون زلَّات العلماء ليُشيعوها ليســـوا مُســـيئين للعـــلماء شخصياً فحسب ، بل مُسيئون للعلماء شخصياً ؛ ومُســـيئون إلى عـــلمهم الذى يحملونه ، ومُسيئون إلى الشريعة التى تُتلقى من جهتهم ، لأن العلماء إذا لم يثق الناس فيهم ، وإذا اطلعوا على عوراهم ـ التى قد لا تكون عورات إلا على حسب نظر هذا المغرض ـ فإهم تقل ثقتهم بالعلماء ، وبما عندهم من العلم ، فيكون فى هذا جناية على الشرع الذى يحملونه من سنَّة الرســـول ﷺ ، لذلك من نصيحتك لأئمة المسلمين من أهل العلم أن تدافع عن عوراهم ، وأن تسترها ما استطعت .اهـــ .



۞ ومن المُجمع على علمهم الشيخ الألباني :

● سياقة مختصرة لسيرة الشيخ الألباني _ رحمه الله _ في طلبه العلم وصبره على ذلك ●



وُلد _ رحمه الله تعالى _ في مدينة أشقودرة عاصمة ألبانية عام ١٩١٤م في أسرة فقيرة بعيدة عن الغنى ، متدينة يغلب عليها الطابع العلمي ، فقد تخرج والده الحاج نوح نجاتي الألباني في المعاهد الشرعية في العاصمة العثمانية _ الأستانة _ قديما والتي تعرف اليوم بإستانبول ، ورجع إلى بلاده لخدمة الدين وتعليم الناس ما درسه وتلقاه، حتى أصبح مرجعاً تتوافد عليه الناس للأخذ عنه .

وبعد أنْ تولّى حُكم ألبانية الملك « أحمد زوغو » سار بالبلاد في طريق تحويلها إلى بلادٍ علمانية تُقلد الغربَ في جميعِ أنماطِ حياته ، فطلع عليها بتغيرات اجتماعية كانت صدمة هزت أركان تلك البيئة المحافظة المطبوعة بالطابع الإسلامي ، فأخذ يسير وفق خطوات أتاتورك أحد معاول[1] هدم الخلافة العثمانية .

فألزم المرأة الألبانية المسلمة بنزع الحجاب قسراً ، وألزم الرجال بلبس اللباس الأوربي كالبنطلون والقبعة كالحال في تركيا من سقوط الخلافة ١٩٢٢ إلى يومنا هذا ... ومنذ ذلك اليوم بدأت هجرة الذين يريدون دينهم ، ويخافون سوء العاقبة ، فتوجس والد الشيخ خيفة، وتوقع أن يسوء الحال أكثر من ذلك ،

---

(١) كذا في كتاب « **حياة الألباني** » للشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني ، والذي أعرفه أن أتاتورك هو الذي تولى هدم الخلافة العثمانية .

فقـــرر الهجرة إلى بلاد الشام فرارًا بدينه ، وخوفاً على أولاده من الفتن ، ووقع اختياره على مدينة دمشق التي كان تعرَّف عليها من قبل في طريق ذهابه وإيابه من الحج ، ودفعه إلى ذلك ما ورد في فضل هذه البلاد من الأحاديث ، ودعاء رسول الله ﷺ .

وقد بدأ الشيخ ـ رحمه الله ـ تعليمه بالالتحاق بالمدارس النظامية ، ونظراً لسوء رأي والده في المدارس النظامية من الناحية الدينية قرر عدم إكماله الدراسة بهـــا ، ووضـــع له برنامجاً علمياً مركزاً قام من خلاله بتعليمه القرآن والتجويد والصـــرف وفقـــه مذهبه الحنفي ، كما تلقى بعض العلوم الدينية والعربية على بعـــض الشيوخ من أصدقاء والده مثل الشيخ سعيد البرهاني إذ قرأ عليه كتاب « **مراقي الفلاح** » وبعض الكتب الحديثة في علوم البلاغة .

وأخـــذ الشيخ ـ رحمه الله ـ إجازة في الحديث من الشيخ راغب الطباخ علامة حلب في زمانه ، وذلك إثر مقابلة له بوساطة الأستاذ محمد المبارك الذي ذكـــر للشيخ الطباخ ما يعرفه من إقبال الفتى على علوم الحديث وتفوقه فيها ، فلما استوثق من ذلك خصَّه بإجازته تقديراً واعترافاً .

قال الشيخ محمد المجذوب في كتابه « **علماء ومفكرون** » نقلا عن شيخنا الألـــباني ـ رحمـــه الله ـ : أول مـــا ولعت بمطالعته من الكتب القصص العربية كالظاهـــر وعنـــترة والملـــك سيف وما إليها . ثم القصص البوليسية المترجمة كأرسين لوبين وغيرها ، ثم وجدت نزوعاً إلى القراءات التاريخية .

وذات يوم لاحظت بين الكتب المعروضة لدى أحد الباعة جزءاً من مجلة المنار ، فاطَّلعت عليه ، ووقعت فيه على بحث بقلم السيد رشيد رضا يصف فيه كتابَ « **الإحياء** » للغزالي ، ويشير إلى محاسنه ومآخذه .

ولأول مـــرة أواجه مثل هذا النقد العلمى ، فاجتذبنى ذلك إلى مطالعة الجزءِ كله ، ثم أمضى ، لأتابع موضوع تخريج الحافظ العراقى على « **الإحياء** » ، ورأيتنى أسعى لاستئجاره لأنى لا أملك ثمنه ؛ ومن ثم أقبلت على قراءة الكتاب، فاســتهوانى ذلك التخريج الدقيق الذى صمَّمتُ على نسخه . وهكذا جهدت حتى استقامت لى طريقة صالحة تساعد على تثبيت تلك المعلومات ، وأحسب أن هـــذا المجهـــود الذى بذلته فى دراستى تلك هو الذى شجعنى ، وحببَ إلىَّ المضـــى فى ذلـــك إذ وجدتُنى أستعين بشتَّى المؤلفات اللغوية والبلاغة وغريب الحديث لتفهم النص إلى جانب تخريجه .

قـــال الأستاذ المجذوب : وقد أطلعنى الشيخ على عمله فى ذلك النسخ ، فـــإذا أنا تلقاء أربعة أجزاء فى ثلاثة مجلدات ، تبلغ صفحاتها ألفين واثنتى عشرة صـــفحة فى نوعين مختلفين من الخط ، أحدهما عادى ، والثانى دقيق علق به فى الهوامش تفسيراً أو استدراكاً .

ولعمر الحق إنه لمجهود يعجز عنه أولو العزم من أهل العلم فى هذه الأيام، ناهـــيك بطلبة الجامعات ممن لا يملكون أى عزيمة تسعفهم بالصبر على التحقيق والمتابعة .(١)

فكيف إذا أضيف إلى ذلك أن الشيخ لم يكن آنئذ قد تجاوز العشرين من العمر ، ولا جَرَم أن هذا الجهد الجبار فى تأليف تلك المجلدات مع الاستعانة بكل

---

(١) إذا كان الأستاذ المجذوب يقول هذا فى طلبة الجامعات الإسلامية ، مع أن لكثير منهم جهداً لا يُـــنكر فى تحصيل العلم الشرعى ، فماذا عسى أن يقول عن أولئك الشباب العارين عن جُلِّ أصول العلم الشرعى وفروعه ، ثم هو يُبادر بالتصنيف ، بل يخرج رقيع منهم علينا بباكورة عمله العلمى : وهو حديث خالف الشيخ فى الحكم عليه ، فيسمى به عمله ويلحق به « **والرد على الألبانى** » ، فإنا لله وإنا إليه راجعون .

وســائل التحقيق المتيسرة للفتى أيامئذ ، كان ذا أثرٍ كبيرٍ فى تمرسه بهذا الضرب من العمل العلمى ، فهو وإن كان لا يستحوذ على رضاه بصورة تامَّة قد شق له الطريق إلى تقدم أعلى فى هذا المضمار .

ومن خلال هذه الحياة ، وتلك النشأة ، وهاتيك الملابسات ، يتراءى لى أن ثمة عوامل خفية كانت دائبة على توجيه الفتى فى ذلك الطريق ، لتجعل منه فى النهاية واحدًا من كبار خدمة السنة المطهرة فى ديار الشام .

وحول هذه المؤثرات غير المنظورة يقول الشيخ : إنَّ نِعَمَ الله علىَّ كثيرة لا أُحصى لها عدًّا ، ولعل من أهمها اثنتين : هجرة والدى إلى الشام ، ثم تعليمه إياى مهنته فى إصلاح الساعات .

فأخذ عن أبيه مهنة إصلاح الساعات ، فأجادها حتى صار من أصحاب الشهرة فيها ، وأخذ يكسب رزقه منها ، يقول : أمَّا الأولى فقد يسرت لى تعلم العربية ، ولو ظللنا فى ألبانية لما توقعت أن أتعلم فيها حرفاً .

ولا ســبيل إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ إلا عن طريق العربية . أما الثانــية فقد قيَّضت لى فراغاً من الوقت أملؤه بطلب العلم ، فأتاحت لى فرص الــتجارة الــتى لو حاولت التدريب عليها أولاً لالتهمت وقتى كله ، وبالتالى لسدَّت بوجهى سُبل العلم ، الذى لا بد لطالبه من التفرغ .

يقــول الشــيخ عندما سُئل عن الطريقة التى يوفق بها بين تفرغه للعلم واشــتغاله بتصليح الساعات وبيعها : إنَّ ذلك صحيح ، ومن توفيق الله تعالى وفضله علىَّ أن وجَّهنى منذ أول شبابى إلى تعلم هذه المهنة ، ذلك لأنها حرة لا تتعارض مع جهودى فى علم السنة ، فقد أعطيت لها من وقتى كل يوم ، ما عدا الــثلاثاء والجمعة ثلاث ساعات زمنية فقط ، وهذا القدر يمكننى من الحصول

على القوت الضرورى لى ولعيالى وأطفالى على طريقة الكفاف طبعاً ، فإن من دعائه ﷺ : « **اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا** » رواه الشيخان .(١)

وسائر الوقت أصرفه فى سبيل طلب العلم والتأليف ودراسة كتب الحديث ، وبخاصة المخطوطات منها فى المكتبة الظاهرية ، ولذلك فإننى ألازم هذه المكتبة ملازمة موظفيها لها .

ويتراوح ما أقضيه من الوقت فيها ما بين ست ساعات إلى ثمانى ساعات يومياً على اختلاف النظام الصيفى والشتوى فى الدوام فيها ، وكان إذا جاء وقت صلاة الظهر أذن وصلى بالمسلمين فى المكتبة ، وكذلك الأوقات الأخرى كالمغرب والعشاء .

وكان أول عمل حديثى قام به هو نسخ كتاب « **المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخريج ما فى الإحياء من الأخبار** » للحافظ العراقى والتعليق عليه، ومعلوم أن هذا الكتاب هو تخريج لأحاديث كتاب « **إحياء علوم الدين** » للغزالى .

وقد حكى لى الشيخ عن قصة عمله فى « **المغنى** » هذا : بعدما خططت فى ذهنى صوراً لنسخ التخريج الذى هو مطبوع على هامش « **الإحياء** » بدأت أنسخ الأحاديث ، ووضعت خطة هذه منها قائلاً : إن العبد لَيُنشر له من الثناء ما بين المشرق والمغرب وما يزن عند الله جناح بعوضة . هكذا فى الإحياء .

(١) رواه البخارى (٦٤٦٠) ، ومسلم (١٠٥٥) ، **وأقول** : ليت الشباب استفاد من سيرة الشيخ ـ رحمه الله ـ فى ذلك ، فإن بعض من يطلب العلم يترك الكسب وينتظر عطاء الناس أعطوه أو منعوه ، وآخرون شغلوا بتحصيل المال ويعتذرون بأنهم لا يجدون وقتا ، والموفق من وفقه الله ﷻ ، وأغناه عن الناس .

يقول الحافظ العراقى: وقد نقلته منه ، ولكنى لم أجده هكذا، وفى « **الصحيحين** » مـــن حديث أبى هريرة : « **إنه ليأتى الرجل السمين العظيم يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة** » . انتهى كلام العراقى _ ولكن أنا ماذا فعلت ؟

وضعتُ شرطة وأتممتُ الحديث من « **الصحيحين** » ، واصطلحتُ على هـــذا حـــتى ما أنسب إلى الحافظ العراقى شيئا ليس له[1] ، اصطلحت على أن الزيادة التى أنقلها من الأصل الذى عزا الحديث إليه أضعه بين شرطتين ، ويومئذ كنـــت حديثَ عهدٍ بالمطالعة ، ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت لوضعت الأقـــواس التى جريت عليها فى كتبى فيما بعد بدل الشرطتين ، والمقصود أننى بـــدأت بالنسخ ، ثم وصلت إلى نصف المجلد الأول ، ثم خطر فى بالى خاطرة ، وذلـــك أنى أثـــناء عملى بالأحاديث تمر بى بعض منها لا أفقه بعض ألفاظها ، وبالتالى لا أتبين المعنى المراد من الحديث كله ، فقلت : لماذا لا أشرح كل هذه الألفاظ فى الهامش وتكون مذكرة لى ومساعدة على فهم الحديث .

وبعـــد أن وصلت إلى نصف المجلد الأول ألقيته ، ورجعت أنسخه من جديـــد عـــلى الخاطرة الجديدة ، وكلما مررت بحديث فيه كلمة مغلقة علىَّ أستعين بـــ « **غريب الحديث** » لابن الأثير وبالقاموس ، وأكتب المعنى فى الهامش حتى توسع الأمر ، وصار التعليق أكثر من المتن ، وهكذا حتى انتهى الكتاب .

وهذا ما نفعنى كثيرا جدا، والحقيقة كدت أقول أنا أعجب من لطف الله بعـــباده ، ولكن أشعر بأن الله كان ينقلنى من خطوةٍ إلى أخرى ، الآن أقتطف ثمـــار ما كنت أؤلف وأخطط وأنا لا أدرى ما وراء هذا التأليف وما وراء هذا

---

(١) ليتأمل القارئ أمانة الرجل من نشأته ، ومن ثم فقد بارك الله فى جهده ، فليستفد من ذلك طلاب العلم .

التخطـيط ، والآن أقـتطف ثمـار بعض التأليف ، فأجد هناك مادة غزيرة في مشاريعي العلمية الأولى ، وذلك لوفرة النشاط والرغبة الملحَّة في متابعة البحث واستجمال روايـات الحديث ، وإن كنت والحمد لله لا زلت على النشاط والبحث ، ولكن للشيخوخة حقها . انتهى كلام الشيخ .

والـذي يـنظر إلى جهد الشيخ في هذا العمل يعجب لنباهته وحسن اطلاعـه في مـثل ذلك السن ، ويزداد عجبه من شدة إتقانه لترتيب الكتاب وتنسيقه وحسن خطه[1] ، وكان ذلك العلم فاتحةَ خيرٍ كبير ، فقد ازداد إقبالاً على علم الحديث ودراسة السنَّة بشغف شديد ، وكانً والده ـ رحمه الله وغفر لـه ـ يحذره قائلا : علمُ الحديثِ صنعةُ المفاليس . ورغم هذا فقد ازداد حب الفتى لحديث رسول الله ﷺ وتمييز صحيحه من ضعيفه .

وبمـا أنه كان يعيش في كنف والده الذي يعول أسرة كبيرة فلم يكن بمقدوره أن يشتري ما يحتاج إليه من الكتب التي لا يجدها في مكتبة أبيه العامرة بكتب المذهب الحنفي خاصة ، فلذلك يمَّمَ شطر المكتبة الظاهرية ، وكانت من نعم الله الكبرى عليه ، إذ كان يجد فيها ما لا يستطيع شراءه من الكتب ، كما كـان يسـتعين أحيانا ببعض المكتبات التجارية الخاصة التي يعدها الشيخ من التوفـيقات الربانية بسبب ما تيسر له من الاتصال بالسيد سليم القصيباتي وابنه عـزت اللذين يملكان إحدى أكبر مكتبات دمشق ، وقد مكَّنا الشيخ من كلٍّ

---

(١) قـال الأسـتاذ محمد بن إبراهيم الشيباني : وقد رأيت ذلك بنفسي ، وذلك عندما أطلعني الشيخ على هذه الكتب .

قال أبو عبد الله أحمد : وقد أطلعني الشيخ على كتابه « **الروض النضير في التعليق على مرتب معجم الطبراني الصغير** » ، وقد كتبه الشيخ بخط جيد ، وكتب على طرته وصيته بعدم طباعته لكونه من بواكير عمله ـ رحمه الله ـ .

كـتاب يعوزه الاطلاع عليه فيسمحان له باستعارته لزمن غير محدود دون أجر حتى يأتيهما راغب فى شراء الكتاب ، فيبعثان إليه ، فيرده إليهما ، وبذلك فُسح لهـذا النَّهِم الذى لا يشبع من العلم أن يجد تحت تصرفه أعداداً لا حصر لها من الأسـفار الـتى هو فى أمَسِّ الحاجة إليها ، كما اتصل بالمكتبة العربية الهاشمية « **عـيد إخـوان** » وكـان له من أصحابها أحمد وحمدى وتوفيق خير معين فى الحصول على أربه من الكتب .

ولعـل الاهـتمام بالحديث أصبح شغله الشاغل ، حتى كان يغلق محله ويذهب إلى المكتبة الظاهرية ويبقى فيها اثنتى عشرة ساعة ، لا يفتر عن المطالعة والتعلـيق والتحقـيق إلا أثناء فترات الصلاة ، وكان يتناول طعامه البسيط فى المكتـبة فى كـثير من الأحيان فيها .. ولعمرى هكذا الأوائل من أهل الحديث أمـثال ابن الجوزى ؛ فقد كان يقول : « كنت آكل الخبز اليابس وأشرب عليه المـاء عـند نهر عيسى بكورة البصرة ، وكنت أعتبره وقتاً ، وذلك لألحق أهل العـلم لآخـذ عـنهم ولا يفوتنى شئ منهم » . ولهذا قدَّرَته إدارة المكتبة ، فخصصـت له غـرفةً خاصةً به ، ليقوم فيها مع بعض أمهات المصادر بأبحاثه العلمية المفيدة ، فكان يدخل قبل الموظفين صباحاً ، وفى بعض الأحيان كان من عادة الموظفين الانصراف إلى بيوتهم ظهرًا ، ثم لا يعودون ، ولكن الشيخ يبقى فى المكتبة ما شاء الله له البقاء فربما يصلى العشاء ، ثم ينصرف .

وإن كـل من رآه فى المكتبة آنذاك يعرف مدى اجتهاده وحرصه على الاستفادة من وقته ، حتى إنَّ كثيرًا من الناس كانوا يحملون عليه لكثرة انهماكه فى المطالعة والتأليف أثناء زيارتهم له فى المكتبة ، وبالطبع كان للشيخ عذره لأنه لا يريد إضاعة الوقت بالترحاب والمجاملة ، وكان يُجيب عن بعض الأسئلة التى

تُوجَّــه إلــيه وهو ينظر فى الكتاب دون أن يرفع بصره إلى محدثه بأوجز عبارة تؤدى الغرض .

وكما يقول عنه الأستاذ محمد الصباغ : عين فى الكتاب وعين فى السائل [١] .

ويقول الأستاذ محمد بن إبراهيم الشيبانى :

ومن شدة العنت والفقر الذى عاشه الشيخ أنه كان لا يملك قيمة ورقة يشتريها ليسوِّدها بما مَنَّ الله تعالى عليه من علم فيها ، فكان يطوف فى الشوارع والأزقَّة يبحث عن الأوراق الساقطة فيها من هنا وهناك ليكتب على ظهرها ، وذلــك لأن وجه الورقة يكون عادة مكتوب فيه إمَّا دعوة لافتتاح معرض أو حفلــة زواج أو دعاية لمصنوعة من المصنوعات ، وقد أطلعنى الشيخ على بعض الكتــب المخطوطــة الــتى كتبت بهذه الأوراق ، وأغلبها قد تقطعت أطرافها وتســاقطت ؛ وقــال لى مرة : كنت أشترى الأوراق (سقط المتاع) بالوزن لرخصه . اهـــ . [٢]



(١) « **حياة الألبانى وآثاره وثناء العلماء عليه** » للأستاذ محمد بن إبراهيم الشيبانى(١/٤٤-٥٣) بتصرف قليل .

(٢) المصدر السابق ص (٤٣) ، ومن أراد المزيد فليرجع إلى المصدر المشار إليه .

● جهاد الألباني ـ رحمه الله ـ في نشر السنة والمنهج السلفي ●



قـــال شـــيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ : كنت بفضل الله طويل النفس ، وكان موقف والدى ـ رحمه الله ـ آنذاك سلبياً بسبب تعصبه للمذهب الحنفى ، وكـــان كهلاً ، بل شيخاً ، وكان يقول لى أثناء المجادلة : علمُ الحديثِ صنعةُ المفاليس ـ رحمه الله وغفر لنا وله ـ .

وبعـــد الاستمرار فى دراسة علم الحديث تبينت لى أخطاء كانت سائدة فى ذلك الوقت باتباعهم بعض البدع ، فمثلاً فى حاشية ابن عابدين فى الكتاب الأخـــير ذكر فيه عن سفيان الثورى أن الصلاة فى مسجد بنى أمية بسبعين ألف صلاة ، وهذا الأثر معزو لابن عساكر فى « **تاريخه** » ، فوجدت هذا الأثر ، وإذا بإسناده ظلمات بعضها فوق بعض ، فقلت : سبحان الله ! كيف يروى هؤلاء الفقهاء هذا الأثر والسند كما ذكرت ؟ ولو كان السند غير ذلك لكان معضلاً كما يقول علماء المصطلح .

وكذلك اطلعت فى « **تاريخ ابن عساكر** » على قصة « قبر يحيى » المزعوم أنـــه فى مســـجد بنى أمية ، فأحببت أن أعرض رأيى على بعض المشايخ كأبى والشيخ البرهانى ، وفى هذه الأيام بعد صلاة الظهر أسررت إلى الشيخ البرهانى أن الصـــلاة فى مســـجد بنى أمية لا تصح ، فقال لى : اكتب كل الأشياء التى حصلتها فى هذا الباب ، فقمت بكتابتها فى ثلاث أو أربع صفحات ، وقدمتها له ، فقال لى : سوف أعطيك الجواب بعد العيد، وكان ذلك فى شهر رمضان ، ولما ذهبت إليه قال لى : كل الكلام الذى كتبته لا أصل له ، فقلت له متعجبا :

لماذا ؟، قال : لأن جميع الكتب التي نقلت منها غير معتمدة عندنا . فلا أدرى معـــنى كلامه هذا ، مع أننى نقلت من كتب مذهبه الحنفى مثل كتاب « **مبارق الأزهـــار شـــرح مشارق الأنوار** » وهو كتاب حنفى ، ونقلت له من « **مرقاة المفاتـــيح شرح مشكاة المصابيح** » لملا على القارى ، وهو حنفى ، وبعض نصوص أخرى ، فلم يرفع إليها رأسه ، وعلى هذا النمط كان أيضا موقف والدى .

قال الشيخ : وبعد ذلك قمت بتأليف كتاب « **تحذير الساجد من اتخاذ القـــبور مساجد** » ، فمن هنا لا بد من أخذ قرار حاسم للصلاة فى مسجد بنى أمية حتى لا يخالف فعلى قولى ، فعلم أبى بذلك ، فأسرها فى نفسه .

ثم جاءت مسألة أخرى خالفت فيها القوم، وهى صلاة الجماعة الثانية ، ففي مسجد بنى أمية جماعتان :

الأولى : حنفية بإمام ، والثانية : شافعية بإمام

وكـــان يـــؤم الجماعة الأولى الشيخ (البرهانى) ، فكان إذا غاب يؤم والـــدى مكانه ، فكنت لا أصلى خلف والدى الجماعة الثانية[1] التى أرى أن الجماعة الثانية تكره فى مسجد قد صلى فيه .

وبعد ذلك بدأ الحاقدون يُحرِّضون والدى علىَّ ، ففى يوم ما ونحن على طعام العشاء ، قال لى والدى بلسان عربى مبين : « إما الموافقة وإما المفارقة » ،

---

(١) يعنى بعد تغير الحال ، بتقديم جماعة الشافعية ، وتأخير الحنفية بأمر تاج الدين الحسينى بعد توليه الحكم .

● وألفت نظر القارئ الكريم إلى ما لاقاه الشيخ ـ رحمه الله ـ فى عمله بالسنة فى بيئة لا تعرف إلا التعصـــب المذهبى والبدع والخرافات العقائدية ، فهل يُسوَّى بين من هذا حاله وبين من نشأ بـــين علماء سنة وعلى التوحيد والعقيدة الصحيحة ، فلا شك أن الآخرين مع فضلهم لم يلقوا من العنت والأذى فى السنة ما لقيه شيخنا ـ رحم الله الجميع ـ .

فطلبتُ منه أن يمهلنى ثلاثةَ أيام ، وبعد التفكير جئتُ بالجواب، فقلت له: أخرج مـــن البيـــت حتى لا أكون سبباً فى إزعاجك بمخالفتى لمذهبك ، فخرجت ولا أملـــك درهماً ولا دينارًا ، وأذكر أنه قدم لى خمساً وعشرين ليرة سورية فقط ، وذهبتُ إلى أحد الإخوة ، وأخذت منه مائتى ليرة سورية ، واستأجرت دكاناً ، فاستقللت فى العمل ، ومن فضل الله علىَّ كنت دقيقاً فى مهنتى وناصحاً .

وفى ذلك الوقت ألَّفت كتاباً يسمى « **الروض النضير فى ترتيب وتخريج الطـــبرانى الصغير** »(١) ، وكان عمرى يومئذ اثنين وعشرين عاماً . ففى المكان الجديد استقللت فى عملى وفكرى ، وكنا نقيم دروساً عند بعض الإخوة ، ولما اتسعت دائرة الدعوة بفضل الله ، أقمنا دروساً فى الحديث وفقهه .. وكان أبى يـــأتى أحيانا ، ويكلمنى وأكلمه ، ففى مرة جاء لى ، وقال : **أنا لا أنكر أننى اســـتفدت منك** . قال الشيخ : لما اشتريت قطعة أرض خارج التنظيم ، لأنها رخيصـــة فى الثمن ، وبالفعل قمت بتأسيس المنزل ، وأسست به دكاناً ، ولما كان الأمر كذلك بعدت المسافة من منزلى إلى المكتبة الظاهرية التى كنت أتردد عليها ، فكنت أعمل ساعة أو ساعتين فى دكانى قبل أن تفتح المكتبة أبوابها .

قـــال الشـــيخ : اشـــتريت دراجة لأركبها ، وكان ـ لأول مرة ـ يرى الدمشقيون مثل هذا المشهد أن شيخاً معمَّماً يركب دراجة ، فلذلك تعجبوا من ذلـــك المشهد ، وكانت هناك مجلة تسمى « **المضحك المبكى** » يصدرها رجل نصرانى ، فذكر هذا المشهد ضمن النُّكت الظِّراف ، وكنت لا أبالى بهذه الأمور الصغيرة ، فكل الذى يهمنى هو « الوقت »(٢) .

---

(١) كذا بالأصل ، وهو مفرغ من أشرطة أبى إسحاق الحوينى مع الشيخ ـ رحمه الله ـ ، ولغة الخطاب غير لغة الكتاب ، فقد سقط منه كلمة (معجم) فيكون الاسم : « **الروض النضير فى ترتيب وتخريج معجم الطبرانى الصغير** » .

(٢) « **صفحات بيضاء من حياة الإمام محمد ناصر الدين الألبانى** » ص (٢٦-٣٠) .

ويقول الأستاذ محمد المجذوب نقلاً عن الشيخ ـ رحمه الله ـ :

لقـــد بدأت بالاتصال بالمعارف والأصدقاء وأصدقائهم ، وجعلت من الحانوت ندوة نجتمع بها ، ثم رأينا الانتقال إلى دار أحد الأنصار ، ثم إلى واحدة أخـــرى أكـــبر ، ومن ثَم استأجرنا إحدى الدور لهذه الغاية ، وجعل الحضور يتكاثرون حتى ليضيق بهم المكان ، وبلغ النشاط مستوى عالياً فى قراءة الاتجاه ، فضُيِّق علينا ، ثم ألغيت الاجتماعات ، وانفض السامر .

قـــال الأستاذ المجذوب : وهكذا بدأت المناقشات بين الشيخ وغيره من المشايخ وأئمة المساجد ، ولقى المعارضة الشديدة من كثير من المشايخ المذهبيين المتعصـــبين ، ومشايخ الصوفية ، والخرافيين المبتدعين ـ وبخاصة من بنى قومه ـ الذين يثيرون عليه العامة والغوغاء ، ويشيعون عنه بأنه وهابىٌّ ضالٌّ ، ويحذرون مـــنه الـــناس[1] ، فى الوقت الذى وافقه على دعوته بعض أفاضل العلماء منهم العلامـــة بهجـــة البيطار ، والشيخ عبد الفتاح الإمام ، والشيخ حامد التقى ، والشيخ توفيق البزره ـ رحمهم الله تعالى ـ وغيرهم من أهل الفضل .

ولم يكـــن الألبانى ليبالى بكلام الناس ومعارضة المعارضين ، وإنما كان يـــزيده ذلك إصرارًا على التمسك بهذا المنهج الحق ، ويوطِّن نفسه على الصبر وتحمـــل الأذى عملاً بوصية لقمان لابنه : ﴿ **يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ** ﴾ [لقمان: من الآية١٣] الآيات إلى قوله تعالى : ﴿ **يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ وَأْمُـــرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ** ﴾ [لقمان:١٧] .

---

(١) هـــؤلاء هم خُصوم الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ فمَنْ خُصوم صاحب النظرات غير شيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ وغيره من أهل العلم والفضل ؟

وقد حمل الشيخُ رايةَ التوحيد والسنَّة ، وزار كثيرين من مشايخ دمشق ، وجرت بينه وبينهم مناقشات حول مسائل التوحيد والتعصب للمذاهب والبدع بصحبة الشيخ عبد الفتاح الإمام ـ رحمه الله تعالى ـ رئيس جمعية الشباب المسلمين يومئذ .

وتابع الشيخَ الحسادُ وجهلةُ المتنطعين والجواسيسُ والوشاةُ والمعارضون(١) لمنهجه ، وها هو ذا يحدثنا عن أهم ما واجهه من هذه المضايقات فيقول :

كان من آثار الإقبال الطيب الذى لقيَتْه الدعوة أن رتبنا برنامجاً لزيارة بعض مناطق البلاد ما بين حلب واللاذقية كإدلب، وسلمية ، وحمص ، وحماة ، ثم الرقة ، وعلى الرغم من الأوقات التى خصصت لكل من المدن فقد صادفت هذه الرحلات نجاحاً ملموساً ، إذ جمعت العديد من الراغبين فى علوم الحديث على ندوات شبه دورية ، يُقرأ فيها من كتب السنَّة ، وتتوارد الأسئلة ، ويثور النقاش المفيد .

إلا أن هذا التجوال قد ضاعف من نقمة الآخرين ، فضاعفوا من سعاياهم لدى المسؤولين ، فإذا نحن تلقاء مشاكل يتصل بعضها برقاب بعض .

وقد وصل الأمر فى هؤلاء الحاقدين على الشيخ إلى حد الوشاية به وقول الزور إلى الحكام مما أدى إلى سجنه نحو ستة أشهر ، وكان قد سجن مرة قبل ذلك عام ١٩٦٧ لمدة شهر فقط ، وقد يسر له الله تعالى من التوفيقات الربانية ما أتاح له الاتصال بمن لولا ضرورات السجن لما فكروا يوما بلقائه ، فضلا عن الدخول معه فى حوار عدّل كثيرا من أفكارهم عن الشيخ وعن السلفية .(٢)اهـ .

---

(١) فى الأصل : المعارضين ، وما أثبته هو المناسب للسياق .
(٢) « **حياة الألبانى** » ص (٥٤-٥٦) .

وقال الشيخ عاصم بن عبد الله القريوتى : لقد زار دمشق قديماً الأستاذ الأديب عبد الله بن خميس ، ووصف زيارته لدمشق وسفرته ، وكتب كتاباً بعنوان « **شهر فى دمشق** » طبع عام ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م ، ذكر فيه انطباعاته عن شيخنا فى ذلك الوقت ، ورأيت أن أنقلها لما فيها من الفوائد العديدة : « ... وهكذا وجدت السلفيةَ فى دمشق بين صفوف الجامعة ، وفى حلقات العلماءِ يحملها شبابٌ مثقفٌ مستنيرٌ ، يدرس الطبَّ والحقوقَ والآدابَ ، قال لى شاب منهم : ألا تحضر درسنا اليوم ؟ ، فقلت : يشرفنى ذلك ، فذهبت مع الشاب لأجد فضيلة الشيخ ناصر الدين الألبانى محدث دمشق الكبير[1] وحوله ما يزيد على الأربعين طالبا من شباب دمشق المثقف، وإذا بى أجد الدرس جارياً فى باب حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد وسده طريق الشرك .. من كتاب التوحيد وشرحه « **فتح المجيد** » للمجدد الإمام محمد بن عبد الوهاب وحفيده ـ رحمهما الله ـ فعجبت أشد العجب لهذه المصادفة الغريبة ، وأنصتُّ لأسمع درس الشيخ ، وإذ بى أسمع التحقيق والتدقيق والإفاضة فى علم التوحيد وقوة الضلع فيه ، وإذا بى أسمع مناقشة الطلبة الهادئة الرزينة واستشكالاتهم العميقة ، حتى انتهى درس التوحيد ، وبدءوا فى درس الحديث بـ « **الروضة الندية** » ، وهنا سمعت علماً جماً ، وفقهاً وأصولاً وتحقيقاً ، وهكذا حتى انتهى الدرس ، ولم أزل طيلة مقامى بدمشق محافظاً على درس الشيخ ، وقد انتهوا فى علم التوحيد من كتاب « **فتح المجيد** » ، وبدءوا فى كتاب « **اقتضاء الصراط المستقيم** » لشيخ الإسلام ابن تيمية ، وفى كل حين يزداد عددهم ، وتتجدد

---

(١) تأمل أخى القارئ مكانة الشيخ ـ رحمه الله ـ عند أهل العلم من نحو خمسين سنة ، وذلك قبل ولادة هؤلاء الذين يتطاولون عليه فى هذه الأيام ، وأسأل الله أن يجعلنى وإياك من الناصرين للحق وأهل العلم .

رغبـــتهم ، ويكتبون ، وينشرون ، ومن تتبع مجلة « **التمدن الإسلامى** » وقف عـــلى ما لهذا الشيخ وتلامذته من نشاط وجهود ، وقد لمستُ بنفسى لهم تأثيراً كبيراً على كثير من الأوساط ذات التأثيرِ فى الرأى العام ، مما يبشر بمستقبل جد كبير لهذه الدعوة المباركة ... إلى أن قال ذلك الشاب :

لا أعـــرف على وجه التحديد الوقت الذى بدأ فيه الشيخ اجتماعاته ، وكـــان أول اتصالى به عام ١٩٤٥م ، وكان يقرأ مع ما يقرب من ثلاثين أخاً كتاب « **زاد المعاد** » ، وخرج من هذه الدراسة بكتابه القيم « **التعليقات الجياد على كتاب زاد المعاد** » ، وهو مخطوط ، وقد طلب منى الشيخ حامد الفقى عام ١٩٥٣م أن أطلـــبه مـــن الشيخ ، وأنه على استعداد لطبعه بجميع الشروط التى يضعها الشيخ[1] ، ولا أعرف السبب الذى منع الشيخ من إرسال كتابه للشيخ حـــامد ، ثم انقطعتُ عن الشيخ حتى عام ١٩٤٩م حيثُ قام الشيخُ مع إخوانه بإحـــياء سنة صلاة العيد خارج المدينة ، وقرأ مع بعض إخوانه فى عام ١٩٤٩م ـ ١٩٥٠م نخبة الفكر ، ثم بدأ مع إخوانه بقراءة كتاب « **الروضة الندية** » بدار الأستاذ عبد الرحمن البانى ، وقد اتسعت هذه الحلقة حتى أصبح الذين يحضرونها يـــتراوح عددهم بين (٤٠-٦٠) ، وأكثرهم من أهل الرأى والعلم ، ويقرأ فى جلســـة ثانية كتاب « **فتح المجيد** » بناء على اقتراح الأستاذ / عبد الحليم محمد أحمد ، وهو مدرس مصرى درس فى الشام ، ثم عمَّان وقد قدم له بقراءة رسالة « **تطهـــير الاعتقاد من أدران الإلحاد** » ، ويحضر هذه الجلسة عدد مماثل لعدد الجلسة الأولى ، وهناك جلسة شبه خاصة يدرس فيها كتاب « **الباعث الحثيث**

(١) تـــأمل تقدير فضيلة الشيخ محمد حامد الفقى ـ رحمه الله ـ لشيخنا الألبانى وعلمه وحرصه على نشر تحقيقاته وتعليقاته ، وذلك من نحو خمسين عاما .

في اختصار علوم الحديث »[(١)] ، وكتاب « **طبقات فحول الشعراء** » ، وبعد أن انـــتهى الإخوان من قراءة كتاب « **أصول الفقه** » لخلاف ، وكانت تنعقد هـــذه الجلسة بدار الأستاذ / على الطنطاوى ، وبعد سفره إلى باكستان عُقدت بـــدار الدكتور / أحمد حمدى الخياط ، وهناك درس مع بعض علماء الشام فى التفســـير ، وما زال هذا الدرس مستمرا حتى اليوم ، ويحضره عدد يتراوح بين (١٠-٢٠) ، وقـــد مضـــى عـــلى استمراره عدة سنوات ، ودرس فى كتاب « **الترغيب والترهيب** » ، ويتراوح عدد حضوره بين (١٥- ٢٥) ، وهكذا ، فـــإن هذه الدروس تجمع أمثال من ذكرنا من أهل العلم والفضل والأدب ممن يُـــرجى مـــنهم فى المستقبل القريب ـ إن شاء الله ـ أنْ ينشروا السلفية فى كافة ربوع سوريا وغيرها إذا عرفنا أن منهم السورى والأردنى والمصرى والمغربى . اهـــ .[(٢)]

وفى جهاد الشيخ ـ رحمه الله ـ لنشر السنة والمنهج السلفى لم يكن يفرِّق بين صغير وكبيرٍ ، قال الأخ عطية بن صدقى على سالم : حدثنى الشيخ حسين ابـــن خـــالد عشيش بقصص عن الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ قد تكون نادرة الســـماع يقول : إن الشيخ قد عرف بالتواضع الجم الذى لا يدانيه فيه أحد ، فأذكـــر فى عـــام ١٩٦٥ أو ١٩٦٦ كـــان عمرى يومها بين الخامسة عشرة والسادســـة عشـــرة ، بعثت له برسالة أنا وأخ سلفى يومها ـ وليس فى مدينة « حماة » سلفى إلا أنا وذاك الأخ ـ ندعوه فيها أن يقدم علينا ، ولا نتخيل أن الشـــيخ يلـــبى ، نظراً لصغرنا ، وأنه لا يعرفنا[(٣)] ، فما هى إلا أيام وإذا بالشيخ

---

(١) كذا قال الأستاذ ، واسمه « **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** » .

(٢) « **مجلة التوحيد** » عدد شعبان سنة ١٤٢٠هـــ .

(٣) وليس ذلك فقط ، فأيضاً هل يتوقع أنَّ أحداً فى مكانة الشيخ يذهب لمجرد رسالة ، ودون موعد إلى غير ذلك مما يعرفه كل أحد .

الألــبانى يــأتى إلى بيت الأخ الذى أشرت إليه ، وإذا بالأخ يأتينى ، ويقول : بشــراك ، قلت له : ماذا ؟ قال : إن الشيخ الألبانى قد لبَّى دعوتنا ، فذهبنا فى الشارع كالمجنونين .اهـــ .



● مكانة الشيخ الألباني _ رحمه الله _ العلمية واستفادة طلاب العلم منه ●



قال الأستاذ محمد بن إبراهيم الشيباني :

لم أكن أعرف بعد أن هداني الله تعالى إلى السنَّة والالتزام بها إلا عن طريقه (يعني الألباني) وطريق مؤلفاته التي أنارت في قلبي حبَّ السنَّة وصاحبها مُعلم البشر الخير والفلاح محمد ﷺ ، ولقد شدتني هذه المؤلفات إلى تعلم الحديث النبوي وعلومه ، بل شدتني إلى أكثر من ذلك، ألا وهو أن أعد العدة ، وأحزم الحقائب ، وأشد الرحال إليه لأتتلمذ على يديه ، وذلك في بداية الطلب عندي لولا أن طرأ طارئ أقوى من ذلك منعني من السفر ، ولكن وإلى اليوم أنهل من مؤلفاته التي غيرت في نفسي مفاهيم إسلامية كثيرة بفضل الله ﷻ ، وقد استفدت منها وما أزال ، وأفدت في دعوتي إلى الله تبارك وتعالى إخواني المسلمين ، وقومي وعشيرتي الأقربين طيلة السنوات الماضية راجياً المولى سبحانه المتفضل الكريم أن لا يضيع أجر المحسنين من خدمة الدين من علماء وطلاب علم وحق .

واليوم ، وبعد أن قَسَت قلوبُ كثيرٍ من الناس وطال عليهم العمر ، يخرج علينا بعض أشباه طلبة العلم من هناً وهناك ، وممن يتسمَّون بالمشايخ وأستاذة الجامعات (إلا من رحم الله) من الذين استفادوا من علم الشيخ ، ونُشِّئوا على كتبه ودروسه ، وما يزالون ينهلون منها الدرر ، ويستخرجون الكنوز ولا ينسبون ما أخذوا منه إليه ، وإن تعجب فعجب فعلهم عندما ينتزعون تحقيقاته وتخريجاته وآراءه وإشاراته إلى مخطوطات لم تطبع بعد ولم تر

النور ويتناسون الاعتراف بذلك ، وهى معروفة عند محبيه وأهل العلم والدراية ، بأنها منقولة من كتبه عند المقابلة والمقارنة[١] ، فلا نملك إلا أن نقول آه من[٢] خساسة الهممِ ودناءةِ النفسِ وسوءِ الأخلاقِ ، وما مرد ذلك إلا إلى الحسد والكراهية والغيرة والبغض .

فكم هم الذين يستعجلون وقتهم ومقامهم ، وكم هم الذين يعجبون بعملهم ولو كان مسروقاً من غيرهم[٣] ، وكم هم الذين يحبون البروز والعجب بالنفس ومناداة العامة والدهماء لهم بالمشايخ والأساتذة ، وكم هم الذين يفرحون بهذه الألقاب المزوَّرة والأقنعة المزيَّفة التى ما تلبث أن تزول بحرارة الحق حين يُقلق عليها مضاجعها ويُؤرق عليها نومها .

ولا نملكُ لهذه الأصناف من عزاء إلا الإشفاق والرثاء على نسيانها النفس ، لأنها نسيت الوقوف بين يدى علام الغيوب الذى لا تخفى عليه خافية **﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ﴾** [الأنبياء:٤٧] ، **﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ ﴾** [الزلزلة ٧ : ٨] .

ولقد وصل الحال فى صنفٍ آخر منهم إلى حد أن يستحى من أن يذكر للشيخ ناصر تخريجاً لحديث من أحاديثه أو تحقيقاً من تحقيقاته العلمية المبثوثة فى كتبه ، فتجد أحدهم قد ملأ حاشية كتابه برموزٍ كثيرةٍ دون أن يذكر له شيئاً أو يكون له نصيبٌ فى حاشيته .

---

(١) وأقول : آه ثم آه من المقابلة والمقارنة ، وسلمت يمينك يا شيبانى .
(٢) فى الأصل (علىَّ) والمناسب ما أثبتُّ .
(٣) لله درُّك ودرُّ القائل : (إنَّ المَصائبَ يجمعن المُصابين) .

وإنك لترى التدليس واضحاً فى هذه الكتب والرسائل الحديثة مما يعجب له العقل والفكر ، وذلك حينما يضعون لرسائلهم تلك فهارس لكل ما ورد فيها فهارس للآيات والأحاديث والرجال المترجم لهم وأطراف الحديث وغيره ، ولا يضعون فهرساً للمصادر التى استقوا منها هذه المعلومات من تخريجات أو تحقيقات ، وذلك حتى لا يذكروا مصدراً واحداً من كتب الشيخ ، ومن ثم تكون عليهم كالمنقصة العلمية ، لأنهم أخذوا من علم الألبانى أو تصيح فيهم الغوغاء من العامة وأشباه العلماء وطلبة العلم ، إنهم ألبانيون !، واأسفاه على هذه النفوس الرديئة التى تظن أنها بعملها هذا قد خدمت الإسلام والمسلمين عن طريق الغش والتدليس ، ولكن سرعان ما ينكشف هذا الزغل عاجلاً أم آجلاً ، وهذا ما صارحتُ به كثيراً من المشتغلين بهذا العلم الشريف _ علم الحديث النبوى _ الذى أرى أنه لم يرب فيهم وللأسف الشديد إلا الحسد وبخس الناس أشياءهم ، لأن طريق أخذهم لهذا العلم لم يكن بالصورة السليمة الصادقة التى كان عليها الأوائل من التقوى والورع والمخافة من سوء العاقبة ، أو حتى احترام أهل العلم النقى الصالح من خدمة هذا الدين الحق ، وتقديرهم حق التقدير .

وإن تعجب فعجب أفعالهم من كتم بعضهم العلم عن بعض ، وتفشِّى الغيبة والنميمة والحسد والتعالى فيهم ، وقد لمست ذلك عند الكثير منهم ، حتى إنك لتقول : لماذا لم يستفد القوم من هذا العلم الشريف ؟ ولماذا لم يؤثر فيهم ؟ وإنك لتجد أعجب من هذا « السرقة باسم العلم » فكم من سارق لمؤلفات غيره ، وكم هم الذين سرقوا أسطراً كثيرة كانت لغيرهم دون أن يذكروا من أين أخذوها أو اقتبسوها، وأما طلبة الماجستير والدكتوراة _ إلا من رحم منهم _ فحدث ولا حرج عن سرقاتهم ، وكأنهم فى الساحة العلمية وحدهم ، وأن غيرهم غائب عن الوجود ، فلا حول ولا قوة إلا بالله .

حدثنى شيخ فاضل أن فلاناً من الناس يشتغل بالعلم قد سرق منه موضوعاً يتعلق بالمرأة ، وآخر ألف له كتاباً يتعلق بشعر الدعوة ووضع اسمه عليه(١) .

وما أجرأهم على التصحيح والتضعيف للحديث النبوى ، وهم أولاد أربع أو ست سنين أو سبع فى الالتزام بالإسلام ، وليس فى العلم(٢) ، وما أجرأهم على التشهير بغيرهم حين وجود خطإٍ فى العزوِ أو التصحيحِ أو النقلِ ، ومما يؤسف له أن يحصل هذا بين أُناس اعتقدوا فى عقيدة السلف واتباع النبى ﷺ مما كان يفرض عليهم أن يترفعوا عن هذه الدنايا والتوافه من الأمور التى لا تفيد ولا تزيد المسلم إلا وَهناً وخزياً فى الدنيا والآخرة(٣) . انتهى كلامه وقد نقلته بطوله لنفاسته ، فجزاه الله خيراً .

وأما الذين كان الشيخ سبباً فى توجيههم للعلم الشرعى عامةً ولعلم الحديث خاصةً فكثيرون(٤) ، والذين انتفعوا من كتب الشيخ وكلامه أكثر من أن يحصوا ، بل إننى لا أكون مبالغاً إذا قلت : إنك لا تكاد تجد أحداً اشتغل بالعلم الشرعى إلا وللشيخ عليه منة بعد الله ﷻ ؛ فرحمه الله وجعل الجنة مثواه .



---

(١) قبَّح الله هؤلاء الوضَّاعين .
(٢) لقد رأينا من يحقق كتاباً لبعض أهل العلم بعد أيام من ظاهر الالتزام ، والله المستعان .
(٣) « **حياة الألبانى** » ص (٣٣-٣٦) .
(٤) انظر مقدمة « **تنبيه الهاجد** » للشيخ أبى إسحاق الحوينى .

● تقدير أهل العلم للألبانى _ رحمه الله _ ●



قال الأستاذ محمد بن إبراهيم الشيبانى : قد قال الشيخ ابن باز يوماً فى الشيخ : ما رأيت تحت أديم السماء عالماً بالحديث فى العصر الحديث مثل العلامة محمد ناصر الدين الألبانى . اهـ .(١)

وفى الكتاب نفسه ص (٥٤١) : من عبد العزيز بن عبد الله بن باز إلى حضرة الأخ المكرَّم الشيخ محمد بن إبراهيم الشيبانى وفَّقه الله للخير .. آمين .

سلامٌ عليكُم ورحمةُ الله وبركاتُه .

بعده يا مُحب كتابُكم الكريم وصل ، وصلكُم الله بهداه ، وفهمت ما تضمَّنه من عزمكم على كتابة ترجمة موسعة لصاحب الفضيلة الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألبانى ورغبتكم فى كتابة رأينا فى فضيلته .

نفيدكم أن الشيخ المذكور معروف لدينا بحسن العقيدة والسيرة ، ومواصلة الدعوة إلى الله سبحانه مع ما يبذله من الجهود المشكورة فى العناية بالحديث الشريف وبيان الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع ، وما كتبه فى ذلك من الكتابات الواسعة كله عمل مشكور ونافع للمسلمين ، ونسأل الله أن يضاعف مثوبته ، ويعينه على مواصلة السير فى هذا السبيل ، وأن يكلِّل جهوده بالتوفيق والنجاح ، وقد أحسنتم فيما عزمتم عليه من كتابة ترجمة له توضِّحون فيها جهوده وأعماله الجليلة ، فجزاكم الله خيرًا ، وسدَّد خطاكم ، ومنحكم التوفيق فيما عزمتم عليه ، وبارك فى جهود أخينا وصاحبنا الشيخ

---

(١) « **حياة الألبانى** » ص (٦٥-٦٦) .

محمد ناصر الدين ، وزاده من العلم والهدى ونصر به الحق ، وجعلنا وإياكم من الهداة المهتدين ؛ إنه جواد كريم ٠

والسلامُ عليكُم ورحمةُ الله وبركاتهُ

الرئيس العام

لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

وقد سُئل الشيخ الإمام عبد العزيز بن باز عن المجدد فى هذا القرن فأجاب بأنه يراه الشيخ الألبانى ـ رحم الله الجميع ـ ٠

وقال العلامة الشيخ مُحب الدين الخطيب ـ رحمه الله ـ : من دعاة السنَّة الذين وقفوا حياتهم على العمل لإحيائها ، وهو أخونا بالغيب الشيخ أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين نوح نجاتى الألبانى ٠[1]

وقال الشيبانى أيضاً عن الشيخ الألبانى : والتقى بالشيخ عبد الصمد شرف الدين المحقق المعروف أحد علماء الديار الهندية الكبار ، وبينهما مراسلات علمية ، وقد كتب مرة يقول (يعنى الشيخ عبد الصمد) : هذا وقد وصل إلى الشيخ عبيد الله الرحمانى شيخ الجامعة الإسلامية (يعنى الجامعة السلفية فى بنارس ـ الهند) استفسار من دار الإفتاء بالرياض من المملكة العربية السعودية عن حديث غريب فى لفظه ، عجيب فى معناه ، له صلة قريبة بزمننا هذا ،

(١) المصدر السابق ص (٥٤١) ٠

فاتفق رأى من حضر ههنا من العلماء على مراجعة أكبر عالم بالأحاديث فى هذا العصر ، ألا وهو الشيخ الألبانى العالم الربانى ›[١] _ ص (٦٧)

وقال شيخنا مقبل بن هادى الوادعى _ رحمه الله _ :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، وصلَّى الله على نبينا محمدٍ وعلى آلهِ وسلم ، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدهُ ورسولهُ .

أما بعد فقد سُئلتُ مرارًا عن الشيخ ناصر الدين الألبانى _ حفظه الله _

---

(١) ● **وأقول** : إن هذه الشهادة وحدها كافية لبيان منزلة الشيخ _ رحمه الله _ عند أهل العلم ، وهى كافية أيضاً فى فضح السفهاء الذين يتطاولون على الألبانى ولا يدرون من الألبانى ، أو المغرضون الذين يدرون ويجحدون ، ومن هؤلاء المسمَّى بإيهاب حسن الذى قال فى كتاب سمَّاه « **استحالة دخول الجان بدن الإنسان** » ص (١٣٥) : ننتقل الآن إلى عرض بقية شبهات محمد الألبانى فى شريطه الغير حميد الذى لم يكتف فيه بالجهل فجمع معه أشياء أخرى ، وسنعرض لك الآن الآتى من أوجه الانحطاط :

أولا : أمثلة لكذب الألبانى فى شريطه على بعض أئمة السلف .

ثانيا : مثالان لتلبيس الألبانى فى شريطه على السامع .

ثالثا : سبع [كذا] أمثلة لافتراءات الألبانى فى شريطه .

رابعا : مثال لتدليس الألبانى فى شريطه .

خامسا : أمثلة عديدة لبذاءات الألبانى .

سادسا : أمثلة عديدة لجهل الألبانى عافاه الله . انتهى كلامه .

● فبنظرة سريعة لكلامه تقف على مدى التدنى الذى وصل إليه حالُ بعض من يكتبون اليوم ، وإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون .

وقد بيَّن شيخنا الألبانى بعض حاله فى « **السلسلة الصحيحة** » (١٠٠٢/٢/٦-١٠١٠) ، (٣/٧ /٩١٩) ، ولكن هل يسلم صاحب النظرات من تشجيع أمثال هذا بكثرة تتبعه للشيخ : أخطأ الألبانى ..أخطأ الألبانى ؟

فأقول كما قال كثير من السلف إذا سُئلوا عمَّن هو أجلُّ منهم قدرًا ، فيقولُ أحدُهم : أنا لا أُسأل عن فلان ؛ هو يُسأل عنى ، ولولا أننا فى عصر أصبح كثيرٌ من العامة لا يُميِّز بين العالم والمنجِّم ، ولا بين المؤمن بالله والشيوعى الملحد ، بل أقبح من ذلك أن بعض ذوى الأهواء من المبتدعة المعاصرين أصبحوا يطلقون الألقاب المنفرة على أهل السنَّة .

ولقد كان المبتدعة يطلقون على أهل الحديث الألقاب المنفرة ويرمونهم بجمود الفطنة وعدم القدرة على استنباط الأحكام من الحديث حتى قال بعضهم:

زوامل للأخبار لا علم عندهم — بجيـــدها إلا كعلم الأباعـــر

لعمرك ما يدرى المطى إذا غدا — بأحماله أو راح ما فى الغرائر

وقال آخر :

يدعون أهل الحديث وها هم — لا يكادون يفقهون حديثاً

وقد زاد المتأخِّرون على هذا ، فربما أطلقوا على العالم مرة أنه ماسونى ، وأخرى أنه عميل ، وثالثة أنه جاهلٌ بالواقع ، ورابعة أنه مُداهن ، فلهذا أقول :

إن الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى ـ حفظه الله ـ لا يوجد له نظير فى علم الحديث ، وقد نفع الله بعلمه وبكتبه أضعاف أضعاف ما يقوم به أولئك المتحمسون للإسلام على جهل ، أصحاب الثورات والانقلابات .

والذى أعتقده وأدين به أن الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى ـ حفظه الله ـ من المجددين الذين يصدق عليهم قول الرسول ﷺ : « **إنَّ الله يبعثُ لهذه الأمَّة على رأسِ كلِّ مائةِ سنة من يجدِّد لها أمر دينها** »، رواه أبو داود ، وصححه العراقى وغيره .

والناس ينقسمون فى شأن الشيخ ناصر الدين الألبانى ـ حفظه الله ـ إلى ثلاثة أقسام :

● قسم يقلده ويتقبل كل ما جاء به .

● وقسم يرفضه ويرفض علمه ويحذر منه .

● وقسم وسط يعتبره عالماً من علماء المسلمين منَّ الله على الناسِ به فى هذا الزمان لنشر السنَّة وقمع البدعة، ويعتقدون أنه يُصيب، ويُخطئ، ويجهل، ويعلم، ولكنهم يعتقدون فى أنه لا يوجد له نظير فى علم السنة، فهم يستفيدون من علمه ومن كتبه غير مقلدين له . وهذا شأن سلفنا مع علمائهم .

هذا ؛ وقد سُئلتُ قبل : هل يُقبل تصحيح الشيخ الألبانى للأحاديث وتضعيفه ؟

فأجبتُ : بأن الذى يقبل تصحيحه وتضعيفه لا حرج عليه ، لأن الشيخ عدلٌ ثقةٌ ، وربُّ العزةِ يقول : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا** ﴾ [الحجرات: من الآية٦] مفهوم الآية أنه إذا جاءنا العدل بالنبأ نقبل خبره، وهذا ليس من باب التقليد ، كما أفاده الصنعانى فى كتابه القيِّم « **إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد** » .

ومن أحب من طلبة العلم أن يقف على الحقيقة ، ويبحث ، وله قدرة على معرفة أحوال الرجال وعلم العلل فهو الأفضل .

على أنه لا يستغنى طالب علم فى هذا الزمن عن الاستفادة من كتب الشيخ الألبانى ـ حفظه الله ـ ، وإنى أنصح كل طالب علم باقتنائها والاستفادة منها ، فقد جمع فيها الشيخ ـ حفظه الله ـ ما لا يُستطاع الوقوف على كله ، وتيسَّر له الاطِّلاع على كتبٍ لم يطَّلع عليها كثير من طلبة العلم .

إذا عرفت أن الشيخ ـ حفظه الله ـ ليس له نظير فى علم السنَّة ، فما منزلته فى فهم النصوص ؟

« **الذى أعرفهُ عنه أنَّ فهمه للنصوص كفهم كبارِ علمائنا المعاصرين ، على أنِّى أقول كما قال الإمام مالك ـ رحمه الله ـ** :كلٌ يُؤخذُ من قولِه ويُترك إلا صاحب هذا القبر يعنى رسول الله ﷺ » .

كتبه أبو عبد الرحمن مقبل بن هادى الوادعى

اليمن [١]



(١) « **حياة الألبانى** » للشيبانى ص (٥٥٦) .

● موقف صاحب النظرات مما سبق ●



لقد بدا موقف صاحب النظرات من الإمام الألباني _ رحمه الله _ غريباً عن غيره من الاختلافات الواقعة بين الناس ، فالهجمة شرسة والردود متتالية ولهجة الخطاب شديدة ، وتخصيص الشيخ بذلك واضح ، فقد خصَّه بالردِّ في أربع رسائل ، وهي : « **النظرات في السلسلة الصحيحة** » و « **المؤنق في إباحة تحلّي النساء بالذهب المحلّق وغير المحلّق** » و « **عدد ركعات قيام الليل** » و « **الحجاب** »، وأما التعقب والتتبع والتماس العثرات أثناء كتبه فلا يكاد ينحصر! أخطأ الألباني _ أخطأ الألباني .. دون أن يكون لغير الشيخ الألباني _ رحمه الله _ حظ من ذلك عند صاحب النظرات ، فهذا وحده كافٍ في بيانِ قصد صاحبِ النظراتِ تنقص الشيخ الألباني _ رحمه الله _ .

ومن الأدلة على ذلك أيضا :

● **الدليل الثاني** : كون الشيخ مسبوقاً بتقوية حديث ، ويذكر من سبقه بذلك ، فيُخفي صاحب النظرات ذكر من سبق الشيخ بتقوية الحديث ، ثم يوجه النقد للشيخ وحده ليتوصل بذلك إلى وصفه بالتساهل، ومن هذه الأمثلة:

○ في الحديث رقم (٤٤) في « **الصحيحة** » ، قال الشيخ _ رحمه الله _ :

قال الحافظ ابن حجر في الأحاديث العاليات : حديث حسن ، فأخفى صاحب النظرات في نظراته ذكر تحسين الحافظ ابن حجر للحديث .

○○ في الحديث الحادي عشر من « **نظراته** » رقم (٦٧) من « **الصحيحة** » ، قال الشيخ _ رحمه الله _ : وقال الحافظ في « **الفتح** » : سنده

حسن ، فأخفى صاحب النظرات ذكر تحسين الحافظ للحديث فى « **نظراته** » ، ليوجه انتقاده للشيخ وحده ليظهره فى صورة المتفرد بتصحيح شيء ضعيف ، فهل لهذا سبب غير قصد التنقص ؟!

○○○ أورد الشيخ _ رحمه الله _ فى « **أحكام الجنائز** » ص (٥٥) فقرة ٣٢ _ الثالث : حديث أنس قال الشيخ فى حكمه عليه : قال النووى فى « **المجموع** » : إسناده حسن أو صحيح .

وقال الشيخ : هو عندى حسن .

فأخفى صاحب النظرات تحسين النووى أو تصحيحه فلم يذكره فى كتابه « **الغسل والكفن** » ص (١٣٢) ثم وجَّه سهامه تجاه الشيخ وحده قائلا : إن ما ذهب إليه الشيخ ناصر الدين الألبانى فى « **أحكام الجنائز** » من تحسين هذا الحديث وهم منه .

فهل لهذا معنى غير قصده تنقص الشيخ ؟

وليته اكتفى بهذا ، بل وجدها فرصة ذهبية للتشكيك فى الشيخ وفى علمه ومنهجه فى الحكم على الأحاديث ، فبعد إظهاره بصورة المتفرد بتحسين الحديث ، كأنه يقول للقراء : لا تظنُّوا أن هذا الحديث وحده الذى وهم فيه هذا الألبانى الذى راجت كتبه وانتشرت بينكم ، بل هذا كثير فى عمله ، فاحذروا منه ومن أخطائه ، وذلك حين قال صاحب النظرات : **فعلى هذا فليتنبه الباحث إلى مثل هذا ، فكثيراً ما تكون أسانيد الأحاديث يعل بعضها بعضا ويعتبرها الشيخ ناصر شواهد لبعضها .اهـ .**

فهل يمكن لعاقل بعد هذا أن يقبل كون صاحب النظرات يريد مجرد بيان الحكم على الحديث ولا يريد النيل من منزلة الشيخ فى النفوس بمحاولته جعل هذا الحديث مدخلاً للتشكيك فى أحكامه على غيره من الأحاديث ؟

وأكتفى بهذه الأمثلة الثلاثة خشية الإطالة ، والله الموفق .

● **الدليـــل الثالث** : كون الشيخ مسبوقاً بتقوية راوٍ ، فلا يذكر السابق بالتقوية ، ثم يوجه سهامه للشيخ ـ رحمه الله ـ ليتسنّى له الطعن فيه .

ومن الأمثلة على ذلك :

○ فى الحديث (٢١) من « **الصحيحة** » ، الثالث من « **النظرات** » :

قال الشيخ : سهل بن معاذ لا بأس به فى غير رواية زبان عنه ، وكذلك قال الحافظ فى « **التقريب** » ، فضعّفه صاحب النظرات ، و لم يُشر لقول الحافظ ـ رحمه الله ـ .

○○ الحديث (٥٩) من « **السلسلة الصحيحة** » ، والثامن من « **النظرات** » :

قال الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ عن فليح بن سليمان : مختلف فيه ، وقد ضعّفه جماعة ، ومشّاه بعضهم ، واحتج به الشيخان فى « **صحيحيهما** » ، والراجح عندنا أنه صدوق فى نفسه ، وأنه يخطئ أحياناً ، فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى إذا لم يتبين خطؤه.

فانظر إلى هذا التفصيل الذى جمع كل ما يخص هذا الراوى ثم انظر إلى صاحب النظرات حيث قال :

فليح بن سليمان متكلم فيه .

وترك ذكر احتجاج الشيخين بحديثه ، ليبين أن الشيخ فاته أنه متكلم فيه واستدركه هو عليه ، وما يعنى قول الشيخ ـ رحمه الله ـ : مختلف فيه ، وقد ضعّفه جماعة ، ومشّاه بعضهم ؟.

ثم قال صاحب النظرات : وشيخه أيوب بن عبد الرحمن بن صعصعة الصواب أنه مستور .

ولم يذكر أن الحافظ سبق الشيخ الألبانى بالحكم على ذلك الراوى بأنه صدوق، إلى غير ذلك من الرواة المذكورين فيما سيأتى .

● **الدليل الرابع** : إخفاؤه ما يقوِّى الحديث لينتقده على الشيخ ، وذلك كما فى الحديث الثانى عشر من « **نظراته** » ، وسيأتى بيانه ، إن شاء الله تعالى .

● **الدليل الخامس** : تكثيره عدد الأحاديث المنتقدة ليفزع الجاهل من عددها ، والمثال على ذلك الحديث رقم (٤٧) من « **الصحيحة** » فالحديث أورده الشيخ ، وقوَّاه بشواهده ، ولم يعتمد ذلك الإسناد وحده ، فعدَّه صاحب النظرات واحدًا من الأحاديث المنتقدة ، ثم قال : لم يكن هناك داع لإفراده برقم مستقل .

●● **أقول** : فكان ماذا ؟ أيكون ذلك سبباً فى عدِّه واحداً من الأحاديث التى انتقدها على الشيخ ؟

ثم قال : وقد قصَّر الشيخ كثيراً فى نقل ترجمة الحكم بن سنان

ثم نقل كلام أئمة الجرح والتعديل من « **تهذيب التهذيب** »

ثم قال : فمثل هذا الراوى لا ينبغى الاعتبار به .

●● **فأقول** : أما رميه للشيخ بالتقصير كثيراً فى ترجمة الحكم فإنما أُتى من قِبَلِ عدم فهمه للغة أهل العلم ، فإن المحدِّث إذا اختلفت أقوال أئمة الجرح والتعديل فى راوٍ، فإنه قد يختار من أقوالهم ما يراه وسطاً يجمع بين أقوالهم جميعاً، وهذا ما صنعه الشيخ ـ رحمه الله ـ ، فليس تركه لسائر الأقوال عن تقصير منه كما اتهمه صاحب النظرات ، وهل يقول أحد إنه يلزم الباحث أن يكتب كل ما قيل فى كل راوٍ ؟!.

وماذا فعل صاحب النظرات سوى أنه نقل الأقوال ورصَّها بعضها فوق بعض حتى سوَّد بها صفحةً كاملةً ، دون تأمل لما يذكره من أقوال أئمة الجرح والتعديل ، فإنه نقل قول الساجى فيه : صدوق كثير الوهم ، أراه كذاباً فإن هذا القول ينقض أوله آخره ، فكيف يصفه بالصدق ، ثم يقول أراه كذاباً ، وأظن ذلك خطأ وقع فى « **تهذيب التهذيب** » ، كما وقع فيما نسب للبخارى فإن المثبت فى نسخة التهذيب : قال البخارى فى « **التاريخ الصغير** » : لا يكتب حديثه ، فعلق عليه صاحب النظرات بقوله : أى لا يستشهد به ، ولا يعتبر به.

وبعد الرجوع لـ « **الضعفاء الصغير** » للبخارى ص (٤٢٢) ترجمة رقم (٦٨) و « **الضعفاء** » للعقيلى (١/٢٥٧) رقم (٣١٣) إذا فيهما (يكتب حديثه) بدون (لا) ، فأين التحقيق والتدقيق الذى ادعاه فى المقدمة ؟! ، ثم إنه اعتمد على هذه المقولة المحرَّفة فى عدم الاعتداد بالراوى فى المتابعات ، وإن كان اعتمد على قول ابن حبان (تفرد عن الثقات بالأحاديث الموضوعات لا يشتغل به) ، فمعلومٌ عند العارفين بهذه الصناعة أنَّ ابن حبان من المتشددين فى الجرح حتى وصفه الذهبى بالخسَّاف المتهور، وقد ترك قول أبى حاتم : (عنده وهم كثير ، وليس بالقوى، ومحله الصدق، يكتب حديثه)، ولذا قال الذهبى فى « **الضعفاء** »: ضعفوه ، **ولم يترك**.

فهل يوجد أحد يُقدِّم قولَ صاحب النظرات على قول الذهبى ؟!!!.

●● **أقول** : قد يوجد ، فنحن فى زمن العجائب .

● **الدليل السادس** : تقوله على الشيخ ما لم يقله ، وذلك فى الكلام على الحديث رقم (٧٩) من « **الصحيحة** » ، فإن شيخنا الألبانى _ رحمه الله _ أورد طريقاً من طرق حديث ، ثم قال : قال الحاكم : صحيح على شرط البخارى ، وقال الذهبى : على شرط مسلم .

فقال شيخنا _ رحمه الله _ : وفى كل ذلك نظر ، فإن إسحاق هذا إن كان ابن عبد الله بن الحارث كما وقع لدى الحاكم فليس من رجال البخارى ولا مسلم ، ولكنه ثقة روى عنه جماعة ، وإن كان أبا إسحاق مولى الحارث فلا يعرف كما قال الذهبى ، وإن كان إسحاق غير منسوب فلم أعرفه .

هكذا أورده شيخنا متعقباً الحاكم والذهبى فى تصحيحهما للحديث ، مبيناً سبب ضعفه ، فقال فى النظرات ص (٣٥) : « ومما يؤيد ما قاله الحفاظ الرواية التالية ، والتى ذكرها الشيخ ناصر تحت رقم (٧٩) ، **متوهما أنها تؤيد هذه الرواية ، والصحيح أنها تعلها** » .

والشيخ لم يقل إنها تؤيدها وغاية ما يقال لماذا أعطى لها رقماً فى « **الصحيحة** » ؟ ولكن إذا كان الشيخ قد بين ضعفها بعد ، فالأمر سهل ، والله المستعان .

● **الدليل السابع** : تهويله إذا وقف على خطإ للشيخ ، ومثاله انتقاده الحديث رقم (٦٠) من « **الصحيحة** » وفى « **نظراته** » ص (٢٧) ، ثم قال فيما سمَّاه بـــ « **المؤنق** » تعليقاً على حديث ما : وإننى لأتعجب من الشيخ ناصر فى تصرفه هذا عجبا* شديداً حيث إنَّ منهجه فى « **السلسلة الصحيحة** » التوفيق بين الروايات ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وها أنا ذاكر لك مثالاً لم يخالف فيه راوٍ راوياً غيره ، بل خالف ثمانية أو أكثر من الثقات والأثبات ، ومع ذلك قد صحح الشيخ ناصر حديثه ، **وهو مثال من أمثلة لا تكاد تحصى**(١) .

● **الدليل الثامن** : جحده لحسنات الشيخ _ رحمه الله _ ، فإن المتأمِّل فيما زعمه لنفسه من كتب يجد أنَّ تخريجاته الموسَّعة لا تكاد تخرج عن

---

* مصدر أتعجب : تعجباً

(١) « **المؤنق** » ص (١٣)

تخريجات الشيخ ـ رحمه الله ـ ، ولا يذكره فى شىء من ذلك ، وكذلك نتائج بحثه ـ رحمه الله ـ ، وأذكر لك مثالاً على ذلك يجلى لك الأمر :

○ قال الشيخ ـ رحمه الله ـ فى « **الإرواء** » (١/٢٦٠ - ٢٦١) : زيادة : « **إنك لا تخلف الميعاد** » فى آخر الحديث عند البيهقى ، وهى **شاذة** ، لأنها لم ترد فى جميع طرق الحديث عن على بن عياش .

فأورده صاحب النظرات كمثال للزيادات الشاذة فيما سمّاه بـ « **شرح علل الحديث** » ص (١٧١ - ١٧٣) دون أن يشير إلى سبق الشيخ له بذلك أدنى إشارة ، فى حين أنه إذا وقف على خطأ للشيخ فعل به كما سبق فى الدليل السابع مما يدل على قصد النيل من الشيخ ـ رحمه الله ـ .

وانظر لذلك أيضا الحديث رقم (٧٢١) من « **المنتخب** » ، والحديث رقم (٧٣٣) ، ورقم (٧٤٥) ، وسيأتى لذلك أمثلة كثيرة جداً فيما بعد .

● **الدليل التاسع** : تقويته بعض الأحاديث الضعيفة التى حكم الشيخ بضعفها وحرصه على تقويتها خلافاً لما رمى به الشيخ من التساهل ، وانظر لذلك باب هل موقف صاحب النظرات لما زعمه من تساهل الشيخ الألبانى .

فإذا تبين مما سبق من الأدلة قصد صاحب النظرات تنقص الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ فما الحامل له على ذلك ؟ وما الداعى لمحاولة نيله منه بما سبق حكاية بعضه ؟

– إن النبى ﷺ قال : « **ثَلاَثٌ مَنْ كُنَّ فيه وَجَدَ حَلاَوَةَ الإيمَان أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْه مِمَّا سوَاهُمَا، وَأَنْ يُحبَّ الْمَرْءَ لاَ يُحبُّهُ إلاَّ للَّه، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِى النَّارِ** »[1] .

---

(١) رواه البخارى (١٦) ، ومسلم (٤٣) ، وغيرهما من حديث أنس رضي الله عنه .

فالحبُّ فى الله والبغض فى الله من الإيمان ، فالمؤمن يحب المؤمنين ويبغض الكافرين ، ويزداد حبه للمؤمن كلما رأى منه إيماناً وتقوى لله ﷻ ، لذلك كان أحب الخلق إلى المؤمن الكامل الإيمان هو رسول الله ﷺ ، ولا يتم إيمان المؤمن ولا يكمل إلا إذا كان حب النبى ﷺ أعظم من حبه لغيره :

– قال رسول الله ﷺ : « **لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ** »(١) .

– وقال أيضا : « **آيةُ الإيمان حبُ الأنصارِ ، وآيةُ النفاقِ بُغضُ الأنصارِ** »(٢) .

– وقال أيضا : « **الأَنْصَارُ لاَ يُحِبُّهُمْ إِلاَّ مُؤْمِنٌ ، وَلاَ يُبْغِضُهُمْ إِلاَّ مُنَافِقٌ ، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللَّهُ ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللَّهُ** »(٣) .

– وقال ﷺ : « **لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر** »(٤) .

- وعن على بن أبى طالب ﷺ قال : والذى فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبى الأمى ﷺ إلى : « **أن لا يحبنى إلا مؤمن، ولا يبغضنى إلا منافق** »(٥) .

والأحاديث فى هذا المعنى كثيرة ، فالمؤمن يُحب المؤمنين على قدر إيمانهم، ويُبغض العصاة بقدر معصيتهم ، ويكون غضبه وإنكاره بقدر المعصية ، فالإنكار على الكافر وعداوته عداوةٌ كاملة ، وأما فساق المسلمين وضلالهم فينكر عليهم ويشنع عليهم ويحذر منهم بقدر بعدهم عن الحق ؛ ولذلك كان

---

(١) رواه البخارى (١٥) ، ومسلم (٤٤) ، وغيرهما من حديث أنس ﷺ .
(٢) رواه البخارى (١٧) ، ومسلم (٧٤) ، وغيرهما من حديث أنس ﷺ .
(٣) رواه البخارى (٣٧٨٣) ، ومسلم (٧٥) ، وغيرهما من حديث البراء ﷺ .
(٤) رواه مسلم (٧٦) ، (٧٧) من حديث أبى هريرة وأبى سعيد ـ رضى الله عنهما ـ .
(٥) رواه مسلم (٧٨) .

السلف رضى الله عنهم ، يشنِّعون على أهل البدع ويحذرون منهم ، ويجتهدون فى إهانتهم لإماتة بدعتهم وحمايةً لعقيدة عوام المسلمين ، فكانوا يسمُّونهم الأصاغر ، فقصة عمر فى ضرب صبيغ لما أكثر السؤال عن أشياء فى القرآن مشهورة ، والآثار عن السلف فى ذلك مستفيضة[١] ، والعكس بالعكس ؛ فمن كان رأساً فى السنَّة ينبغى احترامه وتبجيله والتغاضى عن زلاَّته[٢] ، وذلك لأن فى احترامه احتراماً للسنَّة ونصراً لها ، ولأن فى الغض منه وتنقصه غضاً من السنَّة وتنقصاً لها ، قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ : من قواعد الشرع والحكمة أن من كثرت حسناته وعظمت ، وكان له فى الإسلام تأثير ظاهر فإنه يحتمل له ما لا يحتمل لغيره ويعفى عنه ما لا يعفى عن غيره ، فإن المعصية خبث ، والماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث ، بخلاف الماء القليل ؛ فإنه يحمل أدنى خبث يقع فيه ، ومن هذا قول النبى ﷺ لعمر : **وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم** . وهذا هو المانع له ﷺ من قتل من جسَّ عليه وعلى المسلمين وارتكب هذا الذنب العظيم ، فأخبر ﷺ أنه شهد بدرًا ، فدلَّ على أنَّ مقتضى عقوبته قائم ، لكن منع من ترتب أثره عليه ما له من المشهد العظيم ، فوقعت تلك السقطة العظيمة مغتفرة فى جنب ما له من الحسنات . انتهى كلامه ـ رحمه الله تعالى ـ[٣] .

وقال ابن رجب ـ رحمه الله ـ :

وإذا كان مُراد الرادِّ على العالم إظهار عيبه وتنقصه وإظهار قصوره فى العلم ونحو ذلك كان محرما ، سواء كان رده ذلك فى وجه من رد عليه أو فى

---

(١) راجع ما جاء فى « **البدع** » لابن وضاح وغيره إن شئت .
(٢) هذا بالضوابط التى سبق ذكرها فى باب موقف المسلم من زلة العالم .
(٣) « **مفتاح دار السعادة** » (٥٢٩/١) .

غيبته ، وسواء كان فى حياته أو فى موته ، وهذا داخل فيما ذمَّه الله تعالى فى كتابه ، وتوعَّد عليه من الهمز واللمز ، وداخل أيضا فى قول النبى ﷺ : « **يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن قلبه لا تؤذوا المسلمين ، ولا تتبعوا عوراتهم ، فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته ، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو فى جوف بيته** »[(١)] .

وهذا كله فى حق العلماء المُقتدى بهم فى الدين ، فأما أهل البدعة والضلالة ، ومن تشبَّه بالعلماء وليس منهم فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيراً من الاقتداء بهم ، والله أعلم .

ومن عُرف منه أنه أراد بردِّه على العلماء النصيحة لله ورسوله ، فإنه يجب أن يُعامل بالإكرام والاحترام والتعظيم كسائر أئمة المسلمين الذين سبق ذكرهم وأمثالهم ومن تبعهم بإحسان ، ومن عرف أنه أراد بردِّه عليهم التنقيص والذمَّ ، وإظهار العيب ، فإنه يستحق أن يُقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة . ويعرف هذا القصد تارة بإقرار الراد واعترافه ، وتارة بقرائن تحيط بفعله وقوله ... » انتهى[(٢)] .

وقد سبق قول الشاطبى ـ رحمه الله ـ : إنَّ زلَّة العالم لا يصح اعتمادها ، ولا الأخذ بها تقليدا له ، وذلك لأنها موضوعة على المخالفة للشرع ، ولذلك

---

(١) رواه أبو داود (٤٨٨٠) ، وغيره من حديث أبى برزة ، والترمذى (٢٠٣٢) من حديث ابن عمر ، وأحمد (٥/٢٧٩) من حديث ثوبان ، وهو صحيح بمجموع طرقه ، وصححه شيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ كما فى « **صحيح الجامع** » (٧٩٨٤) ، (٧٩٨٥) .

(٢) نقلا من كتاب « **الإعلام بحرمة أهل العلم والإسلام** » للشيخ محمد بن إسماعيل ص (٢٣٤) ، وتأمل قول ابن رجب ـ رحمه الله ـ : ويعرف هذا القصد تارة بإقرار الرادِّ واعترافه ، (وتارةٍ بقرائن تحيط بفعله وقوله) ، فبيَّن أنَّ القصد يُعرف بالقرائن التى تُحيط بالفعل والقول ، خلافاً لمن قيد معرفة القصد باعترافه فقط .

عُدَّت زلَّة ، وإلا فلو كانت معتدًّا بها لم يجعل لها هذه الرتبة ، ولا نسب إلى صاحبها الزلل فيها ...

كما أنه لا ينبغى أن يُشَنَّع عليه بها ، ولا يُنتقص من أجلها ، أو يُعتقد فيه الإقدام على المخالفة بحتاً ، فإنَّ هذا كلَّه خلاف ما تقتضى رتبته فى الدين .اهـ.[1]

وقال السبكى ـ رحمه الله ـ : فإذا كان الرجلُ ثقةً مشهودًا له بالإيمان والاستقامة ، فلا ينبغى أنْ يُحمل كلامه وألفاظ كتاباته على غير ما تُعوِّد منه وأمثاله ، بل ينبغى التأويل الصالح وحسن الظن به وبأمثاله .اهـ.[2]

فظهر بما سبق من أقوال أهل العلم أنَّ الشخصَ الذى يقف على خطإ أو زلة لعالمٍ ينبغى له أن يُبين الصواب نصحاً لله ولرسوله ، مع المحافظة على مكانة العالم مهما أمكنه ، فإن تيسر له أنْ يُرسل بهذا الخطأ إليه ليصوبه العالم بنفسه كان فى ذلك تصويب للخطإ مع المحافظة على منزلة العالم ، فإن كان الشخص قد جمع للعالم عدة أخطاء من وجهة نظره ، تأكد فى حقه أن يُرسل إليه إذا أمكنه ذلك للحفاظ على منزلة العالم فى قلوب الناس ، فإن أصرَّ على إخراجها والحالة هذه كان ذلك دليلاً واضحاً على عدم مبالاة هذا الشخص بتنقص هذا العالم إن لم يكن قاصداً ذلك ، وهذا ما حدث من فضيلة الشيخ مصطفى حين جمع ما ظنه أخطاء ثم عرض عليه الأخ الفاضل / عماد بن صابر المرسى صاحب مكتبة التوعية أن يسافر إلى الشيخ على نفقته ذهاباً وإياباً بالطائرة ليناقشه فيما ظنَّه أخطاء فلم يبال ، واستمر فى إخراج ردوده على الشيخ ، فإن لم يمكن للشخص أن ينبِّه العالم على خطئه فحينئذ عليه أن ينبِّه على ما يراه صواباً ، ثم

---

(١) « حرمة أهل العلم والإسلام » ص (٣٧٣) .
(٢) « حرمة أهل العلم والإسلام » ص (٣٧٤) .

يعتذر عن العالم ويتأول كلامه على أحسن الوجوه ؛ بحيث لا يفهم القارئ من التعليق على كلامه وبيان خطئه أنه أتى من قِبَلِ قلَّة علمه فيتشكك الناس فى علمه ، فيعرض قول العالم بطريقة لا تُشعر بقلَّة علمه ، فيُقال لعلَّه يُريد كذا ولعله ظهر له كذا ، ويحمل كلامه على أحسن المحامل رعاية لحقه كما سبق فى كلام أهل العلم ، فإن لم يفعل ذلك ، وراح ينفخ فى خطئه كان قصد التنقص واضحاً ، فكيف إذا انضم إلى ذلك التعجب منه ومن صنيعه ؟

فتأمل بعض كلام صاحب النظرات فى الإمام الألبانى ـ رحمه الله ـ :

كان اللائق به أن لا يدخل فى « صحيحته » هذا الحديث بهذا الطول[1] **ـ هذا قولٌ غريبٌ فى منتهى الغرابة**[2] **ـ إنَّنى لأتعجب من الشيخ ناصر فى تصرفه هذا عجباً[كذا] شديداً ، حيث إنَّ منهجه فى « السلسلة الصحيحة » التوفيق بين الروايات ما استطاع إلى ذلك سبيلا** ، ثم ذكر مثالاً لحديث صححه الشيخ وضعفه صاحب النظرات ثم قال : **وهو مثال من أمثلة لا تكاد تحصى**[3] .

فهل الشيخ الإمام المجدد الألبانى أخطاؤه لا تكاد تحصى ؟!

أم أنه زعم الأخطاء ثم النفخ فيها ؟

فإن لم يكن هذا قصدًا للتنقص فلا أدرى ما قصد التنقص ؟

وتأمل تطاوله على الشيخ حيث يقول :

هذا رد مفحم على من يرى تحريم الذهب المحلق على النساء وخاصة إذا كان يرى أن هذا الحديث حسن كالشيخ ناصر ، فإنه يرى معنا أنَّ

---

(١) « **النظرات** » ص (٣٧) .

(٢) « عدد ركعات قيام الليل » ص (٦٠) .

(٣) « **المؤنق** » ص (١٣) .

الحديث حسن[١] ، ثم جعل يتندَّر منه ، ويتعجَّب كأنَّه صبى يلعب ، ويعبث فى موضع الجدِّ ، وكأنه يقول ما هذا الذى تصنع يا ألبانى ، فتأمل قوله :

هذا عجيب منه ، فما هكذا تناقش العلل[٢] .

وقال وهو يناقش الشيخ ـ رحمه الله ـ فى تحريم الذهب المحلق على النساء : هل فهم السلف أنه يجوز للمرأة أن تتحلَّى بكيلوات متعددة [كذا] من الذهب غير المحلق ، ويحرم عليها أن تلبس خاتماً صغيراً أو دبلة لأنه محلق ؟

كلا ما فهموا ذلك ، ولم نقف على أن ذلك نُقل عن أحدٍ منهم ، **فهذا شيء عجيب وفقه سقيم**[٣] .

فهل هذا الوصف مدح للشيخ أم ذم وتنقص ؟[٤]

وهل يمكن أنْ يُقال : إنَّ هذا الذم والتنقص خرج من فضيلة الشيخ صاحب النظرات دون قصد ؟

● **وأقول** ، هذا أمر محتمل فى الكلام باللسان وأما فى الكتابة التى يمارسها الكاتب حال انفراده وهدوئه فبعيدٌ ، فكيف إذا تبيَّن أنَّ فضيلة

---

(١) « **المؤنق** » ص (٤٢) .
(٢) « **المؤنق** » (٤٧) ، وأعاده فى « **أحكام النساء** » (٤/٤٦٠) ، والمطبوع عام ٢٠٠٠م .
(٣) « **المؤنق** » ص (٣٢) المطبوع ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م .
(٤) ومع ذلك فقد تجاسر صاحب النظرات بقوله فيما زعمه بـ « **الترشيد** » ص(١٠) : أفلا يعلم كل شخص أنَّا سنقاضيه أمام الله سبحانه وتعالى ، ولن نحلَّه إذا اتهمنا بكراهية الشيخ أو محاولة انتقاصه ، وبطبيعة الحال لم يذكر أمثال هذه الأوصاف لأنه لو ذكرها لتضارب كلامه، ولظهر تناقضه ، وكأنه يخاطب أقواماً لا يقرؤون ولا يسمعون إلا منه .
وعلى أى حال فنحن نتمنَّى له أن يتوب من هذه الأفعال التى وصفها أهل العلم بأنها رذائل محرمة ، وشروط التوبة معروفة ، ومنها ردُّ المظالم إلى أهلها ، وردُّ مظلمة الشيخ أن يكتب ويذكر أنه بغى على الشيخ وظلمه ، وأنه مُتراجع عن ذلك حتى يصل ذلك إلى حيث وصل ذمه للشيخ .

الشيخ قد أعاد هذا الوصف بلفظه فى كتاب « **أحكام النساء** » الذى طبع بعد « **مؤنقه** » باثنى عشر عاماً ؟[(١)] .

هل يمكن لأحد أن يدَّعى بعد ذلك أنها زلَّة قلم أو أنَّ صاحب النظرات لم يكن يعقل ما يخرج منه ؟

كيف وقد ناقش صاحب النظرات الشيخ فى مسألة أخرى وهى صيام يوم السبت إذا وافق يوم عاشوراء وعرفة ، فنص الشيخ _ رحمه الله _ على أنه يحرم صيام يوم عاشوراء ويوم عرفة إذا وافقا يوم سبت[(٢)] ، فعقَّب عليه بقوله : **فكيف يصنع هذا الذى أخذ بحديث « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم » مع هذه النصوص ؟**

هل يقول نترك صوم يوم عاشوراء وصوم يوم عرفة إذا وافقا يوم السبت ؟ أم ماذا يصنع صاحب هذا الفقه السقيم ؟!![(٣)]

فتأمَّل إعادة الذمِّ والتنقص السابق نفسه ! .

فهل يُقال إنَّه لا يقصد التنقص ، والقصدُ محله القلب كما يقوله المتنطعون ؟ .

إذاً لقام كلُّ من يريد إهانة إنسان بسبِّه وضربه والتعدِّى عليه بكلِّ سبل الإهانة ثم يكفيه أن يقول لا أقصد ؛ والقصد محله القلب !! .

فكيف إذا أعاد ذمَّه للشيخ وتنقصه له فيما سمَّاه بـــ « **التسهيل لتأويل التنزيل** » _ جزء عم (٢/٤٠٦) ، والمطبوع ١٤١٨هــ _ ١٩٩٧م ؟!! .

---

(١) « **أحكام النساء** » (٤/٤٥٠) .

(٢) قد سبق أنه لم يصرح أحد بتحريم صيام يوم عاشوراء ويوم عرفة إذا وافقا يوم سبت غير الشيخ _ رحمه الله _ ، والشيخ مأجور على ذلك إن شاء الله أجراً واحداً .

(٣) « **مفاتيح للفقه فى الدين** » _ ص (٢٩) ، والمطبوع ١٤١٤هــ - ١٩٩٤م .

ثم راجعه جماعة فى هذا الذمِّ والتنقص للشيخ ـ رحمه الله ـ ، وكان منهم الأخ الفاضل الشيخ ساعد بن عمر غازى ، فوعده بأنه سيحذفها إذا أعاد طباعة الكتاب .

فلما همَّ بإعادة طباعة الكتاب المسمَّى بـ « **مفاتيح الفقه فى الدين** » طلب منه الأخ الفاضل عبد الله بن محمد حيدر صاحب مكتبة صنعاء الأثرية كمِّيَّة من الكتاب شريطة أن يحذف منه وصفه للشيخ الألبانى بصاحب الفقه السقيم(١) ، فوعده بذلك ، فلما أعاد طباعته لم يفِ بوعده مع هذين الأخوين ، بل زاد فى الطبعة الثانية : **أما النظر إلى متن حديثٍ واحد وسند واحد وإهمال ما سوى ذلك فيورث فقهاً شاذاً منبوذاً ، فغريب أمر رجل يفطر يوم عاشوراء والمسلمون صيام لكون عاشوراء وافق عنده يوم سبت ، ولا يحل له بزعمه أن يصوم يوم السبت ، وكذلك غريب أمر رجل ليس بحاجٍّ والناس من حوله يوم عرفات صيام وهو مفطر ، أليس هذا بمحروم الأجر والثواب لقلة فقهه . اهـ .**(٢)

ما الداعى لكل هذه الطعون ؟! (ورث فقهاً شاذًّا ومنبوذًا) ، و (غريب أمره) ، ثم يكرر غرابة أمره ، ثم الحكم عليه بالحرمان من الأجر والثواب، وهو المتسبب فى ذلك لقلة فقهه ؟ أكل هذا بسبب مسألة اجتهد فيها الشيخ ثم أخطأ ؟

---

(١) وهذه تحسب فى ميزان الأخ عبد الله حيدر إن شاء الله ، وأسأل الله أن يجزيه خيرًا .
وأعتذر للقارئ الكريم عن الإطالة فى تقرير حقيقة موقف صاحب النظرات من الشيخ ـ رحمه الله ـ ، لأنه من البدهى أن محاولة علاج المرض قبل تشخيصه ضرب من ضروب العبث ، ومعلوم أن تشخيص المرض يعتمد على استيعاب أعراضه .

(٢) ومع هذا الإصرار الشديد على النيل من الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ وهو على أقل تقدير عالم جليل كما أُلجئ إلى وصفه بذلك صاحب النظرات فى مقدمة كتابه المسمى بـ « **الترشيد** » ، فإن كل من يعرفه يعرف عنه أنه إذا أغضب رجلاً جاهلاً فإنه يسترضيه بكل سبيل من تقبيل رأس فما فوقه ، ومن لم يفسر تلك الظواهر المتضاربة بما انتهيت إليه فى باب (هل وراء ذلك أن من محاسن الدين عنده حب الوجاهة ومدح الناس وثنائهم) فسيبقى فى حيرة ، والحمد لله أولاً وآخرًا .

ثم قوله (**غريب أمر رجل.. إلخ**) هل هذا لبيان وجه الصواب فى المسألة أم للنيل من الشيخ _ رحمه الله _ ؟

فإذا كان الأمر على ما قد سبق بيانه فما الحامل لصاحب النظرات على تنقص الشيخ الألبانى _ رحمه الله _ والنيل منه ؟ ، هذا مع ما سبق تقريره من كون المؤمن يوالى المؤمن بقدر إيمانه فهو يحب النبى ﷺ ويقدم حبه على من سواه، ويحب أصحاب النبى ﷺ ، ويحب أئمة الدين الذين نصروا دين الله ﷻ ، ونصروا السُّنة ويبغض الكفار والفساق ، وشيخنا الألبانى _ رحمه الله _ إمام فى السُّنة ونشرها ومحاربة البدعة وقمعها ، وقد عاش حياته يجاهد فى نشر منهج سلفنا الصالح ، وإننا نجد أصحاب المناهج الأخرى يعظمون رؤوسهم ، بل ويبالغون فى تعظيمهم ، وإن وقع منهم ما وقع[1] ، ولا يمكن أن تجد شخصاً ينتمى لجماعة أو طائفة يجعل أحد رؤوسها هدفا له إلا إذا فارقهم ونابذهم[2] ، وشيخنا الإمام المجدد _ رحمه الله _ يعتبر رأساً فى السُّنة وفى منهج السلف الصالح رضى الله عنهم ، فكم ناقش رؤوس المبتدعة ودحض حججهم ، وأظهر عوارهم ؟ وكم هدى الله على يديه منهم ؟

وكم ناقش أصحاب المناهج المنحرفة وبيَّن انحرافهم ؟ وأشرطته وكتبه ومناقشاته موجودة يهدى الله بها من يشاء ، وهى تعتبر غُصَّة فى حلق كل منحرف ومبتدع .

فهل يمكن لمؤمن يريد إعلاء السنن وإماتة البدع وأن ترفع راية السلفية وتنتشر بين المسلمين هل يمكن له أن يجعل الألبانى _ رحمه الله _ هدفاً لسهامه ؟

---

(١) والغلو مرفوض على كل حال .

(٢) فهل فارق صاحب النظرات منهج السلف بضربه أحد رؤوس المنهج .

إذًا فما وراء صاحب النظرات ، وما الحامل له على كل هذه الردود والانتقادات والطعون فى الشيخ الألبانى _ رحمه الله _ دون غيره ؟ هذا هو محل بحثنا فيما يأتى ؟



● هل نيل صاحب النظرات من الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ لخلاف في عقيدة ؟ ●



لقد سبقت شهادة أهل العلم للشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ بسلامة الاعتقاد ، وأنه على اعتقاد أهل السُّنة والجماعة ، بل هو رأس السلفية فى هذا العصر ، ومع ذلك فلم أقف لصاحب النظرات على انتقاد على الشيخ فى شىء من أمور العقيدة ، ولو فى موضع واحد مع كثرة تتبعه له ، بل لم أقف لفضيلة الشيخ صاحب النظرات على موضع واحد تعقب فيه شخصاً بعينه فى أمر من أمور العقيدة ، ولم أعرف عن فضيلته أنه ذم أحدًا لسوء اعتقاد ، أو عادى أحدًا لخلاف فى عقيدة ، بل إن الأخ الفاضل الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان قد أخبرنى عندما زرته من أكثر من خمس سنوات أنه كلَّم صاحب النظرات لكى يكتب فى السقَّاف الضَّالِّ المنحرف المعطِّل الذى يصف شيخ الإسلام ابن تيمية بالضلال ، فقال لصاحب النظرات : إن السقَّاف يستكثر بك، ويستشهد بك ، ويستظهر بك على الشيخ الألبانى ، فلو كتبت ورددت عليه حتى لا يستكثر بك ، ومع ذلك فللآن ما رأينا شيئاً من ذلك !.

فتبين بهذا أن موقف صاحب النظرات من الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ ليس دافعه العقيدة .



● هل موقف صاحب النظرات من الشيخ الألبانى _ رحمه الله _ لاختلاف فى أمور منهجية ؟ ●



سبق أن الشيخ _ رحمه الله _ رأس فى منهج السلف ، ولذا فأصحاب المناهج المنحرفة يعادونه عداوة شديدة ، ويحاولون النيل منه لما قام به _ رحمه الله _ من تعرية مناهجهم الباطلة وكشف عوارهم ، وهذا أمر ظاهر واضح وضوح الشمس فى رابعة النهار .

ومع ذلك فإننى لم أقف لفضيلة الشيخ صاحب النظرات على موضع واحد انتقده على الشيخ _ رحمه الله _ فى أمر من الأمور المنهجية مع كثرة تتبعه وتعقبه وردوده على الشيخ _ رحمه الله _ ، بل إننى لم أقف على موضع واحد سمّى فيه صاحب النظرات أحدًا وانتقده فى مسألة منهجية وذلك فيما كتب ، ولم أعرف عنه _ على خبرى به _ أنه اتخذ موقفاً مع أحد لخلاف فى المنهج .

وقد طرح سؤالاً فى أسئلته فى « **المصطلح** » ص (٦٠) رقم (٦٢) :

من هم مظنة[١] الأحاديث الضعيفة والموضوعة فى هذا الزمان ؟

فأجاب : **أغلبهم الصوفية ، وجماعة التبليغ فهى منبثقة عنهم ، وتدعو فى نهاية أمرها إلى التصوف الصريح .**

فلما أعاد طباعته وسمّاه بـ « **شرح علل الحديث** » حذف ذكر جماعة التبليغ ، وغير العبارة إلى : أغلبهم الصوفية ، وبعض الجماعات والفرق المنبثقة عنهم والتى تدعو فى نهاية أمرها إلى التصوف الصريح .

---

(١) والعهدة فى هذا التركيب على فاعله .

وقد طرح سؤالاً فى المكان نفسه ص (١١٥) سؤال ١٥٥ :

ما هى درجة الشيخين الفاضلين أحمد شاكر وناصر الألبانى فى تصحيح الأحاديث من ناحية التساهل أو التشدد ؟

فأجاب بالحكم على الشيخ أحمد شاكر بالتساهل ثم قال عن الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ :

أما الشيخ ناصر الألبانى فهو أحسن حالاً فى هذا الجانب إلا أن عمله لا يخلو من شىءٍ من ذلك ، ووجه ذلك أنه يُصحح الحديث فى كثيرٍ من الأحيان بناءً علىً صحة الإسناد فقط ، ولا ينظر إلى أوجه إعلاله .

فلما أعاد طباعته باسمه الجديد أبقى الكلام على الشيخ ، ثم زاد عليه ص (٦٨) : **وأحيانا يصحح الحديث بمجموع الطرق وكثرتها مع شدة ضعفها .**

فحذف ذكر جماعة التبليغ وزاد حظ الشيخ كيلاً ، فهل غيرت جماعة التبليغ منهجها أم أن فضيلة الشيخ هو المتغير ؟ ، وعلى أى حال فقد ظهر بهذا أن صاحب النظرات لا يحركه خلاف فى المنهج .



● هل موقف صاحب النظرات لما زعمه من تساهل الشيخ الألباني ●



ننظر :

إن صاحب النظرات قال فى كتاب « **الفتن** » ص (٢٨ - ٢٩) عن حديث حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فى قصة ماشطة ابنة فرعون : وقد ذكر عدد من أهل العلم أن حماد بن سلمة قد سمع من عطاء بن السائب قبل الاختلاط ، وعلى هذا فلا تعويل[١] على ما ذكره الشيخ ناصر الدين الألبانى فى « **الضعيفة** » (٨٨٠) حيث قال : وقد علمت مما سبق أن حماد بن سلمة سمع منه فى اختلاطه أيضاً ، ولا يمكن تمييز ما سمعه فى هذا الحال عما سمعه قبلها ، فلذا يتوقف عن تصحيح روايته[٢] .

ثم قال صاحب النظرات : وقد علمت مما أوردناه أن كثيراً من أهل العلم ذكروا أن حماداً سمع من عطاء قبل الاختلاط . انتهى كلامه .

● **قلت** : إنه لم يورد شيئا ، وإنما هى مجرد دعوى فقط ، وعلى أى حال، فإن العبرة ليست بكثرة العدد ، وإنما بالحُجَّة والبرهان ، والجرح المفسَّر مقدَّم على التعديل ، لأن الجارح جرحاً مفسراً عنده زيادة علم، وهاك الجرح المفسَّر، ففى « **الضعفاء** » للعقيلى (٣٩٩/٣) : قال على (يعنى ابن المدينى) : قلت ليحيى (يعنى القطان) : وكان أبو عوانة حمل عن عطاء بن السائب قبل أن

---

(١) ومع حدة عبارته فى الكلام على الشيخ، فإنه قد اعتمد على تخريجات الشيخ ـ رحمه الله ـ فى هذا الكتاب إلى حد كبير .

(٢) هنا انتهى كلام شيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ .

يختلط ؟ فقال : كان لا يفصل هذا من هذا ، وكذلك حماد بن سلمة ، وكان يحيى لا يروى حديث عطاء بن السائب إلا عن شعبة وسفيان. انتهى .

وهذا يعنى أن حماد بن سلمة سمع منه قبل الاختلاط وبعده ، وكان لا يفصل هذا من هذا ، فهذه زيادة علم ليست عند من قال إنه أخذ عنه قبل الاختلاط _ يجب الأخذ بها ، ولما كتب الأخ الفاضل الشيخ أبو إسحاق الحوينى نحو هذا الكلام ، لم يتراجع صاحب النظرات عن قوله بتقوية الحديث ، ثم ذهب يقوِّيه بأشياء هى أوهى من بيت العنكبوت ، فقال فيما يسميه بـ «**التسهيل**» فيما كتبه حول سورة آل عمران ص (١٤٨) : والراجح عندى أنه صحيح ، وإن كان بعض أهل العلم[١] تكلّم فى سماع حماد بن سلمة من عطاء بن السائب وأنه بعد الاختلاط إلا أن جمهور المحدثين على أنه روى عنه قبل الاختلاط وإن ذكر البعض ! : أنه روى عنه بعد الاختلاط أيضا ، لكن يفهم من كلامهم أنَّ جلَّ روايته عنه قبل الاختلاط ، فضلاً عن هذا فإن الحديث مصحوب بقصة ، وقد ذكر البعض ! : أن الحديث إذا كان مصحوباً بقصة دلَّ ذلك على ثبوته ، وخاصَّة إذا كان فيه ما يشعر بالرفع كحالنا هذا ففيه : مررت ليلة أُسرى بى ، فضلا عن هذا ، فلبعض فقرات الحديث شاهد بإسناد ضعيف عند ابن ماجة من طريق سعيد بن بشير (وهو ضعيف) عن قتادة عن مجاهد عن ابن عباس عن أبى بن كعب ﷺ عن رسول الله ﷺ ببعض معناه ، فالحديث يصح ، والله أعلم ، هذا وفى آخر الحديث عند أحمد موقوفاً على ابن عباس أنه قال : تكلم فى المهد أربعة صغار : عيسى ابن مريم عليه السلام ، وصاحب جريج ، وشاهد يوسف ، وابن ماشطة فرعون ، وهذا موقوف على ابن عباس رضى الله عنهما . انتهى كلامه .

---

(١) لماذا لم يسمه ؟ أرأيت لو أنه الألبانى أكان يسكت عن تسميته ؟

هذا ونلخص ما أورده لتصحيح الحديث فى أمور ، وهى :

o **الأول** : أن جمهور المحدثين رأوا أن حماداً روى عن عطاء قبل الاختلاط .

o **الثانى** : يفهم من كلامهم أن جلَّ روايته عنه قبل الاختلاط .

o **الثالث** : قوله: إن الحديث مصحوب بقصة، وقد ذكر البعض [كذا] أنَّ الحديث إذا كان مصحوباً بقصَّة دلَّ ذلك على ثبوته .

o **الرابع** : فيه ما يشعر بالرفع .

o **الخامس** : لبعض فقرات الحديث شاهد .

والآن ننظر فى هذه الأمور التى اعتمد عليها فى تصحيح الحديث :

● **فالأول** : قوله : إن جمهور المحدثين رأوا أن حماد بن سلمة روى عن عطاء بن السائب قبل الاختلاط .

●● **فأقول** ، وبالله التوفيق ، قد مَرَّ بنا ما قاله أبو إسحاق الحوينى ، فيما ذكرناه قبل من أن يحيى القطان ، وهو من أقعد الناس بهذا الفن قد ذكر أن حماد ابن سلمة سمع من عطاء قبل الاختلاط وبعده فكان لا يفصل هذا من هذا ، فدفع صاحب النظرات هذا القول مهوِّلاً بذكر الجمهور ، وهذه حيدة عن محل النزاع لأن قول القطان فيه زيادة علم ، لأنه أثبت كلام الجمهور ، ثم زاد أنه سمع منه مرة أخرى بعد الاختلاط ، ثم كان لا يفصل هذا عن هذا .

وقال الحافظ فى التهذيب : فاستفدنا من هذه القصة أن رواية وهيب وحماد وأبى عوانة عنه فى جملة ما يدخل فى الاختلاط .

● **الثانى** : قوله (يفهم من كلامهم أن جل روايته عنه قبل الاختلاط) .

●● **فأقول** : من أين فهم هذا ؟ كان ينبغى عليه أن يبين من أين فهم هذا من كلام أئمة الحديث ؟

أم أنه يريد من الناس أن يأخذوا بقوله دون دليل عليه ، لطعنه فى رجل قضى نحواً من سبعين عاماً فى علم الحديث ؟

وعلى أى حال فقد راجعت أقوال أهل العلم فلم أر كلمة واحدة تشير إلى أنَّ جلَّ رواية حماد بن سلمة عن عطاء قبل الاختلاط . فهذه من عنديات فضيلة الشيخ صاحب النظرات !.

ولئن سلمنا له ما يقول لكانت روايته عنه ضعيفة أيضا لكونه لا يفصل ما قبل الاختلاط عما بعده .

● **الثالث** : قوله : إن الحديث مصحوب بقصة ، ونسبته إلى بعضهم أن الحديث إذا كان مصحوباً بقصة دل ذلك على ثبوته .

●● فالظاهر أنه لا يدرى من قال هذا ، وإلا لذكره ، وعلى أى فإن مسألة اقتران الحديث بقصة هى من قبيل الحديث المسلسل ، فإن الراوى إذا وقعت له قصة مع الحديث تجعله يذكر الحديث ، وهذا مما يعرفه الإنسان من نفسه إذا وقعت له حادثة ورآها بعينه فإنها تثبت فى ذاكرته ، بخلاف ما إذا حُكيت له فإنه يحتاج إلى جهد فى حفظها ، لذلك فقد عد أهل الحديث من فوائد المسلسلات زيادة ضبط الراوى ، فالقصة لو كانت وقعت لعطاء ابن السائب لكان ذلك أدعى لحفظه لها ، أما وهو يرويها عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، فهو مما يعتمد فيه على حفظه فقط ، ولو كان الأمر على ما ذكر صاحب النظرات لكانت أحاديث السيرة كلها ثابتة ، وهذا بخلاف ما هو مشهور عند أهل العلم من أن كثيرًا من قصص السيرة لا يثبت .

● **الرابع** : قوله : فيه ما يشعر بالرفع .

●● **فأقول** : ما دخل الرفع أو الوقف بصحة الإسناد وعدمه ؟، وكأنه يكثر الكلام ليوهم الجاهل أن هذه كلها حجج ، أهكذا يكون التحقيق والتدقيق المزعوم ؟!!!.

● **الخامس** : قوله لبعض فقرات الحديث شاهد ، وساق بعض إسناد الحديث ، وترك الباقى ، فنسوق إسناد الحديث كاملا :

قال ابن ماجة ـ رحمه الله ـ (٤٠٣٠) : حدثنا هشام بن عمار ثنا الوليد بن مسلم ثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن مجاهد عن ابن عباس عن أبى ابن كعب فذكره .

●● **فأقول** : قد تبيَّن مما سبق أنَّ كلَّ الأوجه التى أوردها لتصحيح الحديث ليست بشىء ، فالحاصل أن رواية حماد بن سلمة عن عطاء ضعيفة ، فهل يشد من ضعفها مجىء الحديث من الطريق الثانى ؟.

●● **فأقول** : فأما إسناد الشاهد فلم يبد صاحب النظرات من علله إلا شيئاً واحداً وهو ضعف سعيد بن بشير ، وترك ما يلى :

○ **الأول** : الوليد بن مسلم مدلس تدليس التسوية فينبغى أن يكون التصريح بالسماع فى الإسناد كله .

○ **الثانى** : قتادة مُدلِّس ، ولم يصرِّح بالسماع .

○ **الثالث** : هشام بن عمار مع كون البخارى أخرج له ، فإنه عمى فكان يلقن ما ليس من حديثه .

●● **وأقول** : لماذا لم يذكر صاحب النظرات من علله إلا ضعف سعيد ابن بشير ، مع كونه ذكر بعضها وزاد عليها شيئاً لا نوافقه عليه وهو زيادة

ضعف سعيد فى قتادة ذكر ذلك حين أراد أن يضعف حديثاً كما فى « **أحكام النساء** » (٥٢٥/٤) ؟٠

الإجابة : يعرفها القارئ اللبيب ٠

والآن هل يتقوى الحديث من الطريقين ؟

●● **أقول** : إن الذى له معرفة بهذا العلم إذا تأمل حال هذا الحديث بطريقيه ، ثم قارن بينه وبين الأحاديث التى انتقدها صاحب النظرات على الشيخ ـ رحمه الله ـ وحكم عليه بالتساهل لأجلها ليجد واضحاً أن أكثرها إن لم نقل كلها أحسن حالاً من هذا بكثير ، ثم إن هذا الشاهد إنما يشهد لبعض فقرات الحديث فقط كما ذكر صاحب النظرات نفسه، فلماذا صحح الحديث بطوله ؟

لعله قد بدا أن المسألة ليست تساهلاً ولا تشدداً يراه فى الشيخ ، ولكنه النيل فلماذا ؟! ، والله المستعان ٠

ونسوق مثالاً آخر يزيد الأمر بياناً ، وهو ما أورده فى كتاب « **الغسل والكفن** » ص (٢٢) قال : قال الحاكم (١/ ٣٥٣) : أخبرنى إسماعيل ابن محمد بن الفضل بن محمد الشعرانى ثنا جدى ثنا نعيم بن حماد ثنا عبد العزيز ابن محمد الدراوردى عن يحيى بن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه أن النبى ﷺ ، فذكر الحديث ، ثم قال: مرسل من مراسيل عبد الله بن أبى قتادة فضلاً عن الكلام الوارد فى نعيم بن حماد ٠ انتهى كلامه ٠

●● **فأقول** : قد ترك ذكر علل فى هذا الإسناد ، وهى كما يلى:

○ **أولا** : قد أبهم القول فى نعيم بن حماد ، ولم يبد رأيه فيه ، وقد قال فيه الحافظ فى التقريب : صدوق يخطئ كثيرا ٠

○ **الثانى** : يحيى بن عبد الله بن أبى قتادة لم يوثقه معتبر ، ومثل هذا يحكم عليه صاحب النظرات بجهالة الحال .

○ **الثالث** : الفضل بن محمد الشعرانى ، وإن وثقه بعضهم ، فقد قال أبو حاتم : تكلّموا فيه ، ورماه الحسين القتبانى بالكذب .

○ **الرابع** : حفيد الفضل ، وهو إسماعيل لم أر من وثقه ، بل قال تلميذه الحاكم : ارتبتُ فى لقيه بعض الشيوخ .(١)

فترك صاحب النظرات ذكر هذه العلل ، ثم ذهب يقوى هذا المرسل الكثير العلل مع طرق أخرى منقطعة وموقوفة على البراء بن معرور ، فهل هذا المرسل يقوى بالطرق الموقوفة المنقطعة ؟!!!

ثم قال : فهذه المراسيل إلى البراء بن معرور ترتقى بجملتها إلى الحسن ، ويتضح منها أنه يستحب توجيه المحتضر إلى القبلة ، فقد فعل ذلك بالبراء ابن معرور على عهد رسول الله ﷺ ولم ينكره ﷺ ، بل قال عليه السلام فى بعض المراسيل المتقدمة : أصاب الفطرة !!. انتهى كلامه .

●● **فأقول** : كيف تقوى مرسلاً بثلاثة أسانيد كلها موقوفة ومنقطعة ، وكيف تجعلها مراسيل، بصيغة الجمع، وهو واحد، وغيره موقوف؟ ، ثم كيف تحكى عن النبى ﷺ ما روى عنه مرسلا مع ما فيه من علل بصيغة القطع ؟!!! ، هل بهذه الطريقة تعامل الأحاديث التى تنتقدها على الشيخ أم أنه النيل ؟(٢)

ثم راح يُظهر الشيخ ـ رحمه الله ـ بصورة المتفرد ، وقد ساق الأسانيد إلى سعيد بن المسيب بإنكار ذلك ، وبعدها يقول : أما ما ورد عن سعيد ابن

---

(١) وقد تكلم شيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ على هذا الأثر فى « **الإرواء** » (٦٨٩) ، وضعفه .
(٢) هذا يذكرنى بقول الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ فى « **الرد المفحم** » ص (٨٦) عن صاحب النظرات : أليس هذا من قبيل اللعب على الحبلين أو الكيل بكيلين ؟!

المسيب ـ رحمه الله ـ ، فقد عورض بقول غيره ، ثم إن سعيد [كذا] لم يجزم ببدعية ذلك ولا بتحريمه ، فقد يكون أنه [كذا] لا يرى ذلك واجباً ولا مستحباً . انتهى كلامه .

فإذا كان الأمر على ما يقول فلم يبق إلا أن يكون مباحاً أو مكروهاً ، والمباح لا يكون فى الأمور التعبدية لأنها توقيفية، فلم يبق إلا أن يكون مكروها، فهل يتناسب كونه مكروها مع إنكاره ، بل غضبه كما فى رواية عبد الرزاق عن إسماعيل بن أمية أن رجلاً دخل على ابن المسيب وهو شاك مستلقٍ ، فقال : وجِّهوه للقبلة ، فغضب سعيد ، وقال: أولست على القبلة، وصحَّحه صاحب النظرات .

فإذا كان سعيد بن المسيب ـ رحمه الله ـ لا يرى الشيء مشروعاً وهو مما يُتعبد به ، ويتقرب به إلى الله ، ألا يكون هذا الشيء من البدع عنده بذلك؟!!!

وكل هذه المجاهدة من صاحب النظرات ليصل إلى هذه النتيجة التى ذكرها حيث قال : أما قول من ذهب إلى بدعية ذلك ، كما أورده الشيخ ناصر الدين الألبانى فذلك **قول مرفوض لدينا غاية الرفض .**

فظهر بهذا أن المسألة ليست مسألة اختلاف فى الحكم على الأحاديث ، ولا يستقيم أن يكون هذا دافعاً وراء تلك الحملة على الشيخ وحده دون غيره ، فلو كان منشؤها الاختلاف فى الحكم على الأحاديث فقط لوجدنا صاحب النظرات ينتقد على غير الشيخ ممن لهم تحقيقات على الكتب كالغماريين ، وحسين سليم أسد ، وشعيب الأرناؤوط وغيرهم ، وقد وضع صاحب النظرات اسمه على طبعة لـــ « **شرح العقيدة الطحاوية** » ، وسمى عمله « **تحقيقاً وتخريجاً**

للأحاديث » ، وقد اعتمد فيها على نسخة الأستاذ شعيب الأرناؤوط[1] ، وقد ضعف ستة أحاديث مما قوّاه الأرناؤوط وهى فى طبعة صاحب النظرات ص : ٤٨، ٢٤٠، ٢٨٣، ٣٠١، ٣٢٢، ٤٦٧، وفى طبعة الأرناؤوط : ص ٥٦، ٣٤٢، ٤١١، ٤٤١، ٤٧٥، ٦٩٩، ومع مخالفته له والكتاب واحد ، فقد

---

(١) والتى قام بنشرها القائم على دار ابن رجب بفارسكور والمنصورة ، وهذا العمل يحتاج إلى وقفة ، فإن « **شرح العقيدة الطحاوية** » قد قام بتحقيقها الشيخ الإمام أحمد بن محمد شاكر قاصدًا إخراج النص وفقط ، ولم يكن همه تحقيق الأحاديث ، فقام بذلك الشيخ الإمام المجدد شيخنا / محمد ناصر الدين الألبانى ـ رحمه الله ـ وعمل الشيخ الحديثى معلوم لا يحتاج إلى تنبيه، وكانت الحاجة إلى مثل عمله ظاهرة لا تحتاج إلى نص ، ومع ذلك ذكر الأستاذ / زهير الشاويش ما تميزت به هذه الطبعة عما سبقها ، ثم قام الأستاذ شعيب الأرناؤوط بإخراج طبعة أخرى ذكر أيضا ما تميزت به على غيرها ، وأهم ذلك إخراج نص الكتاب بصورة أفضل وذلك بالمقابلة على عدة نسخ خطية ، وقد زاد فى تخريجات بعض الأحاديث ، وأشار إلى النسخ المطبوعة قبل نسخته .
وأما فضيلة الشيخ صاحب النظرات فقد قال فى مقدمته ص (٦) : وقد لقى هذا الكتاب نصيباً وافراً من القبول لدى العلماء ومن الثناء الحسن عليه ، فأردت من الله أن يكون لى نصيب من الأجر والثواب بتحقيق أحاديث هذا الكتاب وآثاره، وذلك ببيان صحيحها من ضعيفها . اهـ .
فهل أحاديث الكتاب لم تحقّق بعد ، ولم يبيِّن صحيحها من ضعيفها ؟ ولماذا لم يشر فضيلة الشيخ إلى الطبعات التى سبقت طبعته ؟ وهل وفِّقْ بالمراد أم لا ؟ ولماذا ؟ وبصورة أخرى ، لماذا وضع اسمه على هذا الكتاب ؟ وماذا أضاف على عمل غيره ؟
أما بالنسبة لتخريج الأحاديث فلم يضف شيئا يذكر ، وأما ضبط نص الكتاب فهى نسخة الارناؤوط بصوابها وخطئها ؛ فعلى سبيل المثال فى نسخة الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ ص (٤٥١) ، والشيخ شاكر ص (٣٨٢) كلمة « تأليهه » على الصواب ، فوقعت خطأ فى نسخة الأرناؤوط ص (٦٦٢) : « تأله »، فتابعه صاحب النظرات على قوله « تأله » ص (٤٤٤) على الخطأ ، وفى ص (٤٥١) من نسخة الألبانى ـ رحمه الله ـ ، وص (٣٨٣) من نسخة الشيخ شاكر كلمة « بتوفيته » على الصواب، فوقعت فى ص (٦٦٣) من نسخة الأرناؤوط: « بتوفيه » على الخطإ ، فوافق صاحب النظرات خطأ الأرناؤوط ص (٤٤٥)، ولا أريد الإطالة بتتبع ذلك، فكون نسخته لا جديد فيها أمر ظاهر لكل من له أدنى معرفة ، ولكن إلى متى سنظل نرى من هذه الأفاعيل تحقيقا ؟!!!.

تحاشي ذكره تصريحاً بل وتلويحاً ، فدلَّ ذلك _ دلالة قاطعة _ على أن صاحب النظرات يتحاشى ذكر أحد بنقد غير الشيخ الألباني _ رحمه الله _ .

وصـــاحب النظرات يُرِي من نفسه تقوية الأحاديث الضعيفة بالشواهد والمـــتابعات ، وهـــناك مـــن شباب هذا العصر من طلبة العلم من يردون هذه القاعدة ، ولا شك أن الاختلاف فى قاعدة تندرج تحتها مئات الأحاديث أخطر مـــن الاخـــتلاف فى أفـــراد عدد من الأحاديث ، وسبب الاختلاف هو مجرد الاخـــتلاف فى الاجتهاد ،ومع ذلك لما عرض صاحب النظرات هذه المسألة فى أســـئلته وأجوبـــته عرضها على أنها مسألة خلافية ، وتكلَّم عن المخالف فيها بلطف ولين ، بل إنه لم يرجِّح فيها شيئا، ولم يسمِّ فيها أحداً، فتأمل قوله فيما سمَّاه بـــ « **شرح علل الحديث** » ص (٦٧ - ٦٨) ، فقال :

س- هل هناك من أهل العلم من لا يعمل بالشواهد والمتابعات ؟

ج- هناك من أهل العلم من ينظر إلى الأسانيد استقلالا ، ويحكم على كل إسناد بما يستحق ، فإن كانت هناك جملة من الأسانيد فى كل منها ضعيف، فيحكم بضعفها ، ولا يقويها ببعضها ، ومن هؤلاء : أبو محمد ابن حزم _ رحمه الله _ وهو وارد أيضا فى بعض تصرفات الإمام أحمد بن حنبل _ رحمه الله _ ، إلا أن الكثير من أهل العلم يعملون بالشواهد والمتابعات فيرقون الحديث إلى غاية الصحة إذا كثرت طرقه _ وإن كان فيها ضعف _ إذا لم يشتد سبب الضعف . انتهى كلامه .

فنحن نجده هنا قد عرض المسألة على أنها مسألة خلافية ، وغاية الأمر أنه عرض القول بتقوية الحديث بطرقه على أنه قول الكثير من أهل العلم ، _ ولم يقل الأكثر _ وحتى لو قال قول الأكثر ، فهل قول الأكثر دائما يكون هو

الصواب ؟ ، وهل وجود أفراد أحاديث ضعفها الإمام أحمد يعنى أن هذا قاعدة له ؟ ، وأين هذا من قول أحمد : **ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك ، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال ، إنما قد أكتب حديث الرجل ، كأنى أستدل به مع حديث غيره يشده ، لا أنه حجة إذا انفرد ؟** .

فهذا قول الإمام أحمد الذى هو قاعدة له فى هذه المسألة ، فلماذا يعرض عن هذا الأصل ، ويذكر أحكاماً على بعض الأحاديث ؟ . وقد فصلت المسألة وبينت رأى الإمام أحمد وموافقته لغيره من أهل العلم فى هذه المسألة ، فى كتابى « **القول الحسن فى كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن** » .

وأما ابن حزم فإنه _ مع جلالته _ فقيه وأصولى أكثر منه محدثاً ، وقد ذكر صاحب النظرات عدم علمه بالترمذى وحُكمه عليه بالجهالة ، فقال فيما سمّاه بـ « **شرح علل الحديث** » ص (٢٥) :

قال ابن حجر : فنادى على نفسه (يعنى ابن حزم) بعدم الاطلاع .

●● **فأقول** : هل يقدم من هذه منزلته من علم الحديث على أئمة هذا الفن ويعرض قوله على أنه قول آخر فى المسألة ؟ ، أم يعرض ويبين أنه قول مردود ؟، خاصة مع ما عرف عن ابن حزم من التشدد فى تضعيف الأحاديث .

ثم أقول أيهما أبعد عن الحق : الذى يختلف معك فى قاعدة تندرج تحتها مئات الأحاديث أم الذى يختلف معك فى أفراد أحاديث حكم عليها باجتهاده ، وحكمت أنت عليها برأيك ؟ ، فالمنصف يقول الذى يختلف معى فى قاعدة أبعد عن الحق ، وهاك كلام شيخنا شيخ الإسلام الألبانى _ رحمه الله _ فى هذه المسألة فى سؤالاتى له ص (٣٠) :

الاختلاف أمر طبيعي لا بد منه ، ولذلك أنا لا أُنكر ولا أؤاخذ طُويلب علم يخالف البخارى ومسلماً ، فضلاً عن الألبانى فى آخر الزمان ، لا أُنكر ذلك عليه ، إذا ما كان فعلاً طالب علم ، واجتهد ، وبدا له خلاف ما بدا لمن سمينا من المتقدمين أو المتأخرين ، ولكن أنكر على من كان عالماً فعلاً أن يُحدث فى الاصطلاح اصطلاحاً جديداً ليبلبل أفكار طلاب العلم ، فضلاً عن أن يشَكك عامة المسلمين وكافة المسلمين الذين وثقوا فى علمائهم خاصة المتقدمين منهم ، وبالتالى هؤلاء المتأخرين الذين يسلكون سبيل الأول . انتهى كلامه .

فانظر إلى إنصاف ذلك الإمام كيف لم يلتفت إلى الدفاع عن نفسه ، وقدَّم الدفاع عن القواعد الحديثية ، فهذا الذى نحسبه يُنكر لله ، وأما صاحب النظرات فمع لينه ولطفه مع هؤلاء ، فإنه عندما يرد على الشيخ نجد التشنج والانفعال : هذا غريب – هذا عجيب – هذا مرفوض تماما –.... الخ .

ثم إن بعض خصوم الشيخ يتهمونه بتضعيف الأحاديث التى يروها صحيحة ، فلو كان الدافع لصاحب النظرات وراء موقفه من الشيخ اعتقاد أنه متساهل ، لدفعه ذلك على الإنكار على هؤلاء أشد من الإنكار على الشيخ ، ولم نر شيئا من ذلك ، فدلَّ هذا وغيره على أن الدافع وراء حملته على الشيخ ليس غيرة على الحديث ، وأن هناك أمرًا آخر .



● هل موقف صاحب النظرات لاختلافه مع الشيخ في بعض الأحكام الفقهية ؟ ●



لقد قال صاحب النظرات فى كتابه المسمى بـ « **الترشيد** » ص (٥٥) :

إن بعض إخواننا من طلبة العلم الذين درسوا المسائل من جميع الوجوه ، واطّلعوا بصورة واسعة على الأقوال والاستدلالات قد يصلوا[كذا] إلى رأى يخالفوا [كذا] فيه عالماً من العلماء ، فيظن البعض أهم قد خالفوا الأدب[١] ، وجانبوا الصواب ، وتطاولوا على العلماء ، وليس الأمر على هذا الوجه بحال من الأحوال ، إنما هو بيان لأقوال علماء قد خفيت[٢] .

وقال ص (٥٦) : ليس معنى أن شخصا تقلد رأياً مخالفاً لأى عالم أنه انتقصه أو خاصمه أو حاربه بحال من الأحوال[٣] .

وقال فى الصفحة نفسها : فلا يظن ظان أنه لاختلاف صدر فى الحكم على حديث أنَّ ثَمَّ عداء وشحناء ، فهذا ضرب من ضروب الجهل ، ونوع من أنواع الغباء ، وسبيل من سبل بث الشقاق والفرقة بين المسلمين . اهـ .

فحاصل كلامه أنه يدعى أن كل هذه الحملة هى مجرد اختلاف فى حكم بينه وبين الشيخ .

---

(١) من الذى قال ذلك ؟
(٢) خفيت على من ؟ وكيف خفيت ؟ .
(٣) من الذى قال هذا أيضا ؟

●● **فـــأقول** : يصح هذا الكلام لو كان انتقاده موجهاً للشيخ ولغيره مـــن أهـــل العـــلم إذا خالف واحدًا منهم ، أمَّا أن يتتبع الشيخ فى كل شاردة وواردة دون غيره ، فالأمر غير .

ثم أيـــن الـــنظرات فى شـــىء من عمل غير الشيخ ، ثم بعد ذلك أين النظرات فى كتب غير الشيخ ـ رحمه الله ـ كما أعلن عنها مؤخرًا فى حق الشيخ ـ رحمه الله ـ ؟

لقـــد أفـــرد جزءًا فى الرد على الشيخ ـ رحمه الله ـ فى قوله باستحباب تغطـــية المرأة وجهها دون الوجوب مع موافقة الشيخ الجمهور ، وسمى جزءه : « **الحجاب أدلة الموجبين وشبه المخالفين** » ، فسمى أدلة المخالفين شبهاً! ، وقد ناقش الشيخ ـ رحمه الله ـ فيه بجرأة وتطاول عجيب ، ومن ذلك قوله ص (٣٣) : (**ومـــن عجيـــب أمر الشيخ ناصر الدين**) ، وفى ص (٤١) قال : (**أمَّا مَا حـــاول به الشيخ ناصر الألبانى إثبات أن ذلك كان بعد الحجاب فمحاولة واهـــية لا تقوم على أساس من الصحة**) ، ثم قال بعد ذلك : (**فهل فى هذا إشارة يا أولى النهى إلى أن قصة سفعاء الخدين كانت بعد الحجاب ؟!!!**) .

فهل الشيخ ليس من أولى النهى ؟ .

●● **فـــأقول** : لماذا قطع الحكم فى هذه المسألة ، مع أنه فى غيرها يتعامل مـــع المخالف بطريقة أخرى ، فعلى سبيل المثال فى « **مفاتيح الفقه فى الدين** » ص (١١٥) أورد النصـــوص الصـــريحة فى مشروعية الصلاة على الجنازة بعد الدفن ثم نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ قوله : وله أن يُصلى على القـــبر إذا فاتته الصلاة ، هذا مذهب فقهاء الحديث قاطبة ، كالشافعى وأحمد وإسحاق وغيرهم .

ثم قـال صاحب النظرات : أما المانعون لصلاة الجنازة عند القبر لمن لم يصلى [كذا] عليها ، فلم أر لهم دليلا صحيحاً صريحاً يصلح للمنع .

ثم قـال : ويتلخص مما تقدم أن أكثر أهل العلم على جواز الصلاة على الجنازة عند القبر لمن فاته ، بل وعلى استحباب ذلك ، ومع هذا الذى ذكر فلا أرى تثريباً على من تقلّد رأى المانعين . انتهى كلامه .

فتأمل اللين والتراخى فى موقفه من المخالف هنا ، مع أن أبا بكر بن أبى شيبة قد شنع على أبى حنيفة فى المسائل التى خالف فيها الأحاديث برأيه وجمع عـدة مسائل من هذا القبيل فى كتاب فى مصنفه سماه « **كتاب الرد على أبى حنيفة** » : هذا ما خالف به أبو حنيفة الأثر الذى جاء عن رسول الله ﷺ ، ثم بوّب لذلك باباً (٨ / ٣٦٦) باب (٧) مسألة الصلاة على القبر وصلاة الغائب .

وسَـرَدَ الأحاديثَ فى ذلك ثم قال : وذكر أن أبا حنيفة قال : لا يصلى على ميت مرتين .

فانظر إلى تشديد أهل العلم على أبى حنيفة لمخالفته الأحاديث باجتهاده ومـع ذلك يقول صاحب « **النظرات** » : ومع هذا الذى ذكر فلا أرى تثريباً على من تقلّد رأى المانعين .

وواضح ميوعته فى معاملة المخالف فى مشروعية صلاة الجنازة على القبر مع وضوح الأدلة وتصريحه بعدمها مع المخالف وعسفه وتطاوله على المخالف فى وجوب النقاب ألأنه الشيخ الألبانى ، وهل هذه ديانة ؟

ثم أين مشروعه الكبير « **مسائل يسع المسلمين الخلاف فيها** » ؟ لماذا لم يدخل فيها مسألة الحجاب ، أو على الأقل يتلطف فيها فى نقاشه ، ولا يكون

بمـــثل مـــا سبق نقله ، وخاصة وأن فضيلة الشيخ صاحب النظرات كاد أن لا يقطع بتخطئة أحد مهما بعُدَ قوله عن الحق ؛ فعلى سبيل المثال قوله :

قد يعمد شخص إلى قوله تعالى : ﴿ **قُلْ صَدَقَ اللَّهُ** ﴾ ، ويستدل به على ختام تلاوة القرآن بـــ « صدق الله العظيم » ، فهذه الآية تصديق لإخبار متقدم ، ألا وهو قوله تعالى : ﴿**كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلاَّ مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، فَمَنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ، قُلْ صَدَقَ اللَّهُ**) [آل عمران٩٣ : ٩٥] .

ثم إننا لم نقف على خبر واحد فيه أن النبى ﷺ ختم التلاوة بقوله : « صدق الله العظيم » ، وإن كان هو أصدق القائلين ، لا يشك فى ذلك إلا ملحد ، لكن ختام القراءة بصدق الله العظيم لم نقف فيه على نص كما أخبرنا، ثم قال فى الحاشية : وقد ورد عند ابن أبى شيبة « **المصنف** » (١٢٢٣٧) بإسناد حسن[١] عن بريدة قال : كان رسول الله ﷺ يخطبنا ، فأقبل حسن وحسين عليهما قميصان أحمران يمشيان ، ويعثران ويقومان ، فنزل رسول الله ﷺ ،

---

(١) كذا قال ، وذلك لأن ابن أبى شيبة أخرجه فى « المصنف » (٥١٣/٧) من طريق زيد ابن الحـــباب قـــال حدثنى حسين بن واقد قال حدثنى عبد الله بن بريدة عن أبيه ، فالظاهر أنه قال إسناده حسن لأجل زيد بن الحباب فإنه صدوق ، لأن باقى رجال الإسناد ثقات ، وهذا قصور شـــديد ، فإن زيد بن الحباب متابع ، تابعه على بن الحسين ، والفضل بن موسى ، وأبو تميلة ، وذلك فيما أخرجه أبو داود (١١٠٩) ، والنسائى (١٠٨/٣ ، ١٩٢) والترمذى (٣٧٧٤) ، وابـــن ماجـــة (٣٦٠٠) ، وأحمد (٣٥٤/٥) ، وابن خزيمة (١٤٥٦)، (١٨٠٢) فترك تخريج الحديث من عند هؤلاء ، وتخريجه من عند ابن أبى شيبة وحده قصور شديد أيضا ، كغيره مـــن عملـــه الحديثى الذى لا يكاد يخلو من ذلك ، ثم بعدها يطعن فى أكابر أهل العلم ، والله المستعان .

فأخذهما ، فوضعهما بين يديه ، ثم قال : « **صدق الله ورسوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ ، رأيت هذين ، فلم أصبر، ثم أخذ فى خطبته** » .

ثم قال صاحب النظرات : وهذا أيضا لا يُستفاد منه مشروعية ختم القراءة بـــ (صدق الله العظيم) ، **ومع هذا الذى ذكرناه فلا نستطيع أن نبدِّع من قال : صدق الله العظيم عقب القراءة ، لاندراجها تحت أصلٍ ، بل أصول .** انتهى كلامه . (مفاتيح الفقه : ١٦٣ ، ١٦٤)

والمقصود من هذا الوقوف عند قول صاحب النظرات : ومع هذا الذى ذكرناه فلا نستطيع أن نبدع من قال : صدق الله العظيم عقب القراءة ، لاندراجها تحت أصلٍ ، بل أصول .

●● **فأقول** : إن كان يعنى بالأصل ما تضافرت عليه الشريعة من صدق الله ﷻ يعنى صحة العبارة ، فأقول كذلك قول الشيعة فى الأذان (حى على خير العمل) هى عبارة صحيحة المعنى ، وذلك لأن الصلاة هى خير الأعمال وأفضلها ، وعلى هذا ينبغى عليه أن يقول : إنها ليست بدعة وإن كان يعنى قول الله ﷻ ﴿ قُلْ صَدَقَ ﴾، فقد ذكر هو أنها جواب على كلام أهل الكتاب فيما يخص يعقوب عليه السلام ، وليس لها أيَّةُ صلة بمسألة انتهاء القارئ من قراءته ، ويلزمه أيضا أن يقول بمشروعية الذكر باسم الله ﷻ المفرد كما تفعله الصوفية ويحتجون بقوله ﷻ ﴿ قُلْ اللَّهُ ﴾ [1] .

قال الشاطبى ـ رحمه الله ـ فى « **الاعتصام** » (٣٧/١) فى تعريف البدعة : هى طريقة فى الدين مخترعة تضاهى الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة فى التعبد لله سبحانه وتعالى . انتهى .

---

(١) وقد رمى هو قائل ذلك بالجهل فى الصفحة التالية ، وهذا تفريق بين المتماثلين دون بينة .

هذا هو تعريف أهل العلم للبدعة فهل هذا لا ينطبق على من يلتزم قول (**صدق الله العظيم**) بعد الانتهاء من القراءة ، بل وينكر على من لا يفعلها ، ويرى أنه مقصر ، كما هى حال المحافظين عليها ؟[*]

أم أن صاحب النظرات له مفهوم آخر للبدعة ؟!!

ونرجع بالمسألة إلى سلفنا الصالح رضى الله عنهم ، فمعلوم أن رفع اليدين فى الدعاء ثبت عن النبى ﷺ فى مواطن ، ولما فعله بعضهم فى مواطن لم يفعله رسول الله ﷺ فيها أنكر صاحب رسول الله ﷺ ، فعن عمارة بن رؤيبة أنه رأى بشر بن مروان على المنبر رافعا يديه ، فقال : قبَّح الله هاتين اليدين ، لقد رأيت رسول الله ﷺ ما يزيد عن أن يقول بيده هكذا ، وأشار بإصبعه السبابة[١] .

وروى الدارمى (٢٠٤) عن الحكم بن المبارك أنا عمرو بن يحيى قال سمعت أبى يحدث عن أبيه قال : كنا نجلس على باب عبد الله بن مسعود قبل صلاة الغداة ، فإذا خرج مشينا معه إلى المسجد ، فجاءنا أبو موسى الأشعرى ، فقال : أخرج إليكم أبو عبد الرحمن بعد ؟ قلنا : لا ، فجلس معنا حتى خرج ، فلما خرج قمنا إليه جميعا، فقال له أبو موسى : يا أبا عبد الرحمن إنى رأيت فى المسجد آنفا أمرًا أنكرته ، و لم أر والحمد لله إلا خيرًا .

قال : فما هو ؟

فقال : إن عشت ، فستراه ، قال : رأيت فى المسجد قوماً حلقاً جلوساً ينتظرون الصلاة فى كل حلقة رجل ، وفى أيديهم حصى، فيقول : كبروا مائة ،

---

* وقد عدها العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد فى بدع القراء .

(١) رواه مسلم (٨٧٤) .

فيكبرون مائة ، فيقول هللوا مائة ، فيهللون مائة ، ويقول سبحوا مائة ، فيسبحون مائة .

قال : فماذا قلت لهم ؟ . قال : ما قلت لهم شيئاً انتظار رأيك أو انتظار أمرك ، قال : أفلا أمرتهم أن يعدوا سيئاتهم ، وضمنت لهم أن لا يضيع من حسناتهم ، ثم مضى ومضينا معه حتى أتى حلقة من تلك الحلق ، فوقف عليهم ، فقال : ما هذا الذى أراكم تصنعون ؟

قالوا : يا أبا عبد الرحمن حصى نعد به التكبير والتهليل والتسبيح .

قال : فعدُّوا سيئاتكم ، فأنا ضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء ، ويحكم يا أمَّة محمد ما أسرع هلكتكم ، هؤلاء صحابة نبيكم ﷺ متوافرون ، وهذه ثيابه لم تبل، وآنيته لم تكسر والذى نفسى بيده إنكم لعلى ملة هى أهدى من ملة محمد ؟ أومفتتحو باب ضلالة ؟

قالوا : والله يا أبا عبد الرحمن ، ما أردنا إلا الخير ، قال : وكم من مريد للخير لن يصيبه ، إن رسول الله حدثنا أنّ قوما يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، وايم الله ما أدرى لعل أكثرهم منكم ، ثم تولى عنهم ، فقال عمرو بن سلمة : رأينا عامة أولئك الحلق يطاعنونا يوم النهروان مع الخوارج .(١)

ثم لو كان الداعى لذلك اختلافاً فى أحكام أليس الأولى بالتتبع والتعقب أولئك المشايخ المميعين الذين قد كثرت فتاواهم الجائرة مثل القرضاوى والغزالى وغيرهما ؟

فهل الألبانى أبعد عن الحق من أولئك ؟

---

(١) رواه ابن وضّاح فى « **البدع** » رقم(٩)،(١٧)-(٢٤) ببعضه بأسانيد أخرى .

ومـــع ذلك لم نجد لصاحب النظرات نظرةً واحدةً فى كتب أولئك أو أقوالهـــم ، فظهر أن هذا لا يصح أن يكون سبباً وراء هذه الحملة على الشيخ ـ رحمه الله ـ .



● هل وراء ذلك أن من محاسن الدين عنده حب الوجاهة ومدح الناس وثنائهم ؟ ●



فى « **السير** » (٤٣٩/٨) : وقال الفيض : قال لى الفضيل : لو قيل لك : يـا مـرائى غضـبت ، وشقَّ عليك ، وعسى ما قيل لك حق ، تزيَّنت للدنيا وتصـنَّعت ، وقصَّرت ثيابك ، وحسَّنت سمتك ،وكففت أذاك حتى يقال : أبو فلان عابد ، ما أحسن سمته ، فيكرمونك وينظرونك ، ويقصدونك ، ويهدون إليك ، مثل الدرهم السُّتُّوق[1] لا يعرفه كل أحد ، فإذا قشر قشر عن نحاس .

وقال الخطيب البغدادى : وليتق المفاخرة والمباهاة به [يعنى بالعلم] ،وأن يكـون قصده فى طلب الحديث نيل الرئاسة واتخاذ الأتباع وعقد المجالس ، فإن الآفة الداخلة على العلماء أكثرها من هذا الوجه[2] .

وفى « **السـير** » (٣٦١/٦) : قال هشام بن حسان : ليت ما حفظ عنى من العلم فى أخبث تنور بالبصرة ، وليت حظى منه لا لى ، ولا علىَّ .

قال الذهبى : ليس مراده ذات العلم ، فهذا لا يقوله مسلم ، وإنما مراده التعليم والقصد بالعلم ، ألا تراه كيف يقول : ليت حظى منه لا لى ، ولا علىَّ .

وفى « **السير** » أيضا (٢١٦/١١) : قال أحمد بن حنبل : أريد أن أكون فى شـعب بمكـة حتى لا أعرف ، قد بليت بالشهرة ، إنى أتمنى الموت صباحاً ومساءً .

---

(١) الستوق : الردىء الزيف الذى لا خير فيه .
(٢) « **الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع** » (٨٥/١) .

وقـــال المروذى : قال لى أحمد : قل لعبد الوهاب : أخمل ذكرك ، فإنى قد بليت بالشهرة .

وقال محمد بن الحسن بن هارون : رأيت أبا عبد الله إذا مشى فى الطريق يكره أن يتبعه أحد .

وقال الذهبى فى « **السير** » (٢٢٦/١١) : إيثار الخمول والتواضع وكثرة الوجل من علامات التقوى والفلاح .

وقـــال فى « **المـــيزان** » (٤١٩/٢) : **إن الحظـــوة وبال على العالم ، والسلامة فى الخمول ، فنسأل الله المسامحة .**

فهذه بعض أقوال سلفنا فى التحذير من طلب الوجاهة والشهر ة ، وأما **فضـــيلة الشـــيخ صـــاحب النظرات** فله رأى آخر ، فإنه قد كتب شيئا سماه بـــــ « **فقه الأخلاق** » ، وكتب فى مقدمته بعد خطبة الحاجة : **فإن المؤمن بلا شك يريد أن يكون محبوباً لدى الخالق ، وأيضا محبوباً لدى الخلق .**

وكذلك فإنه يريد أن يكون وجيهاً فى الدنيا ووجيهاً فى الآخرة أيضاً .

إلى أن قـــال : **يحب أن يثنى عليه الناس فى الدنيا ، ويمدحونه[كذا] ، ومع ذلك يلاقى الأجر العظيم والثواب الجسيم والثناء الجميل فى الآخرة .**

يحـــب أن يذكـــر بخير فى الأرض ويذكر فى الملأ الأعلى كذلك بخير وحسن ثناء .

ولـــيس هـــذا بضائر للمؤمن فى دينه ، بل ذلك كله من محاسن هذا الدين . اهـــ .

فقد جعل فضيلة الشيخ صاحب النظرات حب ثناء الناس ومدحهم مما يطلـــب طلـــباً مستقلاً ، فقد قرن حب ثناء الناس ومدحهم بطلب الثواب فى

الآخـــرة ، بل قد قدم حب ثناء الناس ومدحهم ، فتأمل قوله : (**يحب أن يثنى علـــيه الـــناس فى الدنـــيا ، ويمدحونه**) ، ثم قال : (**ومع ذلك يلاقى الأجر العظـــيم...**) فمعنى كلامه : ومع حبه لثناء الناس وحب مدحهم لا بأس أن يطلـــب معه ثواب الآخرة ، وعلى أى حال فهذا نص صريح من فضيلة الشيخ صـــاحب الـــنظرات فى كونه يعد من محاسن الدين عنده طلب الوجاهة وهى الرياسة والشهرة وطلب ثناء الناس ومحمدتهم ، ثم بيَّن سبيل تحقيق ذلك بقوله : وهذا الذى ذُكر يتأتى بفضل الله ، ثم بحسن خلق. اهـــ.

وحسن الخلق من الإيمان ، وقد أورد صاحب النظرات فى ص (٩) من كـــتابه المذكور حديث : **أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً** ، وصححه[١] ، فدل هذا على أن حسن الخلق مما يكمل به الإيمان ، ومن لم يرزق خلقاً حسناً فإيمانـــه ناقص ، فحسن الخلق شعبة من شعب الإيمان ، فهو من الطاعات التى يعبد المؤمن بها ربه ﷻ ، وعلى هذا **ففضيلة الشيخ صاحب النظرات يرى أن من محاسن الدين عنده طلب ثناء الناس ومحمدتهم بفعل الطاعات والقربات** ، فهل هذا إلا مرض الرياء؟[٢]

وأمـــا إيراده ما أورده من الآيات مستدلاًّ بها على ذلك فدال على كون ما يجده من نفسه دفعه إلى إلباسه ثوب الشرع والدين ، فإنه قال : **فأهل الإيمان يقولون : ﴿ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾**،

---

(١) وهـــو حـــرى بالتصحيح ، وقد جمعت طرقه وبينت حالها فى تحقيقى لكتاب « **الاعتقاد** » للبيهقى ؛ فراجعه إن شئت.

(٢) وهـــذا تصديق لقول الله ﷻ : **﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾** [محمد: من الآية٣٠] ، وقول القائل : ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم.

وعيسى عليه السلام ﴿ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ ، وإبراهيم الخليل يقول : ﴿ وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ﴾ .اهـ.

فمثل هذه الآيات وما فى معناها دال على أن الوجاهة وهى الرياسة والمنزلة عند الناس عطاء من الله ﷻ يخص بها بعض عباده ابتلاءً لهم وامتحاناً لينظر كيف يعملون .

قال الله ﷻ : ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائفَ الأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام:١٦٥] .

وقال تعالى : ﴿ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ، قَالُوا أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِينَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف ١٢٨ : ١٢٩] .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكاً وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة :٢٠] .

فالرياسة والوجاهة والمنزلة فى قلوب الناس نعمة من الله ﷻ ؛ من استعملها لنصرة الدين وعبادة الله وطاعته كانت رفعة لدرجاته ومنزلته فى الآخرة ، وعلى هذا فلا تطلب طلباً مستقلاً ، وإنما تطلب مقيدة بإعانة الله العبد على استعمالها فيما يقرب إليه سبحانه ، فمن ذلك قول عباد الرحمن : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً﴾ [الفرقان: من الآية٧٤] أى أئمة يقتدى بهم فى الخير ، وكذلك قوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام : ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ﴾ [الشعراء:٨٤] .

قال ابن كثير : أى واجعل لى ذكراً جميلاً بعدى أُذكر به ، ويُقتدى بى فى الخير . اهـ .

فالذكر الحسن لأجل أن يقتدى به فينتفع به بعد موته ، وهكذا ما ورد فى مثل هذا المعنى من نصوص ، فطلب الجاه والمنزلة عند الناس إنما يحمد حين يطلب من الله مقيدًا بإعانة الله للعبد على استعماله فى طاعته ، وأما إن أحبه شخص حباً مستقلاً كان مذموماً منافياً لعبادة الله ﷻ ، قال تعالى : ﴿ **تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ وَلا فَسَاداً وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ** ﴾ [القصص:٨٣] .

والجاه نظير المال ، فإن المال لا يحبه المؤمن حباً مستقلاً ولا يطلبه من الله استكثاراً إلا لاستعماله فى طاعة الله ﷻ ، ففى « **الصحيحين** » من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « **لاَ حَسَدَ إلاَّ فى اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً ، فَسُلِّطَ عَلَى هَلَكَتِهِ فِى الْحَقِّ ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً ، فَهُوَ يَقْضِى بِهَا وَيُعَلِّمُهَا** »(١) .

وعن أبى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله ﷺ : « **إِنَّ أَكْثَرَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ بَرَكَاتِ الأَرْضِ** » .

قِيلَ : وَمَا بَرَكَاتُ الأَرْضِ ؟

قَالَ : « **زَهْرَةُ الدُّنْيَا** » . فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : هَلْ يَأْتِى الْخَيْرُ بِالشَّرِّ ؟ فَصَمَتَ النَّبِىُّ ﷺ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ جَعَلَ يَمْسَحُ عَنْ جَبِينِهِ فَقَالَ : « **أَيْنَ السَّائِلُ ؟** » . قَالَ : أَنَا . قَالَ أَبُو سَعِيد : لَقَدْ حَمِدْنَاهُ حِينَ طَلَعَ لِذَلِكَ ، قَالَ : « **لاَ يَأْتِى الْخَيْرُ إِلاَّ بِالْخَيْرِ ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ ، وَإِنَّ كُلَّ مَا**

---

(١) رواه البخارى (٧٣) ، ومسلم (٨١٦) ، وغيرهما ، ورروياه من حديث ابن عمر بمعناه .

أَنْبَتَ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطاً أَوْ يُلِمُّ ، إِلاَّ آكِلَةَ الْخَضِرَةِ ، أَكَلَتْ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسَ ، فَاجْتَرَّتْ ، وَثَلَطَتْ ، وَبَالَتْ ، ثُمَّ عَادَتْ فَأَكَلَتْ ، وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ حُلْوَةٌ ، مَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ ، وَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ ، فَنِعْمَ الْمَعُونَةُ هُوَ ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ ، كَانَ الَّذِي يَأْكُلُ وَلاَ يَشْبَعُ » (١) .

فبيَّن النبى ﷺ أن المال نعمة لمن استعمله فى حقه ، وأما طلب المال استقلالا فمذموم ، وقد حذر منه رسول الله ﷺ ، فعن عمرو بن عوف ﷺ قال : إن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتى بجزيتها ، وكان رسول الله ﷺ هو صالح أهل البحرين ، وأمَّر عليهم العلاء بن الحضرمى، فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين ، فسمعت الأنصار بقدوم أبى عبيدة ، فوافقت صلاة الصبح مع النبى ﷺ ، فلما صلى بهم الفجر انصرف ، فتعرضوا له ، فتبسم رسول الله ﷺ حين رآهم ، وقال : « **أَظُنُّكُمْ قَدْ سَمِعْتُمْ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَدْ جَاءَ بِشَىْءٍ** » . قَالُوا : أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : « **فَأَبْشِرُوا ، وَأَمِّلُوا مَا يَسُرُّكُمْ ، فَوَاللَّهِ لاَ الْفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ ، وَلَكِنْ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُبْسَطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا وَتُهْلِكَكُمْ كَمَا أَهْلَكَتْهُمْ** » (٢) .

فحب المال استقلالا مذموم شرعاً ، بل هو عبادة له فعن أبى هريرة ﷺ عن النبى ﷺ قال : « **تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ وَالْقَطِيفَةِ وَالْخَمِيصَةِ ، إِنْ أُعْطِىَ رَضِىَ ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ** » (٣) .

---

(١) رواه البخارى (٦٤٢٧) ، ومسلم (١٠٥٢) وغيرهما .

(٢) رواه البخارى (٣١٥٨) ، ومسلم (٢٩٦١) وغيرهما .

(٣) رواه البخارى (٢٨٨٦) وغيره .

وقـــد جمـــع التحذير من حب الوجاهة والمال فى حديث واحد ، فعن كعب بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ قال : « **ما ذئبان جائعان أرسلا فى غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه** » (١) .

فإن كان سبيل المرء إلى تحصيل مدح الناس وثنائهم طاعة من الطاعات كمـــا مثل صاحب النظرات بحسن الخلق ، كان حب مدح الناس وثنائهم رياء بـــلا شك ، فقد روى مسلم فى صحيحه عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « **قال الله تبارك وتعالى : أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه** » (٢) .

فالـــرياء هـــو العمل ابتغاء مدح الناس وثنائهم وابتغاء الأجر من الله ، ولذلك سُمِّى شركاً ، وكلام صاحب النظرات نصٌ صريحٌ فى طلبه ثناء الناس ومعـــه الأجـــر فى الآخرة بفعل طاعة من الطاعات وهى حسن الخلق ، فالأمر واضح : فهل خفى هذا مع وضوحه على فضيلة الشيخ صاحب النظرات أم أنه طلفح خرج لحكمة يعلمها الله ؟ .

يؤيد الثانى ما ظهر من سيرة صاحب النظرات فى تعامله مع الناس ، فإن له من حين بدئه دعوته أكثر من ثمانية عشر عاماً ، ومن أول هذه المدة إلى هذه اللحظة التي اكتب فيها الآن ؛ وفضيلة الشيخ قد عوَّد من يحضرون له على شيء لا يـــتغير ، وهـــو أن فضيلته إذا سافر ، فإنهم ينصرفون ، ولا يأتون إلا بقدوم فضـــيلته ، فقـــد صار الأمر إلى قاعدة مضطردة إذا غاب فضيلة الشيخ غاب أصحابه ، وإذا أتى أتوا ، وهذا أمر ظاهر لا أظن أن صاحب النظرات ينكره ،

---

(١) رواه الترمذى (٢٣٧٦ ، وإسناده صحيح .
(٢) رواه مسلم (٢٩٨٥) وغيره .

وأخطر ما فى هذا الأمر أنه قد سمى مسجده " **مسجد أهل السنة والجماعة** " ، فيُـلحق أهــلُ الجماعات والمغرضُون الذمَّ بأهل السنة ، فيقولون : انظروا هذه دعوة أهل السنة ؛ وربما قال بعضهم : السلفيون دعوهم عقيمة منذ ثمانية عشر عاما لم تخلف واحدًا يخلف الشيخ (يعنون صاحب النظرات)!!

أرأيتم كيف لحق الذم بالسنة والسلفية ـ وهما بريئتان منه ـ وما يتحمل ذلك إلا صاحب النظرات ومن يريد إخفاء الحق لحسابه .

ولا يمكــن لأحد أن ينكر أن ربط دعوة بشخص واحد إذا كانت هذه الدعــوة لله فإنه يضر بها ضرراً بالغاً ، فإنها عند ذلك تتوقف بتوقفه ، وتموت بموته ، قال الله ﷻ : ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ** ﴾ [آل عمران:١٤٤] ، قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر الســعدى فى تفســيره (٢٧٧/١) : وفى هذه الآية الكريمة إرشاد من الله تعالى لعــباده ، أن يكونــوا بحالة ، لا يزعزعهم عن إيمانهم أو عن بعض لوازمه فقد رئيس ولو عظم ، وما ذاك إلا بالاستعداد فى كل أمر من أمور الدين بعدة أناس مــن أهــل الكفاءة فيه إذا فقد أحدهم قام به غيره ، وأن يكون عموم المؤمنين قصــدهم إقامــة دين الله والجهاد عنه بحسب الإمكان ، لا يكون لهم قصد فى رئيس دون رئيس ، فبهذه الحال يستتب لهم أمرهم وتستقيم أمورهم .اهـــ.

فهــل خفــى هذا على صاحب النظرات ؟ ، فلئن كان مقصوده من الـــدروس التى يلقيها نفع الناس فإن ذلك يحتم عليه أن يسعى قدر جهده على اســـتمرارها بعـــد غـــيابه مع كثرة سفره ؛ وكثيرًا ما يطول غيابه ، ولا يتأتى استمرارها إلا بإعداد من يخلفه كما نبه على ذلك الشيخ السعدى ـ رحمه الله ـ ، وهذه سيرة المخلصين الذين يريدون ربط الناس بالله لا بأشخاصهم .

ولقـــد رأى صاحب النظرات شيخنا مقبلاً _ رحمه الله _ يوم الجمعة ، يقدم أحد الطلبة يخطب ، ويجلس الشيخ يستمع تدريبا له وتعليماً للناس كى لا يـــتعلقوا بشخصه ، وكذلك فى دروسه فإنه كان يجلس أحيانا ، ويقدم بعض الطلـــبة يلقى الدرس ، وكان إذا سافر لدعوة أو غيرها استمرت الدروس ، ولم تتوقف ، ولذا ، فقد استمرت دعوته بعد موته ، بل إن عدد الطلاب فى مركزه الآن أضعاف عددهم حال حياته ، فرحمه الله رحمة واسعة .

فهـــل عجـــز فضيلة الشيخ صاحب النظرات أن يخرِّج واحدًا يخلفه فى دروســـه طـــيلة ثمانية عشر عاماً وبإمكانات لا أظنها توجد عند غيره ؟ أم أن فضـــيلة الشـــيخ لا يحب أن يتعلق أصحابه بغيره فينصرف إليه بعض مدحهم وثنائهم فتنقص وجاهته ؛ الشيء الذى يعتقد أن حبه من محاسن الدين ؟

يـــرجح هذا الثانى أنّى نصحت صاحب النظرات فى مجلس حضره الأخ الفاضل فتحى عرابى والأخ أبو نبيل عبد المجيد ، فقلت لصاحب النظرات : لو أنـــك لم تجعـــل هـــذه الجوائز الكبيرة[١] لمن يحضرون لك فهل ترى أن عدد الحاضرين سيكون ثابتاً لا ينقص ؟

فقال : لا ، سينقص عددهم .

فقلت : فلماذا لا يحظى درس أحد إذا شاركك فى مسجدك بشيء من ذلك ؟

فقال ما معناه : إنه كان غافلاً عن ذلك ، ووعد بتغيير الأمر بعد ذلك ، وقد مرت سنوات ، ولم يتغير شيء ، ولم يصنع شيئا ، ولا زال الأمر على حاله .

---

(١) إن صـــاحب النظرات يجعل جوائز سنوية عبارة عن تكلفة سفرة العمرة لعشرة أفراد ، غير الكتـــب غالية الثمن ، فتصوروا معهدًا أُنشيء لتعليم العلوم الشرعية فجعلت مثل هذه الجوائز على بعض مواده دون غيرها كيف سيكون اهتمام الطلبة بالمواد الخالية عن الجوائز ؟ وأثر عدم إضافة مادة التربية الدينية لمجموع الدرجات على اهتمام الطلبة بها فى المدارس ظاهر لكل أحد .

فهـــل لذلك تفسير سوى أن فضيلة الشيخ لا يريد لأصحابه أن يتعلّقوا بغـــيره فينصرف مدحهم وثناؤهم لغيره الشيء الذى يعده من محاسن الدين ؟ ، ومـــن سيرته فى أمور الدعوة أيضاً أنه فى شأن وإخواننا الذين يربون النشء فى شـــأن آخر ، فنجد أمثال الشيخ محمد بن إسماعيل وأبى إسحاق الحوينى ومحمد ابـــن حسين يعقوب وغيرهم من المعروفين وغير المعروفين يجتهدون فى تأصيل الشـــباب علميًّا بدراسة أصول العلوم من عقيدة وأصول فقه ونحو وغير ذلك ، ويـــتدرجون معهـــم فى العلم ، ومع ذلك يتابعونهم فى الأخلاق ، والسلوك ، والمعـــاملات ، والعـــبادات رجـــاء إخراج جيل يحمل هم الدين، ويعز الله بهم الإســـلام ، فإذا انفلت أحد هؤلاء الشباب ، وذهب إلى فضيلة الشيخ صاحب النظرات ، فإنه لا يسأل عن عقيدة ولا تأصيل علمى ولا أخلاق ولا سلوك ولا معاملـــة ، بل يدفعه إلى التصنيف وتحقيق كتب سلفنا ، وما يمضى عليه بضعة أشـــهر ، إلا وقد نشر له كتاب تأليف أبى فلان ، فكيف ترى وقع ذلك على نفس ذلك الشاب ؟ ثم على أصحابه ؟ ألا يكون فتنة لأصحابه ، فكيف إذا سمع صـــاحبه يضـــعِّف بعض الأحاديث التى يحتج بها إخوانه فشككهم فى صحتها وفـــيمن يصححها والذى يعتمدون عليه فى الغالب فى التصحيح والتضعيف ، وهـــو الألبانى ؟ فكيف إذا كان هذا الشاب قد تحول من الفسق والعصيان إلى التزامٍ ظاهرٍ ، ثم إلى التصنيف نقلةً واحدةً ، فلم يشم رائحة عقيدة ، ولا تأصيل علمى ، ولا تربية ، وصاحب النظرات لا يلتفت إلى شىء من ذلك ؟ ترى إلى أى مدى يُهدم بهذا عمل المصلحين والمربين ؟ فهل يخفى على صاحب النظرات أن هـــذا إضـــرار بـــالدين أم أخفى الحقيقة عنه حرصه على مقدمات لأولئك المؤلفين الجدد ؟! .

يرجح الثانية ما ذكره من اعتقاده أن حب الوجاهة ومدح الناس وثنائهم من محاسن الدين عنده .

وأذكـــر أمراً آخر لتجلية الأمر عند من ربما لا يزال عنده غابياً ، وهو أنه لا يخفـــى أن أخانا الفاضل الشيخ أبا أحمد محمد حسان قد جمع الله له القلوب ، فيجتمع له أعداد غفيرة لا يدفعهم إلى الالتفاف حوله إلا الله سبحانه ثم تأثرهم بـــه ، وهـــذه الجموع الغفيرة إذا اجتمعت لتسمع كلام الله وكلام رسوله ﷺ تغيظ من ذلك أعداء الله ﷻ وأعداء السنة ، فأعداء الله يغيظهم أن يرجع الناس إلى الله ﷻ ، وأعداء السنة يغيظهم أن يجتمع الناس على رجل من أهل السنة ، وينصـــرفوا عـــنهم ، وذلـــك مما يدفعهم إلى الكيد لأمثال هذا الرجل ، فإن اســـتطاعوا أن يحدوا من دعوته فعلوا ، وإن تمكنوا من إيقافه لم يألوا جهداً فى الســـعى لذلك ، وإلا فبمحاولة صرف الناس عنه بالتشكيك فى شخصه أو فى علمه .

أما المؤمنون الصادقون فتنشرح صدورهم لاجتماع الناس على رجل من أهل السنة ، قال الإمام النووى ـ رحمه الله ـ فى كتابه المبارك « **التبيان فى آداب حملة القرآن** » بتحقيق راقمه ص (٣٢) : وليحذر كل الحذر من قصده التكبر بكـــثرة المشتغلين عليه والمختلفين إليه ، وليحذر من كراهته قراءة أصحابه على غيره ممن ينتفع به ، وهذه مصيبة يبتلى بها بعض المعلمين الجاهلين ، وهى دلالة بيِّـــنة من صاحبها على سوء نيته وفساد طويته ، بل هى حجة قاطعة على عدم إرادته بتعليمه وجه الله الكريم[١]، **فإنه لو أراد الله تعالى بتعليمه لما كره ذلك،**

---

(١) تـــأمل قـــول النووى ـ رحمه الله ـ : (هى حجة قاطعة على عدم إرادته بتعليمه وجه الله الكريم) فهذا هو فهم أهل العلم ، وأما غيرهم فإننا لا نأمن بعد النص من الرجل على أنه يرى أن حـــب مـــدح الناس وثنائهم وحب الوجاهة من محاسن الدين عنده وأن سبيل تحصيله هي الأعمـــال الصالحة كحسن الخلق ، لا نأمن أن يقول أحدهم : « القصد فى القلب » ، أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين .

بل قال لنفسه : أنا أردت الطاعة بتعليمه ، وقد حصلت ، وهو قصد بقراءته على غيرى زيادة علم ، فلا عتب عليه . اهـ .

فالمخلص حين يرى الناس قد التفَّت حول الشيخ محمد حسان أو أمثاله فإنه يفرح بذلك ، ويدعو الله له بالتوفيق وأن يصرفَ عنه كيد الكائدين ، ويذبَّ عن عرضه ويرفع من شأنه ، لأن فى رفعته رفعة للسنة وللدين ، وفى تنقصه تنقصاً للسنة والدين بصرف الناس عنه .

وممن نحسبهم كذلك الأخ الفاضل والعبد الصالح إن شاء الله أبو إسحاق الحوينى ؛ فقد جمعنى به مجلس وجاء فيه ذكر الشيخ محمد حسان ، فرفع من شأنه حتى قال : إن الله ﷻ ينفع به فى نشر السنة أكثر منَّا[1] ، فإنه يذكر فى درسه أو خطبته أحاديث كثيرة ويذكر حكم الشيخ الألبانى _ رحمه الله _ عليها، فجزاه الله خيراً .

وأما صاحب النظرات فأذكر هنا وقعة له تبين موقفه من ذلك : وهى أن صاحب النظرات يحضر له فى دروسه خمسون أو ستون يزيدون قليلا أو ينقصون ، فجاءه أبو أحمد محمد حسان لدرس فى مسجده، بجمهوره المعروف ، ومنهم كثيرون قد لا يكونون دخلوا مسجد صاحب النظرات إلا بسبب الشيخ محمد حسان ، فالله ﷻ يقول : ﴿ **هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ** ﴾ [الرحمن : ٦٠] ، وهذا هو المقرر عند جميع الناس على اختلاف مللهم ونحلهم ، ولكن صاحب النظرات كان له موقف آخر ، لقد قام يعقب على درس الشيخ محمد حسان قائلا : **إن الشيخَ محمد حسان قاصٌ**[2] ، **حرَّر بعضَ المسائلِ الفقهية .**

(١) هذا مع أن أخانا الشيخ أبا إسحاق _ حفظه الله _ له جمهوره أيضاً .
(٢) والقاص : هو الذى يحكى القصص ، يعنى رجلاً مسلياً .

هكـــذا قال أمام جمهور الشيخ محمد حسان ، فيا خيبة أمل هذا الذى جاء من مســـافات طويلة ليستمع إلى رجل يُسلى بحكاية القصص ، ولا علم عنده إلا بـــبعض المســـائل الفقهية ، فما الذى دفع صاحب النظرات إلى مقابلة إحسان الشيخ محمد حسان بإهانته وتشكيك الناس فى علمه ؟

فهل يقول أحد إن صاحب النظرات لا يريد للناس أن يرجعوا إلى الله ؟ أم أن الأولى حمل ذلك على النص الذى صرح فيه بكونه يعد حب مدح الناس وثـــنائهم وحـــب الوجاهة من محاسن الدين ؟ فكأنه يقول لهذه الجموع : أيها الأغـــرار كـــيف تأتون إلى هذا الرجل الذى قصارى ما عنده قصص يسلى بها الناس وشىء من المسائل الفقهية وتتركون العالم النحرير الذى هو فوق الجميع فهو يُقوِّم عمل الجميع ، ويعطى كلاً منزلته ؟! .

۞ نـــيل صـــاحب النظرات مـــن الشـــيخ صـــفوت نـــور الديـــن

ومواقـــف صـــاحب الـــنظرات مع الدعاة على النحو السابق كثيرة ، ولقد اجتمعت معه بحضرة الشيخ صفوت نور الدين ـ رحمه الله ـ والشيخ أبى إسحاق الحوينى والشيخ محمد حسان والدكتور محمد عبد السلام ، وفى بيته بالمنصورة ، فقلـــت لهـــم : إن مواقفه (أعنى صاحب النظرات) مع الدعاة جميعا نحو من موقفـــه مـــع الشيخ الألبانى ، وهو محاولة النيل منهم كلما سنحت له فرصة ، فلعلكـــم تذكرون جنازة الشيخ صفوت الشوادفى ـ رحمه الله ـ ، وقد شهدها خلق لا يحصون كثرةً ، وقد تكلم فيها الشيخ صفوت نور الدين ، وذكَّر بالسنة وآدابها فى مثل هذه المواقف، وذكر أثر عمرو بن العاص الذى فى صحيح مسلم، ووصيته لمن حضر احتضاره أن يبقى عند قبره قدر ما تنحر جزور ويقسَّم لحمه للدعاء له والاستئناس بهم عند مراجعة رسل الله ، فوهم الشيخ صفوت، فقال : إن هـــذا الفعل من السنة ، وكثير من الحاضرين يعلمون أن الأثر موقوفٌ على

عمــرو بــن العــاص ﷺ ، فلم يتحرك أحد إلا صاحب النظرات الذى أخذ الميكروفون عند القبر مخاطباً الجماهير الغفيرة : إن الأثر موقوف على عمرو ، ثم خاطــب الجمــاهير مــتجاهلاً الشــيخ صفوت : من أراد منكم أن ينصرف فلينصــرف ، فعلقــتُ على ذلك أمامه وأمام إخواننا الذين سبق ذكرهم : إن الشــيخ صــفوت معلوم أنه يرجع إذا ذُكِّر بالدليل فما منعه أن يكلمه فيكون الشــيخ هو الذى يتكلم مع الناس ؟ وهكذا مواقفه مع غيره من الدعاة ، فكلٌّ مــنكم عــنده الكــثير من هذا القبيل ، فما أنكر صاحب النظرات ولا أنكر الحاضرون .

❁ نيا صاحب النظرات مـ الشـ مقبا رحمه الل

وليس الأمر قاصرًا عند صاحب النظرات على الدعاة فى مصر ، بل قد طال الرجل الذى كان السبب فى معرفة الناس به ، وهو الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ ، فقد قــال الأخ أسامة القوصى فى أحد أشرطته : فعلاً تأكد بعد ذلك من كثير من إخــوانى المقــربين مــن أخى مصطفى هنالك أنه يلمز أهل العلم فى دروسه ، ويغمزهم ، وبخاصة الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ ، وأحيانا يتعرض لشيخه الشيخ مقبل (حفظه الله) فى مثل هذا حتى وصل الكلام إلى شيخنا مقبل أيضا .اهــ .

ولا أريد الإطالة بذكر مثل هذه الوقائع ، وأكتفى بما يوضح المقصود ، وهو أننا إذا رددنا موقفه من الشيخ محمد حسان أو موقفه من الشيخ صفوت أو موقفــه من الشيخ الألبانى ـ رحمهما الله ـ إلى نصه على أنه يرى أن محبة مدح الــناس وثنائهم ومحبة الوجاهة من محاسن الدين عنده وسبيل الوصول إلى ذلك هى ركوب الأمور الشرعية ، كما مثَّل بحسن الخلق ، فابتداء موقفه من الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ فى نظراته الأولى صدَّره بقوله :

« **لمــا كان الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى من أعرف الناس بعلوم الحديث وأكثرهم اشتغالاً بتصحيح الأحاديث وتضعيفها ، ولما لاقته كتبه من قبول ورواج عند كثير من الناس** » .

فــإذا رُبط بين هذا وبين نصِّه على أن حب مدح الناس وثنائهم ومحبة الوجاهــة من محاسن الدين عنده ، وبين مواقفه مع غيره ، ظهر لنا الدافع وراء تتــبعاته الكــثيرة للشــيخ ووصفه بالتساهل وأن أخطاءه لا تكاد تحصى وأنه صــاحب الفقــه الشاذ والسقيم والمنبوذ وأنه قليل الفقه ... إلى غير ذلك من الأوصاف السابقة ، فإذا كان هذا الألبانى بهذه الأوصاف لِمَ يستحق أنْ يُرجع إلــيه فى تصــحيح الأحاديــث وتضعيفها ، وأن يُقال صححه الألبانى وضعَّفه الألبانى وكُتبه لا تستحق هذا القبول وهذا الرواج ، وصاحب النظرات عنده ما يســوِّغ له ذلك لأن حُب المدح والثناء والوجاهة من محاسن الدين عنده ، فإذا فُسِّــر الأمــرُ على هذا النحو ظهر أنَّ الخصومة ليس وراءها سبباً من الأسباب الشــرعية[1] الــتى اعتادها الناس من اختلاف فى عقيدةٍ أو منهجٍ أو أحكامٍ أو عصــبيةٍ لمذهــبٍ أو غير ذلك ، وإنما سببها غير معهود ؛ وهو من خصائص صاحب النظرات ، وحينئذ إذا قال صاحب النظرات فى « **ترشيده** » ص (٩) : « ليس معنى اختلافنا مع الشيخ فى هذه المسائل أننا نبغضه أو نكن له كراهية » .

●● **فــإننى أقول** : بناءً على ما سبق فإن المسألة ليست حباً ولا بغضاً ولا كراهيةً ، وإنما هى رسالة يريد أن يوصلها إلى الناس ، وهى أن هذا الألبانى لا يســتحق أن يعتمد عليه فى الحديث ، لأنه متساهل ؛ وكتبه لا تستحق هذا القــبول وهــذا الــرواج ، لأن أخطاءه لا تكاد تحصى ، وكتبه التى ألَّفها فى

---

(١) أعنى بالشرعية من وجهة نظر صاحبها سواء كان مصيباً أو مخطئاً ، أو محقاً أو مبطلاً .

الأحكـــام وفـــتاواه لا ينـــبغى أن تُعـــتمد ؛ لأنه صاحب الفقه الشاذ والمنبوذ والســـقيم[١] ، وإنما ينبغى أن يُعتمد على من بيَّن حال هذا الألبانى ، وكشف أمره للناس ، ففى « **طبقات الحنابلة** » (٢/١٤) : عن أحمد بن حنبل قال : قال ســـفيان : حـــبُّ الرياسة أعجب إلى الرجل من الذهب والفضة ، **ومن أحبَّ الرياسة طلب عيوب الناس ، أو عاب الناس** ، أو نحو ذلك ٠اهـــ٠

وحينـــئذ فـــالدافع وراء موقفه من الشيخ الألبانى هو نفسه الذى وراء موقفه من الشيخ محمد حسان وغيره ، وهو نفسه وراء سلوكه فى دعوته ٠

فهـــذا الـــذى ظهر لى فيما وراء مواقف صاحب النظرات ، فإن كان مقـــبولاً عندك أيها القارئ الكريم فلا تنسنا بدعوة ، وإن كانت الأخرى وبدا لك جمع آخر بين ما نص عليه صاحب النظرات من كونه يرى أنَّ حب مدح الـــناس وثنائهم وحب الوجاهة من محاسن الدين عنده ، وبين موقفه من الشيخ الألـــبانى وغيره من الدعاة وأهل العلم فأتحفنا به ، وجزاك الله خيرا ؛ على أننى لـــيس لى مـــن هدف وراء ذلك إلا بيان الحق والانتصار له ، وذلك بتشخيص الـــداء وإيضاحه بصورته الحقيقية ، وذلك خدمة لمن يهمه علاجه ، فإن الذى يفهـــم المسألة على أنها خصومة بين صاحب النظرات والشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ فقـــط ، فربما فرح بسكوت صاحب النظرات عن حملته على الشيخ ، وقد يغتر بثنائه عليه ، ويظن أن البلاء قد زال بذلك ، ولكن سرعان ما يصدم الغيور على الديـــن والدعوة إليه ، والقائمين على نشره بأن مواقفه من غير الشيخ لم تتغير

---

(١) ولذلـــك فقد حاد صاحب النظرات عن الإجابة عن هذه الأوصاف التى وصف بها الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ ، فلم يذكرها فى « **ترشيده** » ، لأنه لو ذكرها لما استطاع الإجابة عنها إلا بكشـــف ولو لبعض الحقيقة ، ثم لجأ إلى التمويه بذكر الحب والبغض ، وذلك مبيَّنٌ فى كتابى « **التفنيد لكتاب الترشيد** » ، فراجعه إن شئت ٠

كمواقفـــه مـــن محمد وأحمد وفلان ، وكذلك مواقفه من أمور الدعوة وغيرها .

●● **فـــأقول لهذا الغيور** : قد نصحتك بأنه لا بد من معرفة الداء حتى يعـــالج من أصله ، وإلا كان جريك وراء علاج ما ينتج عنه من مواقف متفرقة عبثًا ، وإن لم يكن السبب ما ذكرته آنفاً ؛ فما هو ؟

وإنني لأُشهد الله ﷻ أنني لا أريد لأخينا مصطفى ولا أريد به إلا الخير ، فأنا أولى به من كل من يدافع عنه ، ولكن الحق أحق أن يتبع .

وأعـــتذر للقارئ الكريم عن الإطالة فى هذا الباب ، وإنما دفعنا إلى ذلك أهميته وغفلة الكثيرين عنه ، والله المستعان .



● براءة شيخنا مقبل _ رحمه الله _ من صنيع صاحب النظرات●



لقد سبق كلام الشيخ عبد الصمد شرف الدين : وقد وصل إلى الشيخ عبيد الله الرحمانى شيخ الجامعة الإسلامية [يعنى الجامعة السلفية فى بنارس _ الهند] استفسار من دار الإفتاء بالرياض من المملكة العربية السعودية عن حديث غريب فى لفظه ، عجيب فى معناه ، له صلة قريبة بزمننا هذا ، **فاتفق رأى من حضر ههنا من العلماء على مراجعة أكبر عالم بالأحاديث فى هذا العصر ، ألا وهو الشيخ الألبانى العالم الربَّانى** ، وبنحوه قال غيرهم ، فقد اتَّفقت كلمة أهل العلم المعتبرين على أن الشيخ الألبانى هو أعلم أهل العصر بالحديث ، وشيخنا مقبل بن هادى _ رحمه الله _ متفقٌ مع إخوانه من أهل العلم على ذلك ، بل كلامه فى ذلك أصرح ؛ فقد مضى قوله : إن الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى لا يوجد له نظير فى علم الحديث والذى أعتقده (القائل الشيخ مقبل) وأدين الله به أن الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى من المجدِّدين الذين يصدق عليهم قول الرسول ﷺ : « **إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها** » . ثم أعاد الشيخ قوله (إن الشيخ الألبانى ليس له نظير فى علم السنة) مرتين .

وأما الشيخ مصطفى فله رأى آخر يخالف ما عليه أهل العلم بمن فيهم شيخنا مقبل _ رحمه الله _ .

فكل هؤلاء يرون أن الشيخ الألبانى _ رحمه الله _ هو أحق من يرجع إليه فى الحكم على الأحاديث ومعرفة حالها ؛ فهو أكبر عالم بالأحاديث فى هذا العصر وليس له نظير فى علم السنة .

و الشيخ مصطفى يرى ما يراه كل أحد من مكانة الشيخ الألبانى فى قلوب المسلمين فعبَّر عن ذلك بقوله فى مقدمة نظراته فى « **السلسلة الصحيحة** » :

لما كان الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى من أعرف الناس بعلوم الحديث ، وأكثرهم اشتغالاً بتصحيح الأحاديث وتضعيفها ، ولما لاقته كتبه من قبول ورواج عند كثير من الناس ، ففضيلة الشيخ يرى أن هذا الألبانى يراه كثير من الناس من أعرف الناس بعلوم الحديث ، وأكثرهم اشتغالاً بتصحيح الأحاديث وتضعيفها ، وقد انتشرت كتبه وراجت عند هؤلاء الكثيرين ، وفضيلة الشيخ لا يريد أن ينجرف مع هؤلاء الكثيرين الذين وثقوا فى كتب هذا الألبانى فراجت وانتشرت بينهم ، ولكن يريد أن يستوثق لنفسه فى حكمه على هذا الألبانى ، ومن ثم كان لا بد من اختيار كتاب من كتبه ليكون محل نظر فضيلة الشيخ ، ومن خلاله وبعد التحقيق والتدقيق يمكن لفضيلته أن يخرج بحكم على هذا الألبانى الذى راجت كتبه وانتشرت بين الناس ، فتأمل قول فضيلته :

ولما كانت « سلسلة الأحاديث الصحيحة » من أشهر كتب الشيخ وأقدمها وأكثرها تداولا بين الناس .

فقد أحببنا أن ننظر فى هذه السلسلة !! بشيء من التحقيق والتدقيق .
فقد بيَّن فضيلته أن نظره فى هذه السلسلة المنسوبة لهذا الألبانى سيكون نظر التحقيق لها والتدقيق فيها ما وسعه الجهد ، ثم بيَّن سبب تحقيقه وتدقيقه فى سلسلة هذا الألبانى فقال : **حتى نتبين منهج الشيخ الذى يسير عليه فى حكمه على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً .**

ثم بيَّن فضيلته منهجه فى تحقيقه لهذه السلسلة وتدقيقه فيها ليتبين منهج الألبانى فى حكمه على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً فبيَّن أنه يعرض عمل هذا

الألبانى على القواعد الحديثية وسيكون فى ذلك مجتهدًا مطلقاً غير متقيد بحكم أحد هؤلاء الذين يُقال لهم حُفَّاظ كابن حجر مثلاً ، فتأمل كلام فضيلته :

« فتتبعنا المائة حديث الأولى من « السلسلة الصحيحة » ، وعرضنا صنيع الشيخ فيها على القواعد الحديثية ، آخذين فى الاعتبار أقوال الحُفَّاظ من السلف الصالح ، مجتهدين رأينا ! فى استخلاص الأحكام على الرجال ، ومن ثَمَّ على الأحاديث ما وسعنا الاجتهاد ، غير متقيدين باجتهاد حافظ بعينه كابن حجر فى التقريب أو غيره من الحفاظ .

ثم خرج فضيلته بعد التحقيق والتدقيق فى عمل هذا الألبانى الذى هو عند كثير من الناس من أعرف الناس بعلوم الحديث وأكثرهم اشتغالاً بتصحيح الأحاديث وتضعيفها والذى لاقت كتبه القبول والرواج عند هؤلاء الكثيرين[١]، خرج فضيلته من ذلك بأن هذا الألبانى لا يستحق كل ذلك فإنه لا يزال غرًّا فى علم الحديث ، فاسمع لفضيلته وهو يقرر حصيلة التحقيق والتدقيق :

إن الشيخ قد يغتر[٢] بكثرةِ طرقِ الحديثِ بالرغمِ من شدةِ ضعفِ أفرادها ، وما يكون فى بعضها من عللٍ قد تردُّ الأسانيد بعضها لبعض ، فلا تنتهض لتقوية ذلك الحديث .

---

(١) وقفْ عند ملاقاة كتبه الرواج والقبول وتأمل .
(٢) (قَد) هنا لا يناسب حملها على التقليل ، لأنها لو كانت كذلك لما استحق هذا القليل أن ينبه عليه فى المقدمة ، وهذا القليل لا يخلو منه عمل أحد ولو كان من كبار الحفاظ ، فحينئذ يكون التنبيه عليه فى عمل الشيخ الألبانى خاصة لا معنى له ، وحملها على التقليل يتنافى مع رأى فضيلة الشيخ فى أخطاء الألبانى ، فإنه وصفها بأنها لا تكاد تحصى ـ راجع « **المؤنق** » ص (١٣)، و « **الترشيد** » ص (٧٩) .

وبعد تحقيق وتدقيق فضيلة الشيخ فى عمل هذا الألبانى وبعد عرضه على القواعد الحديثية تبيَّن لفضيلته أنه متساهل ، فتأمل قوله : **كما يلاحظ على الشيخ التساهل فى توثيق الرجال خاصة المجاهيل منهم .**

ورأىُ فضيلة الشيخ هذا فى الألبانى ـ رحمه الله ـ كان فى عام ١٤٠٧هـ فى بداية أمره ، ثم توالت ردوده وتعقباته وتتبعاته للشيخ ؛ و لم يجد من يصده أو يقف فى وجهه كأنه رأى بعد ذلك وبعد عدة سنوات أنه لا حاجة إلى تغليف كلامه بكلمات قد تغبى رأيه فى الشيخ ـ رحمه الله ـ عند من لا يتأمل ، فعرض رأيه صريحاً فى شيء سمَّاه « **أسئلة وأجوبة فى مصطلح الحديث** » ، فأزاح كلَّ قناع حيث عرض الشيخ فى صورة شخص مجهول[١] يشتغل بالحكم على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً وقد ملأت كتبه الدنيا ، والناس متلهفون إلى من يرشدهم ويبين لهم أمر هذا الألبانى هل يؤخذ بحكمه على الأحاديث أم لا ؟

فعرض حاجة هؤلاء الملهوفين فى سؤال صاغه فى الكتاب المشار إليه آنفاً حيث قال ص (١١٥) س ١٥٥ :

ما هى درجة الشيخين الفاضلين أحمد شاكر وناصر الألبانى فى تصحيح الأحاديث من ناحية التساهل والتشدد ؟

ثم أجاب بوصفهما بالتساهل ، ويعنى أن حكمهما على الأحاديث غير معتبر كغيرهما من المتساهلين .

فتبين أن رأى فضيلة الشيخ صاحب النظرات فى الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ مُناقض لرأى شيخنا مُقبل بن هادى ـ رحمه الله ـ حيث قال حين سُئل عن رأيه

---

(١) ولا يرفع هذه الجهالة عند فضيلة الشيخ ما ذكره قبل ذلك فى النظرات من كونه عند كثير من الناس من أعلم الناس بالحديث ورواج كتبه وانتشارها بينهم ، وذلك لأنه لا عبرة برأى الكثرة ، وإنما العبرة برأى أهل الاختصاص .

فيه فقال : **سُئلت**[1] **مرارًا عن الشيخ ناصر الدين الألبانى ، فأقول كما قال كثير من السلف إذا سُئلوا عمَّن هو أجل منهم قدرًا ، فيقول أحدهم : أنا لا أُسألُ عن فلان ؛ هو يُسأل عنى .**

وأما عن حكم الشيخ الألبانى فى الأحاديث فقد سبق قول شيخنا مقبل ـ رحمه الله ـ : **وقد سُئلت قبل : هل يُقبل تصحيح الشيخ الألبانى للأحاديث وتضعيفه ؟**

فأجبتُ : بأنَّ الذى يقبل تصحيحه وتضعيفه لا حرج عليه ، لأن الشيخ عدل ثقة . اهـ .

وأما عن فهم الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ وفقهه فقد سبق وصف صاحب النظرات للشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ **بقلة الفقه ، وبأنه صاحب الفقه الشاذ والسقيم والمنبوذ** ، وأما رأى شيخنا مقبل ـ رحمه الله ـ فقد سبق قوله : **إذا عرفت أن الشيخ ـ رحمه الله ـ ليس له نظير فى علم السنة فما منزلته فى فهم النصوص ؟**

ثم أجاب بقوله : **الذى أعرفه عنه أن فهمه للنصوص كفهم كبار علمائنا المعاصرين .**

هذا وإن مما حملنى على بيان ذلك أنه ربما توهَّم بعضهم أن صاحب النظرات قد أخذ موقفه من الشيخ الألبانى، وتلقاه عن شيخنا مقبل ـ رحمه الله ـ لكونه جلس عنده مدة .

وقد قال شيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ فى « **الصحيحة** » (٣٨٦/١/٧) رقم (٣١٣٩) : إنَّ عجبى لا يكاد ينتهى من أخينا الفاضل الشيخ مقبل بن هادى ،

---

(١) تأمل أنَّ الشيخ (كان يُسأل) ، أما صاحب النظرات فلم يذكر سائلاً .

كيف يحض هذا وأمثاله من الناشئين _ **مثل العدوى والمؤذن ونحوهما** _ على أن يتسلقوا سلَّم النقد فى هذا العلم وهُم _ بعد _ فى أولِّ الطريق ؟ وأنْ يشغلونا عمَّا نحن بصدده _ من خدمة كتب السنة _ بالرَّدِّ على أمثالهم ، **ولو بقدرٍ ضئيلٍ من الوقت ؟!** .

ولا يشفع له ذلك : قوله فى تقديمه للرسالة ص (٩) :

والأخ عادل _ حفظه الله _ وإن لم يكن بمنزلة محدث العصر الشيخ ناصر الدين ... فهذا حقٌّ وصدقٌ ، بل أنا أشهد على نفسى أننى دون ذلك بكثير ، ولكنى _ مع ذلك _ أرى أن من الواجب على الشيخ مقبل أن ينصح أولئك الناشئين أن يدأبوا على دراسة هذا العلم حتى ينبغوا فيه ، وأن ينشروا ما ينفع الأمة من البحوث الحديثية والفقهية ، مما يَعْلَمون أنَّ الناس بحاجةٍ إليه حتى يطَّلع الناسُ على ثمرة علمهم ، ويُشهد لهم به .

ألا يعلم هؤلاء أنهم إذا قاموا بالردِّ على من يزعمون أنه محدث العصر أن هذا يدفعنا للردِّ عليهم ، وبيان عوارهم وجهلهم بهذا العلم ، وأنهم تزببوا قبل أن يتحصرموا ؟! . انتهى كلام الشيخ _ رحمه الله _ .

۞حذف شيخنا مقبل رحمه الله اسم الشيخ مصطفى من أسماء طلبته

● **وأقول** : إن شيخنا مقبلا _ رحمه الله _ كان يقدِّم لطلبةِ العلمِ رغبةً منه فى تشجيعهم على مواصلة البحثِ والتحصيلِ ، ولكن الذى يظهر لى أن الشيخ _ رحمه الله _ قد عدل كثيرًا عن ذلك لما فيه من الآثار السلبية ، وعلى كل حال فهذا شيء[1] وموقف صاحب النظرات من الشيخ الألبانى _ رحمه الله _ شيء آخر ، والشيخ مقبل _ رحمه الله _ بريءٌ من موقفه ذلك تماماً ، **ولا أدل**

(١) إذ إن هذا مجرد اختلاف طالب علم مع الشيخ فى مسألة ، وهذا لا يُنكر على الطالب إذا كان متأهلاً و لم يخص عالماً بالردود دون غيره .

على تبرؤ شيخنا مقبل بن هادى ـ رحمه الله ـ من سيرة ومنهج الشيخ مصطفى بن العدوى فى آخر أمره أنَّ شيخنا مقبلا ـ رحمه الله ـ قد ذكر الشيخ مصطفى فى طلبته الذين أجازهم ، وذكر ذلك فى ترجمته فى الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ، وذلك ص (٥٠) برقم (٧٢) ، ثم إن الشيخ ـ رحمه الله ـ قد رأى فى أناسٍ تغيراً وانحرافاً عن الجادة ، فسحب ثقته فيهم وتزكيته لهم تبرؤًا من انحرافهم وسوء سيرتهم فحذفهم من بين طلبته فى الطبعة الثانية لترجمته التى قال فيها ص (٢٢) : **هذا وطلبة علم استفادوا ، وحصلوا على الخير الكثير ، ولكنهم نكصوا على أعقابهم ، ومالوا إلى الدنيا وإلى حزبيات مغلفة ، فتركت كتابتهم ، ولم أكتب إلا الإخوة النابغين الذين لا يزالون على خير واستقامة ، ثبتنا الله وإياهم على الحق ، إنه على كل شيء قدير . انتهى كلام الشيخ مقبل ـ رحمه الله ـ .**

وكان من بين هؤلاء الذين حذف شيخنا مقبل ـ رحمه الله ـ ذكرهم من ترجمته فى الطبعة الثانية الشيخ مصطفى بن العدوى .

وقد أعاد طباعة الترجمة مرة ثالثة وأضاف الشيخ عدداً كثيراً من الطلبة، وحذف منها أيضا اسم صاحب النظرات ، وقال الأخ الناشر : أضاف إليها الشيخ ـ رحمه الله ـ وحذف كعادته ـ رحمه الله ـ فى كل كتاب يعيد طبعه ، وأكثر الإضافات هى فى باب طلبة أبى عبد الرحمن ، وكذلك الحذف.[1]

وطالمـــا أن صاحب النظرات قد جعل نفسه حاكماً على الشيخ الألبانى ـ رحمـــه الله ـ بطـــرحه سؤالاً : **ما هى درجة الشيخين الفاضلين أحمد شاكر وناصر الألبانى فى تصحيح الأحاديث من ناحية التساهل أو التشدد ؟**

---

(١) « **ترجمة أبى عبد الرحمن مقبل بن هادى الوادعى** » ـ طبعة دار الآثار بصنعاء ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .

ثم أجاب بما مفاده أنهما متساهلان ؛ أى لا يُعتمد عليهما ، فقد اضطرنا ذلك إلى النظر فى أعمال صاحب النظرات ، وهذا ما سيأتى فى الأبواب الآتية إن شاء الله تعالى .



● نظر في عمل صاحب النظرات الفقهي ●



لمـــا وصـــف صاحب النظرات الإمام المجدد الألبانى ـ رحمه الله ـ بأنه صاحب الفقه السقيم والشاذ والمنبوذ ؛ وأنه محروم الأجر لقلّة فقهه ، اضطررنا إلى النظر فى فقهه ، واخترنا لذلك مسألة تعرض لها فى كتابه « **أحكام النساء** » (٢/٣٨٣) ، وهى :

هل على المرأة كفارة إذا جامعها زوجها فى رمضان[١] ؟

قال الإمام البخارى ـ رحمه الله ـ حديث (١٩٣٦) :

حدثـــنا أبـــو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهرى قال : أخبرنى حميد ابن عبد الرحمن أن أبا هريرة ﷺ قال : « **بينما نحن جلوس عند النبى ﷺ إذ جاءه رجلٌ** ، فقال : يا رسول الله هلكت . **قال** : **مالك ؟ قال** : **وقعت على امرأتى وأنا صائم ، فقال رسول الله ﷺ** : **هل تجد رقبة تعتقها ؟** .

قال : لا . قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟

قال : لا . قال : فهل تجد إطعام ستين مسكينا ؟

قـــال : لا . قال : فسكت[٢] النبى ﷺ ، فبينما نحن على ذلك أُتى النبى ﷺ بعَرَق فيها تمر ـ والعرق : المكتل ـ .

---

(١) أرجو من القارئ الكريم أن يتصبر حتى ينتهى من قراءة ما سوَّده فى هذه المسألة وأنا عاذرك أخـــى إن أصـــابك الملل والضجر من متابعة نقولاته ، ولكن ما لنا حيلة فى التحقق من صحّة كلامـــه إلا بالتطبيق العملى لما كتبه فى مسائل الأحكام حتى يكون حكمنا على بينة، أسأل الله عز وجل أن يرزقنا وإياك الصبر ، وأن يهدى من اضطرنا لذلك ، والله المستعان .

(٢) كذا فى « **أحكام النساء** » ، والذى فى البخارى : « فمكث » .

قال : أين السائل ؟ فقال : أنا ، قال : خذ هذا ، فتصدق به ، فقال الـــرجل : على أفقر مني يا رسول الله ، فوالله ما بين لابتيها ـ يريد الحرتين ـ أهل بيت أفقر من أهل بيتى ، فضحك النبى ﷺ حتى بدت أنيابه ، ثم قال : أطعمه أهلك . صحيح[1]

وأخرجه البخارى فى مواطن من « **صحيحه** » ، ومسلم ص (٧٨١) ، وأبو داود (٢٣٩٠) ، والترمذى (٧٢٤) ، وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجة (١٦٧١) وعزاه المزى للنسائى .

○ **تنبـــيه** : وردت زيادة فى هذا الحديث ، وهى (**وأهلكت**) ذكرها البيهقى ـ رحمه الله تعالى ـ فى سننه (٤ / ٢٢٧) باب رواية من روى فى هذا الحديث لفظة لا يرضاها أصحاب الحديث، ونقل البيهقى عن شيخه أبى عبد الله الحافظ تضعيفها من عدة أوجه ، فليراجعها من شاء هناك .

○ الحديـــث فـــيه أن الرسول ﷺ أمر الرجل بالكفارة ، هذه المسألة تـــتكون من شقين : أحدهما : هل تفطر المرأة بهذا الجماع أم لا ؟ والثانى : هل عليها كفارة أم لا ؟

أما كونها هل تفطر أم لا تفطر !!! ، فالأظهر أنها تفطر لقول الله تبارك وتعـــالى : **يدع طعامه وشرابه وشهوته من أجلى** . أما الكفارة ففيها الخلاف المذكور . والله أعلم ، وسكت عن المرأة ، ولهذا اختلف أهل العلم فى المرأة التى جامعها زوجها : هل عليها كفارة أم لا ؟

○ فذهـــب الجمهور من أهل العلم وأبو ثور وابن المنذر إلى أن الكفّارة

---

(١) تأمل أخى القارئ كيف يُخرِّج الحديث من « **صحيح البخارى ومسلم** » ، ثم ينص على صحته ، وكأن الناس لا تقنع بتصحيح البخارى ومسلم حتى يوافقهما ، والله المستعان .

تجـــب عـــلى المرأة أيضا على اختلاف وتفاصيل لهم فى الحُرَّة والأمة والمُطاوعة والمُكـــرهة ، وهل هى عليها أم على الرجل عنها ، نقل هذا عنهم الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ [«**فتح البارى**» (٤ / ١٧٠)] .

○ بيـــنما ذهب الإمام الشافعى ـ رحمه الله ـ وغيره إلى خلاف ذلك ، فقـــال الشافعى ـ رحمه الله ـ فى « **الأم** » (٢ / ٨٥) : ولو جامع بالغة كانت كفارة لا يزاد عليها على الرجل ، وإذا كفَّر أجزأ عنه وعن امرأته .

وها هى بعض التفاصيل لأهل العلم فى ذلك :

قال الشافعى ـ رحمه الله ـ [«**الأم**» (٢ / ٨٥ الجزء الأخير)] :

ولـــو جامع صبيَّة لم تبلغ أو أتى بهيمة فكفَّارة واحدة ، ولو جامع بالغة كانـــت كفارة على الرجل[1] ، وإذا كفر أجزأ عنه وعن امرأته ، وكذلك فى الحج والعمرة ، وبهذا مضت السنة ، ألا ترى أن النبى ﷺ لم يقل تكفر المرأة ، وأنه لم يقل فى الخبر فى الذى جامع فى الحج تكفر المرأة . قال الشافعى : فإن قـــال قائل : فما بال الحد عليها فى الجماع ، ولا تكون الكفارة عليها ؟ قيل : الحد لا يشبه الكفارة .

ألا تـــرى أنَّ الحدَّ يختلف فى الحرِّ والعبدِ والثيِّبِ والبكرِ ، ولا يختلف الجماع عامداً فى رمضان مع افتراقهما فى غير ذلك ، فإن مذهبنا وما ندعى إذا فرقت الأخبار بين الشىء أن يفرق بينه كما فرقت .

○ قال البيهقى ـ رحمه الله ـ [« **السنن الكبرى** » (٤ / ٢٢٨)] :

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبا العباس ابن الوليد بن مزيد أخبرنى أبى قال سئل الأوزاعى عن رجل جامع أهله فى رمضان .

---

(١) انظر قبل سطرين نفس كلام الشافعى ، فلم التكرار الممل ؟! .

قال : عليهما كفارة واحدة إلا الصيام ، فإن الصيام عليهما جميعا .

قيل له : فإن استكرهها ؟ قال : عليه الصيام وحده ، صحيح عن الأوزاعى .

قال الخطابى _ رحمه الله _ « **معالم السنن** » (٢ / ٧٨٤) مع « **سنن أبى داود** » : وفى أمره الرجل بالكفارة لما كان منه من الجناية دليلٌ على أنَّ على المرأة كفارة مثلها ، لأن الشريعة قد سوَّت بين الناس فى الأحكام إلا فى مواضع قام عليها دليل تخصيص ، وإذا لزمها القضاء لأنها أفطرت بجماعٍ متعمدٍ كما وجب على الرجل وجبت عليها الكفارة لهذه العلَّة كالرجل سواء .

وهذا مذهب أكثر العلماء . وقال الشافعى يجزيهما كفارة واحدة ، وهى على الرجل دونها . وكذلك قال الأوزاعى ، إلا أنه قال : إن كانت الكفارة بالصيام كان على كل واحد منهما صوم شهرين[1] .

واحتجوا لهذا القول بأن قول الرجل (**أصبت أهلى**) سؤال عن حكمه وحكمها ، لأن الإصابة معناها أنه واقعها وجامعها ، وإذا كان هذا الفعل قد حصل منه ومنها معا ، ثم أجاب النبى ﷺ عن المسألة فأوجب فيها كفارة واحدة على الرجل ، ولم يعرض لها بذكر دل أنه لا شىء عليها ، وأنها مجزئة فى الأمرين معا ، ألا ترى أنه بعث أنيساً إلى المرأة التى رميت بالزنا ، وقال : إن اعترفت فارجمها .

فلم يهمل حكمها لغيبتها عن حضرته ، فدلَّ هذا على أنه لو رأى عليها كفارة لألزمها ذلك ، ولم يسكت عنها .

(١) قد مضى كلام الشافعى والأوزاعى .

●● **قلت** : وهذا غير لازم ، وذلك أن هذه حكاية حال لا عموم لها ، وقد يمكن أن تكون المرأة مفطرة بعذر من مرضٍ أو سفرٍ ، أو تكون مُكرهة أو ناسية لصومها أو نحو ذلك من الأمور ، وإذا كان كذلك لم يكن ما ذكروه حجة يلزم الحكم بها .

واحتجوا أيضا فى هذا بحرف لا أزال أسمعهم يروونه فى هذا الحديث ، وهو قوله (**هلكت وأهلكت**) قالوا : فدل قوله : (**وأهلكت**) على مشاركة المرأة إياه فى الجناية ، لأن الإهلاك يقتضى الهلاك ضرورة كما القطع يقتضى الانقطاع .

●● **قلت** : وهذه اللفظة غير موجودة فى شىء من رواية هذا الحديث ، وأصحاب سفيان لم يرووها عنه ، وإنما ذكروا قوله (**هلكت**) حسب ، غير أن بعض أصحابنا حدثنى أن المعلى بن منصور روى هذا الحديث عن سفيان ، فذكر هذا الحرف فيه ، وهو غير محفوظ ، والمعلى ليس بذاك فى الحفظ والإتقان .

قال ابن قدامة ـ رحمه الله ـ فى « **المغنى** » (٣ / ١٢٣) :

فصل : ويفسد صوم المرأة بالجماع بغير خلاف نعلمه فى المذهب ، لأنه نوع من المفطرات ، فاستوى فيه الرجل والمرأة كالأكل ، وهل يلزمها الكفارة؟ على روايتين ، إحداهما : يلزمها ، وهو اختيار أبى بكر ، وقول مالك وأبى حنيفة وأبى ثور وابن المنذر ، ولأنها هتكت صوم رمضان بالجماع ، فوجبت عليها الكفارة كالرجل ، والثانية : لا كفارة عليها ، قال أبو داود : وسئل أحمد عمن أتى أهله فى رمضان أعليها كفارة ؟ قال : ما سمعنا أن على امرأة كفارة ، وهذا قول الحسن ، وللشافعى قولان كالروايتين .

ووجه ذلك أن النبى ﷺ : أمر الواطئ فى رمضان أن يعتق رقبة ، ولم يأمره فى المرأة بشىء مع علمه بوجود ذلك منها ، ولأنه حق مال يتعلق بالوطء

من بين جنسه ، فكان على الرجل كالمهر .

وقال ابن قدامة ـ رحمه الله ـ فى « **المغنى** » (٣ / ١٢٣)[١] :

وإن أُكرهت المرأة على الجماع فلا كفارة عليها رواية واحدة ، وعليها القضاء ، قال مهنا : سألت أحمد عن امرأة غصبها رجل نفسها ، فجامعها أعليها القضاء ؟ قال : نعم . قلت : وعليها الكفارة ؟ قال : لا ، وهذا قول الحسن ، ونحو ذلك قول الثورى والأوزاعى وأصحاب الرأى ، وعلى قياس ذلك إذا وطئها نائمة ، وقال مالك فى النائمة : عليها القضاء بلا كفارة ، والمكرهة عليها القضاء والكفارة ، وقال الشافعى وأبو ثور وابن المنذر : إن كان الإكراه بوعيد حتى فعلت فكقولنا ، وإن كان إلجاء لم تُفطر ، وكذلك إن وطئها وهى نائمة ، ويخرج من قول أحمد فى رواية ابن القاسم كل أمرٍ غلب عليه الصائم ليس عليه قضاء ولا غيره ، أنه لا قضاء عليها إذا كانت مُلجأة أو نائمة ، لأنها لم يوجد منها فعل فلم تفطر ، كما لو صبَّ فى حلقها ماء بغير اختيارها ، ووجه الأول أنه جماع فى الفرج ، فأفسد الصوم ، كما لو أكرهت بالوعيد ، ولأن الصوم عبادة يفسدها الوطء ففسدت به على كل حال كالصلاة والحج ، ويفارق الأكل فإنه يعذر فيه بالنسيان بخلاف الجماع .

وفى « **بدائع الصنائع** » للكاسانى (٢ / ٩٨) :

وأما المرأة فكذلك يجب عليها عندنا إذا كانت مطاوعة ، وللشافعى قولان ، فى قول : لا يجب عليها أصلا ، وفى قول : يجب عليها ، ويتحملها الرجل .

وجه قوله الأول أن وجوب الكفارة عرف نصًّا بخلاف القياس لما نذكر ، والنص ورد فى الرجل دون المرأة ، وكذلك ورد بالوجوب بالوطء ، وإنه لا

(١) انتبه إلى التكرار فى العبارة .

يتصور من المرأة ، فإنها موطوءة ، وليست بواطئة ، فبقى الحكم فيها على أصل القياس ، ووجه قوله الثانى أن الكفارة إنما وجبت عليها بسبب فعل الرجل ، فوجب عليه التحمل كثمن ماء الاغتسال ، ولنا أن النص وإن ورد فى الرجل ، لكنه معلول بمعنى يوجد فيهما ، وهو إفساد صوم رمضان بإفطار كامل حرام محض متعمدا ، فتجب الكفارة عليها بدلالة النص ، وبه يتبين أنه لا سبيل إلى التحمل ، لأن الكفارة إنما وجبت عليها بفعلها ، وهو إفساد الصوم ، ويجب مع الكفارة القضاء عند عامة العلماء ، وقال الأوزاعى: إن كفر بالصوم فلا قضاء عليه ، وزعم أن الصومين يتداخلان..

قال الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ « **فتح البارى** » (٤ / ١٧٠) :

واستدل بإفراده بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة ، وكذا قوله فى المراجعة (**هل تستطيع**) ، و (**هل تجد**) ، وغير ذلك ، وهو الأصح من قولى الشافعية ، وبه قال الأوزاعى ، وقال الجمهور وأبو ثور وابن المنذر : تجب الكفارة على المرأة أيضا على اختلاف وتفاصيل لهم فى الحرة والأمة والمطاوعة والمكرهة ، وهل هى عليها أو على الرجل عنها[١] ، واستدل الشافعية بسكوته عليه الصلاة والسلام عن إعلام المرأة بوجوب الكفارة مع الحاجة ، وأجيب بمنع وجود الحاجة إذ ذاك ، لأنها لم تعترف ولم تسأل ، واعتراف الزوج عليها لا يوجب عليها حكماً ما لم تعترف، وبأنها قضية حال ، فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لاحتمال أن تكون المرأة لم تكن صائمة لعذر من الأعذار ، ثم إن بيان الحكم للرجل بيان فى حقها لاشتراكهما فى تحريم الفطر وانتهاك حرمة الصوم لما لم يأمره بالغسل ، والتنصيص على الحكم فى حق

---

(١) ألم يمض هذا النقل عن الحافظ فى أول كلامه ؟ فما معنى التكرار ؟

بعض المكلفين كاف عن ذكره في حق الباقين ، ويحتمل أن يكون سبب السكوت عن حكم المرأة ما عرفه من كلام زوجها بأنها لا قدرة لها على شيء.....

قال القرطبي ـ رحمه الله ـ في « **التفسير** » (٢ / ٢١٥) عند تفسير قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ** ﴾ [البقرة: من الآية١٨٧] :

واختلفوا أيضا فيما يجب على المرأة يطؤها زوجها في شهر رمضان ، فقال مالك وأبو يوسف وأصحاب الرأي : عليها مثل ما على الزوج ، وقال الشافعي : ليس عليهما إلا كفارة واحدة ، وسواء طاوعته أو أكرهها ، لأن النبي ﷺ أجاب السائل بكفارة واحدة ، ولم يفصِّل، وروى عن أبي حنيفة : إن طاوعته فعلى كل واحد منهما كفارة، وإن أكرهها فعليه كفارة واحدة لا غير، وهو قول سحنون بن سعيد المالكي، وقال مالك : عليه كفارتان ، وهو تحصيل مذهبه عند جماعة من أصحابه . انتهى كلام صاحب النظرات .

وإنك ـ أخي القارئ ـ إذا نظرت إلى ما سوَّده في هذه المسألة تجد أنه لم يزد على أن نقل كلام أصحاب المذاهب ورص الأقوال بعضها وراء بعض ، وما في ذلك من جهد سوى أن يصور الصفحة التي فيها الكلام الخاص بتلك المسألة، ثم يقص القدر الذي يريد إثباته ، ثم يلصقه ، فأي جهد في هذا ؟!!!

أليس هذا من التغرير ؟

ثم إنه يكرر ، فينقل كلام الشافعي ، ثم تجد كلام الشافعي موجودًا بمعناه في كلام ابن قدامة ، وفي كلام الكاساني ، وابن حجر ، والقرطبي ، فينفخ الكتاب بلا كبير فائدة .

ثم أين عمله فى المسألة ؟ إنه عرض الأقوال المتعارضة ، وترك القارئ فى حيرة[١] ، أين دوره ؟ وما صنيعه ؟

إن طالـــب العـــلم المبـــتدئ يســـتطيع أن يقف على هذه الأقوال من مصـــادرها، فأعـــلمنى أيها القارئ الكريم ، ما الذى يستفيد طالب العلم من صاحب النظرات فى هذه المسألة . وليتضح لك الأمر جليا أذكر هنا ما ذكره ابـــن رشـــد فى هـــذه المسألة ، فقد قال فى كتابه القيم « **بداية المجتهد ونهاية المقتصـــد** » (٣ / ١٩٨): وأما المسألة الثالثة : وهو[٢] اختلافهم فى وجوب الكفارة على المرأة إذا طاوعته على الجماع .

فإن أبا حنيفة وأصحابه ومالكاً وأصحابه أوجبوا عليها الكفارة .

وقـــال الشافعى وداود : لا كفارة عليها . وسبب اختلافهم معارضة ظاهـــر الأثـــر للقـــياس ، وذلك أنه _ عليه الصلاة والسلام _ لم يأمر المرأة فى الحديث بكفارة ، والقياس أنها مثل الرجل إذا[٣] كان كلاهما مكلفاً . ا هـــ .

فانظـــر إلى طريقة أهل العلم حيث عرض المسألة فى هذه الأسطر القليلة بما يسهل على طالب العلم حفظها ، مع استيفائه خلاصة ما فى المسألة من أقوال وأدلة[٤] بما لا تجده عند ذاك المعجب بعمله المتطاول على غيره .

---

(١) إن صـــنيعه ليذكرنى بطريفة تذكر ، وهى : أن بدوياً استعملوه فى المرور فى ميدان عام فيه ملـــتقى طرق كثيرة ، فأشار إلى السيارات فى كل الاتجاهات بالوقوف ، فوقف الجميع ، فنظر إليها ، فلم يجد حيلة يفض بها هذا الاشتباك فانسل قائلاً ما معناه : مالى فى أمركم حيلة ؟!

(٢) كذا بالأصل ، وصوابه : وهى

(٣) كذا بالأصل ، والصواب : إذ

(٤) ومـــن المناسب ذكر قول بعضهم : أوَّل دلالتها هضم المصنف للمسألة قبل أن يكتب فيها وأن يحـــررها ، فقد تحررت المسألة فى ذهنه أولاً ، ثم حررها كتابة ، ولعلك أيها القارئ ترى معى أن ما يصنعه صاحب النظرات هو كتابة كلام لعله لم يره قبل أن يكتبه .

وقــد عرضت هذه المسألة كمثال يسترشد به القارئ الكريم ليتفحَّص كتاب «**أحكام النساء**» لصاحب النظرات ، ثم ينظر أين فقهه ؟! .

وقال صاحب النظرات فى مقدمة كتابه « **الغسل والكفن** » ص (٥) :

ولا يفوتــنا فى خضم هذه المقدمة أن ننوِّه بذكر كتاب الشيخ ناصر الدين الألبانى فى هذا الباب ، ألا وهو كتاب « أحكام الجنائز » ، فهو كتاب ذو فضــل عظيم وخير عميم ، ينفع الله بما فيه العالم والمتعلم ، إلا أنه شأنه شـأن كثير من الكتب الخيِّرة ؛ لم يتوسع فى الناحية الفقهية بما يخدم الأبواب ويسـد الاحتـياجات ، وقـد اهتم كثيراً بالناحية الحديثية التى تبنى عليها الأحكام ، لكن الجانب الفقهى كما سبق لم يُخدم الخدمة المرجوَّة المطلوبة ، ثم إن لــنا بعــض الملاحظات على بعض الأحاديث التى صححها الشيخ فى بعــض المواطن فى هذا الكتاب تراها واضحة لا تخفى بإذن الله ، وليس هذا بطاعنٍ فى الشيخ ولا بضاره شيئا بإذن الله ، ولكنها سنة الله فى خلقه ﴿ وَمَا كَــانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُوراً ﴾ ، وكم ترك الأول للآخر ، والسابق للاحق ، ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ . انتهى كلامه .

فقوله فى وصف « **أحكام الجنائز** » للشيخ ـ رحمه الله ـ : هو كتاب ذو فضل عظيم وخير عميم ، كلام مطلق قيده بما بعده حيث قال : (ينفع الله به العــالم والمتعلم) هذا هو خلاصة ما أثنى به على كتاب الشيخ ، ولم يُبيِّن وجه الانتفاع !! ، هل هو بسرقة جهد الشيخ من تخريجاته وتعليقاته ؟ أم ماذا ؟

ثم كر على هذا الثناء من الناحيتين الفقهية والحديثية، فأما الفقهية فبقوله (**شأنه شأن كثير من الكتب الخيِّرة**) ، فما يعنى بذلك ؟ هل يعنى شأنه شأن أنـــاسٍ طيبين مساكين لا يدرون كيف يصنِّفون شيئاً ينفع ، ومع ذلك فنيَّتهم طيبة ، لكنهم لا يحسنون ما يكتبون ؟

إن لم يَعْنِ ذلك فلا أدرى ، وعلى أى حال فالعبارة ظاهرة فى التنقص ، وقد أكد ما ذكرته بقوله (**لم يتوسع فى الناحية الفقهية بما يخدم الأبواب ويسد الحاجات**) ، ثم أكد ذلك ثانيا بقوله (**لكن الجانب الفقهى كما سبق لم يخدم الخدمـــة المرجوة المطلوبة**) ، هكذا بين صاحب النظرات قدر عمل الشيخ فى هـــذا الكـــتاب بأنه لم يقم بالمطلوب منه من الناحية الفقهية ، فعمله من هذه الناحية قاصر ناقص ، وهذا يتوافق مع ما وصف به الشيخ ـ رحمه الله ـ من قلة الفقـــه والفقه السقيم وغير ذلك ؛ ومن الناحية الحديثية فقد بين أن عمله غير وافٍ أيضا لأن فضيلة الشيخ صاحب النظرات له بعض الملاحظات على بعض الأحَاديـــث التى صححها ، ثم أخذ يُلاطف الشيخ ويُسرِّى عنه حتى لا يموت كمداً ، فأعلمه بأن هذه سنَّة الله ؛ أنه ما من أحد يعطى عطاء إلا ويجد من هو أوسع عطاءً منه ، وذلك حيث يقول : **وليس هذا بطاعن فى الشيخ ولا بضاره شيئا بإذن الله ، ولكنها سنة الله فى خلقه ﴿ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُوراً ﴾، وكم ترك الأول للآخر ، والسابق للاحق** .

ثم استمر فى ملاطفة هذا الألبانى والعطف عليه حين كشف فضيلته عن عوار عمله الحديثى والفقهى ، فكأنه يقول له : إن كان هناك من كشف عوار عملـــك الحديثى والفقهى ، فلا تشك فى نفسك ، ولا تظن أنك عارٍ عن العلم تمامـــاً ، بل عندك شىء من العلم ، ولكن عليك أيضاً أن تُقر بأنَّ من بين عوار عملك الحديثى والفقهى أعلم منك، وذلك حيث أورد فى هذا المقام قوله تعالى: ﴿ وَفَـــوْقَ كُلِّ ذي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ ، **فهل لإيراده هذه الآية فى هذا المقام معنى غير هذا ؟** .(١)

---

(١) وبعد ما ذكره مؤخرًا ليتأمل القارئ ماذا أبقى من ثنائه الأول على الشيخ ؟ وقد قال الشيخ ـ رحمه الله ـ عن قرينه فى النظرات خالد المؤذن حين وصف الشيخ بأنه « محدث العصر » : =

فأمـــا انتقاده على الشيخ من الناحية الحديثية فسيأتى فى موضعه إن شاء الله تعالى .

وأمـــا فى الناحية الفقهية فأعرض مسألة من كتابه المذكور لنرى فقهه ؛ ففى ص (٣٩) : بوَّب (**المرأةُ تُغَسِّل زوجَهَا**) :

وقالت عائشة ـ رضى الله عنها ـ : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسَّل رسول الله ﷺ إلا نساؤه .

وهذا الحديث بذلك :

قـــال أبـــو داود ـ رحمه الله ـ حديث (٣١٤١) : حدثنا النفيلى حدثنا محمـــد بـــن سلمة عن محمد بن إسحاق حدثنى يحيى بن عباد عن أبيه عباد ابن عبد الله بن الزبير قال : سمعت عائشة ـ رضى الله عنها ـ تقول : لما أرادوا غسل النبى ﷺ قالوا : والله ما ندرى أنجرد رسول الله ﷺ من ثيابه كما نجرد موتانا أم نغسله وعليه ثيابه ؟

فـــلما اخـــتلفوا ألقى الله عليهم النوم حتى ما منهم رجل إلا وذقنه فى صـــدره ، ثم كلَّمهـــم مكـــلم من ناحية البيت لا يدرون من هو : أن اغسلوا النبى ﷺ وعليه ثيابه ، فقاموا إلى رسول الله ﷺ فغسلوه وعليه قميصه ، يصبُّون علـــيه المـــاء فوق القميص ، ويدلِّكون بالقميص دون أيديهم ، وكانت عائشة تقول : لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسله إلا نساؤه[1] . حسن

وقد تقدم تخريجه .

= فإذا كان صادقاً مع نفسه فى هذا القول كما هو الظاهر ، فمن الظاهر أيضا أنه يوحى بذلك العنوان (يعنى : وفيه الرد على العلامة الشيخ ناصر الدين الألبانى) أن الراد على الألبانى لا بد أن يكون « محدث العصور » .

(١) قال البيهقى ـ رحمه الله ـ فى « **السنن الكبرى** » (٣٩٨/٣) عقب إخراجه لهذا الحديث : فتلهفت على ذلك ، ولا يتلهف إلا على ما يجوز .

وقــد ورد فى ذلــك جملــة آثــار تصح بمجموعها أن نساء أبى بكر ـ رضى الله عنه وعنهن ـ قُمنَ بتغسيلهِ بوصيةٍ منه ، وهذا عددٌ من هذه الآثار :

قــال عبد الرزاق ـ رحمه الله ـ فى « **المصنف** » رقم (٦١١٧) : أخبرنا معمــر[١] عن أيوب عن ابن أبى مليكة[٢] أن امرأة أبى بكر غسَّلته حين توفى ، أوصى بذلك . مرسل

وروى عــبد الرزاق أيضا (٦١١٩) عن الثورى عن إبراهيم النخعى أنَّ أبا بكر غسَّلته امرأته أسماء ، وأنَّ أبا موسى غسَّلته امرأته أم عبد الله . مرسل

قــال الثورى : ونقول نحن لا يُغسِّل الرجل امرأته ، لأنه لو شاء تزوج أختها حين ماتت ، ونقول تُغسِّل المرأة زوجها ، لأنها فى عدة منه .

وقــال ابن أبى شيبة فى « **المصنف** » (٣/٢٤٩) : حدثنا على بن مسهر عن ابن أبى ليلى عن الحكم عن عبد الله بن شداد أن أبا بكر أوصى أسماء بنت عميس أن تغسله . مرسل

وروى عبد الرزاق (٦١٢٤) عن ابن عيينة عن عمر ، وعن إسماعيل ابن أبى خــالد عــن أبى بكر بن حفص بن سعد قال : أمر أبو بكر امرأته أسماء أن تغسِّله ، وكانت صائمة ، فعزم عليها لتفطر ، فدعت بماء قبل غروب الشمس ، فشربت ، وقالت : لا أتبعه اليوم إثما فى قبره . مرسل

---

(١) وإن كان فى رواية معمر عن البصريين ضعف ، وأيوب منهم إلا أن معمر[كذا] توبع ، فقد تابعه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن أبى مليكة مثله عند عبد الرزاق أيضا ، وكذلك عند ابن أبى شيبة فى « **المصنف** » (٣/٢٤٩) .

(٢) وابــن أبى مليكة هو عبد الله بن عبيد الله ، و لم يدرك أبا بكر ، فالأثر مرسل ، إلا أن له شواهد أخرى ترقِّيه للصحة ، وستأتى عقبه إن شاء الله .

وروى مـــالك فى « **الموطـــأ** » (٢٢٣/١) : عن عبد الله بن أبى بكر أنَّ أسماء بنت عميس غسَّلت أبا بكر الصديق حين تُوفى ، ثم خرجت ، فسألت من حضرها من المهاجرين ، فقالت : إنى صائمة ، وإن هذا يوم شديد البرد ، فهل علىَّ من غسل ؟

فقالوا : لا .   مرسل

وأخرجه عبد الرزاق فى « **المصنف** » (٦١٢٣) .

فهذه المراسيل بمجموعها تصح بلا شك ، وتثبت أن أبا بكر ﷺ غسلته أسماء بنت عميس زوجه لوصية منه بذلك ﷺ [1] .

هذا وثَمَّ آثار أخرى فى الباب ، وها هى :

روى عبد الرزاق « **المصنف** » (٦١٢٠) عن الثورى قال : سمعت حمادا إذا ماتت المرأة مع القوم ، فالمرأة تغسل زوجها ، والرجل امرأته .

---

(١) **وهذا مزيد** : قال البيهقى ـ رحمه الله ـ « **السنن الكبرى** » (٣٩٧/٣) : حدثنا أبو عبد الله الحـــافظ ثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن بطة الأصبهانى ثنا محمد بن عبد الله بن رستة ثنا أبو أيـــوب ســـليمان بن داود المنقرى ثنا محمد بن عمر ثنا محمد بن عبد الله ابن أخى الزهرى عن الزهرى (سقط ذكر الزهرى من نسخة صاحب النظرات) عن عروة عن عائشة قالت : توفى أبـــو بكر ﷺ ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ، وأوصى أن تُغسَّله أسمـــاء بنت عميس امرأته ، وأنها ضعفت فاستعانت بعبد الرحمن ، وهذا الحديث الموصول وإن كـــان روايه محمد بن عمر الواقدى صاحب « **التاريخ والمغازى** » فليس بالقوى ، وله شواهد مراسيل عن ابن أبى مليكة ، وعطاء بن أبى رباح ، وعن سعد بن إبراهيم أن أسماء بنت عميس غسلت زوجها أبا بكر ﷺ ، وذكر بعضهم أن أبا بكر ﷺ أوصى بذلك ، وأخبرنا أبو الحسن عـــلى بـــن أحمـــد بـــن حمـــدان أنـــبأ أحمـــد بـــن عبـــيد الصفار ثنا عبيد بن شريك ثنا عـــبد الله بن عبد الجبار ثنا الحكم بن عبد الله الأزدى حدثنى الزهرى عن سعيد بن المسيب عن عائشـــة ـ رضِـــى الله عنها ـ قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **رحم الله امرءا غسَّلته امـــرأته ، وكُفِّـــن فى أخلاقـــه** » . قالـــت : ففعل ذلك بأبى غسَّلته امرأته أسماء بنت عميس الأشجعية ، وكُفن فى ثيابه التى كان يبتذلها .   هذا إسناد ضعيف .

وأخرجه ابن أبي شيبة في « **المصنف** » (٣/٢٤٩-٢٥٠) صحيح عن حماد .

وروى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال : الرجل أحق أن يغسل امرأته من أخيها . (صحيح عن أبي الشعثاء)

وانظر « **المحلى** » لابن حزم (٥/١٧٥) .

وروى عبد الرزاق (٦١٢٥) عن هشام بن حسان عن الحسن قال : إذا ماتت المرأة ، ولم يجدوا امرأة تُغسِّلها غسَّلها زوجها أو ابنها ، وإن وجدوا يهودية أو نصرانية غسَّلتها[1] . (صحيح إلى الحسن)

وقال ابن أبي شيبة « **المصنف** » (٣/٢٥٠) :

حدثنا وكيع عن سفيان عن عبد الكريم عن عطاء قال : تُغسِّل المرأة زوجها . (صحيح عن عطاء)

هذا ؛ وقد ورد من طرق فيها ضعف عند البيهقي (٣/٣٩٦-٣٩٧) ، والشافعي في « **الأم** » (١/٢٤٣) ، وعبد الرزاق في « **المصنف** » (٣/٤١٠-٤١١) وغيرهم أن فاطمة أوصت أن يغسِّلها علي وأسماء بنت عميس رضي الله عنهما[2] . وثم آثار أخرى في الباب بعضها ثابت ، وأغلبها فيه ضعف ضربنا الذكر عنها صفحاً خشية الإطالة[3] .

○○ الرجل يغسل امرأته

قال الإمام أحمد _ رحمه الله _ « **المسند** » (٦/٢٢٨) :

---

(١) في هذه الفقرة الأخيرة نظر .

(٢) وما دخل هذا بهذا الباب ؛ إنه من الباب الآتي ، فلينتبه _ (أبو عبد الله أحمد) .

(٣) وماذا كان سيصنع بنا لو أطال يا ترى ؟ _ (أبو عبد الله أحمد) .

حدثـــنا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن الزهـــرى عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة قالت : رجع إلىَّ رسول الله ﷺ ذات يـــوم من جنازة بالبقيع وأنا أجد صداعاً فى رأسى وأنا أقول : وارأساه ، قـــال : **ما ضرك لو مت قبلى ، فغسلتك وكفنتك، ثم صليت عليك ، ودفنتك** . قلت : لكنى أو لكأنى بك والله لو فعلت ذلك لقد رجعت إلى بيتى ، فأعرست فيه ببعض نسائك . قالت : فتبسم رسول الله ﷺ ، ثم بدئ بوجعه الذى مات فيه . (صحيح لغيره)[1]

---

(١) فى هـــذا الحديث لفظة (فغسَّلتك) ، وبالنسبة لأقوال أهل العلم فى هذه الزيادة فهى على النحو التالى :
قـــال الحـــافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ « **التلخيص** » (١/١٠٧) بعد أن ذكر الحديث : وأعلّه البيهقى بابن إسحاق ، ولم ينفرد به ، بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند أحمد والنسائى ، وأما ابـــن الجوزى ـ رحمه الله ـ فقال : لم يقل : (غسَّلتك) إلا ابن إسحاق ، وأصله فى البخارى بلفظ : « **ذاك لو كان وأنا حى ، فأستغفر لك ، وأدعو لك** » . انتهى .
ونقـــل ابن التركمانى عن البيهقى أنه قال ـ بشأن محمد بن إسحاق ـ فى باب (تحريم قتل ما له روح) : أن[كذا] الحفاظ يتوقون ما ينفرد به .
● **قلت** : أما متابعة صالح بن كيسان فهى عند أحمد (٦/١٤٤) ، ولكنها من طريق صالح عن الزهرى عن عروة عن عائشة ، ولفظها (فهيأتك ودفنتك) . ولا تعارض بين لفظة (فغسلتك) ولفظـــة (فهيأتك) ، فالغسل من التهيئة للدفن ، فعلى ما سبق فقد اختلف على الزهرى على هذا النحو :
١-الزهرى عن عبيد الله عن عائشة .
٢-الزهرى عن عروة عن عائشة .
٣-الزهرى عن عبيد الله عن عروة عن عائشة ، كما عزاه المزى فى « **الأطراف** » للنسائى (١٢/١٥) ، فإمـــا أن يحمل على أن الزهرى سمعه من عبيد الله عن عروة ثم لقى عروة فحدثه به ، وإلا فالله أعلم .
هـــذا وقـــد ذكر الشيخ ناصر الدين الألبانى « **أحكام الجنائز** » ص (٥٠) : أن ابن إسحاق قد صرح بالتحديث [كما عند ابن هشام فى « **السيرة** » (٢/٣٦٦)] ، ومن ثم صحح الزيادة .

وأخرجه ابن ماجه (١٤٦٥) عن طريق أحمد بن حنبل أيضاً ، وأخرجه الدارمى (١/٣٧-٣٨) والبيهقى (٣/٣٩٦) والدارقطنى (٢/٧٤) من طريق محمد بن إسحاق ، وهو مدلس ، وقد عنعن فى الطرق التى أشرنا إليها .

وأصل الحديث فى « **الصحيح** » من طريق آخر عن عائشة ، وليس فيه لفظة (فغسلتك) .

مزيد من أقوال أهل العلم
فى غسل الرجل امرأته
وغسل المرأة زوجها

اعلم ـ ابتداءاً [كذا] ـ أنه لم يرد نص يمنع الرجل من تغسيل امرأته ولا المرأة من تغسيل زوجها ، وما دام كذلك ، فالأمر على الإباحة ، وينضم إلى هذه الإباحة ما تقدم من أحاديث وآثار ، وها هى جملة من أقوال أهل العلم فى ذلك :

قال الشافعى ـ رحمه الله تعالى ـ « **الأم** » (١/٢٤٢) :

ويغسل الرجل امرأته إذا ماتت ، والمرأة زوجها إذا مات .

نقل الشوكانى « **نيل الأوطار** » (٤/٢٧) عن الجمهور جواز تغسيل المرأة زوجها والرجل امرأته .

وقال ابن حزم ـ رحمه الله ـ « **المحلى** » (٥/١٧٤) :

وجائز أن تغسل المرأة زوجها وأم الولد سيدها ، وإن انقضت العدة بالولادة ، فإن نكحتا لم يحل لهما غسله إلا كالأجنبيات ، وجائز للرجل أن يغسل امرأته وأم ولده وأمته ما لم يتزوج حريمتها أو يستحل حريمتها بالملك ، فإن فعل لم يحل له غسلها .

وقــال النووى ـ رحمه الله تعالى ـ « **المجموع** » (١٣٢/٥) ذكر المصنف أن دلـيل غسـل الزوجة زوجها قضية أسماء[١] ، وذكرنا أنه حديث ضعيف ، فالصواب الاحتجاج بالإجماع ، فقد نقل ابن المنذر فى كتاب « **الإشراق** »[٢] ، وكتاب الإجماع أن الأمة أجمعت أن للمرأة غسل زوجها ، وكذا نقل الإجماع غـيره ، وأن الرواية التى نقلها صاحب « **الشامل** » وغيره عن أحمد أنها ليس لها غسله ، فإن ثبتت عنه ، فهو محجوج بالإجماع قبله .

وانظر « **المجموع** » أيضا (١٤٩/٥) .

هــذا ؛ وقد ذهب بعض أهل العلم كسفيان ـ رحمه الله ـ (كما قدمنا ذلـك عنه من « **المصنف** » (٤٠٩/٣) إلى أن الرجل لا يغسل امرأته ، لأنه لو شــاء تزوج أختها حين ماتت ، وأما المرأة فتغسل زوجها ، لأنها فى عدة منه ، وبنحوه قال أبو حنيفة (كما نقل عنه ابن حزم فى « **المحلى** » ١٧٤/٥ وغيره) أما أبو محمد بن حزم ـ رحمه الله ـ فقال « **المحلى** » (١٧٤/٥): وجائز أن تغسل المــرأة زوجهــا والرجل امرأته ، وبرهن على ذلك بقول الله تعالى : ﴿ **وَلَكُمْ نِصْــفُ مَــا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ** ﴾ ، فسمَّاها زوجة بعد موتها ، وهى ـ إن كانا مسلمين ـ امرأته فى الجنة ،وكذلك أم ولده وأمته وكان حلالا له رؤية أبدانهن وتقبيلهن ومسهن ، فكل ذلك باقٍ على التحليل ، فمن ادعى تحريم ذلك بالموت فقوله باطل إلا بنص ، ولا سبيل له إليه . انتهى كلامه .

---

(١) كذا قال ـ رحمه الله ـ ، وقد ذكرنا أنه بمجموع طرقه يصح .

(٢) كذا فى أصل كتاب صاحب النظرات ، وصوابه : الإشراف ؛ بالفاء ، وهو « **الإشراف فى اخــتلاف العــلماء** » ، وقد تحرف فى المجموع المطبوع فنقله صاحب النظرات على الخطإ ـ أبو عبد الله أحمد .

●● **وأقول** : ولقد نقلت كلامه بطوله ليرى القارئ إطالته هذه المملة التى لا حاجة للقارئ فى جلها إن لم يكن فيها كلها ، فما حاجة القارئ إلى تكرار متن أثر أبى بكر عدة مرات ؛ فكان يمكنه أنه يقول روى عبد الرزاق بإسناده عن ابن أبى مليكة ، وإبراهيم النخعى ، وأبى بكر بن حفص بن سعد ، وابن أبى شيبة بإسناده عن عبد الله بن شداد ، ومالك فى « **موطئه** » وعبد الرزاق كلاهما عن عبد الله بن أبى بكر كلهم (ابن أبى مليكة ، وإبراهيم النخعى ، وأبو بكر بن حفص بن سعد ، وعبد الله بن شداد ، وعبد الله بن أبى بكر) خمستهم ذكروا أن أسماء بنت عميس غسلت أبا بكر بوصية منه .

هكذا يصنع أهل العلم بهذه الطريقة التى اختصرت بها الأسانيد والمتون دون إخلال فى أحاديث النبى ﷺ ، فما بالك بأثر عن صحابى ؟!.

وأما تصحيحه الأثر عن أبى بكر مع كون كل طرقه منقطعة فمما يتعجب منه ، وأعجب منه قوله (فهذه المراسيل بمجموعها تصح بلا شك) ، فأمثل هذه الطرق طريق ابن أبى مليكة ،وهو منقطع انقطاعاً بيناً ، فإنه لم يدرك طلحة بن عبيد الله ، فكيف بأبى بكر ، وأما رواية إبراهيم النخعى فإنه معضل فبين إبراهيم وأبى بكر بون بعيد ، وأما رواية عبد الله بن شداد فمع انقطاع الإسناد ، ففيه ابن أبى ليلى ، وهو ضعيف .

ورواية أبى بكر بن حفص بن سعد ، وهو عبد الله بن حفص بن عمر ابن سعد فبينه أيضا وبين أبى بكر بون بعيد .

وأما رواية عبد الله بن أبى بكر وهو ابن عمرو بن حزم فمعضلة ؛ فلا أدرى كيف قال صاحب النظرات إنه صحيح بلا شك ، بل الأقرب هو ما ذهب إليه النووى من تضعيفه .

ثم مـــا الفائدة فى سرد أقوال التابعين بأسانيدها ؟! ، فأهل العلم يقولون فى مثل هذا ذهب إلى جواز غسل المرأة زوجها : حماد ، وأبو الشعثاء ، والحسن وعطاء وفلان وفلان ، ومنع منه فلان وفلان .

وكعادته ينقل أقوال العلماء من كتبهم مع تكراره ، فيسود صفحات بما لا طائل من ورائه ، ومن أراد استيعاب مثل ذلك يمكنه أن يجعل المسألة الواحدة فى مجلد مستقل ، فهل فعل هذا أحد من أهل العلم ؟

فهـــل يعنى صاحب النظرات باتهامه لعمل الشيخ الألبانى _ رحمه الله _ بالقصـــور من الناحية الفقهية عدم إكثاره من النقولات من كتب الفقه ورص الأقوال وتسويد الصفحات ؟

وعليه فيتضح أن صاحب النظرات لا يفرق بين النقولات عن أهل العلم ومـــن كتـــب الفقه وبين فقه المسألة ، إن فقه المسألة هو فهمها ، وهو معرفة حكمهـــا بالدلـــيل ؛ فانظـــر فقه الشيخ الألبانى _ رحمه الله _ للمسألتين كيف استوعب أدلتها وفقهها فى كلام موجز مؤدٍ للغرض :

قال الشيخ الألبانى _ رحمه الله _ فى « أحكام الجنائز » ص (٤٩) :

الزوجان يجوز لكل منهما أن يتولى غسل الآخر ، إذ لا دليل يمنع منه ، والأصل الجواز ، ولاسيما وهو مؤيد بحديثين :

١- عن عائشة _ رضى الله عنها _ قالت :

« لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسل النبى ﷺ غير نسائه »(١).

أخرجه ابن ماجه ، ورواه أبو داود وغيره فى آخر حديثها المتقدم قريباً فى غسل النبى ﷺ .

---

(١) قال البيهقى : فتلهفت على ذلك ، ولا يتلهف إلا على ما يجوز .

● **قلت** : والجواز هو قول الإمام أحمد كما رواه أبو داود فى « **مسائله** » ص (١٤٩) .

٢- عنها أيضا قالت :

رجـــع رسول الله ﷺ ذات يوم من جنازة بالبقيع ، وأنا أجد صداعاً فى رأسى ، وأقول : وارأساه ، فقال : **بل أنا وارأساه ، ما ضرك لو مت قبلى ، فغسلتك ، وكفنتك ، ثم صليت عليك ، ودفنتك .**

أخــــرجه أحمد (٦/٢٢٨) ، والدارمى (١/٣٧-٣٨) ، وابن ماجه (١/٤٤٨) ، وابن هشام فى « **السيرة** » (٢/٣٦٦_ بولاق) ، والدارقطنى (١٩٢) ، والبيهقى (٣/٣٩٦) ، وفـــيه عندهم جميعا محمد بن إسحاق ، وقد عنعنه ، إلا فى رواية ابن هشام فقد صرح بالتحديث ، فثبت الحديث ، والحمد لله .

عـــلى أن الحافظ ابن حجر قد ذكر فى « **التلخيص** » (٥/١٢٥ الطبعة المـــنيرية) أنه تابعه عليه صالح بن كيسان عند أحمد والنسائى . **قلت** : هو عند أحمد (٦/١٤٤) ، لكن ليس فيه التصريح بالغسل ، فتراجع رواية النسائى فلعله فيها ، فإنى لم أر الحديث فى « **سننه الصغرى** » فلعله فى « **الكبرى** » له . انتهى كلامه _ رحمه الله _ .

ثم أين فقه صاحب النظرات ؟

إنـــه ليس له من فقه ينسب إليه إلا قوله : (لم يرد نص يمنع الرجل من تغســـيل امـــرأته ، ولا المرأة من تغسيل زوجها، وما دام كذلك ، فالأمر على الإباحة ، وينضم إلى هذه الإباحة ما تقدم من أحاديث وآثار) .

وهـــو فقه الشيخ الألبانى _ رحمه الله _ للمسألة ، وقد أخذ كلامه كما هو واضح ، وغيَّر بعض الألفاظ ، فأخلَّ بالمعنى ، فإن استبداله الجواز بالإباحة تغييرٌ مُخلٌ ، لأن (الإباحة) لا تستعمل فى الأمور التعبدية ، لأنها توقيفية .

فأين فقه صاحب النظرات فضلاً عن أن يكون سقيماً ؟

ومـــن تدبَّر ما يكتبه فى الأحكام وجده على مثل ما ذكرت ، من تلك الطريقة المخترعة المبتكرة من رص نقولات من كتب الفقه بعضها فوق بعض بما لا تراه فى غير كتب صاحب النظرات ، نسأل الله لنا وله الهداية .



● نظرة في لغة صاحب النظرات ●



إن العلوم الشرعية كلها مترابطة بعضها ببعض ، فلا يصلح أن يصل شخص إلى منزلة عُليا فى فرع من فروع الشريعة، وهو عرىٌّ عن سائر فروعها، ومن العلوم الشرعية التى لا يستغنى عنها من يريد التخصص فى فرع من فروع الشريعة هو علم اللغة العربية ، لأن القرآن نزل كما قال الله ﷻ : ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾ [الشعراء:١٩٥] ، فلا يصح أن يكون الرجلُ إماماً فى فرع من فروع الشريعة ، وهو عرىٌّ عن علم العربية ، وبما أن صاحب النظرات قد نزَّل نفسه منزلة إمام الأئمة فى الحديث ، فلا بد من معرفة مستواه فى اللغة العربية ، وقد قرأت جزءاً صغيرًا له ، وهو كتاب « **عدد ركعات قيام الليل** » ، وعدد صفحاته (٦٤) أربع وستون صفحة من القطع الصغير ، فوقفت فيه على هذه الأخطاء اللغوية :

الصفحة	عبارة صاحب النظرات	صوابها
٤ ، ٦١	**وصلي** اللهم على نبينا	**وصلِّ** اللهم على نبينا
٥	التأليف بين هذه النصوص والجمع **بينهما**	التأليف بين هذه النصوص والجمع **بينها**
٥	فكتاب الله ليس **بينه** تضارب	فكتاب الله ليس **فيه** تضارب
٥	سنة رسول الله ﷺ ليس **بينها** تضاد	سنة رسول الله ﷺ ليس **فيها** تضاد
١٠	فمن أراد أن **يحظى أحب** القيام	فمن أراد أن **يحظى بأحب** القيام
١٠	هل هناك فرق بين من يصلى وحده وبين من يصلى **إمام** أم لا ؟	هل هناك فرق بين من يصلى وحده وبين من يصلى **إماماً** أم لا ؟

١١	فلا شك أن هناك **فرق** بين من يصلى **إمام**	فلا شك أن هناك **فرقاً** بين من يصلى **إماماً**
١٤	تخفيف الصلاة **تشجع** عددا أكبر من المسلمين على حضورها وشهودها ، **ولا يكن** سبباً فى نفرتهم	تخفيف الصلاة **يشجع** عددا أكبر من المسلمين على حضورها وشهودها ، **ولا يكون** سبباً فى نفرتهم
١٧	حتى انتصف الليلْ	حتى انتصف الليلُ
	ثم قام رسول الله ﷺ إلى **شَنَّ**	ثم قام رسول الله ﷺ إلى **شَنٍّ**
١٨	فقلت : **أى أُمَّة** أخبرينى عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ؟	فقلت : **أى أُمَّهْ** أخبرينى عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ؟
١٩	ويوتر **بسجده**	ويوتر **بسجدة**
٢٢	ولهذا **وجةٌ**	ولهذا **وجهٌ**
٢٤	أخرج البخارى ومسلم فى **صحيحهما**	أخرج البخارى ومسلم فى **صحيحيهما**
٢٦	هذه الركعات الإحدى **عشر**	هذه الركعات الإحدى **عشرة**
٢٦	لم **يحظى** بقيام داود	لم **يحظ** بقيام داود
٢٧	وليس هذا **حيودٌ منهم**(١)	وليس هذا **حيداً منهم**

(١) اجتمع فى هذه الكلمة خطآن ؛ الأول : الخطأ فى المصدر ، فإن المصدر من حاد يحيد حيداً ، وحيدانا ، ومحيداً .
والخطأ الثانى : رفعها ، وهى منصوبة ، لكونها خبراً لليس .

٣٠	ونحن **مأجورين**	ونحن **مأجورون**
٣٤	فجمعهم على **أُبَيَّ بن كعب**	فجمعهم على **أُبيٍّ بن كعب**
٣٥	وفى بعضها **ثلاث وعشرين**	وفى بعضها **ثلاث وعشرون**
٣٦	كنا نعتمد على **العصيَّ**	كنا نعتمد **على العصيِّ**
٣٩	يزيد لم يدرك **عُمرًا**	يزيد لم يدرك **عُمرَ**
٤٠	أبو عبيد **الأجرى**	أبو عبيد **الآجرى**
٤٦	وهم يصلون **ثلاثة وعشرين** ركعة	وهم يصلون **ثلاثاً وعشرين** ركعة
٥٨	ظانين عند فراقهم للأئمة أنهم بمفارقتهم **متبعى** سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم	ظانين عند فراقهم للأئمة أنهم بمفارقتهم **متبعو** سنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم

فتحصَّل مما سبق أن هذا الجزء لصاحب النظرات احتوى على سبعة وعشرين خطأً ، مع صغر حجمه ، وقلة عدد صفحاته(١) .

(١) ومـع ما ظهر من قلة معرفة صاحب النظرات باللغة العربية ، فقد أقحم نفسه بالتأليف فى تفسير القرآن ، مع أن أهم ما يجب على من يريد الكتابة فى التفسير هو التمكن فى اللغة العربية، ومن المناسب هنا أن أذكر أن الشيخ محمد الأمين الشنقيطى ـ رحمه الله ـ لما تُوفى ألحُّوا على ابنه الشيخ عبد الله أستاذ التفسير فى الجامعة الإسلامية!! ألحُّوا عليه لإتمام « **أضواء البيان** » ، فيقول الشيخ عبد الله ـ حفظه الله ـ ، فجمعت كتب التفسير ، وبدأت بالقراءة فى كتاب ابن الأنبارى، قال ـ حفظه الله ـ : فوجدت صعوبة فى فهم كلام أهل العلم ، فتركت ، وقلت : لا أستطيع ، لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . فانظر إلى الأمانة العلمية التى يجب أن يتربى عليها الناشئون فى العلم ، أسأل الله ﷻ أن يرزقنا الإخلاص .

● نظرات في عمل صاحب النظرات الحديثة ●



لقد قال صاحب النظرات في مقدمتها : **فقد أحببنا أن ننظر في هذه السلسلة (يعني «الصحيحة ») بشيء من التحقيق والتدقيق .**

فلما أَحبَّ أن ينظر في عمل الشيخ الألباني _ رحمه الله _ بما وصفه بالتحقيق والتدقيق ؛ اضطررت أنا للنظر في عمله الحديثي ، وكان أولُ ما أبدأ من النظر في عمل صاحب النظرات هي نظرة إجمالية في عمله :



● نظرة إجمالية في عمل صاحب النظرات الحديثة ●



إن الذي يحدد ويبين معرفة شخص ما بفن من الفنون هي آثاره في هذا الفن ، فلو عرف الناس عن شخص ما أنّ كل كتاباته في علم الجغرافيا ، ثم راح ينتقد على أحد الأطباء المعروفين الذين قد مارسوا مهنتهم مدة طويلة ، وشهد له بكفاءته أهل الاختصاص ، ولم يكتف هذا الجغرافي بالانتقاد عليه في حالات بعينها حتى راح يشكك في معرفته بمهنته ، فلو فعل ذلك لما قبل منه أحد لأنه لم يشارك الأطباء في مهنتهم ، وليس له من الآثار ما يشهد بمعرفته بهذه المهنة ، وهذا الأمر يعرفه الناس جميعاً ، ويُقرُّون به ، والعلوم الشرعية أولى بهذا من العلوم الدنيوية ، لأن أمر الدين أعظم وأجل .

فالذى يبين معرفة الشخص بعلم ما من العلوم الشرعية هى آثاره فى هذا العلم ، فبالنسبة لهذه المسألة التى نحن بصددها ، وهى كون صاحب النظرات قد جعل نفسه حاكماً على الشيخ الألبانى ، مع تنزيله الشيخ _ رحمه الله _ منزلة الطالب المحتاج إلى درجة يضعه فيها صاحب النظرات حيث قال : (ما هى درجة الشيخين الألبانى وشاكر؟) ، فالذى يُؤهل صاحب النظرات لهذه الدرجة أولا هى آثاره فى علم الحديث ، فلو أننى وجدت شيئاً يرفع رتبة صاحب النظرات فى هذا العلم ثم كتمته كنت ظالماً له ، ولو وقفت على عيب فى عمله يبين منزلته الحقيقية ؛ ثم سكتُّ عنه كنت ظالما للشيخ الألبانى _ رحمه الله _ ، خاصة أن علم الحديث يخفى على كثير من الناس فى هذا الزمان ، والله قد أمرنا بالعدل بين الناس ، فقال تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ** ﴾ [النساء: من الآية٥٨] .

ولذلك فقد وجب علىَّ أن أبيِّن معرفةَ صاحب النظرات بعلم الحديث على قدر الاستطاعة ، ولا أُخفى شيئاً مجاملة له أو لغيره ؛ فالحق أحق أن يتبع ؛

●● **فأقول** :

● **أولا** : إن غالب أعمال صاحب النظرات هى جمع وتأليف ، وهى مما تخفى فيها الأخطاء ، لأنه إذا شك فى تصحيحِ حديثٍ تركه ، وإذا استصعب عليه جمع طرقِ حديثٍ والفصل فيه تركه ، وإن فاته شىء لا يقلقه ، لأنه يصعب تتبعه إلا على منْ يقوم بتأليف كتاب فى الموضوع نفسه ، وقَلَّ من يُقدم على ذلك ، بل يَندُر ، ولذلك فقد قال لى بعض من جالسه مدة : إننى حين رأيت « **الانتصار** » قلت : لا يغنى حذر من قدر .

● **ثانيا** : أن صاحب النظرات يعتمد على جهد غيره ، وهذا يعطيه منزلة لا يستحقها ، وقد قال رسول الله ﷺ : « **الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلاَبِسِ ثَوْبَىْ زُورٍ** »[١] .

فلو كتمتُ الأدلة التى تبيِّن أن عمل صاحب النظرات يشاركه فيه غيره لكنت ظالماً للشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ كما سبق بيانه ، فكيف إذا كان يأخذ جهد الشيخ ـ رحمه الله ـ مع طعنه فيه بما سبق ؛ ولذلك فإننى سأسوق الأدلة على أخذه جهد الشيخ ـ رحمه الله ـ .

وقد بينت فيما تتبعته من « **المنتخب** » أنه لا يكاد يخرج فى تخريجه عن الكتب المشهورة[٢] إلا وقد التقط هذا التخريج من أحد من المخرجين ، وخاصة من عند شيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ ، وانظر لذلك :

رقم الحديث من المنتخب	تجده فى :
(٨٠٤)	الصحيحة (٢٥٤)
(٨١٣)	الإرواء (٧٤٧)
(٨١٨)	الصحيحة (١١١٨)
(٨٣٦)	الإرواء (٣/٩٩)
(٨٨٢)	الصحيحة (٣٩)
(٩٢١)	صحيح الجامع (٥٠٩)

---

(١) رواه البخارى (٥٢١٩) ، ومسلم (٢١٣٠) من حديث أسماء ، ومسلم (٢١٢٩) من حديث عائشة .

(٢) وفى تخريجه بعض الأحاديث من الكتب البعيدة كـ « **عمل اليوم والليلة** » لابن السنى ، و « **تاريخ أصبهان** » ، و « **موارد الظمآن** » دليل عجزه عن التخريج من مثل هذه المصادر فى الأحاديث الأخرى ، فيما لم يأخذه من أحد من المخرجين .

(١٠٤٢)	الإرواء (٢٤٨٧)
(١١١٤)	الإرواء (٩٥٠)
(١٥٨٣)	الصحيحة (٣٩٢)
(١١٤٠)	الإرواء (٦١٩) وصحيح الترغيب (٧٢٠)، (٧٢١)

وهاك حصيلة بعض النظرات فى كتاب « **الفتن** » له وأخذه لعمل الشيخ _ رحمه الله _ دون أن ينسبه إليه :

الفتن ص :	**الصحيحة :**
(٨٢)	(٥٩٩)
(١١١)	(١٤٣)
(١١٠)	(١٤٤)
(١٦٥)	(٥٩٢)
(٢٤٨)	(٩٣٩)
(٢٥١)	(١٣٤٦)
(٢٥٢) — (٢٥٤)	(٩٥٩)

وفى هذا الموضع أخذ خلاصة الطرق التى أوردها الشيخ ، ووضعها فى تحقيقه لـ « **منتخب عبد بن حميد** » رقم (٥٣٥) ، ثم قال : وقد صحح بعض أهل العلم الحديث بهذه الشواهد ، ولم يصرِّح باسم الشيخ حتى لا ينكشف ، وكأنه انتبه لهذا الأمر فى كتاب « **الفتن** » ، فحذف هذه العبارة وأبقى الطرق ، مع مخالفته للشيخ فى تصحيح إسناد ذلك المتن ، مع حرصه المشهور على إظهار المخالفة .

الفتن ص (٢٦٧)　　　الإرواء (٢٤٥١)

وفى هذا الموضع ترى عجباً ، فإن صاحب النظرات عزا الحديث للسنة لابن أبى عاصم رقم (٥٤) الذى ليس فيه تخريج ، وترك رقم (٢٧) من السنة الذى فيه تخريج الشيخ ـ رحمه الله ـ للحديث الذى أخذه صاحب النظرات ، مع أن الشيخ ـ رحمه الله ـ قال فى التعليق على رقم (٥٤) : قد مضى بعينه (٣١) ، وتحته (٣٢) من طريق أبى داود التى أوردها صاحب النظرات بعينها ، وقال الشيخ ـ رحمه الله ـ عندها : انظر الحديث رقم (٢٧)، فترك صاحب النظرات العزو إلى ذلك الموضع حتى لا ينكشف أمره .

الفتن ص :	تجده فى :
(٢٧٣ - ٢٧٤)	الصحيحة (٥٣٦)
(٢٧٥ - ٢٧٦)	الإرواء (١٥١٨)
(٣٣٥ - ٣٣٦)	الصحيحة (٩٧٤)
(٣٣٧ - ٣٣٨)	الضعيفة (٨٥)[1]
(٣٣٩ - ٣٤٠)	المشكاة (٥٤٢٨)
(٣٥٢ - ٣٥٣)	الصحيحة (٣٩/٤)

(١) وفى هـــذا الموضـــع لم يصبر صاحب النظرات عن تسمية الشيخ ، فأخذ تخريجه ، ثم نقل تصحيح الحاكم وموافقة الذهبى ، ونقل تضعيف الشيخ للحديث ، ولم يذكر الموضع الذى أخذ منه تضعيف الشيخ للحديث ، وترك ما ذكره الشيخ من استنكار الذهبى للحديث ، كعادته فى إخفاء الحقائق ، ولم يدرك سبب إعلال الشيخ للحديث بعنعنة أبى قلابة، وهى نكارة المتن كما قال الذهبى ، فإن المتن إذا كان منكرا نظروا إلى أضعف موضع فى السند فعللوا سبب الضعف به ، وإن لم يكونوا يضعفون بمثل هذا السبب غيره من الأحاديث ، ولهذا نظائر ، وانظر مقدمة المعـــلمى ـ رحمه الله ـ لكتاب « **الفوائد المجموعة** » للشوكانى ـ رحمه الله ـ ص (٨-٩) والله أعلم .

(٣٧١ - ٣٧٢)	الصحيحة (١٠٧٨) ، (١٠٧٩)
(٣٨١)	صحيح الجامع (٥٠٧٥) وصحيح الترغيب (٥٧١)
(٣٨٠ - ٣٨١)	الصحيحة(٢/٦٨٤) رقم (٩٥٨)
(٣٨٩ - ٣٩٠)	الصحيحة (٨٩ ، ٩٠)
(٤١٧)	المشكاة (٥٤٤٨)
(٥٠١)	صحيح الجامع (٦٣٠١) والمشكاة (٥٤٨٨)
(٥٣٤)	الصحيحة (١٧٩٣)
(٥٣٥)	الصحيحة (١٧٣٥)
(٤٣٩ - ٤٤٠)	الصحيحة (١٢٢)
(٣٣٤ - ٣٣٦)	الصحيحة (٩٧٤)
(٥٦٣)	الصحيحة (٩)

ويمكن لكلِّ أحدِ أن يُراجع حتى يتأكد بنفسه ، ثم ليسأل نفسه هل يجد أحداً أجلد من صاحبِ النظرات حيث اعتمد فى عمله الحديثى على الشيخ الألبانى _ رحمه الله _ بهذه الصورة ، ثم يدَّعى أنه فوقه فى العلم بإيراده قول الله ﷻ فيه وفى الشيخ : ﴿ **وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ** ﴾ ؟[1]

● **ثالثا** : أخْذه جهود طلبة العلم ، وهذا شائع ، وقد قامت الأدلة عليه ، وعندما اجتمعت به فى مجلس بحضرة الشيخ صفوت نور الدين _ رحمه الله _ ، والشيخ أبى إسحاق الحوينى ، والشيخ محمد حسان ، والدكتور محمد عبد السلام وفى بيته ، أعطيت مجلة التوحيد للشيخ صفوت ؛ وفيها مقال بقلم فضيلة الشيخ مصطفى العدوى بعنوان : مسائل يسع المسلمين الخلاف فيها ، قد استلَّها من

(١) راجع مقدمة صاحب النظرات لكتابه المسمى « **الغسل والكفن** » .

رســالة لــلأخ محمــد العلاوى ، فأعطيت الشيخ صفوت المجلة وفيها المقال ، وأعطيــته كــتاب الأخ محمــد العلاوى ، وقلت له : قد رقمت لك المقال ، وســتجده بكامله مستلاً من رسالة الأخ المذكور ، فقابل لترى بنفسك ، فما أنكر فضيلة الشيخ مصطفى أنه استلّ مقاله من رسالة الأخ المذكور دون إشارة ولا إحالــة ، بل راح يبرر ذلك بقوله : إنه هو الذى طلب منه أن يجمع هذا ؛ وإن الأخ أثــنى عليه فى مقدمتها ، فقلت له : وهل ذلك يسوغ لك أن تأخذ جهده ؟

فما أجاب ، ولا قوة إلا بالله .



مسائل يسع المسلمين الخلاف فيها [١]

بقلم فضيلة الشيخ : مصطفى العدوي

هذه بداية لسلسلة من المسائل يسع المسلمين الخلاف فيها ، أردنا بها - بعد رجاء ثواب الله فيها - تقليل الخلافات بين المسلمين ، فإذا علم المسلم أن المسألة فيها وجهان لأهل العلم وكلٌ قد استدل فيها بدليل ، ضعفت حدة إنكاره على المخالف ، ومن ثم قلَّ الخلاف إلى حدٍّ كبير بين المسلمين ، والله المستعان ، وهو وحده من وراء القصد . فـإلى هذه السلسلة .

● مسألة رفع اليدين مع تكبيرات الجنازة !!

لأهل العلم فيها قولان مشهوران :

أحدهما : أن المصلي على الجنازة يرفع يديه مع كل تكبيرة . **والثاني** : أن اليد ترفع مع التكبيرة الأولى فقط ، وبالنسبة للأدلة الواردة في هذا الباب ، فكلها ضعيفة لا تثبت عن رسول الله ﷺ . فالذين رأوا أن اليد ترفع مع التكبيرة الأولى فقط استدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه الدارقطني والبيهقي وغيرهما ، وفيه أن رسول الله ﷺ كبر على جنازة فرفع يديه في أول تكبيرة ، ووضع اليمنى على اليسرى . وإسناد هذا الحديث ضعيف جدًا ، بل هو تالف ، ففيه أبو فروة يزيد بن سنان ، وهو متروك ، وفيه أيضًا يحيى بن يعلى ، وهو ضعيف ، واستدلوا أيضًا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه على الجنازة في أول تكبيرة ثم لا يعود . أخرجه الدارقطني ، والعقيلي ، وإسناده ضعيف أيضًا ، ففي إسناده الفضل بن السكن ، وهو ضعيف ، ووصفه بعض أهل العلم بالجهالة . وبالنسبة للآثار عن الصحابة ، فلم أقف على شيء ثابت يفيد أنهم - أو أحدهم - كان يرفع في التكبيرة الأولى فقط من صلاة الجنازة . أما الآثار عن التابعين الذين رأوا الرفع في التكبيرة الأولى فقط ، فقد روى ذلك بإسناد حسن عن إبراهيم النخعي عند ابن أبي شيبة في المصنف ، وفيه : رأيت إبراهيم إذا صلى على جنازة رفع يديه فكبر ، ثم لا يرفع ، وكان يكبر أربعًا . وكذلك روى ابن أبي شيبة ، رحمه الله تعالى ، نحو هذا عن الحسن ابن عبيد الله النخعي بإسناد صحيح ، وثم آثار أخرى ، لكن في أسانيدها ضعف .

وممن قال بهذا الرأي أن اليد ترفع مع التكبيرة الأولى فقط : سفيان الثوري ، وأبو حنيفة ، وأهل الكوفة ، ورواية عن الإمام مالك ، رحمه الله ، ثم ابن حزم ، والشوكاني ، رحمهما الله ، ثم الشيخ محمد شاكر ، والشيخ الألباني ، رحمهما الله .

أما القائلون بالرفع مع كل تكبيرة ، فلم يثبت لهم أيضًا حديث مرفوع في الباب ، فقد ورد في هذا الباب حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عند الدارقطني في « العلل » من طريق عمر بن شبة عن يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ كان إذا صلى على الجنازة رفع يديه مع كل تكبيرة

وهذا مخالف لسائر الروايات عن ابن عمر رضي الله عنهما فعموم الروايات عن ابن عمر على الوقف ليست على الرفع ، ورجح الدارقطني وقفه ، وقد ورد له إسناد آخر عن ابن عمر مرفوعًا إلى رسول الله ﷺ عند الطبراني في « الأوسط » ، وإسناده تالف ، ففيه عباد بن صهيب ، وعبد الله بن محرر ، وكلاهما متروك .

أما الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم فالثابت لدي منها أثر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة على الجنازة ، وإذا قام من الركعتين ، وله عدة طرق عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما موقوفًا عليه ، وثم آثار أخر عن الصحابة ، وفيها ضعف .

أما الآثار عن التابعين فقد صح عن قيس بن أبي حازم ، أنه كبر على الجنازة فرفع يديه في كل تكبيرة ، وكذلك صح عن نافع بن جبير ، أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة ، وصح عن موسى بن نعيم مولى زيد بن ثابت أنه قال : من السنة أن ترفع يديك مع كل تكبيرة (وموسى لا نعلم له صحبة) ، وصح عن محمد بن سيرين أنه كان يرفع يديه في الصلاة على الجنازة ، وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، وكان يفعل ذلك مع كل تكبيرة على الجنازة ، وثبت عن الحسن البصري أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة على الجنازة ، وصح عن عطاء أنه قال : يرفع يديه في كل تكبيرة ، ومن خلفهم يرفعون أيديهم ، وثبت عن مكحول أنه كان يرفع يديه مع كل تكبيرة ، وكذلك ثبت عن الزهري أنه كان يرفع مع كل تكبيرة على الجنازة ، وثم آثار أخرى وفيها كلام .

والقائلون برفع اليدين مع كل تكبيرة من تكبيرات الصلاة على الجنازة أكثر أهل العلم ، ومنهم الشافعي ، وأحمد ، ورواية عن مالك ، ورواية عن أبي حنيفة وداود الظاهري وغيرهم ، ومن المعاصرين الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله . وأخيرًا : فبالنسبة لهذه المسألة - كما قدمنا - لم يصح فيها عن رسول الله ﷺ خبر ، لا في إثبات الرفع مع التكبير ، ولا في نفيه ، فرأى فريق من العلماء - كما قدمنا - أن اليد ترفع مع كل تكبيرة ، قياسًا على الصلوات المعتادة ، فاليد ترفع مع كل تكبيرة أثناء القيام ، وأيضًا للأثر الوارد عن ابن عمر رضي الله عنهما بذلك . ورأى فريق آخر أنها لا ترفع لعدم ورود دليل يثبتها . والأمر في ذلك واسع ، فمن تبنى إحدى وجهتي النظر السالفة فله رأيه ، ولا ينبغي أن يحدث بين المسلمين خلاف بسبب ذلك ، ولا ينبغي أن يحتد شخص ، ولا ينفعل آخر ، بسبب تبنيه لوجهة نظر في هذا الباب ، ومعارضة أخيه له ، وبالله التوفيق ، ومنه العون والسداد .

سلسلة
مسائل يسع المسلمين الخلاف فيها

حكم
رفع اليدين مع تكبيرات الجنازة

كتبه
أبو عبد الرحمن / محمد العلاوي

تقديم ومراجعة
أبي عبد الله / مصطفى بن العدوي

مكتبة الإيمان
المنصورة - أمام جامعة الأزهر
ت : ٣٥٧٨٨٢

قال « فيقول لا فيقول له : اليوم أنساك كما نسيتني »[1].

. قال الترمذي : هذا حديث صحيح غريب ، ومعنى قوله اليوم أنساك يقول : اليوم أتركك في العذاب هكذا فسروه .

قال أبو عيسى : وقد فسر بعض أهل العلم هذه الآية : ﴿ فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ ﴾ [الأعراف: ٥١] قالوا : إنما معناه : اليوم نتركهم في العذاب .

* * *

حكم القيام للقادم :

س ـ وضح حكم القيام للشخص القادم مع بيان الأدلة الصحيحة

(١) وتعبير من فسر النسيان بأنه الترك له وجه قوي وهو أحد أقوال أهل التفسير ، فالله عز وجل لا ينسى كما قال سبحانه: ﴿ فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾ [طه ٥٢] ، وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم: ٦٤] ، أما النسيان **الوارد** في هذا **الحديث** وفي قوله تعالى ﴿ فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا ﴾ [الأعراف: ٥١] ، وقوله تعالى ﴿ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى ﴾ [طه: ١٢٦] فهو محمول على أحد محامل :

الأول : الترك كما نقل الترمذي عن بعض أهل العلم .

الثاني : نسيهم الله من الخير ولم ينسهم من الشر وهي كقول من قال : نتركهم من الرحمة كما تركوا أن يعملوا للقاء يومهم .

الثالث : يعاملهم معاملة من نسيهم لأنه تعالى لا يشذ عن علمه شيء ولا ينساه .

فالنسيان في حق الرب لابد وأن يصرف عن ظاهره لاستحالته في حق الله تبارك وتعالى .

وكذلك النسيان في حق بني آدم مصروف عن ظاهره لأن الله عز وجل تجاوز لهذه الامة عن الخطأ والنسيان كما قال المعصوم صلى الله عليه وعلى آله وسلم والله تعالى أعلم .

حكم القيام للقادم

جمع وترتيب

محمد فاضل

قدم له وراجعه وعلق عليه

الشيخ

مصطفى العدوي

الناشر

دار ابن رجب

● تتبع ثلاثين حديثاً من تحقيق صاحب النظرات لمنتخب عبد بن حميد ●



لقد قمت بتتبع ثلاثين حديثاً من تحقيق صاحب النظرات لـ « **منتخب عبد بن حميد** » (١) لتظهر لطالب العلم مكانته من هذا العلم الشريف ، وذلك لأن تحقيقه لهذا المنتخب يعتبر العمل الحديثى الصرف الوحيد ، وأما أعماله الأخرى فهى إما مسائل فقهية يخلطها ببعض الأحاديث ، وإما موضوعات يجمع فيها بعض الأحاديث وغالبا ما تكون فى الصحيحين أو أحدهما والباقى ينقله من هنا أو هناك ، وقد اخترت أن تكون هذه الأحاديث من بداية الجزء الثانى بتقسيمه ، فقد قال فى مقدمة الجزء الثانى : **وبالنسبة للجزء الثانى والثالث من «المنتخب» فهما ـ إن شاء الله ـ سيكونان أحسن حالا من الجزء الأول ، ا هـ .**

وقد راعيت فى تتبعى له فى التخريج ألاَّ أُلزمه إلاَّ بالمصادر التى يُخرِّج منها ، فإننى وجدته إذا كان الحديث فى « **الصحيحين** » أو أحدهما يخرِّجه من الكتب الستة و « **مسند أحمد** » ، فألزمته بذلك فقط ، ولو أننى ما التزمت ذلك لكان مجال التتبع أوسع بكثير ، ومع ذلك فكانت حصيلة التتبع ما يلى :-

● **الأول** : لم يسلم له من الخطأ أو القصور فى التخريج إلا حديث واحد من الثلاثين .

● **الثانى** : ظهر من خلال التتبع أنه يعتمد فى تخريجه الأحاديث التى فى « **الصحيحين** » أو أحدهما على « **تحفة الأشراف** » ، وأحيانا على « **فهارس مسند أحمد** » فقط .

---

(١) أسأل الله ﷻ أن يقيِّض لـ « **منتخب عبد بن حميد** » هذا السفر العظيم طالب علم مستفيد ليخدمه الخدمة التى تليق به .

● **الثالث** : لا يكاد يخرج عن المصادر السابقة إلا إذا أخذها من تخريج الشيخ ـ رحمه الله ـ ، وانظر الأمثلة على ذلك فيما يأتى رقم (٧٢١) ، (٧٣٣) ، (٧٤٥) ، وهذه عادته .

● **الرابع** : عُلو إسناد المصنف ـ رحمه الله ـ مما ييسر الحكم على الحديث وتخريجه ، ومع ذلك وجد هذا القصور فى عمله .

● **الخامس** : أكثر أحاديثه فى « **الصحيحين** » ، ففى هذه الثلاثين تسعة أحاديث فقط ليست فى « **الصحيحين** » .

● **السادس** : وجدت فى هذا القدر القليل من الأحاديث قصوراً شديداً فى التخريج ، فوجدته أحياناً يعزو الحديث لـ « **مسلم** » ، وهو عند « **البخارى** » ، كالحديث (٧٢٣) ، وأحيانا يعزوه « للبخارى » فقط ، وهو عند « **مسلم** » أيضاً كالأحاديث (٧٢٧) ، (٧٣٥) ، (٧٤٦) ، (٧٤٧) ، بل قد يكون الحديث فى « **الصحيحين** » ، ويعزوه لغيرهما ، كالحديث رقم (٧٤٢)[1] .

● **السابع** : وجدته بسبب قصوره فى التخريج يعزو الحديث لموضع فيه بعض الحديث ، ويترك الموضع الذى فيه تخريج الحديث كاملاً ـ راجع الحديث رقم (٧٤١) .

● **الثامن** : وجدته لقصوره فى التخريج يخطِّئ أئمة الحديث ، وهم بريؤون من الخطأ - راجع الحديث رقم (٧٤٨) .

---

(١) قد يقول غير العارف بهذا العلم الشريف ، وماذا يضرُّ ترك العزو للمصادر المشهورة ، ● **فأقول** : هذا دليل قصور الباحث ، وقد تعجب الحافظ ابن حجر من النووى عندما عزا الحديث لابن السنى ، وترك « **مسند أحمد** » وغيره ، فقال فى « **نتائج الأفكار** » (١/١٣٧) : وعجبت من اقتصار الشيخ فى عزوه إلى ابن ماجة وابن السنى ، والله الموفق .

● **التاسع** : وجدته لقصوره فى هذا العلم الشريف يحكم على متن الحديث بالنظر للإسناد الذى بين يديه ، مع كون الحديث من الأحاديث المشهورة كالحديث رقم (٧٤٩) ٠

● **العاشر** : وجدته يقوى الأسانيد الضعيفة ، مع تضعيفه أسانيد أخرى بالعلّة نفسها - راجع الحديث (٧٤١) ، (٧٤٣) ٠

● **الحادى عشر**: وجدت الحديث المشهور بصحابى يقع فى « **المنتخب** » من حديث صحابى آخر ، فلا يُنبِّه على ذلك - راجع الحديث (٧٣٨) ٠

● **الثانى عشر** : وجدته لقصوره فى التخريج يعزو الحديث للكتب البعيدة غير المشهورة كـــ « **ابن السنى** » ، و « **أخبار أصبهان** » ، والحديث موجود فى الكتب المشهورة كـــ « **النسائى** » ، و « **صحيح ابن خزيمة** » ، و« **ابن حبان** » راجع الحديث (٧٢١) ، (٧٤٥) ٠

● **الثالث عشر** : يخطئ فى تحرير أسماء الرواة ، وبسببه يضعِّف الأسانيد، ويسقط منه بعضهم ، وتسقط منه ألفاظ بعض الأحاديث - راجع الأحاديث رقم (٧٢٥) ، (٧٣٠) ، (٧٣١) ، (٧٣٥) ، (٧٣٧) ٠



• وقد آن وقت الشروع في عرض الأحاديث التي تتبعتها من المنتخب •



□ الحديث الأول - رقم (٧٢٠) □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أخبرنا يزيد بن هارون أنا سفيان ابن حسين عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر عن النبى ﷺ قال : **من اشترى عبداً له مال ، فماله للبائع إلا أن يشترط المشترى ، ومن اشترى نخلاً مؤبراً فثمرها للبائع إلا أن يشترط المشترى .**

○ **فعزاه** من طريق سالم عن أبيه للبخارى ومسلم فقط ، وفاته أنه أخرجه أبو داود (٣٤٣٣) ، والنسائى (٧/٢٩٧) ، والترمذى (١٢٤٤) وابن ماجة رقم (٢٢١١) ، وأحمد (٢/١٥٠،٨٢،٩) ، كلهم من طريق سالم عن ابن عمر به ، وعزاه صاحب النظرات من طريق نافع عن ابن عمر للبخارى ومسلم فقط .

●● **وفاته** أنه أخرجه أبو داود (٣٤٣٤) ، والنسائى (٧/ ٢٩٦) ، وابن ماجة رقم (٢٢١٠) ، (٢٢١٢) ، وأحمد (٢/٦ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ٧٨ ، ١٠٢) كلهم من طرق عن نافع عن ابن عمر كرواية الصحيحين .



□ الحديث الثانى - رقم (٧٢١) □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أخبرنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر أن النبى ﷺ رأى على عمر قميصاً أبيض فقال :

أجديد قميصك هذا أم غسيل ؟ قال : بل غسيل[1] ، فقال له النبى ﷺ : **البِسْ جديداً ، وعِشْ حميداً ، ومُتْ شهيداً** .

○ **قال** : وأخرجه ابن ماجة رقم (٣٥٥٨) ، وأحمد (٢/٨٩) ، وابن السنى فى « **عمل اليوم والليلة** » رقم (٢٦٩) .

●● **قلت** : وهو قصورٌ شديدٌ فى التخريج ، فقد أخرجه أحمد فى « **فضائل الصحابة** » (٣٢٢) ، (٣٢٣) والنسائى فى « **السنن الكبرى** » (١٠١٤٣) ، والبخارى فى « **التاريخ الكبير** » (٣/٣٥٦) ، وعبد الرزاق (٢٠٣٨٢) ، وأبو يعلى (٥٥٤٥) ، وابن حبان كما فى « **الإحسان** » (٦٨٩٧) ، والطبرانى فى « **المعجم الكبير** » (١٣١٢٧) ، وفى « **الدعاء** » (٣٩٩) ، والبغوى فى « **شرح السنة** » (٦/١٧٣) رقم (٣٠٠٦) ، وأبو نعيم فى « **تاريخ أصبهان** » (١/١٧٥ - ١٧٦) ، والبيهقى فى « **الدعوات الكبير** » (٢/٢٠٣) رقم (٤٣٤) كلهم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم عن أبيه .

ورواه البخارى فى « **التاريخ** » (٣/٣٥٦) والطبرانى فى « **الدعاء** » (٤٠٠) ، والبيهقى فى « **الدعوات الكبير** » (٤٣٥) كلهم من طريق عبد الرزاق عن سفيان عن عاصم بن عبيد الله عن سالم عن أبيه به .

ورواه ابن أبى شيبة فى « **المصنف** » (٦/٦٠) ، والبخارى فى « **التاريخ الكبير** » (٣/٣٥٦) ، وابن سعد (٣/٣٢٩) ، والدولابى فى« **الكنى** » (١/١٠٩) ، والبيهقى فى «**الدعوات الكبير** » (٤٣٦) كلهم من طريق أبى الأشهب عن رجل من مزينة أن رسول الله ﷺ ، فذكره ، قال البخارى فى « **التاريخ** » : وهذا أصح بإرساله .

---

(١) وفى بعض الروايات : بل جديد .

ونقل صاحب النظرات عن أبي حاتم كما فى العلل نحو كلام البخارى ، إلا أنه وصف الأول بالبطلان ، وقد خالف الحافظ ابن حجر ذلك ، فحسنه ، كما نقله صاحب النظرات عما نقله شيخنا الألبانى _ رحمه الله _ من « **نتائج الأفكار** »[١]، ولكن تقديم قول البخارى وأبي حاتم على اختيار ابن حجر وغيره أولى ، والله أعلم .

○ فلقائل أن يقول : كيف ترك صاحب النظرات تخريج الحديث من عند هؤلاء ، ثم خرجه من « **عمل اليوم والليلة** » لابن السنى ؟ كيف يقدم « **عمل اليوم والليلة** » لابن السنى على النسائى فى « **سننه الكبرى** » ، وعبد الرزاق ، وأبي يعلى ، وابن حبان فى « **صحيحه** » وغيرهم ؟

●● **فأقول** : لأنه أخذه من تخريج شيخنا الألبانى _ رحمه الله _ راجع الحديث (٣٥٢) من « **الصحيحة** » .



□ الحديث الثالث ـ رقم (٧٢٢) □

قال عبد بن حميد _ رحمه الله تعالى _ : أنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : **إنما الناس كإبل مائة ، لا يجد الرجل فيها راحلة** .

●● **أقول**: فاته تخريجه من عند ابن ماجة (٣٩٩٠)، وأحمد (٢/١٢٣).



(١) وقوّاه ابن كثير ، كما فى « **شمائل الرسول** ﷺ » ص (٤٥٧) .

□ الحديث الرابع . رقم (٧٢٣) □

قال عبد بن حميد _ رحمه الله _ : أخبرنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر أنَّ رسول الله ﷺ مرَّ برجل من الأنصار ، وهو يعظ أخاه فى الحياء ، فقال رسول الله ﷺ : **دعه ، فإن الحياء من الإيمان** .

○ قال صاحب النظرات : صحيح ، وأخرجه مسلم ص ٦٣ . انتهى تخريجه.

●● **أقول** : هذا قصورٌ شديدٌ ، فقد أخرجه البخارى رقم (٢٤) ، (٦١١٨) ، وأبو داود (٤٧٩٥) ، والنسائى (٨/ ١٢١) ، والترمذى (٢٦١٥) وابن ماجة (٥٨) ، وأحمد (٩/٢ ، ٥٦ ، ١٤٧) .



□ الحديث الخامس . رقم (٧٢٤) □

قال عبد بن حميد _ رحمه الله _ أخبرنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر أنه سمع النبى ﷺ يقول : **لبَّيك اللهم لبَّيك ، لبَّيك**[1] **لا شريك لك لبَّيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك** .

قال ابن عمر: وزدت أنا : لبَّيك لبَّيك وسعديك ، والخير فى يديك ، والرغباء إليك والعمل .

○ هذا الحديث خرجه من البخارى ومسلم فقط .

● وهو قصور ؛ فقد أخرجه أبو داود (١٨١٢) ، والنسائى (١٦٠/٥)، والترمذى (٨٢٥) ، وابن ماجة (٢٩١٨) ، وأحمد (٣/٢ ، ٢٨، ٣٤ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٧٧) .

(١) فى نسخة صاحب النظرات بإفراد لفظ التلبية فى هذا الموضع ، وفى النسخة الأخرى بتحقيق صبحى السامرائى بتثنيتها ، وهو الموافق لأكثر المصادر الأخرى .

ورواه البخارى (٥٩١٥) ، ومسلم (١١٨٤) - ٢١ وغيرهما ، وفيه : لا يزيد على هؤلاء الكلمات .



الحديث السادس . رقم (٧٢٥)

قال عبد بن حميد _ رحمه الله _ : أخبرنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : **ما حق امرئ مسلم يمرُّ عليه ثلاث ليال إلا ووصيته عنده .** قال ابن عمر : فما مرَّت على ثلاث قط إلا ووصيتى عندى .

●● **فاته من تخريجه** : ابن ماجة (٢٧٠٢) ، وأحمد (٢/٣، ١٢٧) .



الحديث السابع . رقم (٧٢٦)

قال عبد بن حميد _ رحمه الله _ : أنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر **أن** رسول الله ﷺ **كان إذا صلى الجمعة دخل بيته ، فصلى ركعتين .**

●● **أقول** : فاته من تخريجه : أبو دواد (١١٢٧) ، (١١٢٨) والنسائى (١١٣/٣) ، وأحمد (١٠٣/٢) من طريق نافع عن ابن عمر بنحوه .



الحديث الثامن . رقم (٧٢٧)

قال عبد بن حميد _ رحمه الله _ : أنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : **لا حسدَ إلا فى اثنتين ، رجلٌ**

آتاهُ الله القرآنَ فهو يقومُ به آناءَ الليلِ وآناءَ النهارِ ، ورجلٌ آتاهُ الله مالاً فهو يُنفقُ منهُ آناءَ الليلِ وآناءَ النَهارِ .

○ **عزاه صاحب النظرات للبخارى** وأحمد فى موضعين ، وهذا قصور شديد ، فالحديث أخرجه مسلم (٨١٥) ، والنسائى فى «**الكبرى** » (٨٠٧٢)، والترمذى (١٩٣٦) ، وابن ماجة (٤٢٠٩) وأحمد (٨/٢ ، ٣٦ ، ٨٨ ، ١٣٣ ، ١٥٢) ، وفاته من البخارى رقم (٥٠٢٥).

ثم عزاه للبخارى من حديث ابن مسعود .

●● **وفاته أنه عند مسلم ، (٨١٦) وغيره.**



□ الحديث التاسع . رقم [٧٢٨] □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : **إذا ماتَ الرجلُ عُرِضَ عليه مقعدهُ بالغداةِ والعشي إن كان من أهلِ الجنةِ فالجنة، وإن كان من أهلِ النارِ فالنار** ، قال : ثم يقال : **هذا مقعدك الذى تبعث إليه .**

○ خرجه من عند البخارى ومسلم وأحمد فى بعض المواضع.

●● **وفاته تخريجه من هذه المواضع** : من البخارى (٣٢٤٠)، (٦٥١٥)، ومن أحمد (١٦/٢ ، ٥٩) .

– **وفاته تخريجه من هذه المصادر أصلا** : النسائى (١٠٦/٤-١٠٨) ، وهو فى « **الكبرى** » (٢١٩٧) ، (٢١٩٨) ، (٢١٩٩) ، والترمذى (١٠٧٢) ، وابن ماجة (٤٢٧٠) .

□ الحديث العاشر . رقم (٧٢٩) □

قال عبد بن حميد _ رحمه الله _ : أنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر قال : بعث النبيُّ ﷺ خالدَ بن الوليد ، أحسبه إلى بنى جذيمة ، فدعاهم إلى الإسلام ، فلم يُحْسنوا أنْ يقولوا : أسلمنا ، فجعلوا يقولون : صبأنا ، صبأنا ، وجعل خالد بهم قتلاً وأسراً ، قال : ثم دفع إلى كل رجل منَّا أسيره ، حتى إذا أصبح يوما أمرنا ، فقال : ليقتل كل رجل منكم أسيره .

قال ابن عمر : فقلت : والله لا أقتل أسيرى ، ولا يقتل رجل من أصحابى أسيره .

قال : فقدمنا على النبى ﷺ ، فذُكر له ما صنع خالد ، فرفع يديه ، وقال : **إنى أبرأ إليكِ مما صنع خالد** . مرتين أو ثلاثاً .

○ خرجه من البخارى ومسلم .

●● **وفاته تخريجه** من عند أحمد (٢/١٥٠) .



□ الحديث الحادى عشر . (٧٣٠) □

قال عبد بن حميد _ رحمه الله _ : أخبرنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهرى[١] عن سالم عن ابن عمر قال: حفظت عن رسول الله ﷺ عشر ركعات كان يُصَلِّيهن بالليلِ والنهارِ : **ركعتين قبل الظهر** ، **وركعتين بعدها** ، **وركعتين بعد الجمعة** ، **وركعتين بعد المغرب** ، **وركعتين بعد العشاء** . قال : وحدثتنى حفصة أن رسول الله ﷺ : **كان يصلى قبل الفجر ركعتين** .

---

(١) سقط من نسخة صاحب النظرات ذكر الزهرى ، وهى مثبتة فى الطبعة الأخرى ، والمصادر الأخرى للحديث تؤيدها .

○ عزاه للبخارى ، ثم قال : وأخرجه مسلم مع تغاير قليل فى اللفظ ، وحديث مسلم من حديث نافع عن ابن عمر . انتهى كلامه .

●● **قلت** : بل أخرجه مسلم (٨٨٢) - ٧٢ من طريق سالم مختصراً ، **وفاته أيضا تخريجه من هذه المصادر** : النسائى فى « **الكبرى** » (٣٣٤) ، والترمذى (٤٣٤) ، (٥٢١) ، وابن ماجة(١١٣١) ، وأحمد (٢/١١) .



□ الحديث الثانى عشر . رقم [٧٣١] □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنى يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهرى عن أبيه عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال : **مفاتيح الغيب خمسة[١] : إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَة ، وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ ، وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَداً ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)** .

○ عزاه للبخارى ، ومسلم[٢] وأحمد .

●● **وفاتته هذه المواضع من عندهم** : البخارى رقم (٤٦٩٧) ، (٧٣٧٩) ، وأحمد (٢/١٢٢) .



---

(١) كذا فى نسخة صاحب النظرات ، وفى الأخرى خمس ، وهو الموافق للمصادر الأخرى .
(٢) هو فى مسلم من حديث ابن عمر عن أبيه ، وهو حديث جبريل المشهور .

▢ الحديث الثالث عشر ـ رقم (٧٣٢) ▢

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أخبرنى أحمد بن يونس ثنا ليث ابن سعد عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر أن النبى ﷺ قال : **إنَّ بلالاً يُؤذنُ بليلٍ ، فكلوا واشربوا ، حتى تسمعوا تأذين ابن أم مكتوم** .

○ قال صاحب النظرات : أخرجه مسلم والترمذى والنسائى ، وأخرجه البخارى من طريق نافع عن ابن عمر ، وأخرجه أحمد من طرق عن ابن عمر (٩/٥ ، ٥٧ ، ١٢٣) انتهى تخريجه .

●● **أقول** : كلامه يعنى أن البخارى لم يخرجه من طريق سالم عن ابن عمر ، **وهذا خطأ بيِّن** ، فقد أخرجه البخارى (٦١٧) ، (٢٦٥٦) من طريق الزهرى عن سالم عن أبيه .

وفاته أيضا تخريجه من عند البخارى (٦٢٠) ، (٧٢٤٨) من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، وفاته تخريجه من عند أبى داود (٥٣٢) وأحمد فى هذه المواضع (٦٢/٢ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ٩٤ ، ١٠٧) .



▢ الحديث الرابع عشر ـ رقم (٧٣٣) ▢

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا أبو نعيم ثنا زمعة بن صالح عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : **لا يُلْدَغُ المؤمنُ منْ جُحرٍ مرتين** .

○ قال صاحب النظرات : أخرجه ابن ماجة رقم (٣٩٨٣) ، وأحمد (١١٥/٢) ، وأبو داود الطيالسى رقم (١٨١٣) .

●● **أقول : لقد تعجبت من عزو صاحب النظرات لأبى داود الطيالسى ، فإنه لم يعز إليه فى الثلاثين حديثاً إلا فى هذا الموضع ، فنظرت فإذا هو قد أخذ تخريجه من الصحيحة رقم (١١٧٥) بتمامه .**

●● **وأقول** : فاته فى تخريجه حديث أبى هريرة أبو داود (٤٨٦٢) ، وابن ماجة (٣٩٨٢) .



❐ الحديث الخامس عشر . رقم [٧٣٤] ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أخبرنا يزيد بن هارون أنا شعبة عن جابر عن سالم عن ابن عمر قال : **كان رسول الله ﷺ لا يزيد فى السفر على الركعتين إلا أن يتهجد من الليل** ، وكان ابن عمر لا يزيد على الركعتين ، قال جابر : فقلت لسالم : أكانا يوتران ؟ قال : نعم .

○ خرجه من عند ابن ماجة .

●● **وفاته تخريجه** من عند أحمد (٨٦/٢) .



❐ الحديث السادس عشر . رقم [٧٣٥] ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا محمد بن عبيد ثنا محمد ابن عمرو[1] عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر قال : **نهى رسولُ الله ﷺ أن يُباع التمرُ حتى يبدو صلاحه .**

---

(١) أثبتَ صاحب النظرات فى نسخته : محمد بن عمر ، وزعم أنه الواقدىُّ ، وضعَّف الإسناد بسببه ، والصوابُ أنه محمد بن عمرو ، وهو ابن علقمة ، كما فى النسخة الأخرى ، و « **مسند أبى يعلى** » (٥٥٢٨) ، و « **تهذيب الكمال** » .

○ قال صاحب النظرات : أخرجه البخارى من طريق الزهرى عن سالم عن ابن عمر ، وأخرجه البخارى عن أنس بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وزيد ابن ثابت ، ومن طريق نافع عن ابن عمر . انتهى تخريجه .

●● **أقول : هذا قصور شديد**، فقد أخرجه مسلم (١٥٣٤) ، والنسائى (٢٦٢/٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٦) ، وأحمد (٨/٢ ، ٣٢ ، ١٥٠) ، (١٩٢/٥) كل هؤلاء من طريق سالم عن ابن عمر .



□ الحديث السابع عشر - رقم (٧٣٦) □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : ثنا محمد بن عبيد ثنا عبيد الله بن عمر عن أبى بكر بن سالم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : **إنَّ الذى يكذبُ علىَّ يُبنى له بيتٌ فى النارِ** .

●● **قلـــت** : حكم صاحب النظرات على إسناده ، ولم يخرجه ، وهو عند أحمد (٢٢/٢ ، ١٠٣ ، ١٤٤) .



□ الحديث الثامن عشر - رقم (٧٣٧) □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : ثنا أبو عاصم عن عمر[1] بن محمد عن سالم عن ابن عمر أن النبى ﷺ قال : **ألا إنَّ الفتنةَ تطلعُ من ها هنا من المشرقِ ، منْ حيثُ يطلعُ قرن الشيطان** .

---

(١) فى نسخة صاحب النظرات : (عمرو) ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبت كما فى النسخة الأخـرى ، وما فى « **تهذيب الكمال** » للمزى ، وهو عمر بن محمد بن زيد ، وهذا يضاف إلى أخطائه .

○ خرجه من البخارى ومسلم من طريق سالم عن أبيه .

●● **وفاته** تخريجه من عند الترمذى (٢٢٦٨) ، وأحمد (٢/٢٣، ٢٦، ٤٠ ، ٧٢ ، ١٢١ ، ١٤٠ ، ١٤٣) .



□ الحديث التاسع عشر . رقم (٧٣٨) □

قال عبد بن حميد _ رحمه الله _ : ثنا سَلْم بن قتيبة ثنا شعبة ثنا عاصم ابن عبيد الله عن سالم عن ابن عمر أن عمر استأذن النبى ﷺ فى العمرة ، فأَذنَ له ، فقال له : **يا أخى لا تنسنا من صالح دعائك** . فقال عمر : هى أحب إلَىَّ من الدنيا .

○ قال صاحب النظرات : فيه عاصم بن عبيد الله العمرى ، وهو ضعيف . انتهى كلامه على الحديث .

●● **قلت** : هذا قصور شديد ، فإن الحديث أخرجه أحمد (٢/٥٩) ، وأبو يعلى (٥٥٠١) ، (٥٥٥٠) ، وابن سعد (٣/٢٧٣) ، والخطيب (١١/٣٩٦ - ٣٩٧) كلهم من طريق عاصم بن عبيد الله عن سالم عن ابن عمر أن عمر فذكره ، فجعلوه من مسند عبد الله بن عمر .

وأخرجه أبو داود (١٤٩٨) ، والترمذى (٣٥٦٢) ، وابن ماجه (٢٨٩٤) ، وأحمد (١/٢٩) ، وابن سعد (٣/٢٧٣) ، وابن عدى (٥/ ٢٢٧) ، والبيهقى (٥/٢٥١) ، وابن السنى فى « **عمل اليوم والليلة** » (٣٨٥) كلهم من طريق عاصم عن سالم عن أبيه عن عمر ، فجعلوه من مسند عمر ، والظاهر أن هذا من تخليط عاصم ، وإلا فالأكثر يجعلونه من مسند عمر .

وقد أورده الخطيب من طريق الثورى ، وقال : قال البرقانى : قيل : هذا لا يُتابع عليه أبو عبيد ، وإنما الصحيح ما حدث به عن الزعفرانى عن شبابة عن شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن سالم عن ابن عمر عن عمر .



❐ الحديث العشرون . رقم (٧٣٩) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أنا عبيد الله بن موسى عن سفيان عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر قال : **كانت يمين رسول الله ﷺ التى يحلف بها : لا ومقلب القلوب .**

○ خـــرَّجه من البخارى من موضع واحد ، ومن الترمذى والنسائى ، وأحمد .

●● وفاته تخريجه من البخارى (٦٦١٧) ، (٧٣٩١) ، وأبي داود (٣٢٦٣) ، وابن ماجة (٢٠٩٢) .



❐ الحديث الحادى والعشرون . رقم (٧٤١) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : ثنا يعلى ثنا محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ حين فرض صدقة الفطر يقول : **صاع من تمر أو صاع من شعير .** قال : فكان ابن عمر لا يخرج إلا التمر ، ففنى تمره عاماً ، فأخرج صاعاً من شعير مكان التمر .

○ قال صاحب النظرات : سند حسن ، والحديث صحيح .

وخرجه من البخارى من موضع واحد ، ومن مسلم فقط .

●● **قلت** : أما قوله سند حسن فهو خطأ ، لأن محمد بن إسحاق مدلس ، وقد عنعن ، وقد ضعف الحديث رقم (٧٤٥) بعنعنته .

وفاته تخريجه من البخارى (١٥٠٣) ، (١٥٠٤) ، (١٥١٢) ، وأخرجه البخارى (١٥١١) بذكر فعل ابن عمر ، فتركه قصور شديد ، **وفاته تخريجه من هذه المصادر** : أبى داود (١٦١١) ، (١٦١٣) ، (١٦١٥) ، والنسائى (٤٦/٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩) ، والترمذى (٦٧٥) ، (٦٧٦) ، وابن ماجة (١٨٢٦) ، وأحمد (٢/٥، ٥٥، ٦٣، ٦٦، ١٠٢، ١١٤ ، ١٣٧) .



□ الحديث الثانى والعشرون . [٧٤٣] □

قال عبد بن حميد _ رحمه الله _ : ثنا يعلى ثنا محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : **كان رسول الله ﷺ إذا كانت ليلة مطيرة فى سفر صلى بنا المغرب ، ثم رجعنا إلى رحالنا ، فإذا أذن مؤذنه بالعشاء الآخرة صرخ فى دبر تأذينه: أيها الناس لا جماعة ، فصلوا فى رحالكم .**

○ قال صاحب النظرات : فى هذا السند محمد بن إسحاق مدلس ، وقد عنعن ، والحديث أخرجه أبو داود بعد حديث مالك عن نافع عن ابن عمر بدون ذكر الزيادة . انتهى كلامه على الحديث .

●● **قلت** : **هذا قصور شديد** ، فقد أخرجه أبو داود (١٠٦٤) مختصراً ، وليس فيه الزيادة ، ولا بقية الحديث أصلاً .

والحديث أخرجه البخارى (٦٦٦) ، ومسلم (٦٩٧) - ٢٢ ، وأبو داود (١٠٦٣) ، والنسائى (١٥/٢) ، ومالك فى « **موطئه** »ص (٨٥) ،

وأحمد (٢/٦٣) ، والشافعى كما فى « **المسند** » (٣٢٦) ، وابن حبان كما فى « **الإحسان** » (٢٠٧٨) ، وأبو عوانة (٢/١٧) ، والبيهقى (٣/٧٠) ، والبغوى فى « **شرح السنة** » (٧٩٨) كلهم من طريق مالك .

وأخرجه البخارى (٦٣٢) ، ومسلم (٦٩٧) - ٢٣ ، وأبو داود (١٠٦٢) ، وأحمد (٢/٥٣ ، ١٠٣) ، وابن خزيمة (١٦٥٥) ، وابن أبى شيبة (٢/١٣٨)، وابن حبان كما فى « **الإحسان** » (٢٠٨٠)، وأبو عوانة (٢/١٧ - ١٨) ، والبيهقى (٣/٧٠) ، والبغوى فى « **شرح السنة** » (٧٩٩) كلهم من طريق عبيد الله بن عمر .

وأخرجه أبو داود (١٠٦٠) ، (١٠٦١) ، وابن ماجة (٩٣٧) وأحمد (٢/٤ ، ١٠)، والحميدى (٧٠٠) ، والدارمى (١٢٧٥)، وعبد ابن حميد (٧٦٧) ، وابن حبان كما فى « **الإحسان** » (٢٠٧٧) ، وأبو عوانة (٢/١٨) ، والشافعى فى «**المسند** » (٣٢٧) ، والبيهقى (٣/٧٠ ، ٧١) ، والبغوى فى « **شرح السنة** » (٨٠٠) كلهم من طريق أيوب ، وأخرجه أبو عوانة (٢/١٨) من طريق عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، كل هؤلاء (مالك ، وعبيد الله ، وأيوب ، وعمر بن محمد) عن نافع أن ابن عمر أذَّنَ بالصلاة فى ليلة ذات برد وريحٍ ، ثم قال : ألاَ صلُّوا فى الرحَال ، ثم قال : **إنَّ رسول الله ﷺ كَان يَأمر المؤذّن إذا كانت ليلة ذات بردٍ ومطرٍ يقول : ألا صلُّوا فى الرحال .**

وعلى هذا فقوله فى حديث ابن إسحاق (**أيها الناس لا جماعة**) شاذة ، لتفرده بها مع العنعنة ، وهى تحمل معنى زائدًا ، وهى أن الجماعة لا تنعقد فى المطر والريح الشديد ، ولفظ الأكثر يعنى الرخصة فى التخلف عن الجماعة فقط،

ومن أخذ بالعزيمة فليس فى الأحاديث ما يمنع من ذلك، بل قد ثبت أن النبى ﷺ قد سجد فى ماء وطين كما فى حديث أبي سعيد المتفق على صحته ، ومن شاء المزيد فليرجع إلى كتابى « **السراج المنير فى أحكام صلاة الجماعة والإمام والمأمومين** » .



الحديث الثالث والعشرون . (٧٤٣)

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : ثنا يعلى ثنا محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : **كلُّكم راعٍ ، وكلُّكم مسئولٌ عن رعيَّته : الرجلُ على أهلِ بيته ، والمرأةُ على بيتِها ، والعبدُ على مالِ سيِّده ، والإمامُ راعٍ على الناسِ ، فكلكم راعٍ ، وكلكم مسئولٌ عن رعيته .**

○ قال صاحب النظرات : سند حسن ، والحديث صحيح ، وخرَّجه من البخارى ومسلم وأحمد .

●● **قلت** : أما قوله (سند حسن) فخطأ ، لأن ابن إسحاق قد رواه بالعنعنة وهو مدلس ، فالإسناد ضعيف ، وإن كان متن الحديث صحيحاً .

وفاته تخريجه من «**السنن الكبرى**» للنسائى (٨٨٧٤) ، (٩١٧٣) ، وأبى داود (٢٩٢٨) ، والترمذى (١٧٠٥) ، وأحمد فى هذه المواضع (٢/ ٥٤ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١٢١) .



الحديث الرابع والعشرون . (٧٤٤)

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ :حدثنا يعلى ومحمد ابنا عبيد قالا ثنا محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : **نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر** ،

وذلك أن أهل الجاهلية كانوا يبتاعون ذلك البيع : كان الرجل يبتاع بالشارف حبل الحبل ، فنهى رسول الله ﷺ عن ذلك .

○ قال : حديث صحيح ، وخرجه من البخارى ومسلم فقط .

●● **قلت : هذا قصور فى الحكم على الحديث** ، فإنه ينبغى الحكم على الإسناد أولا ، ثم يخرِّجه بعد ذلك ، والإسنادُ حسن ؛ فقد صرح ابن إسحاق بالسماع من نافع عند أحمد (٢/١٤٤) ، وأخرجه أحمد من طريقه أيضاً (٢/١٥٥) .

وفاته تخريجه من هذه المصادر : « **سنن أبى داود** » (٣٣٨٠) ، (٣٣٨١) ، والنسائى (٧/٢٩٣) ، والترمذى (١٢٢٩) ، (٢١٩٧) ، وأحمد (٢/٥ ، ١٠ ، ١٥ ، ٥٦ ، ٦٣ ، ٧٦ ، ٨٠) .



□ الحديث الخامس والعشرون ـ [٧٤٥] □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : وبإسناده عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : **إذا نعسَ أحدُكم فى مجلسِه يوم الجمعةِ فليتحول إلى غيرِه .**

○ قال صاحب النظرات : سند ضعيف ، فيه محمد بن إسحاق مدلس ، وقد عنعن ، وأخرجه أبو داود حديث رقم (١١١٩) ، والترمذى « **تحفة الأحوذى** » (٣/٦٤) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأحمد (٢/٢٢ ، ٣٢) ، والحاكم (١/٢٩١) ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبى ، وابن حبان رقم (٥٧١) « **موارد الظمآن** » ، وأبو نعيم فى « **أخبار أصبهان** » (٢/١٨٦) ، والبيهقى فى « **السنن الكبرى** » (٣/٢٣٧) .

كل هؤلاء من طريق محمد بن إسحاق عن نافع ، ومحمد بن إسحاق مدلس ، وقد عنعن فى كل هذه الطرق ، ثم ذكر كلام البيهقى فى الحكم على الحديث .

●● فلما وقفتُ على تخريجِ صاحب النظرات لهذا الحديث بهذا الطول غير المعهود منه ، حتى فى الأحاديث التى ليست فى الصحيحين أو أحدهما ، وانظر على سبيل المثال حديث رقم (٧٣٨) ، (٧٤٩) لمَّا وجدت ذلك مع معرفتى بقصوره فى التخريجِ ؛ قامَ فى نفسى احتمالُ أنه أخذَ هذا التخريج من عند أحد المخرِّجين، ووقع فى نفسى أنه من عند الشيخ _ رحمه الله _، فلما رأيت العزو إلى « **أخبار أصبهان** » قوىَ فى نفسى هذا الاحتمال ، لأنه من المصادر البعيدة[1] ، فلمَّا بحثتُ عن الحديث عند شيخنا الألبانى _ رحمه الله _ فإذا هو فى « **السلسلة الصحيحة** » (٤٦٨) ، وإذا تخريج الشيخ له هكذا :

أخرجه أبو داود (١١١٩) ، والترمذى (٢/ ٤٠٤) ، وابن حبان (٥٧١) ، والحاكم (٢٩١/١) ، والبيهقى (٢٣٧/٣) ، وأحمد (٢٢/٢ ، ٣٢) ، وأبو نعيم فى « **أخبار أصبهان** » (١٨٦/٢) من طرق عن محمد ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره ، وقال الترمذى حديث حسن صحيح ! ، وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ! ، ووافقه الذهبى ! .

(١) ثم إننى بحثت فى تخريجه للجزءين الثانى والثالث من « **المنتخب** » ، فلم أقف على موضع آخر عزا فيه لكتاب « **أخبار أصبهان** » مع كثرة ما فى « **أخبار أصبهان** » من الأحاديث ، ثم نظرتُ فى الجزء الأول فلم أقف إلا على موضعٍ واحد عزا فيه لـ « **أخبار أصبهان** » ، وهو الحديث رقم (٥٥٧) ، وهو فى « **الصحيحة** » رقم (١٦٠٠) ، وفيه عزو الحديث لـ « **أخبار أصبهان** » . والله المستعان .

قال شيخنا _ رحمه الله _ : كذا قالا ! ، وابن إسحاق مدلس ، وقد عنعنه فى جميع الطرق عنه[١] . انتهى نقلاً من « **السلسلة الصحيحة** » (١/ ٧٦٠) رقم (٤٦٨) - الطبعة الرابعة - ١٤٠٥هـ _ ١٩٨٥ م .

فانظر رحمكَ الله وإيَّاىَ كيفَ أخذَ تخريج الشيخ _ رحمه الله _ للحديث بأرقام صفحاته ، ومع هذا لم يُشر إلى الشيخ أدنى إشارة ، مع أنه خالفه فى الحكم على الحديث ، فقد قوَّاه الشيخ _ رحمه الله _ بمجموع طرقه ، وضعَّفه ، ومع ذلك لم يذكر ذلك على غير عادته ، حتى لا ينكشف أمره ، والله غالبٌ على أمرِه ، ولكنَّ أكثرَ الناسِ لا يعلمون .

وقد فات[٢] شيخنا _ رحمه الله _ موضع للحديث فى « **مسند أحمد** » (٢/١٣٥) ، وفيه تصريح ابن إسحاق بالسماع من نافع ، ولولا قول ابن المدينى الآتى لحسَّنت إسناده ، وأخرجه أيضا ابن خزيمة (١٨١٩) ، وابن أبى شيبة (٢/٢٩) ، والبغوى فى « **شرح السنة** » (١٠٨٢) ، وقال ابن المدينى : لم أجد لابن إسحاق إلا حديثين منكرين : نافع عن ابن عمر عن النبى ﷺ قال : **إذا نعس أحدكم يوم الجمعة** ، والزهرى عن عروة عن زيد بن خالد : **إذا مس أحدكم فرجه** . هذين[٣] لم يروِهما عن أحد ، وفى الباقين يقول : ذكر فلان ، ولكن هذا فيه حدثنا[٤] .

●● **قلت** : ومحمد بن إسحاق متابع ، تابعه يحيى بن سعيد الأنصارى عن نافع كما فى « **السنن الكبرى** » للبيهقى ، ولكن فى الإسناد عبد الرحمن ابن محمد المحاربى كان يدلس كما ذكره شيخنا _ رحمه الله _ .

---

(١) وقد نقل هذه العبارة أيضا ، وقدَّم وأخَّر فى التخريج ، والله المستعان .
(٢) ولا أقول فات صاحب النظرات لأنه منتحلٌ لجهد الشيخ _ رحمه الله _ .
(٣) كـذا فى المطـبوع من « **تاريخ بغداد** » ، والذى يجرى على قواعد العربية : (هذان) على الابتداء .
(٤) « **تاريخ بغداد** » (١/٢٢٩) .

وتابعه أيضا أبو إسحاق الشيبانى كما فى « **المعجم الأوسط** » للطبرانى (٢١٥٠) وفى الإسناد محمد بن عبد الوهاب الحارثى[1] ، روى عنه جماعة ، وقال ابن حبان فى الثقات : ربما أخطأ ، وحديثه يحتمل التحسين ، فروايته تقوى رفع الحديث ، خلافا للبيهقى _ رحمه الله _ ، ويبقى استنكار على ابن المدينى له ، فلعل المتابعة تُزيل النُّكرَة ، فلو قوَّاه محدِّث لطرقه لم يبعد عن الصواب ، خاصة مع الشاهد الذى أورده شيخنا _ رحمه الله _ من حديث سمرة عند البيهقى وغيره ، ورواه ابن أبى شيبة (٢/٢٩) من مرسل الحسن ، وعبد الرزاق فى « **المصنف** » (٥٥٥٠) عن ابن جريج قال : وبلغنى عن ابن سيرين أنه قال : قال النبى ﷺ فذكره ، والله أعلم .



□ الحديث السادس والعشرون . [٧٤٦] □

قال عبد بن حميد _ رحمه الله _ : حدثنا يعلى ومحمد ابنا عبيد قالا ثنا محمد بن إسحاق عن نافع قال كان ابن عمر إذا أعْجَلَهُ السير أخَّر المغرب حتى إذا ذهب الشفق نزل ، فجمع بينها وبين عشاء الآخرة ، ويقول : **هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل إذا أعْجَلَهُ السير** .

○ قال صاحب النظرات : فى هذا السند محمد بن إسحاق مدلس ، وقد عنعن ، إلا أن الحديث أخرجه البخارى من طريق سالم عن أبيه فذكره .

●● **قلت** : **فهذا قصور شديد** ، فالحديث أخرجه مسلم (٧٠٣) من طريق سالم عن أبيه ، ومن طرق أخرى ، وأخرجه أبو داود (١٢٠٧) ،

---

(١) تحــرَّف اسمه فى الأوسط _ طبعة الحرمين إلى محمد بن عبد الواهب ، والصواب ما أثبتُّ كما فى كتب الرجال .

(١٢١٢) ، (١٢١٣) ، والنسائى (١/٢٨٧ ، ٢٨٨، ٢٨٩) ، والترمذى (٥٥٥) ، وأحمد (٢/٤ ، ٧ ، ٨ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ٧٧ ، ١٠٢ ، ١٠٦) .



□ الحديث السابع والعشرون . [٧٤٧] □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أنا يزيد بن هارون أنا الحجَّاج ابن أرطاة عن نافع عن ابن عمر قال سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : **من تركَ العصر حتى تغربَ الشمسُ فكأنَّما وتر أهله وماله** .

○ عزاه صاحب النظرات للبخارى ، ولأحمد (٢/٤٨ ، ٧٥) .

●● **وهذا قصور شديد** ، فقد أخرجه مسلم (٦٢٦) ، وأبو داود (٤١٤) ، والنسائى (١/٢٣٧ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥) ، والترمذى (١٧٥) وابن ماجة (٦٨٥) ، وأحمد[1] (٢/٨ ، ١٣ ، ٢٧ ، ٤٨، ٥٤ ، ٦٤ ، ١٠٢ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٤٨) .



□ الحديث الثامن والعشرون . [٧٤٨] □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أنا عبد الرزاق أنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر سأل النبى ﷺ ، فقال : أينام أحدنا وهو جُنب؟، فقال : **نعم ، ويتوضأ وضوءه للصلاة ما عدا قدميه** ، قال : فكان ابن عمر إذا أراد أن ينام أو يطعم وهو جُنب غسل فرجه وكفيه ووجهه ويديه .

---

(١) أخرجَه أحمد وحده فى بعضِ المواضعِ من طريقِ حجَّاجِ بن أرطأة .

○ قال صاحب النظرات : والذى يترجح لى _ والله أعلم _ أن هذه الزيادة شاذة (يعنى ما عدا قدميه) ، فقد خالف عبد الرزاق جمع ، فرووا الحديث عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر بدونها ، خالفه فى ذلك : يحيى ابن سعيد ، وعبد الله بن نمير ، وأبو أسامة . انتهى كلامه .

●● **قلت** : إنما قال صاحب النظرات ذلكَ لقصورهِ فى التخريج ، فإن الحديثَ فى « **مصنف عبد الرزاق** » (١٠٧٤) ، ومن طريقه أخرجه « **مسلم** » (٣٠٦) - ٢٤ وأبو عوانة فى « **صحيحه** » (١/٢٧٩) عن عبيد الله ابن عمر[1] عن نافع عن ابن عمر أن عمر سأل النبى ﷺ ، فقال : يا رسول الله أيرقد أحدُنا وهو جُنب ؟

قال : **نعم** ، **ويتوضأ** ، وعند عبد الرزاق وأبى عوانة : وكان ابن عمر إذا أراد أن ينام وهو جُنب توضأ وضوءه للصلاة **ما خلا رجليه** .

فتبين بهذا أن الخطأ وقع فى نسخة « **المنتخب** » لعبد بن حميد ، وهو إدراج فعل ابن عمر فى الحديث المرفوع ، فإما أن يكون هذا وقع من عبد ابن حميد أو من بعض النساخ للمنتخب ، وهذا من باب الإدراج ، وليس من باب الشذوذ كما زعم صاحب النظرات ، وتبيَّن أيضاً أن اتهام صاحب النظرات لعبد الرزاق بالمخالفة اتهام باطل ، لأنه موافق للجماعة كما فى « **مصنفه** » وغيره .

وورد ذلك من فعل ابن عمر أيضا فيما رواه عبد الرزاق (١٠٧٧) ، وابن أبى شيبة (١/٨٠) ، والطحاوى فى « **شرح معانى الآثار** » (١/١٢٨) ، والبيهقى (١/٢٠٠ ، ٢٠١) .



---

(١) تحرَّف فى المطبوع من « **مصنف عبد الرزاق** » إلى عبد الله بن عمر .

◻ الحديث التاسع والعشرون . [٧٤٩] ◻

قال عبد بن حميد _ رحمه الله _ : أنا يزيد بن هارون أنا محمد ابن عبد الرحمن بن المجبّر عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : **اطلبوا الخيرَ عندَ حسانِ الوجُوه .**

○ قال صاحب النظرات : ضعيف جدا، فى إسناده محمد بن عبد الرحمن ابن المجبّر لا يُحتج به _ راجع تعجيل المنفعة . انتهى كلامه .

●● **أقول ، وبالله التوفيق : هذا قصور شديد ، فإن الحديث مشهور ،** وله طرق كثيرة، ولا يناسب ذلك هذا الاقتضاب الذى فعله صاحب النظرات.

والحديث أورده عامة من جمع الأحاديث المشتهرة من أهل العلم ، فقد أورده ابن القيم فى « **المنار المُنيف** » ص (١٢٥) رقم (٢٨٢) ، والسخاوى فى « **المقاصد الحسنة** » ص (١٠٠) رقم (١٦١) ، والعجلونى فى « **كشف الخفا** » ص (١٣٦) رقم (٣٩٤)، والبيروتى فى « **أسنى المطالب** » ص (٨٩) رقم (٢٠٦) ، وابن الديبع فى « **تمييز الطيب من الخبيث** » ص (٣١).

والحديث اختلف أهل العلم فى الحكم عليه : فمن مُصحِّح له كالسيوطى ، فقد قال فى « **اللآلئ** » (٨١/٢) بعد إيراده بعض طرقه والكلام عليها : وهذا الحديث فى مُعتقدى حسن صحيح ، وقد جمعت طرقه فى جزء .

ومن محسِّن له كابن عَراق الكنانى فى « **تنزيه الشريعة** » ص (١٣٤) حيث قال بعد إيراده طريقا من طرقه : وهذه الطريق على انفرادها على شرط الحسن ، فكيف ولها متابعان ؟ .

ومن متردِّد بين الحسن والضعف كالقارى فى « **موضوعاته الكبرى** » ص (٤١٧) حيث قال : فالحديث أقل مراتبه أن يكون حسناً أو ضعيفاً ، وأما كونه موضوعاً فلا ، وكلا .

ومن نافٍ عنه الوضع دون القطع فيه بحكم كابن حجر والسخاوى كما قال الأخير فى « المقاصد الحسنة » ، ناقلا عن الأول ، مُقرًّا له : ومع هذا لا يتهيأ الحكم على المتن بالوضع كما أشار إليه شيخنا .اهـــ .

ومن حاكمٍ عليه بالوضع كالإمام أحمد ، وابن الجوزى ، وابن تيمية ، وابن القيم ، والصغانى ، والشوكانى ، وشيخنا الألبانى(١) .



□ الحديث الثلاثون .(٧٥) □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أنا محمد بن بشر العبدى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبى ﷺ قال : **السمعُ والطاعةُ على الرجلِ المسلمِ فيما أحبَّ وكرهَ ما لم يُؤمر بمعصيةٍ ، فمَنْ أمرَ بمعصيةٍ فلا سمعَ ولا طاعةَ .**

●● أقول : فاته تخريجه من عند أحمد (١٤٢/٢) .





---

(١) نقل قول الإمام أحمد ، وابن تيمية، وابن القيم البيروتى فى « **أسنى المطالب** » ص (٨٩)، وأورد الحديث ابن الجوزى فى « **الموضوعات** » (٧٧/٢ - ٨٢) ، والصغانى فى « **موضوعاته** » ص (٥٦) رقـــم (٩١) ، والشـــوكانى فى « **الفوائد** » ص (٦٧) رقم (٢٠) ، وشيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ فى « **ضعيف الجامع** » رقم (٩٠٣) .

● موقف صاحب النظرات من الأحاديث

التي تتبعتها عليه من المنتخب في الطبعة الأولى من الانتصار[(١)] ●



□ الحديث [٧٣١] □

●● **لقــد سبق فى تعليقى على هذا الحديث** : لقائل أن يقول : كيف ترك تخريج الحديث من عند هؤلاء ، ثم خرَّجه من « **عمل اليوم والليلة** » لابن السـنِّى ؟ ، كيف يقدم « **عمل اليوم والليلة** » لابن السنِّى على « **السنن الكبرى** » للنسائى ، وعبد الرزاق ، وأبى يعلى ، وابن حبَّان فى « **صحيحه** » وغيرهم ؟

ثم **قلــت** : لأنه أخذه من تخريج شيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ ، راجع الحديث رقم (٣٥٢) من « **الصحيحة** » . اهــ .

○ ومـــع هذا فلم يُعلِّق على ذلك بقليلٍ ولا كثيرٍ فى الطبعة الثانية ، ولم يـــزد شيئاً على ما سوَّده فى تعليقه فى الطبعة الأولى ، فهل يخفى على فضيلته أنَّ العزو إلى « **سنن النسائى الكبرى** » و « **مصنف عبد الرزاق** » و « **صحيح ابن حبان** » أولى من العزو إلى « **عمل اليوم والليلة** » لابن السنى ؟ وأن منْ عزا فى تخريج حديث لابن السنى ، وترك المصادر المذكورة كان مفرطاً ، وكان عمله معيباً ؟، بل هذا مما لا يختلف فيه اثنان لهما أدنى معرفة بهذا العلم الشريف ، فما دهاه لا يلتفت إلى ما نُبِّه إليه ؟

---

(١) وقد خرجت طبعته الثانية لـــ « **المنتخب** » بعد الطبعة الأولى لـــ « **الانتصار** » بنحو عامين .

أظـــنك معى أن فضيلة الشيخ كان حاذقاً فى تغاضيه عن ذلك ؛ إذ لو التفت إليه لانفتح عليه باب لا يدان لمثله بغلقه .



❐ **حديث [٧٢٣]** ❐

○ لقد عزا فضيلة الشيخ الحديث فى طبعته الأولى لمسلم فقط .

●● **فبيَّنتُ** فى « **الانتصار** » فى طبعته الأولى أنه قَصَّر ؛ حيث إن الحديث فى « **صـــحيح البخارى** » ، فأضافه إلى تخريجه . فما الظن بهذا الصنيع ؟! أهو باســتقلال أم باســتغلال ؛ إذ لم يُنبِّه ؟ وهذا صنيعٌ سيتكرر ، وعلى أىِّ حال فالحمدُ لله على إصلاح العمل .



❐ **حديث [٧٢٤]** ❐

●● قد نبَّهتُ فى « **الانتصار** » على خطإٍ فى المتن فأصلحه دون إشارة .



❐ **حديث ٧٢٧** ❐

إنه لا يختلف اثنان لهما أدنى معرفة بهذا العلم الشريف أنَّ عزو الحديث لـــ « **مسند أحمد** » دون « **صحيح مسلم** » ـ مع وجوده فيه ـ قصورٌ شديدٌ ، وصنيعٌ معيبٌ .

○ وفى هذا الحديث قد عزاه فضيلة الشيخ إلى « **مسند أحمد** » من طريق ســـفيان بـــن عيينة عن الزهرى عن سالم عن أبيه، وهو فى « **صحيح مسلم** » (٨١٥) من الطريق نفسه .

●● وقـــد نبهت على ذلك فى « **الانتصار** » فى طبعته الأولى فلم يلتفت لإصـــلاح العيب ، مع أنه قد أصلح مثله فى موضع سابق ، فما الحامل له على الامتناع من ذلك فى هذا الموضع ؟



❐ **حديث [٧٣٠]** ❐

●● قد نبَّهتُ على وقوعِ سقطٍ فى الإسنادِ .

○ فأثبـــتَهُ دون إشـــارة ، وعندما بيَّنتُ قصوره فى التخريجِ راح يُبرزُ قصـــوره بردِّه إلى المنهجية ، بل لم يقتصر على ذلك حتى تهجَّم على الذى بيَّنَ قصـــوره فى كتابه المسمى بـــ « **الترشيد** » بقوله ص (٥٩) : قد يتطاول بعض هـــؤلاء المبـــتدئين على رجلٍ اقتصر فى تخريج الحديثِ على « **الصحيحين** » ، ويقول فاته أنَّ الحديث عند أبى داود والترمذى والنسائى ، ويُعدِّد ما شاء الله أن يُعـــدِّد !!، وهـــو نفسُه قاصرُ النظر ، لا يدرى لم اقتصر المخرِّجُ فى العزو إلى « **الصـــحيحين** » دون غيرهما . وقال ص (٦١) : وأظن أنَّ أكثر من يبتدئ فى طلـــب العلم يقع فى مستهل حياته العلمية فى شئ من مثل هذا ، فيتوسع حيث يحـــتاج الأمر إلى اختصار ، ويقع فى شئ من الاختصار حيث يحتاج الأمر إلى توسع ، ثم بالتدرُّجِ ومخالطةِ العلماءِ يظهر له كيف يُخرج علمه للناس ، ومعرفة أقدارِ من يخالطهم وقدرات من يوجه الكتاب إليهم . اهـــ .

هكـــذا رسم صورة لمن بيَّن قصوره فى عمله الحديثى وهو أنه القاصر ؛ وأنـــه فى ابتداء الطلب ، ولا يدرى متى يتوسع فى التخريج ومتى يختصر ، وأما فضـــيلته فهـــو الذى لا يخرُج فى تخريجه عن المنهجية حيث يُطيل ويتوسع حين يحـــتاج الأمر إلى التوسع ويختصر إذا احتاج الأمر إلى الاختصار ، وذلك لطول

خبرته وسعة علمه ومخالطته العلماء ومعرفته بكيفية تخريج علمه للناس ومعرفته بأقدار من يخالطهم وقدرات من يوجه الكتاب إليهم .

ولمعرفة مصداقية ذلك نعرض لسببٍ من الأسبابِ التي ذكرها مدافعاً بها عن قصوره فى التخريجِ حيث قال فى « **ترشيده** » ص (٦٠) :

ومـــنها أنَّ الحديثَ قد يكون عند البخارى مثلا من طريق سالم عن ابن عمـــر ، وعـــند مسلم من طريق نافع عن ابن عمر ، ويرى العالم !! أن عزو الحديث إلى « **الصحيحين** » بهذه المثابة غير لائق ، فيعزو الحديث من طريق سالم عن ابن عمر إلى البخارى وحده دون مسلم . انتهى كلامه وبحروفه .

● **وأقول** : إنَّ الأمر قد صار إلى ما أخبر به النبى ﷺ حيث سأله أعرابى: مـــتى الســـاعة ؟ فقـــال : **فإذا ضُيِّعَت الأمانةُ فانتظر الساعة** . قال : كيف إضاعتها ؟ قال : **إذا وُسِّدَ الأمرُ إلى غيرِ أهلِه فانتظر الساعة** .[1]

لقد ذكرتُ فى مواضع من الثلاثين حديثاً التى تتبعتها من تحقيق فضيلته للمنتخب اقتصاره فى التخريج على البخارى دون مسلم ، ووصفتُ هذا الصنيعَ بالقصورِ ، فذكر أنَّ سبب اقتصاره على عزو الحديث للبخارى دون مسلم هو أن الحديث يكون عند البخارى من طريق سالم عن ابن عمر ، وعند مسلم من طـــريق نـــافع عن ابن عمر ، ويرى العالم (الذى هو فضيلة الشيخ) أن عزو الحديث إلى « **الصحيحين** » بهذه المثابة غير لائق ، فيعزو الحديث من طريق سالم عن ابن عمر إلى البخارى وحده دون مسلم ، وهنا فى هذا الحديث (وهو من الأحاديث التى يُدافع عن نفسهِ فيها) الأمر على هذا الوصف تماماً ، فالحديث

(١) رواه البخارى (٥٩) ، (٦٤٩٦) .

عند المصنف (أعنى فى « **المنتخب** ») من طريق سالم عن ابن عمر ، فخرَّجه من البخارى (٤٨/٣) باب (٢٥) من طريق سالم عن ابن عمر .

ثم قال : وأخرجه مسلم ص (٥٠٤) مع تغايرٍ قليلٍ فى اللفظِ ، وحديث مسلم من حديث نافع عن ابن عمر . انتهى كلامه .

فهل هذا الصنيع إلا الذى وصفه بأن العالم يرى عزو الحديث لمسلم من طريق نافع عن ابن عمر وهو فى البخارى من طريق سالم عن ابن عمر غير لائق ، ولذلك فهذا العالم الذى هو فضيلته إنما يترك العزو لمسلم لكونه فيه من طريق نافع عن ابن عمر ؟

فبالله عليك أيها القارئ هل يمكنك أنْ تجد وصفاً لهذا العمل مهما أُوتيتَ من براعةٍ دون مساسٍ بفضيلته ؟

والأدهى من هذا أنى بيَّنتُ فى كتابى « **الانتصار** » فى طبعته الأولى أن الحديث موجود فى « **صحيح مسلم** » رقم (٨٨٢)-٧٢ من طريق سالم عن ابن عمر .

ومع ذلك أصرَّ فضيلته على إبقاء تعليقه الأول دون زيادة ولا نقص ، ثم قوله (غير لائق) فيما سبق ينبغى أنْ يُسأل عمن سبقه به من أهل العلم .



❐ حديث [٧٣٢] ❐

أخرجه المُصنِّفُ من طريق سالم عن ابن عمر .

○ فقال : أخرجه مسلم ص (٧٦٨) ، والترمذى (٣٩٣/١)[1] يعنى من طريق سالم عن ابن عمر ، ثم قال : وأخرجه البخارى من طريق نافع عن ابن عمر .

---

(١) كذا فى تحقيقه طبعة أولى وثانية ، وصوابه (٣٩٢/١) .

●● **فأقول** : أليس هذا نقيض ما جعله سبباً لنفى قصوره كما سبق فى الحديث (٧٣٠) ؟

والحديث أخرجه البخارى (٦١٧) ، (٢٦٥٦) من طريق سالم عن عبد الله بن عمر .

وقد بيَّنتُ ذلك فى « **الانتصار** » فى طبعته الأولى ، ومع ذلك قال ما قال فى « **ترشيده** » ، ثم أصر على عدم إضافة البخارى من طريق سالم عن ابن عمر فى تخريجه فى الطبعة الثانية ، وأذكر القارئ بقوله فى « **الترشيد** » أنه غير لائقٍ أنْ يعزو الحديث لمسلم من حديث سالم عن ابن عمر ، وإلى البخارى من حديث نافع عن ابن عمر ، ثم أَدَعُ التعليقَ له .



❐ حديث [٧٣٣] ❐

●● لقد بيَّنتُ أنه أخذَ تخريجه من « **الصحيحة** » لشيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ (١١٧٥) .

○ ولم يُعلِّقْ بشىءٍ ، ولا زاد شيئاً ولا نقص من تعليقه الأول ، مع أننى بيَّنتُ أنَّ الحديثَ فى « **سنن أبى داود** » ، ومعلومٌ عند المبتدئ فى هذا العلمِ أنَّ العزو إلى « **سنن أبى داود** » أولى من العزو إلى « **مسند الطيالسى** » ، فمَنْ تعمَّد فعلَه فقد أساءَ صنعاً ، فلماذا يصرُّ عليه مع تمكُّنه من الإصلاح ؟



❐ حديث [٧٣٥] ❐

أثْبَتَ فى طبعته الأولى فى الإسناد (محمد بن عمر) ثم قال ، هذا السند فيه ضعف ، والحديث صحيح ، ففيه محمد بن عمر ، والظاهر أنه الواقدى ، وهو كذاب .

●● **فعلقت** فى « **الانتصار** » فى الطبعة الأولى : الصواب أنه محمد ابن عمرو ، وهو ابن علقمة ، كما فى النسخة الأخرى ، و « **مسند أبي يعلى** » (٥٠٢٨) ، و « **تهذيب الكمال** » . اهـ .

○ فغيَّرَ فضيلتُهُ اسمه إلى محمد بن عمرو ، وحذف تعليقه الأول ، فالحمدُ لله على إصلاح الغلط .

وكان قد عزا الحديث للبخارى دون مسلم فى طبعته الأولى ؛ فلما استدركتُ عليه مسلماً وغيره ، زاد مسلماً فى تخريجه ؛ فالحمدُ لله على تكميلِ النقصِ ، ولا ينبغى أن ننسى صنيعَ الأمناء فى مثل هذه المواطن ، وارجع للحديث رقم (٧٢٣) .



❐ حديث (٧٣٧) ❐

فى الإسناد فى الطبعة الأولى : عمرو بن محمد .

●● فنبهت على أنه (عمر بن محمد) .

○ فغيَّرَهُ ؛ فنحمد الله على إصلاح الغلط ، وانظر الحديث (٧٢٣) .



❐ حديث (٧٣٨) ❐

كان قد حكم على إسناده فقط دون تخريج .

●● فذكرتُ مَنْ خَرَّجهُ .

○ فأخذَ من بينهم العزو لأحمد ، وتركَ الباقين ، فنحمدُ الله على تداركِ بعض النقصِ ، وبيَّنتُ له علَّةً أخرى ، فلمْ يُشر إليها ، فلماذا ؟

وما كان يضير فضيلته لو أخذ الباقى ؟ فوالله ما كنَّا نُريد على ذلك أجرًا .



❐ حديث (٧٤١) ❐

قال فى طبعته الأولى : سندٌ حسنٌ ، والحديثُ صحيح .

●● فبيَّنت خطأه فى ذلك حيث قلت : أما قوله (سند حسن) فهو خطأ ، لأن محمد بن إسحاق مدلس ، وقد عنعن ، وقد ضعَّف الحديث رقم (٧٤٥) بعنعنته . انتهى ما قُلتُه .

○ فعدَّلَ فى الطبعة الثانية ؛ حيث قال : صحيحٌ لغيرِه ، فالحمدُ للهِ على إصلاحِ الغلطِ ، وارجع إلى الحديث (٧٢٣) .



❐ حديث (٧٤٢) ❐

لقد قال فى الحُكم على الحديثِ فى الطبعة الأولى : فى هذا السندِ محمد ابن إسحاق ، مُدلِّس ، وقد عنعن .

وهذا لا يصلحُ حكماً على الحديث .

●● فبيَّنتُ طرقَ الحديثِ وأنه صحيحٌ مخرَّجٌ في «**الصحيحين**»، وغيرهما، دون قوله في الحديث (**أيها الناس لا جماعة**) ، فقد تفرد بها محمد بن إسحاق عن نافع دون أصحاب نافع الثقات ، فهي شاذة بلا ريب .

○ فأصـــرَّ فضـــيلة الشيخ على إبقاء تعليقه على الطبعة الأولى الذى لا يشفى عليلاً ، ولا يروى غليلاً ، فلماذا؟



❐ حديث (٧٤٣) ❐

قال فى الطبعة الأولى : سند حسن ، والحديث صحيح .

●● **فقلت فى «الانتصار» فى الطبعة الأولى :**

أمـــا قوله (سند حسن) فخطأ ، لأن ابن إسحاق قد رواه بالعنعنة ، وهو مُدلِّس .

○ فعـــدَّلَ حُكمه على الحديث فى الطبعة الثانية فقال : صحيح لغيره ، وأعـــلَّ السندَ بعنعنة ابن إسحاق ، فالحمد لله على إصلاح الغلط ، ولكنْ كُنَّا نطمع ولو فى موقف واحد من مواقف الأمناء .



❐ حديث (٧٤٤) ❐

قال فى الطبعة الأولى : حديث صحيح .

●● **فقلـــت فى طـــبعة الانتصـــار الأولى** : هذا قصور فى الحكم على الحديث ، فإنه ينبغى الحكم على الإسناد أولا ، ثم يُخرَّج بعد ذلك ، والإسناد

حسن ، فقد صرح ابن إسحاق بالسماع من نافع عند أحمد (٢/١٤٤) . انتهى كلامى هناك .

○ فغيَّرَ الحكمَ على الحديثِ بقولِه : صحيح لغيرِه ، وأضاف بعدها ففيه ابن إسحاق مدلس ، وقد عنعن .

فالحمد لله على تصويبِ الخطإ ، ولكنه فعل ذلك دون إشارة كعادتهِ .

ومع تعليقه على عنعنة ابن إسحاق فى الإسناد ، فقد ترك ما ذكرته من تصريحه بالسماع عند أحمد ، فلماذا ؟



□ الحديث (٧٤٥) □

قال : سنده ضعيف ، فيه محمد بن إسحاق مدلس ، وقد عنعن . اهـ .

كذا أعلَّ الإسناد وضعَّفه بعنعنة محمد بن إسحاق .

●● فبيَّنتُ له فى « **الانتصار** » فى طبعته الأولى أن محمد بن إسحاق قد صرح بالسماع من نافع عند أحمد (٢/١٣٥) .

○ فأصرَّ على إنكار تصريحه بالسماع دون مبرر ، فلماذا ؟

والذى يظهر أن فضيلة الشيخ قد صارت عنده قناعةٌ بعدم قراءةِ أهلِ العلمِ وطلابهِ لما يكتب ، وإلاَّ لما أقدم على هذه الأفاعيل .

● وقد ذكرت حُكم ابن المدينى على الحديث بالنكارة فأعرضَ عنه ، ولم يذكره ، فهل يرى فضيلته أنَّ حُكم ابن المدينى على الأحاديث لا يستحق أن يذكر ؟

●● وقـــد بيَّنـــتُ أنه قد أخذَ تخريجَ الحديثِ من تخريجِ شيخِنا الألبانى ـ رحمه الله ـ له فى « **الصحيحة** » (٤٦٨) .

○ فَسَكَتَ ، فهل لأن السكوت علامة الرضى ؟



❐ حديث (٧٤٦) ❐

قـــال : حديثٌ صحيحٌ ، فى هذا السند محمد بن إسحاق مدلس ، وقد عنعن ، وخرَّج الحديثَ من البخارى من طريق سالم عن أبيه .

●● والحديث موجود فى مسلم (٧٠٣) من طريق نافع عن ابن عمر يعنى من الطريق التى أخرج عبد بن حميد الحديث منها .

●● والحديث موجود فى « **صحيح مسلم** » من طريق سالم عن ابن عمر أيضا ، وقد نبَّهت على ذلك فى « **الانتصار** » فى طبعته الأولى .

○ فـــلم يلتفت لذلك ولم يزد شيئاً على تعليقه الأول ، وانظر الحديث رقم (٧٣٢) .



❐ حديث (٧٤٨) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ أنا عبد الرزاق أنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر سأل النبى ﷺ ، فقال : أينام أحدنا وهو(١) جنب ؟ فقـــال : **نعم ، ويتوضأ وضوءه للصلاة ما عدا قدميه** . قال : فكان ابن عمر إذا أراد أن ينام أو يطعم وهو جنب غسل فرجه ، وكفيه ، ووجهه ، ويديه .

---

(١) فى الأصل : وهوه ، وهو خطأ ، وهذه الطبعة مليئة بالأخطاء بحيث يصعب حصرها .

○ فقال فضيلة الشيخ : هذه الزيادة (ما عدا قدميه) شاذة ، فقد خالف عبد الرزاق جمع ، فرووا الحديث عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر بدونها ، خالفه فى ذلك يحيى بن سعيد ، وعبد الله بن نمير وأبو أسامة . انتهى كلامه .

●● هكذا اتهم عبد الرزاق بالمخالفة ، وحَكَمَ على قوله (ما عدا قدميه) بالشذوذ ، وقد بيَّنتُ فى « **الانتصار** » فى الطبعة الأولى : أن الحديث فى « **مصنف عبد الرزاق** » رقم (١٠٧٤) ، وأخرجه من طريق عبد الرزاق مسلم فى « **صحيحه** » (٣٠٦) — ٢٤ ، وأبو عوانة فى « **صحيحه** » (٢٧٩/١) ، وهذه الجملة (**ما عدا قدميه**) فى هذه الكتب مذكورة من فعل ابن عمر ، وليست داخلة فى كلام النبى ﷺ كما هى عند عبد بن حميد .

والظن بفضيلة الشيخ أن مثله لا يغيب عنه أن الحديث إذا كان موجودًا فى كتاب مصنف بصورة صحيحة ثم نقل عنه أحد الرواة ، فوقع الخطأ فى رواية الناقل ، فإن المنقول عنه برئ من الخطإِ الذى وقع عند الراوى عنه فى نسخته الخاصة به ، وهذا هو الواقع هنا ، فإن الحديث موجود على الصحيح فى « **مصنف عبد الرزاق** » ، بل قد رواه مسلم وأبو عوانة من طريق عبد الرزاق على الصحيح ، وعلى هذا فبراءة عبد الرزاق من المخالفة مما يقطع به كل أحد، وقد بينت هذا فى الانتصار فى طبعته الأولى .

○ ومع ذلك فقد أصرَّ فضيلته على أن يُبقى تعليقهُ على الحديث كما هو ، وألاَّ يُغير فيه شيئاً ، وهذا يعنى الإصرار على اتهام الإمام عبد الرزاق ـ رحمه الله ـ بالمخالفة وعلى وصف هذه الزيادة بالشذوذ ، والصواب أنها إدراج وليست شذوذًا .

والسبب فى إبقاء اتهامه لعبد الرزاق بالمخالفة أحد ثلاثة أمور لا رابع لها:

الأول : إمَّا أنَّه لم يقرأ التعليق على هذا الحديثِ فى كتابِ « **الانتصار** » فى الطـبعة الأولى ، وهذا شبهُ مستحيل ، بل هو مردود ، إذ قد سبق استغلاله لبعض ما جاء فيه ، وانظر رقم (٧٢٣) وإحالاتى المكررة عليه .

الثانى : أنه لا يعلم أنَّ وجود الحديث فى « **مصنف عبد الرزاق** » ، وفى « **صـحيح مسلم** » ، و « **صحيح أبى عوانة** » على الصحيح يبرِّئ عبد الرزاق من المخالفة ، وهذا وإن كان بعيدًا فلكأنى بالقارئ أصبح لا يستبعد شيئاً على فضيلة الشيخ .

الثالث : أنه قد علم ذلك ، واتضح له بعد « **الانتصار** » ، ثم أصرَّ على الإسـاءة إلى عـبد الـرزاق بوصفه بالمخالفة خشية أن يكون فى ذلك إقرار بقصوره ، ولأن التغيير فى هذا سيكونَ بيِّناً واضَحاً ، وليس كالمواضع التى يفعله فـيها خلسة يظن معها أن القارئ لن ينتبه لصنيعه ، وهذا هو الراجح عندى ، ولو طلب من القارئ أن يصف هذا الصنيع فماذا عساه أن يقول مهما بالغ فى محاشاة فضيلة الشيخ عن التهمة ؟!!



❐ حديث (٧٤٩) ❐

لقـد قـالَ : ضـعيف جداً ، وعللَ ذلك بقوله : فى إسناده محمد ابن عبد الرحمن بن المجبر لا يحتج به .

●● **فعلقـت علـيه فى « الانتصار » بقولى** : هذا قصور شديد ، فإن الحديث مشهور ، وله طرق كثيرة .

ثم ذكـــرت مـــن ذكره من المصنفين فى الأحاديث المشهورة ، وبيَّنتُ اختلاف أهل العلم فيه وكثرة أقوالهم عليه حتى إن السيوطى ـ رحمه الله ـ جمع فيه جزءًا .

o فلم يلتفت فضيلة الشيخ إلى ذلك وأبقى تعليقه كما هو .

فهل حُكم الأئمة : أحمد بن حنبل ، وابن الجوزى ، وابن تيمية ، وابن القيم ، وابن حجر، والسخاوى ، وغيرهم على الحديث غير معتد به .

والقول ما قالت حذام ؟!!

الأحاديث العشرة التى تتبعتها من المنتخب فى كتابى التفنيد

□ حديث (1001) □

قـــال عـــبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا روح بن عبادة قال حدثنا الأوزاعى عن حسان بن عطية قال: **لما نزلَ بعنبسة بن أبى سفيان اشتد جزعه، فقيل له : ما هذا الجزع ؟ فقال: أما إنى سمعتُ أم حبيبة ـ يعنى أخته ـ تقول: سمعـــتُ الـــنبى ﷺ يقول : من صلى فى يومٍ ثنتى عشرةَ ركعةٍ حرَّم الله ﷻ لحمه على النار . فما تركتهن بعد .**

قال صاحب النظرات : إسناده صحيح ، وأخرجه النسائى (٣/٢٦٤ ، ٢٦٥) ، إلا أن لفظه عنده : **من ركعَ أربعَ ركعاتٍ قبلَ الظهرِ وأربعاً بعدها حرَّم الله ﷻ لحمهُ على النارِ . فما تركتهن منذ سمعتهن .** انتهى كلامه .

●● **قلت** : الحديث رواه أحمد (٦/٣٢٥) : ثنا روح ثنا الأوزاعى عن حسان بن عطية قال : **لما نزل بعنبسة بن أبى سفيان**[1] **الموتُ اشتدَّ جزعُه فقيل لـــه : مـــا هذا الجزع ؟ قال إنى سمعتُ أم حبيبة ـ يعنى أخته ـ تقول : قال**

---

(١) تصحف فى المسند إلى عتبة .

رسول الله ﷺ : من صلى أربعاً قبل الظهرِ وأربعاً بعدها حرَّم الله لحمهُ على النارِ ، فما تركتهن منذ سمعتهن .

- وأخرجه البيهقى (٤٧٣/٢) من طريق محمد بن إسحاق الصغانى ومحمد بن عبيد الله بن المنادى عن روح به ، ورواه النسائى (٢٦٤/٣) من طريق موسى بن أعين عن الأوزاعى به ، ورواه الترمذى (٤٢٧) والنسائى (٢٦٦/٣) ، وابن ماجة (١١٦٠) ، وأحمد (٤٢٦/٦) وابن أبى شيبة (١٠٩/٢) ، وعبد الرزاق (٤٨٢٨) ، وأبو يعلى (٧١٣٠) ، (٧١٣٩) ، والبخارى فى « **التاريخ الكبير** » (٣٧/٧) والطبرانى فى « **الكبير** » ج (٢٣) رقم (٤٤٤) ، (٤٤٥) ، (٤٥٩) ، وفى «**الشاميين**» (١٤٣٣) ، (١٤٣٤) ، والبغوى فى « **شرح السنة** » (٨٨٣) كلهم من طريق عبد الله ابن المهاجر الشعيثى عن عنبسة . ـ ورواه الترمذى (٤٢٨) والنسائى (٣/ ٢٦٥) ، والبخارى فى « **التاريخ الكبير** » (٣٦/٧) والطبرانى فى « **الكبير** » ج (٢٣) رقم (٤٥٣) ، وفى « **الشاميين** » (١٥٢٤) والبغوى فى « **شرح السنة** » (٨٨٤) من طريق القاسم بن عبد الرحمن صاحب أبى أمامة عن عنبسة .

- ورواه أبو داود (١٢٦٩) ، والنسائى (٢٦٥/٣ ، ٢٦٦) ، وابن خزيمة (١١٩١) ، (١١٩٢) والحاكم (٣١٢/١) والبخارى فى « **التاريخ الكبير** » (٣٦/٧) ، والطبرانى فى « **الكبير** » ج (٢٣) رقم (٤٤١) ، (٤٤٢) ، (٤٤٣) ، (٤٥٢) ، (٤٥٦) ، (٤٥٨) ، وفى « **الشاميين** » (٣٢٧) ، (١٢٦٣) ، (٣٦٣٣) ، (٣٦٣٤) ، (٣٦٣٥) وفى « **الأوسط** » (٣٠٨٣) ، (٣١٦٢) ، (٧٥٤٧) ، والبيهقى فى « **الكبرى** » (٤٧٢/٢) كلهم من طريق مكحول عن عنبسة عن أم حبيبة .

- ورواه أحمد (٦/٣٢٦) ، والبخارى فى « **التاريخ الكبير** » (٧/٣٧) مــن طريق سليمان بن موسى أخبرنى مكحول أن مولى لعنبسة بن أبى سفيان حدثه أن عنبسة بن أبى سفيان أخبره عن أم حبيبة به .

- ورواه الطبرانى فى « **الأوسط** » (٢٧٤٧) من طريق يزيد بن يوسف عن الأوزاعى عن حسان بن عطية عن عنبسة عن أم حبيبة مرفوعاً بلفظ : **من صلى أربع ركعات قبل الظهر حرَّم الله ﷻ لحمه على النار** . ويزيد واه .

- ورواه فى « **الشــاميين** » (٦٥) مــن طريق إبراهيم بن أبى عبلة عن عنبسة به .

وقد رجح النسائى كونه موقوفاً من حديث سعيد بن عبد العزيز .

وهو صحيح من الطرق الأخرى .

وعلى هذا فالحديث بالإسنادِ الذى فى « **المنتخب** » معلُول ، فقد خالفَ مــا فى « **مسند أحمد** » و « **سنن البيهقى** » من طريق روح نفسه ثم تابع روحاً موســى بن أعين عند النسائى ، وباقى المصادر تؤكده ، ثم إنه وقع تحريفٌ فى نســخةِ صاحبِ النظرات ، فقال : فيه عتبة بن أبى سفيان ، والصواب عنبسة كما فى سائر المصادر ، وكذلك فى النسخة الأخرى لــ « **المنتخب** » .



❐ حديث (١٥٥٣) ❐

قــال عــبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنى محمد بن خنيس قال حدثنا ســعيد بن حسان المخزومى قال حدثتنى أم صالح عن صفية بنت شيبة عن أم حبيبة زوج النبى ﷺ قالت : قال رسول الله ﷺ : **كلامُ ابنِ آدم كلُه عليه لا**

له إلا أمرٌ بمعروفٍ أو نهيٌ عن المنكرِ أو ذكرُ الله ﷻ .

قال : ضعيف ، وعزاه للترمذى (٢٤١٢) ، وابن ماجة رقم (٣٩٧٤) .

●● **قلت** : **وفاته** أنه أخرجه الحاكم (٢/٥١٢-٥١٣) ، والبخارى فى « **التاريخ الكبير** » (١/٢٦١-٢٦٢) ، وأبو يعلى (٧١٣٢) ، (٧١٣٤)، وعبد الله بن أحمد فى « **زوائد الزهد** » ص (٣٠-٣١) ، والطبرانى فى « **الكبير** » ج(٢٣) رقم (٤٨٤)، والقضاعى فى « **مسنده** » رقم (٣٠٥) ، وابن السنى فى « **عمل اليوم والليلة** » رقم (٥)، وابن أبي الدنيا فى « **الصمت** » (١٤) ، والبيهقى فى « **شعب الإيمان** » (٥١٤) ، (٤٩٥٤) ، والخطيب فى « **تاريخه** » (١٢/٣٢١ ، ٤٣٣-٤٣٤) ، وأبو القاسم التيمى فى « **الترغيب والترهيب** » رقم (٢٣٧٤) .

وأما قول صاحب النظرات : محمد بن خنيس مقبول ، فقد تابع فيه الحافظ فى « **التقريب** » ، وهو خطأ، فإن أبا حاتم وثّقه على شحِّه بهذه اللفظة ، وأثنى عليه ابن حبان ، وأما أم صالح فقد قال الحافظ فى « **التقريب** » : لا يعرف حالها ، فقال صاحب النظرات من قبل نفسه : مجهولة .

ولا أدرى هل هو لا يعرف الفرق بين من لا يعرف حاله وبين المجهول ؟ ، أم ماذا ؟



❐ الحديث [١٥٥٣] ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا الحسن بن موسى قال حدثنا ليث بن سعد قال حدثنا يزيد بن أبي حبيب عن سويد بن قيس عن معاوية بن

حُديج عن معاوية بن أبي سفيان ﷺ أنه سأل أخته أم حبيبة زوج النبي ﷺ : هل كان رسول الله ﷺ يصلي في الثوب الذي يجامع فيه ؟

قالت : نعم إذا لم ير فيه أذى .

قال : صحيح ؛ وأخرجه من أبي داود (٣٦٦)، والنسائي (١/١٥٥) ، وابن ماجة رقم (٥٤٠) ، وأحمد (٦/٣٢٥) . انتهى تخريجه .

●● **وفاته** : أنه أخرجه أحمد (٦/٤٢٦-٤٢٧)، والدارمي (١٣٧٥)[1]، (١٣٧٦)، وابن خزيمة (٧٧٦)، وابن حبان كما في « **الإحسان** » (٢٣٣١)، وأبو يعلى (٧١٢٦) والطحاوي في « **شرح معاني الآثار** » (١/٥٠) ، والبيهقي في « **السنن الكبرى** » (٢/٤١٠)، والطبراني في « **الكبير** » ج (٢٣) رقم (٤٠٥) ، (٤٠٦) ، (٤٠٨) ، والبغوي في « **شرح السنة** (٥٢٣) وللحديث طرق أخرى عن معاوية أعرضت عن ذكرها .



☐ الحديث (١٥٦ .) ☐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا زيد بن حباب العكلي عن موسى بن عبيدة الربذي قال حدثني منذر بن الجهم عن عمر بن خلدة الأنصاري عن أمه أن رسول الله ﷺ بعث علياً أيام منى ينادي : **إنها أيام أكل وشرب وبعال .**

فحكم على إسناده ، ولم يخرجه .

---

(١) سقط من هذا الموضع ذكر سويد بن قيس . وتصحَّف معاوية بن حديج إلى معاوية ابن خديج بالخاء المعجمة ، وكذا وقع هذا التصحيف لصاحب النظرات .

●● **وفاته** أنه أخرجه ابن أبي شيبة فى « **مصنفه** » (٤٨٨/٤) ، وعزاه الـــزيلعي فى « **نصب الراية** » (٤٨٥/٢) لإسحاق بن راهويه فى « **مسنده** » وأخـــرجه ابن أبي عاصم فى « **الآحاد والمثانى** » (٣٣٧٦) ، ومن طريقه ابن الأثـــير فى « **أسد الغابة** » (٣٧٣/٧) رقم (٧٥٤٤) ، وأبو نعيم فى « **المعرفة** » (٧٩٩٧) والطحاوى فى شرح « **معانى الآثار** » (٢٤٥/٢ - ٢٤٦) .

○ ثم قـــال صاحب النظرات بعد ذلك : أما لفظة (**بعال**) فى الحديث فلم أقف عليها فى غير حديث أم خلدة ـ رضى الله عنها ـ .

●● **قلت** : وقد روى الطبرانى فى « **الكبير** » (١١٥٨٧) من حديث ابـــن عباس **أنَّ** رسولَ الله ﷺ **أرسلَ أيام منى صائحاً يصيح : أنْ لا تصوموا هذه الأيام ، فإنها أيام أكل وشرب وبعال** ، والبعال : وقاع النساء

وفى إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، وهو ضعيف .

- وهـــو أيضا من رواية داود بن الحصين عن عكرمة وهى مضطربة ، وقد حسَّنه الهيثمى فى « **مجمع الزوائد** » (٢٠٣/٣) .

- ومن حديث عبد الله بن حذافة أخرجه الدارقطنى (٢١٢/٢) ، وفى إسناده الواقدى ، وهو متهم بالكذب .

- ومن حديث أبي هريرة أخرجه الدارقطنى (٢٨٣/٤) ، وفى إسناده سعيد بن سلام العطار كذبه غير واحد .

- ورواه البـــيهقى فى « **ســـننه الكبرى** » (٢٩٨/٤) والطحاوى فى « **شـــرح معانى الآثار** » (٢٤٦/٢) من حديث يوسف بن مسعود بن الحكم الزرقى عن جدته ، ويوسف قال فى « **التقريب** » مقبول ، فالإسناد صالح فى الشواهد .

– ورواه الطحاوى (٢/٢٤٤) من حديث سعد بن أبى وقاص ، وفى إسناده محمد بن أبى حميد وهو ضعيف .

– وعـزاه الـزيلعى فى « **نصـب الراية** » (٢/٤٨٥) لأبى يعلى فى « **مسـنده** » مـن طريق موسى بن عقبة عن إسحاق بن يحيى عن عبد الله ابن الفضـل الهاشمى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن زيد بن خالد قال : **أمر رسـول الله ﷺ رجـلاً ، فنادى أيام التشريق: ألا إن هذه الأيام أيام أكل وشرب ونكاح .**

وإسحاق بن يحيى الظاهر أنه ابن الوليد ، وهو مجهول الحال ، والحديث بهذه الطرق حسن ، كما قال الهيثمى ، والله أعلم .



❏ الحديث (١٥٦٣) ❏

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنى ابن أبى شيبة قال حدثنا شريك عـن خلـف بن حوشب عن ميمون قال : سألت أم الدرداء : هل سمعت من رسول الله ﷺ شيئا ؟ قالت نعم ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : **أول ما يوضع فى الميزان الخلق الحسن .**

قال صاحب النظرات : لم نستطع تحديد ميمون من هو ؟

ثم ذكـر أن شـيخنا الألبانى ذكره فى « **ضعيف الجامع** » ، ولم يخرِّجه صـاحب النظرات من أى مصدر[1] ، ثم فى نسخته سقطت كلمة (ما) بعد

(١) أتـدرى لـمَ لَـمْ يذكر تخريجاً مع عزوه لـ « **ضعيف الجامع** » ؟ ، لأن شيخنا ـ رحمه الله ـ عزاه لـ « **الضعيفة** » برقم (٣٣٥٢) ، ولم يكن قد نشر بعد، مع أن الشيخ ـ رحمه الله ـ قد عزاه للطبرانى، ولم يكتب موضعه فيه ، فلم يصل إليه صاحب النظرات بنفسه ، فتأمل !، والله المستعان.

(أول) فاختلت العبارة.

●● **وفاتـــه** أن الحديـــث فى « **مصنف ابن أبى شيبة** »[1] (٦/ ٩٠) ، والطبرانى فى « **الكبير** » ج (٢٤) رقم (٦٤٧)، و ج (٢٥) رقم (١٧٨) والقضـــاعى فى « **مســـند الشـــهاب** » (٢١٤) ، وأبـــو نعيم فى « **المعرفة** » (٧٩٢٥) ، وفى « **الحلية** » (٥/ ٧٥) ، والخطيب فى « **موضح أوهام الجمع والتفريق** » (١/ ٣٥٨) ، وعزاه فى « **الإصابة** » لابن منده .

وأما قوله (**لم نستطع تحديد ميمون من هو ؟**) فذلك دال على عجزه وعدم ممارسته لفن التخريج، فإنه منسوب فى المصادر السابقة ميمون بن مهران، وقـــال الحـــافظ فى « **المطالـــب العالية** » (٢/ ٣٩١) : المحفوظ ما رواه عطاء الكـــيخارانى عـــن أم الدرداء عن أبى الدرداء ، كذلك أخرجه أصحاب السنن وابن حبان وغيرهم .

●● **قلت** : أخرجه أبو داود (٤٧٩٩) ، والترمذى (٢٠٠٣) ، وابن حـــبَّان (٤٨١) ، وغيرهم ، وإسناده صحيح ولفظه : **أثقلُ شيءٍ فى الميزانِ الخُلُقُ الحَسَنُ** .



❐ حديث [١٠٦٥] ❐

قـــال عـــبد بـــن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنى ابن أبى شيبة قال حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن يزيد بن أبى زياد عن سليمان بن عمرو بن الأحوص

---

(١) مما يدل على عدم ممارسة صاحب النظرات لفن التخريج أن عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ قد رواه عن أبى بكر بن أبى شيبة ، فأوَّل ما يلفت نظر الباحث الممارس ! البحث فى مصنفه .

عـــن أمه أم جندب قالت : رأيت رسول الله ﷺ رمى جمرة العقبة من بطن الـــوادى يوم النحر ، وهو على دابته ، ثم انصرف ، وتبعته امرأة من خثعم ومعها صبى لها به بلاء ، فقالت : يا رسول الله إن هذا ابنى وبقية أهلى ، وإن بـــه بلاء لا يتكلم ، فقال رسول الله ﷺ : ائتونى بشىء من ماء ، فأتى بماء فغسل يديه ، ومضمض فاه ، ثم أعطاها ، فقال : اسقيه منه، وصبى عليه منه، واستشفى الله ﷻ له . قال : فذهبت المرأة ، فقلت : لو وهبت لى منه ؟ ، فقالـــت : إنما هو لهذا المبتلى . قال : فلقيت المرأة من الحول ، فسألتها عن الغلام ، فقالت: برئ وعقل عقلا ليس كعقول الرجال .

قـــال : ضعيف ، وخرجه من عند أبى داود (١٩٦٦) ، وابن ماجة (٣٠٣١) وأحمد (٣٧٦/٦ ، ٣٧٩) .

●● **قلـــت** : فاته أنه أخرجه أبو داود (١٩٦٧) ، (١٩٦٨) ، وابن ماجـــة (٣٠٢٨) ، وأحمد (٥٠٣/٣) ، (٢٧٠/٥ ، ٣٧٩) ، والحميدى (٣٥٨) ، وابن أبى شيبة (٣٣٠/٤) ، وابن أبى عاصم فى « **الآحاد والمثانى** » (٣٢٩٣) ، وأبو داود الطيالسى (١٦٦٠) ، وابن سعد (٣٠٦/٨-٣٠٧) ، والطـــبرانى فى « **الكـــبير** » ج (٢٥) رقم (٣٨٥) ، (٣٨٩) ، والبيهقى (١٢٨/٥ ، ١٣٠) ، والبغوى فى « **شرح السنة** » (١٩٤١) ، وأبو نعيم فى « **المعرفة** » (٧٨٩٠) .

وقـــد أورده الدارقطنى فى علله (١١٩/٢/٥ أ) فقال : يرويه يزيد ابن أبى زيـــاد واختلف عنه ، فرواه شعبة ، واختلف عنه ، فقال سليمان بن حرب عن شعبة عن يزيد عن سليمان بن عمرو عن جدته ، وقال غندر عن شعبة عن يـــزيد عـــن سليمان عن أمه ، وقال عمرو بن مرزوق عن شعبة عن يزيد عن

سليمان قال سمعت امرأة سمعت النبى ﷺ ، ولم ينسب إليها ، وروى مفضل ابن فضالة عن يزيد بن أبى زياد عن سليمان بن عمرو قال حدثتنى أمى أم جندب ، ورواه الثورى ، وابن إدريس ، وابن علية ، وابن فضيل ، وجرير ، وعبد ابن حميد ، وعبد الرحمن بن سليمان[1] عن يزيد عن سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أمه ، ولم يذكر كنيتها إلا عبد الرحيم ، فإنه كناها، والصحيح عن أمه أم جندب كما قال مفضل بن فضالة . انتهى كلامه _ رحمه الله _ .



□ حديث [١٥٦٦] □

قال عبد بن حميد _ رحمه الله _ : حدثنا يزيد بن هارون قال أخبرنا شعبة عن حبيب قال سمعت مولاة لنا يقال لها ليلى تحدث عن أم عمارة **أن النبى ﷺ أُتِىَ بطعام، فأكل منه ، فقال لها : ادنى فكُلى ، فقالت: إنى صائمة . فقال : إن الصائم إذا أُكل عنده صلَّت عليه الملائكة حتى يفرغوا .**

قال صاحب النظرات : ضعيف ، وعزاه للترمذى رقم (٧٨٤) ، (٧٨٥) ، (٧٨٦) ، وابن ماجة رقم (١٧٤٨) ، وأحمد (٦/ ٣٦٥) ، والنسائى فى « **الكبرى** » ولم يذكر موضعه .

●● **قلت** : **وفاته** أنه خرجه أحمد (٦/٤٣٩) ، والدارمى (١٧٣٨)، والطيالسى (١٦٦٦) ، وابن أبى شيبة (٢/٤٩٨) ، وابن خزيمة فى « **صحيحه** » رقم (٢١٣٨) ، (٢١٣٩) ، (٢١٤٠) ، وابن حبان كما فى « **الإحسان** » (٣٤٣٠) ، وعبد الرزاق (٧٩١١) ، وأبو القاسم البغوى فى

---

(١) كذا بالأصل ، وهو خطأ ، وصوابه عبد الرحيم بن سليمان ، كما فى « **المنتخب** » وغيره ، وفى آخر الكلام كذلك ، والله أعلم .

« **الجعديات** » (٨٧٢) ، وأبو يعلى فى « **مسنده** » (٧١٤٨) ، وابن سعد فى « **الطبقات** » (٨/٤١٥-٤١٦) والبيهقى فى « **السنن الكبرى** » (٤/٣٠٥)، والبغوى فى « **شرح السنة** » (١٨١١)، وابن أبى عاصم فى « **الآحاد والمثانى** » (٣٣٦٩) ، (٣٣٧٠) ، (٣٣٧١) ، والطبرانى فى « **الكبير** » ج ٢٥ رقم (٤٩) ، (٥٠) ، وأبو نعيم فى « **المعرفة** » (٧٩٩١) ، وفى « **الحلية** » (٢/٦٥) .



□ حديث [١٥٦٧] □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا عبد الله بن عمر عن القاسم بن غنام عن بعض أهله عن أم فروة ، وكانت ممن بايعَ النبى ﷺ **قالت : سألتُ رسولَ الله ﷺ: أى العملِ أفضل ؟ قال : الصلاةُ فى أول وقتها .**

قال صاحب النظرات : صحيح لغيره ، إذ إن فى إسناده القاسم ابن غنام ، وهو مضطرب الحديث ، وبعض أهله ، وهم مجهولون ، ثم ذكر تخريجه من « **سنن أبى داود** » (٤٢٦) ، والترمذى (١٧٠) ، وذكر تعليق الشيخ أحمد شاكر على الحديث كاملا ، فأغناه الشيخ ـ رحمه الله ـ عن تخريجه من أحمد والدارقطنى وابن سعد والحاكم .

●● ومع ذلك ، فقد **فاته** أنه أخرجه عبد الرزاق فى « **المصنف** » (٢٢١٧) ، وابن أبى شيبة فى « **مصنفه** » (١/٣٥٠) ، وابن أبى عاصم فى « **الآحاد والمثانى** » (٣٣٧٣) ، (٣٣٧٤) ، (٣٣٧٥) ، والطبرانى فى « **الكبير** » ج (٢٥) رقم (٢٠٧) (٢١١) ، والبيهقى فى « **السنن الكبرى** » (١/٤٣٤) ، وأبو نعيم فى « **المعرفة** » (٨٠١١) وفى « **الحلية** »

(٧٣/٢) وابـــن عبد البر فى « **التمهيد** » (٣٤١/٤) ، وأورده الدارقطنى فى « **العلل** » (٥/٢/١١٩ب) : فقال : يرويه عبد الله بن عمر[1] عن القاسم ابن غـــنام ، فأما عبد الله ، فقال معتمر عنه عن القاسم بن غنام عن جدته عن أم فروة ، وقال محمد بن بشر عن عبد الله عن القاسم عن بعض أهله عن أم فروة لم يذكر بينهما أحدًا ، وخالفهما أبو نعيم وعبد الله بن سعيد بن عبد الملك أبو صفوان ، وحماد ، والحناط ، ويزيد بن هارون ، ووكيع ، وإسحق بن سليمان الـــرازى ، وأبـــو عاصم ، وعثمان بن عمر ، فرووه عن عبد الله بن عمر عن القاسم بن غنام عن بعض أهلِه عن أم فروة .

وقال عيسى بن يونس عن العمرى عن القاسم بن غنام عن بعض عماته عن بعض أمهاته عن النبى ﷺ ، وقال محمد بن بشار والشاعر عن العمرى عن القاسم عن بعض جداته عن أم فروة ، وقال منصور بن سلمة عن عبد الله ابن عمـــر عـــن القاسم عن جدته عن أم فروة ، وكذلك قال الليث بن سعد عن العمرى ، وقال أبو عقيل يحيى بن المتوكل عن العمرى عن نافع عن ابن عمر ، ووهـــم فـــيه ، ورواه الضـــحاك بن عثمان عن القاسم بن غنام عن امرأة من التابعـــيات ، ولم يسمها عن النبى ﷺ ، والقول قول من قال : عن القاسم ابن غنام عن جدته عن أم فروة . انتهى كلام الدارقطنى ـ رحمه الله ـ .

●● **قلـــت** : وجدتـــه مجهولة ، فالحديث ضعيف كما قال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ .

وقـــد أورد لـــه الزيلعى ـ رحمه الله ـ فى « **نصب الراية** » (٢٤١/١) طرقاً ، وبين ضعفها .

---

(١) فى المخطوط ما لم يتضح لى فى هذا الموضع .

وأما تصحيح صاحب النظرات للحديث ، وتقويته بحديث ابن مسعود فى أفضل الأعمال وأنها الصلاة لوقتها ، فخطأٌ ظاهرٌ ، ففرق بيِّنٌ بين اللفظين ، والله المستعان .



☐ حديث (١٥٦٨) ☐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ: حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا هانئ ابن عثمان عن أمه حميضة ابنة ياسر عن جدها يسيرة ، وكانت من المهاجرات قالـت : قال لنا رسول الله ﷺ : **عليكُن بالتهليلِ والتسبيحِ والتقديسِ ، ولا تغفلن فتنسين الرحمةَ ، واعقدنَ بالأناملِ ، فإنهنَّ مسؤولات مستنطقات .**

قال :ضعيف ، وخرجه من « **سنن أبى داود** » (١٥٠١) ، والترمذى (٣٥٨٣) وأحمد (٦/٣٧٠-٣٧١) .

●● **وفاته** أنه أخرجه : ابن أبى شيبة (٢/٢٨٢) ، (٧/٦٦) ، وابن سـعد (٨/٣١٠) ، وابـن حبان كما فى « **الإحسان** » (٨٤٢) ، والحاكم (١/ ٥٤٧) ، والطبرانى فى « **الكبير** » ج (٢٥) رقم (١٨٠) ، (١٨١)، وفى « **الدعـاء** » (١٧٧١) ، (١٧٧٢) ، والبيهقى فى « **الدعوات الكبير** » (٢٨٢) ، وابـن أبى عاصـم فى « **الآحاد والمثانى** » (٣٢٨٥) ، وأبو بكر الشـافعى فى « **الغيلانيات** » (٦٥٤) ، وأبو نعيم فى « **المعرفة** » (٧٨٧٣) ، وفى « **الحلية** » (٢/٦٨) ، وابن الأثير فى « **أسد الغابة** » (٧/٢٩٦) ، وابن حجـر فى « **نـتائج الأفكـار** » (١/٨٣-٨٥) ، وقد صححه ابن حبان ، والذهبى ، وحسنه النووى فى « **الأذكار** » ، وابن حجر فى « **النتائج** » .



❐ حديث (١٥٦٩) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أخبرنا يزيد بن هارون قال أخبرنا محمد بن إسحاق عن الحارث بن فضيل عن الزهرى عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن كعب عن أبيه قال : لما حضرت كعباً الوفاةُ أتتهُ أمُ بشر بنت البراء ، فقالت: يا أبا عبد الرحمن إنْ لقيتَ ابنى فلاناً فأقْرِئه منى السَّلام ، فقال لها : غفرَ الله لكِ يا أم بشر نحنُ أشغلُ من ذلك ، قالت: أسمعتَ من رسول الله ﷺ يقول : إنَّ نسمةَ المؤمنِ تسرحُ فى الجنَّةِ حيثُ شاءت ، وإنَّ نسمةَ الكافرِ فى سجِّين . قال : بلى ، قالت : فهو ذاك .

○ **قال** : صحيح وخرجه من عند أحمد والنسائى وابن ماجة ، وقال : وفى إسناده اختلاف لا يضر .

●● **قلت** : رواه ابن ماجة (١٤٤٩) ، والطبرانى فى « **الكبير** » ج (١٩) رقم (١٢٢) ، والبيهقى فى « **البعث والنشور** » (٢٢٦) وأبو نعيم فى « **المعرفة** » (٨٠٣٧) واللالكائى (٢١٦٢) كلهم كرواية المصنف من طريق محمد بن إسحاق عن الحارث بن فضيل عن الزهرى به ، ومحمد ابن إسحاق مدلس ، ولم يصرح بالتحديث ، وقد خالفه عبد الرزاق ، فرواه عن معمر عن الزهرى بإسناده ، فجعل الحديث من مسند كعب بن مالك ، هكذا رواه أحمد (٣/٤٥٥) ، وعبد بن حميد (٣٧٦) ، والطبرانى ج (١٩) رقم (١١٩)[١] .

وعبد الرزاق أثبت من ابن إسحاق فروايته أولى، وقد توبع عبد الرزاق .

- فرواه مالك فى « **الموطأ** » ص (٢٠٦ - ٢٠٧) ، ومن طريقه

---

(١) وهو فى « **مصنف عبد الرزاق** » (٩٥٥٦) مرسل ، وقال فيه : أرواح الشهداء .

النسائى (٤/١٠٨) ، وابن ماجة (٤٢٧١) ، والآجرى فى « **الشريعة** » (٩٨٠) ، والطبرانى فى « **الكبير** » ج (١٩) رقم (١٢٠) ، والبيهقى فى « **البعث والنشور** » (٢٢٤) ، وأبو نعيم فى « **الحلية** » (٩/١٥٦) ، واللالكائى (٢١٦٠) .

- ورواه ابن حبان كما فى « **الإحسان** » (٤٦٥٧) من طريق الليث ابن سعد .

- ورواه أحمد (٣/٤٥٦) ، والطبرانى فى « **الشاميين** » (٣١٩٥) ، والبيهقى فى « **البعث والنشور** » (٢٢٥) من طريق شعيب ، ورواه أحمد (٣/٤٥٥-٤٥٦) ، والبيهقى فى « **البعث والنشور** » (٢٢٣) ، واللالكائى (٢١٦١) من طريق يونس.

- ورواه أحمد أيضا (٣/٤٥٥) ، والطبرانى فى « **الكبير** » ج (١٩) رقم (١٢٤) من طريق صالح بن كيسان .

- ورواه أحمد أيضا (٣/٤٦٠) ، والطبرانى فى « **الكبير** »ج (١٩) رقم (١٢١) من طريق أبى أويس .

- ورواه الترمذى (١٦٤١) ، وأحمد (٦/٣٨٦) ، والحميدى (٨٧٣) ، والطبرانى فى « **الكبير** » ج (١٩) رقم (١٢٥) كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار .

- والطبرانى فى « **الكبير** » ج (١٩) رقم (١٢٣) ، وابن عبد البر فى « **التمهيد** » (١١/٦٠) من طريق الأوزاعى ، كلهم [معمر ، ومالك ، والليث ، وشعيب ، ويونس ، وصالح بن كيسان ، وأبو أويس ، وعمرو ابن

دينار ، والأوزاعى] تسعتهم عن الزهرى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب عن كعب ، فجعلوا الحديث من رواية كعب عن النبى ﷺ ، وليس فى رواية أحد منهم ذكر الكافر فهى شاذة ، ولذا فقد أخطأ صاحب النظرات من وجهين :

● **الأول** : تصحيحه الحديث كاملا ، مع هذه الزيادة الشاذة .

● **الثانى** : جعله الحديث من رواية أم بشر .

وفى رواية ابن عيينة قال : أرواح الشهداء ، والظاهر أنها شاذة أيضا بهذا الإسناد ، وقد اختلف فى اسم الصحابية : هل هى أم بشر أو أم مبشر فى طرق الحديث ، وقد نبه عليه أبو نعيم فى « **المعرفة** » (٣٤٧٤/٦) .



❐ حديث (١٥٧٣) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنى يحيى بن عبد الحميد قال حدثنا ابن المبارك عن عبد الله بن عتبة عن ابن شهاب عن عروة **عن أسماء بنت أبى بكر أنها كانت إذا ثردت غطّتهُ شيئاً حتى يذهب فوره ، ثم تقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : هو أعظم للبركة .**

قال صاحب النظرات : صحيح لغيره ، وخرجه من عند أحمد ، والدارمى ، وابن حبان ، والحاكم ، والبيهقى .

●● **قلت** : لما رأيت تخريجه الحديث من الدارمى وابن حبان والحاكم والبيهقى ، رجعت إلى الصحيحة لشيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ عملاً بالأصل الذى بيّنته آنفا ، فعلمت أخذه لتخريج الشيخ من « **الصحيحة** » (٣٩٢) فارجع إليه ، ولا كلام ، والسلام .



● موقف صاحب النظرات من الأحاديث التي تتبعتها عليه في التفنيد ●



❐ حديث [١٥٥١] ❐

لقـــد بيَّنتُ فى «**التفنيد**» ص (١٤٠-١٤٣) أن عبد بن حميد روى عن روح بن عبادة عن الأوزاعى عن حسان بن عطية : قال : لما نزل بعنبسة بن أبى سفيان اشتد جزعه ، فقيل : ما هذا الجزع ؟

فقـــال : أما إنى سمعت أم حبيبة _ يعنى أخته _تقول : سمعت النبى ﷺ يقـــول : **من صلى فى يوم ثنتى عشرة ركعة حرم الله ﷻ لحمه على النار** . قال : فما تركتهن بعد .

وقد رواه أحمد (٣٢٥/٦) عن روح عن الأوزاعى عن حسان بن عطية قال : لما نزل بعنبسة بن أبى سفيان الموت اشتد جزعه ، فقيل له : ما هذا الجزع ؟ فقال : أما إنى سمعت أم حبيبة _ يعنى أخته _ تقول : قال رسول الله ﷺ : **من صـــلى أربعـــاً قبل الظهر وأربعاً بعدها حرَّم الله لحمه على النار** . قال : فما تركتهن منذ سمعتهن .

فتبيَّن أنَّ أحمد اتفق مع عبد بن حميد فى إسناد الحديث كاملاً ومتنه ، إلا فى جملة الشرط ، فقال عبد بن حميد : (**من صلى فى يوم ثنتى عشرة ركعة**) ، وقال أحمد : (**من صلى أربعاً قبل الظهر ، وأربعاً بعدها**) .

ولا يشك من له أدنى معرفة بالحديث فى تقديم أحمد على عبد بن حميد فـإن عبد بن حميد على شهرته ومكانته لم أرَ أحدًا نصَّ على توثيقه ، فأين هو من أحمد بن حنبل الذى هو أحمد بن حنبل ؟

فكـيف إذا تـابع أحمد بن حنبل كل من محمد بن إسحاق الصغانى ، ومحمد بن عبيد الله بن المنادى ، والصغانى ثقةٌ ثبتٌ ، والآخر ثقة ؟

فكيف إذا تابع روحاً موسى بن أعين باللفظ الذى رواه أحمد ، وموسى ثقة من رجال الصحيحين .

فكيف إذا تابع حسان بن عطية كل من القاسم بن عبد الرحمن صاحب أبى أمامة وهو صدوق ، ومكحول وهو ثقة ، وعبد الله بن المهاجر ، وقد قال عنه فى « **التقريب** » : مقبول ؟

وقد بينت هذه الروايات كلها فى « **التفنيد** » ، فأصر فضيلة الشيخ على تجـاهل هـذه العلة ، وأصر أيضاً على تصحيح رواية عبد بن حميد ، فما وراء ذلـك؟ هل يرى فضيلة الشيخ أن بيان علل الأحاديث من فضول القول ؟ فلئن كـان كذلك فما قوله فيمن رمى الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ بتقوية الأسانيد دون نظر إلى أوجه إعلالها ؟

● **تنبـيه** : لأم حبيبة حديث نحو بعض لفظ عبد بن حميد بإسناد آخر أخرجه « **مسلم** » (٧٢٨) وغيره عن عمرو بن أوس عن عنبسة عن أم حبيبة عن النبى ﷺ قال : **ما من عبد مسلم يُصلّى لله كل يوم ثنتى عشرة ركعة تطوعاً ، غير فريضة ، إلا بنى الله لَه بيتاً فى الجنة ، أو إلا بُنِىَ له بيت فى الجنة .**

● **تنبيه آخر** : لقد نبهت فى « **التفنيد** » على أنه قد تصحَّف فى نسخة فضيلة الشيخ ؛ عنبسة إلى عتبة ، فأصلح الخطأ ، و لم يُشر إلى مصدر التصويب، والله المستعان .



❐ حديث (١٥٥٢) ❐

قال فى الطبعة الأولى : محمد بن يزيد بن خنيس مقبول .

● **فقلــت فى** « **التفنــيد** » ص (١٤٣) : قــد تابع فيه قول الحافظ فى « **التقريب** » وهو خطأ ، فإن أبا حاتم وثَّقه على شحِّه بهذه اللفظة ، وأثنى عليه ابن حبان .

○ فأصرَّ فى الطبعة الثانية على الحكم على محمد بن يزيد بن خنيس بأنه مقبول ، فهل يعنى ذلك أن فضيلة الشيخ مُتشبِّث بتقليد ابن حجر وإن ظهر أن الحق بخلاف قوله ؟

● **وأقول** : ينفى ذلك أن فضيلة الشيخ قد قال منذ أكثر من أربعة عشر عاماً فى مقدمة « **نظراته فى السلسلة الصحيحة** » وهو يصف نفسه : مجتهدين رأيــنا فى استخلاص الأحكام على الرجال ، ومن ثم على الأحاديث ما وسعنا الاجــتهاد ، غير متقيدين باجتهاد حافظ بعينه كابن حجر فى « **التقريب** » أو غيره من الحفاظ ؟

فهل فضيلة الشيخ لا يدرى شيئاً عن طريقة أهل الحديث ؟ أم ماذا وراء ذلك ؟



❐ حديث (١٥٦٠) ❐

قال فى الحكم عليه : إسناده ضعيف ، إذ إن فى سنده موسى بن عبيدة الربذى ، وهو ضعيف ، ثم قال ، أما لفظة (بعال) فى الحديث فلم أقف عليها فى غير حديث أم خلدة _ رضى الله عنها _ ، كذا قال فى الطبعة الأولى .

● **وأقــول** : قــد أوقفــتُه على هذه اللفظة فى غير حديث أم خلدة _ رضى الله عنها _ .

فقد أوردتُّه من حديث ابن عباس ، وعبد الله بن حذافة ، وأبى هريرة ، ومــن حديــث يوسف بن مسعود بن الحكم الزرقى عن جدته ، ومن حديث ســعد بــن أبى وقاص ، وزيد بن خالد _ رضى الله عنهم أجمعين _ ، وبعضها أحسن حالاً من حديث أم خلدة .

○ فلماذا أصرَّ فضيلة الشيخ على القول بأنه لم يقف على شىء بعد أنْ أُوقف على أشياء ؟



❐ حديث (١٥٦٣) ❐

لقد علق فضيلة الشيخ على الحديث فى الطبعة الأولى بقوله :

لم نستطع تحديد ميمون من هو ؟

● فذكــرت له فى « **التفنــيد** » أنَّ الحديــثَ مخرَّجٌ من ستة مصادر ، والحديثُ مذكورٌ فى أحدها وهو « **المعجم الكبير** » للطبرانى فى موضعين ، وفى المصدر الثانى وهو « **موضح أوهام الجمع والتفريق** » فى ثلاثة مواضع ، فحصل

من هذا أن الحديث مذكور فى تسعة مواضع ، وميمون الذى لم يستطع فضيلة الشيخ تحديده محدد ، ومنسوب فيها : ميمون بن مهران، وهو ثقة فقيه مشهور، بل لا يكاد يخلو من ترجمته كتاب ، فأين حظ هذا الرواى المسكين من قول فضيلة الشيخ فى مقدمة هذه الطبعة : بلا شك فقد ظهرت فى هذه السنوات كتب فى علل الأحاديث ودواوين من دواوين السنن كانت من قبل فى عالم المخطوط المحفوظ فى الخزائن والأدراج ، فخرجت إلى الناس وتداولوها بالنشر والتوزيع والبحث والاطلاع ، ومما لا شك فيه أن هذا له تأثير على تخريج الأحاديث التى خرجت من قبل ، وعلى الحكم عليها كذلك بعد ظهور هذا الكم الهائل من كتب العلل والسنن ، فأضفت ما تيسر لى إضافته من التخريج وأقوال علماء العلل على الطبعة السابقة .

وهذا فيما لم يقف عليه ، فكيف وقد أوقفته فى التفنيد على حال الراوى وأنه ثقة مشهور ؟

●● فهذا يحتمل أمرين لا ثالث لهما :

– **الأول** : إما أن فضيلة الشيخ لم ينظر فى « **التفنيد** » فى هذا الموضع ليرى انتقاد الحديث عليه ، وآنئذ هل يمكن لأحد أن يُجوِّز ذلك مع محاشاة جناب فضيلة الشيخ عن الاستهتار وعدم المبالاة فى الحكم على حديث رسول الله ﷺ ؟

– **الثانى** : أن يكون فضيلة الشيخ قد وقف على هذا الموضع من « **التفنيد** » ورآهُ وحُدد له الراوى ثم أصرَّ على دعوى أنه لم يستطع تحديده ! فماذا يمكن أن يقول الغيور على أصول دينه حينئذ ؟!!!

وقـــد عـــزا الحديـــث لـــ « **ضعيف الجامع** » ، ولم يخرِّجه ، فقلتُ في « **التفنـــيد** » ص (١٤٦) : أتدرى لِمَ لَمْ يذكر تخريجاً مع عزوه لـــ « **ضعيف الجـــامع** » ؟ لأن الشـــيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ قد عزاه لـــ « **الضعيفة** » رقم (٣٣٥٢) ، ولم يكـــن قـــد نشر بعد ، مع أن الشيخ ـ رحمه الله ـ قد عزاه للطبرانى ، ولم يكتب موضعه فيه ، فلم يصل إليه صاحب النظرات بنفسه .

فلم يعقب صاحب النظرات على ذلك بشيء !.



❐ حديث (١٥٦٧) ❐

لقد حكم عليه فى الطبعة الأولى بالصحة ؛ حيث قال : صحيح لغيره ، وذلـــك لكونـــه صححه بحديث ابن مسعود مرفوعا : **أنَّ أفضل الأعمالِ هى الصلاة لوقتها** .

وأمـــا حديث الباب (حديث أم فروة) ففيه أن أفضل العمل : الصلاة فى أول وقتها .

● فقلـــت فى « **التفنيد** » ص (١٥١) : أما تصحيح صاحب الترشيد للحديـــث وتقويته بحديث ابن مسعود فى أفضل الأعمال وأنها الصلاة لوقتها ، فخطأٌ ظاهرٌ ، ففرقٌ بيِّنٌ بينَ اللفظين ، والله المستعان . اهـــ .

○ فغـــيَّر فضـــيلة الشيخ الحكم على الحديث من (صحيح لغيره) فى الطـــبعة الأولى إلى (فى إســـناده ضعف) فى الطبعة الثانية ، ولم يُضف كلمة واحدة ، ولم يُبيِّن سبب تغييره الحكم على الحديث ، وهكذا فليكن الحكم على الأحاديث وإلا فلا !!!

على أنه قد سقطت جملة من كلام الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ مما نقله أولا ، وفيها بيان ضعف الحديث ، فهى تناسب الحكم الثانى لا الأول .

عـــلى أننى قد ذكرت حكم الدارقطنى ـ رحمه الله ـ على الحديث ، فلم يلتفـــت إليه فضيلة الشيخ ، مع أن كلام الدارقطنى بين يديه وأمام عينيه ، ولن نطالـــب على أخذه بمقابل ، وما الفرق عند فضيلة الشيخ بين هذا الموضع وبين ما أضافه من علل الدارقطنى لبعض الأحاديث فى أول الكتاب ؟



❐ حديث (١٥٦٩) ❐

لقد حكم فضيلة الشيخ بالصحَّة على الحديث بأكمله فى الطبعة الأولى .

● فبينت فى « **التفنيد** » ص (١٥٣-١٥٤) أن الحديث من طريق محمد ابن إسحاق وهو مدلس ، وقد عنعن فى هذه الطريق وفى غيرها .

وقد ضعَّف فضيلة الشيخ أحاديث بسبب عنعنة محمد بن إسحاق فقط مـــنها : الحديث رقم (١١١٨) حيث قال : سنده ضعيف، وعلل ذلك بقوله : فى إسناده محمد بن إسحاق مدلس ، وقد عنعن .

وقـــد بينت أن محمد بن إسحاق قد خولف فى متن الحديث وسنده ، خالفه عبد الرزاق فجعل الحديث من « **مسند كعب بن مالك** » ، ودون ذكر مـــا جاء فى « **الكافر** » وذكرت أن عبد الرزاق أوثق من محمد بن إسحاق وإن صـــرح بالسماع ، فكيف إن لم يصرح كالحال فى هذا الموضع ؟ ، فكيف إذا رواه تسعة ثقات عن الزهرى عن عبد الرحمن عن كعب كرواية عبد الرزاق .

فمـــن عندَه أدنى معرفة بالحديث لا يشك في الحكم بضعف رواية محمد ابـــن إســـحاق والحالة هذه ، ومع ذلك فقد أصرَّ فضيلة الشيخ على تصحيح الحديث من رواية محمد بن إسحاق مع عدم تصريحه بالسماع ومخالفته ، فلماذا؟

هـــل لم يقف فضيلة الشيخ على هذا البيان مع وقوف القاضي والداني عليه ؟ أم أن فضيلة الشيخ له منهج آخر في الحكم على الأحاديث ؟



● نظرات في عمل صاحب النظرات على المنتخب ●

● (الطبعة الثانية)[(١)] ●



إننى عندما قمت بتتبع بعض الأحاديث من عمل صاحب النظرات على كتاب « **المنتخب** » لعبد بن حميد ، وهالنى ما وقفت على ما فيه من خلل وقصور ، وذلك فى كتاب « **الانتصار** » فى الطبعة الأولى فقلت :

أسأل الله ﷻ أن يقيض لـ « منتخب عبد بن حميد » هذا السفر العظيم طالب علم مستفيد ليخدمه الخدمة التى تليق به .اهـ.

فبادر صاحب النظرات بعدها بإعادة طباعة « **المنتخب** » ، فظننت أنه فعل ذلك لإكمال النقص وإصلاح الأخطاء وخدمة الكتاب الخدمة اللائقة بمصدر من مصادر السنة ، وقوّى هذا الظن ما قاله فضيلة الشيخ صاحب النظرات فى مقدمة هذه الطبعة حيث قال :

هذه هى الطبعة الثانية لكتاب « المنتخب من مسند عبد بن حميد ـ رحمه الله تعالى ـ » بتحقيقى وتعليقى ، أقدمها لإخوانى أهل الإسلام وفقهم الله لكل خير ، بعد أن نفدت الطبعة الأولى ، إذ قد طبعت الطبعة الأولى منذ ما يقارب سبعة عشر عاما ، وبلا شك فقد ظهرت فى هذه السنوات كتب فى علل الأحاديث ودواوين من دواوين السنن كانت من قبل فى عالم المخطوط المحفوظ فى الخزائن والأدراج ، فخرجت إلى الناس وتداولوها بالنشر

---

(١) وقـــد قام على طبعها ونشرها دار بلنسية للنشر والتوزيع ـ المملكة العربية السعودية ـ الرياض .

ص . ب ٥٧٢٤٢ ـ الرمز البريدى ١١٥٧٤ ـ هاتف وفاكس : ٤٥٤٧٥٤٩ .

والتوزيع والبحث والاطلاع ، ومما لا شك فيه أن هذا له تأثير على تخريج الأحاديث التى خُرِّجت من قبل وعلى الحكم عليها كذلك بعد ظهور هذا الكم الهائل من كتب العلل والسنن . انتهى كلامه .

● **وأقول** : الظاهر من كلامه أنه يبرر النقص والخلل وكثرة الأخطاء التى وقعت فى عمله فى الطبعة الأولى للمنتخب بتعليقه ، بأن سبب ذلك أن دواوين السنة وكتب علل الأحاديث كانت بعيدة عنه لكونها حبيسة الخزائن والأدراج فى عالم المخطوطات ، ويوضح ذلك قوله (ومما لا شك فيه أن هذا له تأثير على تخريج الأحاديث التى خُرِّجت من قبل وعلى الحكم عليها كذلك بعد ظهور هذا الكم الهائل من كتب العلل والسنن)[1] ، فلو سلمنا لفضيلة الشيخ أن هذا هو السبب فيما ظهر فى عمله على المنتخب من قصور وخلل[2] ، فإن هذا يشعرنا بأن فضيلته سيرينا تخريجاً للأحاديث لا عهد لنا به ، وتحقيقا وتدقيقا فى الحكم على الرواة والأحاديث لم نره قبل خاصة بعد ظهور هذا الكم الهائل من كتب العلل والسنن ، وبعد تشويقه لنا إلى رؤية عمله الجديد الذى فيه أثر هذا الكم الهائل من كتب السنن والعلل بدأ فضيلته يهون من شأن أثر هذه الكتب على عمله الجديد بقوله (فأضفت ما تيسر لى إضافته من التخريج وأقوال علماء العلل على الطبعة السابقة) هكذا علقه بما تيسر له ، ثم بدأ يقلل من شأن تخريج الأحاديث بقوله (وإن لم أحرص على ذكر كل من أخرج

---

(١) إذا كان يعتذر عن أخطائه بكون عمله قد قام به منذ سبعة عشر عاماً فلماذا لم يعتذر عن أخطاء الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ التى يعتبرها أخطاء وقد مضى على كثير من أعماله أكثر من أربعين عاما ؟

(٢) هذا مع أن الذى يرجع إلى أخطائه وقصوره فى التخريج فإنه سيجد أنه لا صلة بين أخطائه وقصوره وبين ما لم يكن خرج ونشر من كتب الحديث والعلل ، فهل « **صحيح مسلم** » و « **صحيح البخارى** » لم يكونا موجودين وقتها ؟! .

الحديث خشية إثقال الكتاب بالحواشى ، ثم لوجود الموسوعات التى عنى أهلها بإيراد أطراف الأحاديث فيها[١]) .

ثم ذكر مرة ثانية فى مزايا طبعته الثانية عن التى قبلها : **إيراد مزيد من أقوال علماء العلل على بعض الأحاديث ، مع مزيد من التخريج حيث يحتاج الأمر إلى مزيد من التخريج .** انتهى كلامه ، وهو مزيد مع مزيد حيث يحتاج الأمر إلى مزيد ، فمتى يحتاج الأمر إلى مزيد ومتى لا يحتاج ؟ ، ترك فضيلة الشيخ الأمر كل يفهمه كما يشاء ، ثم استمر فى فتح الباب لنفسه ليخرج من أى إلزام بشىء من هذا الكلام الكبير الذى أورده فى أول كلامه وهو هذا الكم الهائل الذى كان محجوبا عنه من كتب السنن والعلل ، فأعاد ذكر عدم اهتمامه بمسألة التخريج فختم الكلام بها قائلا : ولم تكن همتى _ كما أسلفت _ التوسع فى التخريج لما قد أشرت إليه[٢] .

وعلى كل فإنه مع اجتهاده فى ألا يجعل نفسه ملزماً بشىء فى التخريج فإنه لم يستطع إلا أن يقر لنا بشىء ، وهو أنه يزيد من التخريج حيث يحتاج الأمر ، وهذا يعنى أنه يتبع هذا الأصل فى إضافاته على تخريج الأحاديث وأقوال علماء العلل ، فنظرت فيما أضافه من أقوال علماء العلل أولاً فكان ما يأتى :



(١) إذا كان وجود الموسوعات مغنياً فلماذا التخريج من أصله ؟ .
(٢) ومتى تكون همتك التوسع فى التخريج إن لم تكن فى أصل من أصول السنة ؟

● ما أضافه صاحب النظرات من كتب العلل ودواوين السنة ●



عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ مرَّ على صبرة طعام[١] ، فأدخل يده فيها ، فنالت أصابعه بللاً فقال : **ما هذا يا صاحب الطعام ؟** . قال : أصابته السماء يا رسول الله ، قال : **أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس ؟ من غش فليس مني** .[٢]

فدلَّ هذا الحديث على أن الذى يجعل الجيد من سلعة مما يواجه الناس ، ويخفى الردىء منها أن هذا من الغش الذى تبرأ منه رسول الله ﷺ ، وتبرؤه ﷺ من شيء يدل على أنه من الكبائر ، ولقد وقع غالب التجار فى زماننا فى هذا النوع من الغش ، فتجار الفاكهة والخضراوات حينما يعبؤون أقفاص الفاكهة أو الخضراوات يجعلون الجيد فوق والردىء بداخله ، وقد أصبح هذا الغش عرفاً سارياً بينهم حتى اصطلحوا له على اسم خاص بذلك ، وهو التوشيش[٣] ، والذى دفعنى إلى بيان ذلك هو حاجتنا إليه فى بيان ما نحن بصدده ، وذلك لأننى حين نظرت فيما أضافه صاحب النظرات من كتب العلل وجدته قد أشار إلى الأحاديث المذكورة فى علل الدارقطنى من أول حديث فى الكتاب إلى الحديث رقم (١٥٩) ، ولم يكد يترك حديثاً مذكورًا فى علل الدارقطنى من الأحاديث من رقم (١) إلى رقم (١٥٩) إلا ذكر كلام الدارقطنى حوله أو

---

(١) صبرة الطعام : هى الطعام المجتمع كالكومة

(٢) رواه مسلم (١٠٢) .

(٣) وهى كلمة عامية مصرية مشتقة من (الوش) ، وهو الوجه بالعامية ، ومعناها تحسين صورة الوجه من السلعة .

بعضه أو يشير إلى موضعه من العلل[1] ، والذى عرفناه وسمعنا به عن أهل العلم إذا وجد أن الأجزاء الأولى من كتاب لبعضهم منقحة ومجودة ، والباقى دونها فى الخدمة أنهم يقولون فى مثل هذا : إن العالم قد جمع كتابه، وبدأ ينقحه ويراجعه، فاخترمته المنية قبل أن يتمه ، فوقف عند الموضع الفلانى ، وأما فضيلة الشيخ صاحب النظرات فمعلوم أنه لا يزال حياً يُرزق ، بل قد كتب بعد هذا الكتاب أشياء ، فلم يبق إلا أن يقال : إما أن كتاب العلل قد انتهى عند هذا الحد ، وإما أن فضيلة الشيخ قد قصد تحسين الجزء الأول من الكتاب فقط دون سائره .

وأما الاحتمال الأول فليس بشيء ، فهذه بعض الأحاديث التى ذكرها الدارقطنى فى «**علله** » ، ولم يذكرها فضيلة الشيخ :

١- الحديث رقم (٥٣٤) فى «**المنتخب** » موجود فى « **العلل** » برقم (١٣٣٤) .

٢- الحديث رقم (٥٣٩) فى «**المنتخب** » موجود فى « **العلل** » برقم (١٣٩٣) .

٣- الحديث رقم (٥٤١) فى «**المنتخب** » موجود فى «**العلل** » برقم (١٣٢٢) .

٤- الحديث رقم (٥٤٢) فى « **المنتخب** » موجود فى « **العلل** » برقم (١٣٣٢) ، ومع إعلال الدارقطنى له من هذا الوجه ، فقد صححه صاحب النظرات .

٥- الحديث رقم (٥٤٦) فى « **المنتخب** » موجود فى « **العلل** » برقم (١٣١٩) ، وقد خالف صاحب النظرات فيه ما رجحه الدارقطنى ، بل إننى قد ذكرت فى كتاب « **التفنيد** » حديثين من « **المنتخب** » أوردهما الدارقطنى فى علله ، فلم يلتفت لذلك صاحب النظرات فى الطبعة الثانية ، وهما الحديث رقم

---

(١) وقد عزا إلى علل الدارقطنى (١٦٧/٢) عند الكلام على الحديث رقم (٥٣٣) ، فى الجزء الأول من الطبعة الأولى مما يدل على أن « **علل الدارقطنى** » كان بين يديه فى الطبعة الأولى ، ولم تكن حبيسة الخزائن والأدراج فى عالم المخطوطات .

(١٥٦٥) من «**المنتخب**» ، وهو مذكور فى « **التفنيد** » ص (١٤٨) ، والحديث رقم (١٥٦٧) من «**المنتخب**» ، وهو مذكور فى « **التفنيد** » ص (١٥٠) ، فدل هذا على بطلان احتمال انتهاء كتاب «**العلل**» للدارقطنى عند آخر حديث نقل منه صاحب النظرات ، وهو الحديث رقم (١٥٩) ، فلم يبق إلا أن يُقال إن فضيلة الشيخ صاحب النظرات قد قصد تحسين وتزيين الجزء الأول من الكتاب فقط دون سائره ، وحينئذ هل يقال إن فضيلة الشيخ قد أدخل طريقة التوشيش فى الأعمال العلمية فيكون لفضيلته مزية السبق بإدخالها على كتب أهل العلم[1] ؟ ، ومما يقوى هذا الاحتمال أن فضيلة الشيخ قد صور فى الحديث الأول ما يسميه بالخريطة ذات الأسهم ، ولم يُعدْ وصفها إلا فى الحديث رقم (٢٣) فقط ، وتأمل الصورة :

(١) ولك أن تتصور كم الذين تأثروا بفضيلة الشيخ من أصحابه بحمل هذه الطرق المخترعة المبتكرة فى العلم ، واحمد الله على العافية .

● ومن عجيب أمر صاحب النظرات أنه كان فى الجزء الذى أضافه من « **علل الدارقطنى** » أحيانا ينقل من كلام الدارقطنى ما يهدم كلامه وهو لا يدرى ؛ ففى الحديث رقم (١٤١) حكم على إسناده بالصحة ، ونقل عن الدارقطنى تصويب الانقطاع فيه حيث قال : رواه عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى عن سعد، لم يذكر بينهما أحدًا ، وكذلك رواه يونس ومالك عن الزهرى عن سعد ، وهو الصحيح .

● **قلت** : والزهرى لم يدرك سعدًا .

تخريج الحديث رقم ١

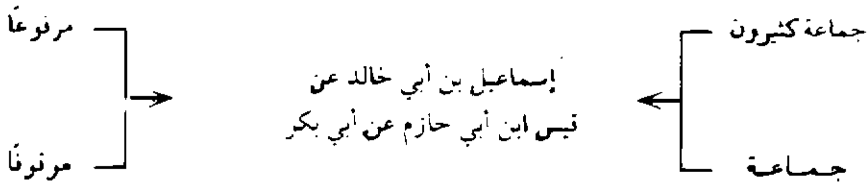
وجماعة من الذين رووه موقوفًا.

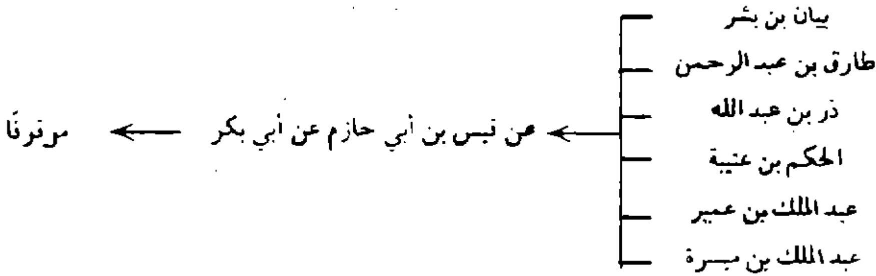
ثم قال أيضًا: ورواه بيان وطارق بن عبد الرحمن وذر بن عبد الله الهمداني والحكم بن عتيبة وعبد الملك بن عمير، وعبد الملك بن ميسرة، فرووه عن قيس عن أبي بكر موقوفًا.

قال: وجميع رواة هذا الحديث ثقات ويشبه أن يكون قيس بن أبي حازم كان ينشط في الرواية مرة فيسند، ومرة يجبن عنه فيقفه على أبي بكر.

● وأشار الحافظ ابن كثير رحمه الله أيضًا إلى الخلاف في وقفه ورفعه، وقال: وقد رجح رفعه الدارقطني وغيره.

قلتُ: فيمكنني أن أُلخص صورة الخلاف على النحو التالي:





نحصل على إسماعيل الاختلاف، فبالنسبة لرواية إسماعيل يمكن أن يُقال: **إنه روى على الوجهين ويصحح المرفوع والموقوف.**

ولكن بالنظر إلى الرواة الآخرين فكلهم (على ما ذكره الدارقطني) تابعوا إسماعيل على الوقوف.

فمن ثمَّ فقد رجّح بعض أهل العلم الوقف.

ومما يُقوى ذلك أيضا زياداته فى تخريج الأحاديث :

● تأملات فى زيادات صاحب النظرات فى التخريج على الطبعة الأولى ●



لقد زاد فى الحديث الأول تخريجه من « **مسند أبى يعلى** » ، ثم انتقل إلى الحديث الرابع ، فزاد فى تخريجه « **تاريخ بغداد** » و « **مسند البزار** »، ثم وسع نقلته ، فوقع على الحديث (١٤) ، فزاد « **أبا يعلى** » ، ثم وسَّع خطوته فوضع قدمه عند الحديث (٨٨) فزاد عبد الرزاق ثم ضيق خطوته مرة أخرى فوضع قدمه عند الحديث (٩٢) حيث أضاف فى العزو « **كنز العمال** » ، ثم انتقل إلى (٩٩) حيث أضاف « **مسلماً** » و « **ابن أبى شيبة** » ، ثم انتقل إلى (١١٨) حيث أضاف « **أحمد** » و « **الطبرانى** » ، ثم انتقل إلى (١٢٦) حيث أضاف شاهدًا من « **البخارى** » ، ثم إلى (١٣٩) حيث أضاف شاهداً من « **مسلم** » ، ثم إلى (١٤٦) حيث أضاف « **الترمذى** » و « **ابن ماجه** » ، ثم إلى (١٤٧) حيث أضاف « **أبا داود** » ، ثم إلى (١٥٠) حيث أضاف « **كشف الأستار** » ثم إلى - (١٥١) حيث أضاف « **أحمد** » و « **أبا داود** » ، ومنه إلى (١٥٢) حيث أضاف « **أبا يعلى** » ، و « **موارد الظمآن** » ، و « **الحاكم** » ، ثم إلى (١٥٨) حيث أضاف « **أحمد** » ، ومنه إلى (١٥٩) حيث أضاف شاهداً من « **مسلم** » ، ومنه إلى (١٦٤) حيث أضاف « **النسائى** » ، ومنه إلى (١٦٧) حيث أضاف النسائى فى « **عمل اليوم والليلة** » ، ومنه إلى (١٦٨) حيث أضاف « **أحمد** » ، ومنه إلى (١٧٣) حيث أضاف « **النسائى** » ، وهنا توقف فضيلة الشيخ عن الزيادة فى التخريج ، وذلك حتى بلغ حديث رقم (٥٢٣) حيث زاد فيه قوله :

وانظر « **صحيح مسلم** » (٢٦٩٦) ، فبعد أن كان يجعل المسافة بين الحديث الذى يزيد فيه والذى لا يزيد نحواً من عشرة أحاديث ، ترك بعد الحديث (١٧٣) عددًا وقدره (٣٥٠) حديثاً بدون زيادة ، وهكذا سار فى باقى تخريجه ، فقد زاد فى تخريج الحديث رقم (٩٤٤) « **مسند أحمد** » ، ثم ترك حتى بلغ (١١٩٢) ، فزاد العزو لـــ « **فضائل الصحابة** » لأحمد ، ثم وسع خطوته ، فإنه ترك حتى بلغ حديث (١٤٦٣) فأضاف تخريجه من « **عمل اليوم والليلة للنسائى** » ، فتأمل كيف ترك (٢٥١) حديثا بدون زيادة بعد أن كان يقارب بين الأحاديث التى يزيد فى تخريجها فى أول الكتاب .

أرأيت أخى القارئ منهجاً فى التخريج مثل منهج صاحب النظرات ؟

أليس هذا من التوشيش الذى بينت أمره أولاً ؟.

وأما قول فضيلة الشيخ صاحب النظرات : « **بلا شك قد ظهرت فى هذه السنوات كتب فى علل الأحاديث ودواوين من دواوين السنن كانت من قبل فى عالم المخطوط المحفوظ فى الخزائن والأدراج ، فخرجت إلى الناس وتداولوها بالنشر والتوزيع والبحث والاطلاع ، ومما لا شك فيه أن هذا له تأثير على تخريج الأحاديث التى خُرِّجت من قبل ، وعلى الحكم عليها كذلك بعد ظهور هذا الكم الهائل من كتب العلل والسنن ، فأضفت ما تيسر لى إضافته من التخريج وأقوال علماء العلل على الطبعة السابقة** » .

انتهى كلام صاحب النظرات . فماذا تتوقع أخى القارئ بعد هذا التضخيم لحجم الكتب التى خرجت بعد طبعته الأولى وأثرها على عمله السابق، ماذا تتوقع أن يضيف فضيلة الشيخ من هذا الكم الهائل الذى خرج من أقوال وتخريجات ؟

هل يمكن أن تصدق أن كل الذى أضافه من هذا الكم الهائل الذى خرج مؤخرًا هو موضع واحد ؟

لقد تتبعت إضافاته من أولها لآخرها فلم أقف إلا على موضع واحد من الكتب التى خرجت بعد طبعته الأولى وهو فى الحديث رقم (٤) حيث خرجه من « **البحر الزخار** » للبزار رقم (٤٦) .

ألست معى أيها القارئ أن صاحب النظرات لو تحرَّى الصدق فى القول لقال : « **بلا شك قد ظهرت فى هذه السنوات كتب فى علل الأحاديث ودواوين من دواوين السنن كانت من قبل فى عالم المخطوط المحفوظ فى الخزائن والأدراج ، فخرجت إلى الناس وتداولوها بالنشر والتوزيع والبحث والاطلاع ، ومما لا شك فيه أن هذا له تأثير على تخريج الأحاديث التى خُرِّجت من قبل وعلى الحكم عليها كذلك بعد ظهور هذا الكم الهائل من كتب العلل والسنن، فقمت بإضافة موضع واحد لحديث واحد ، والحمد لله على التوفيق .**

أليس يهون مع ما سبق قولهم تمخَّض الجملُ فولد فأرًا ؟



● عمل فضيلة الشيخ صاحب النظرات
في تحقيقه لنص كتاب المنتخب لعبد بن حميد بقلمه ●



○ قال صاحب النظرات فى المقدمة ص (٢٣) : **وصف النسخ الخطية المعتمدة فى التحقيق : اعتمدنا فى تحقيق الكتاب على النسخ الآتية :**

١- نسخة مكتبة الفتيانى بالقدس ، ورمزنا لها بالرمز «س» ، ثم قال : **إن بها آثار أرضة كثيرة وتقطيع [كذا] ، إلا أنها مقروءة ، وقد سقط منها الأحاديث من رقم [١٢٥٥] إلى رقم [١٤٤٢] .**

٢- نسخة خزانة جامعة القرويين بفاس بالمغرب ، ونرمز لها بالرمز «م» ، وهى نسخة بقلم نسخى نفيس ، ثم قال : **وبها أكل أرضة أيضاً ، وأولها مبتور ، ويبدأ الموجود منها بقوله : حصين بن عمر عن مخارق بن عبد الله ابن جابر عن طارق بن شهاب عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله ﷺ : من غش العرب لم يدخل فى شفاعتى ، ولم تنله مودتى ، وآخرها : عن أم أيمن أنها** سمعت رسول الله ﷺ **يوصى بعض أهله ، فقال : لا تشرك بالله شيئاً ، كان الموصى بهذه الوصية ثوبان ﷺ . تم الكتاب .**

● **قال أبو عبد الله أحمد** : أوَّلها الحديث رقم (٥٣) ، وآخرها آخر «**المنتخب**» كما نص .

٣- نسخة الزيدانية بالخزانة الملكية بالرباط ، نرمز لها بالرمز «ز» ، ثم قال : وعدد أوراقها (١٢) ورقة .

٤- نسخة المكتبة الصديقية بالحرم المكى الشريف .

قال : وهى التى اعتمدنا عليها فى التحقيق الأول للكتاب ، وقد اكتفينا بالرجوع إلى المطبوع بتحقيقنا .

٥- النسخة المطبوعة بتحقيق صبحى السامرائى ، ومحمد [كذا] خليل الصعيدى ، وقد اعتمدا فى تحقيقها على ثلاث نسخ خطية :

أ- نسخة الظاهرية .

ب- نسخة آيا صوفيا .

ج- نسخة القرويين ، وهى إحدى النسخ التى اعتمدنا عليها كما بيَّنا فيما سقط من نسخة الخالدية بالقدس ، وفى بعض المواضع الأخرى .

ثم قال ص (٢٥) : منهج التحقيق :

١- قمنا بمقابلة النسخ الخطية على المطبوعتين بتحقيق السامرائى والصعيدى ، وبتحقيقنا الأول .

٢- قمنا بإضافة الزيادات على المطبوع من النسخ الخطية ، ونضع الزيادات بين أقواس صغيرة هكذا ( ) ، ونكتب فى الحاشية مثلا من «س» ، أو من «م» ، أو من «ز» .

٣-قمنا بتصويب النص ، والكلمة التى نصوبها فى النص نضعها بين معكوفتين هكذا [ ] ، ونشير إلى ذلك فى الحاشية .

ثم قال : أشرنا إلى بعض الأخطاء فى المطبوع فى الحاشية . انتهى كلام صاحب النظرات .

ومن تأمل كلام فضيلة الشيخ صاحب النظرات السابق وجد أن القيام بهذا العمل يحتاج إلى جهد شاق ويحتاج إلى صبر عظيم ، ففى كلامه السابق أنه

قام بمقابلة الكتاب على خمس نسخ : ثلاثة خطية ، واثنتين مطبوعتين ، ولا شك أن الكتاب الذى يخدم بمثل هذا العمل سيكون على درجة جيدة من ضبط نصوصه وصحة أصوله ، والذى يقوم بمثل هذا العمل الشاق ينبغى أن يقابل بالشكر والثناء الجميل على بذله هذا الجهد العظيم وتحمل المشاق وصبره فى سبيل خدمة مصدر من مصادر السنة ، هذا إن كان قد قام بما حكاه صاحب النظرات ، فلننظر هل فعلا قام صاحب النظرات بما حكاه آنفاً :



● عمل صاحب النظرات على الحقيقة ●

○ لقد قال فضيلة الشيخ فيما سبق : (قمنا بمقابلة النسخ الخطية على المطبوعتين بتحقيق السامرائى والصعيدى)

● والحقيقة أن المقابلة إنما حصلت على نسخة واحدة ، وهى نسخة الفتيانى المرموز لها بـــ «س» ، وهذه النسخة فيها سقط كما فى الكلام السابق ما بين الحديث [١٢٥٥] إلى رقم [١٤٤٢] ، فقام هذا المقابل بتكميل المقابلة فى هذا القدر الساقط من نسخة جامعة القرويين المرموز لها بـــ « م » ، ثم ترك هذه النسخة فلم يقابل عليها ، فالمقابلة عليها محصورة بين الحديث رقم (١٢٥٣) إلى الحديث (١٤٣٨) ، وهذه النسخة كاملة لم يسقط منها إلا قدر (٥٣) حديثاً فى أولها كما سبق ، فتبين بذلك أن دعوى فضيلة الشيخ صاحب النظرات المقابلة على هذه النسخة غير صحيحة حيث إن الذى قام بالمقابلة لم يقابل من هذه النسخة بل استكمل النقص الذى فى المخطوط « س » ، وتُركت المقابلة على الباقى ، فلماذا؟[1]

---

(١) لقد حملنى هذا الصنيع على الشك فى استمرار المقابلة حتى على النسخة « س » ، وقواه عندى كثرة عدد الصفحات المتوالية التى ليس فيها أى فروق بين النسخة « س » والمطبوع ، فمن ذلك : من ص ٢١٨ حديث رقم (٢٥٠) إلى ص ٢٢٨رقم (٢٧١) ــ ومن ص ١٩٧ رقم (٢٠٥) إلى ص ٢١٨ رقم (٢٥٠) ، ومن ص ١٥٧ حديث رقم (١٣٣) إلى ص (١٩٧) رقم (٢٠٥) ، يعنى أربعون صفحة بدون إثبات فروق نسخ ، بل قد تجاوز المائة ، وذلك من ص (٢٧٨ــ٤٠٤) على حين أنك أحيانا تجد فى الصفحة الواحدة أكثر من تعليق لإثبات فرق النسخة « س » عن المطبوع خاصة فى أول الكتاب ، ففى الحديث رقم (٦) تعليقان ، فيهما فرقان ، وفى الحديث (١٧) فرقان أيضاً ، وفى الحديث رقم (٣١) ثلاثة فروق ، فهل سرت إلى هذا عدوى التوشيش أيضاً ؟!.

ألست معي أيها القارئ الكريم أن الاتصاف بالصدق كان يملي على فضيلة الشيخ صاحب النظرات أن يقول : إنه قد تمت المقابلة على النسخة «س» فقط ، وقوبل موضع النقص منها فقط من النسخة «م» ؟



● هل قابل فضيلة الشيخ صاحب النظرات على الطبعة الأولى بتعليقه ؟ ●



○ لقد سبق قول فضيلة الشيخ : **قمنا بمقابلة النسخ الخطية على المطبوعتين بتحقيق السامرائى والصعيدى وبتحقيقنا الأول** • انتهى كلام فضيلته .

● **وأقول** : إن من تأمل الكلام السابق وكانت له معرفة بمقابلة الكتب المطبوعة على الأصول الخطية تبين له فيه الخلل مما ينبئ عن شيء يراد إخفاؤه ، وذلك لأن الذى يريد أن يصحح كتاباً له أكثر من نسخة مطبوعة بمقابلته على أصول خطية ، فإن أول ما يفعله أن يختار نسخة من هذه النسخ المطبوعة ، فيجعلها أصلاً له ، فيقوم بتصحيح أخطائها ، وتكميل نقصها ، ويثبت عليها فروق النسخ الخطية التى بينها وبينها ، فإذا قال فى الحاشية : فى المطبوع كذا ، فنعلم أنه يعنى تلك النسخة التى جعلها أصلاً له ، وكان المتوقع من فضيلة الشيخ أن يجعل نسخته المطبوعة الأولى أصلاً له ، يصحح أخطاءها ، ويكمل نقصها ، ويثبت عليها فروق النسخ الأخرى التى بينها وبينها ، لكن فضيلة الشيخ لم يفعل !! .

إن فضيلة الشيخ قد أهمل نسخته ، ولم يلتفت إليها ، بل اتخذ نسخة الأستاذ السامرائى أصلاً ، يجعل فيها التصحيح والتصويب وفروق النسخ ، فإنه بتتبع التعليقات التى أثبتت بعد المقابلة تبين أنه إذا قال فى « **المطبوع** » : كذا ، فإنما يعنى نسخة السامرائى ، ولا يعنى نسخته القديمة وسيأتى بيان ذلك بالأدلة القاطعة ، فإذا تقرر ذلك ظهر أن قوله (**قمنا بمقابلة النسخ الخطية على**

المطبوعتين بتحقيق السامرائى والصعيدى، وبتحقيقنا الأول) كلام لا يستقيم عند من له معرفة بتصحيح الكتب المطبوعة ، ويظهر خلله بعد التأمل لكل قارئ حيث يقال لماذا تُصحح نسختان مع أن التى ستقدم للطباعة نسخة واحدة ؟

ولعل السبب فى خلل وعدم استقامة هذا الكلام هو عدم رغبة فضيلة الشيخ فى التصريح باعتماده نسخة السامرائى أصلاً تُصحح فيها الأخطاء ، وتوضع عليها الفروق ، فلماذا يخفى فضيلة الشيخ اعتماده نسخة السامرائى ؟

لعل الإجابة على هذا السؤال تتضح للقارئ فيما بعد .

والمهم هنا معرفة الإجابة عن السؤال الآتى :

هل فعلاً قد قوبلت الطبعة الثانية بتعليقات فضيلة الشيخ على النسخة القديمة أم أنه اكتفى باعتماد نسخة السامرائى ؟

وللإجابة على هذا السؤال سوف أعرض تعليقاً من تعليقات المصحح بشىء من التأمل ، وهو التعليق على الحديث رقم (٣٢٦) ، ففى هذا الحديث : فقرأ : وذلك يوم لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيرًا ، فهذا هو الموجود فى نص الحديث من الطبعة الثانية بتعليقات فضيلة الشيخ ، وفى التعليق فى الحاشية : فى « **المطبوع** » : ﴿ **يوم يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ** ﴾ ، والمثبت من « س » . انتهى كلام كاتب التعليق الذى قام بمقابلة الكتاب على النسخة « س » .

فقول كاتب التعليق « **فى المطبوع** » يحتمل أحد المطبوعين إما نسخة السامرائى ، وإما المطبوع الأول بتعليق فضيلة الشيخ ، فرجعت إلى نسخة السامرائى ، فوجدت فيها : ﴿ **يوم يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ** ﴾ كما فى التعليق

على أنه المطبوع ، ثم رجعت إلى الطبعة الأولى بتعليق فضيلة الشيخ فإذا فيها : فقرأ : **وذلك يوم لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً** .

يعنى بما وافق ما فى النسخة «س» ، ويخالف النسخة التى وصفها بـ « **المطبوع** » ، مما يدل دلالة قاطعة على أن النسخة المطبوعة التى اعتمدت أصلاً هى نسخة السامرائى .

وفى موافقة الطبعة الأولى لما فى النسخة « س » ، وعدم ذكرها دليل على أن هذا الشخص الذى قام بالمقابلة لم ينظر فيها ، وفى وصفه نسخة السامرائى بالمطبوع إشارة إلى كون الشخص الذى قابل نص « **المنتخب** » على النسخ الخطية ، وأثبت الفروق ، وصحح الأخطاء فى حاشية ثانية لا صلة تربطه بهذه الطبعة ، مما يعنى أنه شخص آخر غير فضيلة الشيخ ، لأنه إذا وجد كتاب مطبوع عليه تعليق شخصين ، فلا يعقل أن يشير أحد المعلقين إلى تعليق الآخر ، ويتجاهل نسخته التى بتعليقه فلا يذكرها .

وأمثال هذا التعليق الدال على اعتماده على نسخة السامرائى وعدم نظره فى الطبعة الأولى والإشارة إلى كون المقابل غير فضيلة الشيخ أمثال هذا التعليق كثيرة ، فمنها :

□ الحديث رقم (٦) □

ففى « **المنتخب** » احتاج [أهلى] إلى نفقة ، وفى الحاشية من «س» ، يعنى به كلمة أهلى أى وأنه أثبتها من نسخة « س » ، وقال : وفى المطبوع : الحى يعنى كما فى نسخة السامرائى مما يؤكد اعتمادها أصلاً ، وفى المطبوع

الأول بتعليقات فضيلة الشيخ : (احتاج أخى إلى نفقة) ، ولم يشر إليها المحقق مما يدل على أنه لم ينظر فيها ، وأنه شخص آخر غير فضيلة الشيخ ، ومما يؤكد أن المحقق شخص آخر كونه نقل تصحيح الكلمة من « **مسند أبي يعلى** » و « **مجمع الزوائد** » ، ولم يضفها فضيلة الشيخ إلى تخريجه .

❐ **وفى الحديث نفسه :** كلمة [فقرضه] فى « **المنتخب** » فى الأصل ، وفى الحاشية الثانية قال : من « س » : ففرطه ، وهى كذلك فى الطبعة الأولى بتعليقات فضيلة الشيخ مما يدل على عدم نظره فيها ، ثم بين أنه أثبت ما فى « **المطالب العالية** » و « **الإتحاف** » للبوصيرى ، ولم يذكرهما فضيلة الشيخ فى تخريجه مما يدل على أن المحقق شخص آخر غيره ، وسيأتى ما يؤكده .



ومن ذلك أيضا :

❐ حديث [٤٣٤] ❐

اسم الراوى : حاتم بن إسماعيل [الضبى] ، هكذا وضع كلمة الضبى بين معكوفتين ، مما يعنى أنه أضافها بعد أن لم يكن موجودًا ، وأكد ذلك بقوله فى الحاشية : من « س » يعنى أنه أضافها من النسخة « س » ، وأنها ليست موجودة فى الأصل المطبوع الذى اعتمده ، وهى ليست موجودة فى نسخة السامرائى مما يعنى اعتماده عليها ، وهى موجودة فى الطبعة الأولى بتعليقات فضيلة الشيخ ، ولم يشر إليها مما يدل على عدم نظره فيها .

وحتى لا نطيل سأشير إلى أرقام الأحاديث والكلمة التى بهذه الصفة والتى تثبت اعتماده على نسخة السامرائى وعدم نظره فى الطبعة الأولى بتعليقات فضيلة الشيخ ؛ فمن ذلك :

م	رقم الحديث	الكلمة
١	٤٧٦	عتل
٢	٤٩٦	مشيخة
٣	٦١٥	عن حميد وأيوب
٤	٦٧٨	الشهادة
٥	٦٨١	إسباغ
٦	٦٩١	ركعتا
٧	٧٨٥	جملة طويلة
٨	٨٧٥	مقع
٩	٨٩٥	والله
١٠	٩٥٩	إلا كفر بها
١١	١٠١٧	إن عشت
١٢	١٠٣٤	أيخشى
١٣	١٠٧٩	صلوا على صاحبكم
١٤	١٠٨٩	وآجله
١٥	١١١٣	كنا ألف [كذا]وخمسمائة
١٦	١١٣٣	لا ، بل لأبد الأبد
١٧	١١٤٣	ناقة سوداء الحدقة
١٨	١١٧٠	زيادة جملة
١٩	١١٨٥	قط
٢٠	١٢٦٥	لي أن قال
٢١	١٢٧٣	ارتجت
٢٢	في الحديث السابق	وجيء بصحفة من ذهب فيها بسر
٢٣	١٢٨٠	أتي

٢٤	فى الحديث السابق	عنا
٢٥	١٢٨٦	زوجه
٢٦	فى الحديث السابق	الكلمة السابقة (مكررة)
٢٧	فى الحديث السابق	كلمة [عز وجل]

٢٨- **الحديث (١٣٣٧)** : فى الإسناد : حماد بن سلمة ، وفى الحاشية الثانية (حاشية المقابلة) : من « م » يعنى أن التصحيح من « م » ، ثم قال : وفى المطبوع : « زيد » ، وأشار محققه إلى أن فى نسخة الظاهرية وفاس : « حماد ابن سلمة »، انتهى ،

● **قلت** : وهذا الكلام موجود فى تحقيق نسخة السامرائى ، ولذا فيعد هذا نصًّا صريحاً فى أن هذا المصحح إذا قال فى المطبوع فيعنى نسخة السامرائى ، وفى الطبعة الأولى بتعليق فضيلة الشيخ (حماد بن زيد) ، ولم يشر إليها مما يدل على عدم نظره فيها ،

م	رقم الحديث	الكلمة
٢٩	١٣٤٠	رويدك
٣٠	١٣٤٨	لا
٣١	١٣٩٤	إضافة جملة طويلة
٣٢	١٤١٢	إنما كانت شعرات
٣٣	١٤١٧	أعوذ بك من [حال النار] حال أهل النار

وقد وضع الشخص الذى قام بالمقابلة هذه الكلمة حال النار بين معكوفتين وقال فى الحاشية من « م » يعنى أنه أضافها من النسخة « م »، وهى

غير موجودة فى نسخة السامرائى مما يؤكد اعتمادها أصلاً ، ولكن إضافة هذه الكلمة جعلت العبارة مختلة ، وهى موجودة فى الطبعة الأولى بتعليقات فضيلة الشيخ على الصواب ، ففيها : (أعوذ بك من حال النار أو حال أهل النار) فلم يلتفت إليها المصحح مما يدل على عدم التفاته إليها وعدم نظره فيها .

٣٤-**الحديث رقم (١٤٤١)** : فى الإسناد : عن أبى عبد الله [إسحاق] فوضع كلمة إسحاق بين معكوفتين يدل على كونه زادها وأكد ذلك بقوله من « س » أى أنه زادها من النسخة « س » ، وهى ليست فى نسخة السامرائى مما يؤكد اعتمادها أصلاً ، وفى النسخة المطبوعة الأولى بتعليقات فضيلة الشيخ عن (أبى إسحاق) ، ولم يشر إليها مما يدل على عدم نظره فيها ، وفى تعليق فضيلة الشيخ فى الطبعة الجديدة : **والراوى عن أبى هريرة هنا أبو إسحاق .**

يعنى الذى فى الطبعة الأولى مما يدل دلالة قاطعة على أن فضيلة الشيخ لا صلة له بهذا التصحيح والتغيير الذى أحدث نتيجة المقابلة على نسخ خطية ، وأن الذى قام بالمقابلة شخص آخر غير فضيلة الشيخ .

٣٥	١٤٨٦	الغبار
٣٦	١٥٣٢	لتقلب

فهذه (٣٦) موضعاً اعتبر فيها الشخص الذى قابل نسخة السامرائى أصلاً ، ولم ينظر فى النسخة المطبوعة الأولى بتعليقات فضيلة الشيخ ، ومع ذلك فلم يثبت فى الكتاب من أوله لآخره أعنى فى المجلدين كليهما فرق الطبعة الأولى إلا فى تسعة مواضع فقط لا غير ، وهى فى الأحاديث رقم : ٤٨ ، ٦٢، ١٣٢، ٢٨١ ، ٤٤٥ ، ٧٩٤ ، ٨١٦ ، ٩٦٦ ، ١٥٦٥ .

ألست معى أيها القارئ الكريم أن قول الصدق والاتصاف به كان يملى على فضيلة الشيخ أن يقول : قد قوبلت هذه الطبعة على الطبعة القديمة فى تسعة مواضع ، ويذكرها بدلاً من إتعاب غيره للوصول إلى الحقيقة ؟[1] .

وبعد هذه النتائج والحقائق التى وقفنا عليها أدع للقارئ التعليق على قول فضيلة الشيخ صاحب النظرات فى المقدمة :

قمنا بمقابلة النسخ الخطية على المطبوعتين بتحقيق السامرائى والصعيدى ، وبتحقيقنا الأول – قمنا بإضافة الزيادات على المطبوع من النسخ الخطية . انتهى كلامه .

وقد مر فى التعليقات السابقة أدلة ظاهرة على كون محقق نص « **المنتخب** » على النسخ الخطية غير فضيلة الشيخ صاحب النظرات ، وهذا ما سيأتى تأكيده بالأدلة القاطعة فى الباب الآتى :



(١) أما النسخة المرموز لها بـ « ز » فعدد أوراقها (١٢) ورقة ، فهى جزء صغير من الكتاب ، ولذا فالمقابلة فى الحقيقة على نسخة واحدة إن كانت وقعت على التمام .

● ذكر الأدلة على أن الذى قام بمقابلة « المنتخب » على النسخ الخطية غير فضيلة الشيخ صاحب النظرات[1] ●



إن العمل الذى تم على الطبعة الثانية من « **المنتخب** » والتى على طرتها : (تحقيق وتعليق أبى عبد الله مصطفى بن العدوى) ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

● **القسم الأول** : هو ضبط نص أحاديث « **المنتخب** » متوناً وأسانيد وهذا يقع فى الجزء الأول من الصفحة .

● **القسم الثانى** : التعليق على الأحاديث بالتخريج والحكم عليها ، وهذا يقع فى حاشية أولى تلى الجزء الأول .

● **القسم الثالث** : تعليقات خاصة بضبط نص الكتاب وتصحيحه سواء كان بالمقابلة على الأصول الخطية أم بالرجوع إلى مصادر التخريج ، فالرجوع فيها إلى مصادر التخريج ليس لقصد التخريج ، ولكن لضبط نص الكتاب ، وهذا القسم موجود فى حاشية ثانية وواضح تعلقها بالقسم الأول ، وأن وجودها لخدمته ، وكل ذلك موضح بالمصورة من واقع « **المنتخب** » ، فإذا تعارض هذا القسم مع القسم الثانى بما لا يمكن الجمع دل على أن القائم بالعملين شخصان مختلفان ، وهذا ما سيتضح بالأمثلة بما لا يدع مجالا للشك فمن ذلك :

---

(١) لقــد ســبق أن ذكرت أننى واجهت صاحب النظرات بحضرة جماعة من أهل العلم بأخذه عمــل طلبة العلم وانتحاله له فلم يُنكر ، ثم نشرت الوثائق التى تثبت ذلك فى كتابى « **التفنيد** » فكان المتوقع أن يكون فى ذلك زجر له عن اقتراف مثل هذه الرذائل ، فكان منه هذه الأفاعيل فى هذا السفر العظيم « **منتخب عبد بن حميد** » ، فماذا يمكن أن يكون منه بعد ذلك ؟ نسأل الله السلامة والعافية .

◻ الحديث رقم (٤٠٤) ◻

فى نص « **المنتخب** » (أى فى القسم الأول) فى الإسناد راوٍ مسمى بـ « **حبيب بن أبى جبيرة** » ، وهو كذلك فى نسخة السامرائى التى اعتمدها المحقق أصلاً ، وفى الحاشية الثانية [القسم الثالث] : فى « س » : « كثير » ، يعنى أن اسم الراوى فى النسخة « س » : (حبيب بن أبى كثير) ، ثم قال : والتصويب من « **مسند أحمد** » (١٧٢/٤) برقم : [١٧٥٦٠] بتحقيق الأرناؤوط ومصادر التخريج الأخرى. انتهى كلامه ، ومعناه أن الذى فى النسخة « س » تعارض مع الذى فى نسخة السامرائى ، فصوب هذا الشخص ما فى نسخة السامرائى ، وخطَّأ ما فى النسخة « س » بعد رجوعه إلى هذا الموضع من « **مسند أحمد** » بتخريج الشيخ شعيب الأرناؤوط ، ووجد اسم الراوى (حبيب بن أبى جبيرة) فى جميع المصادر المخرجة فى هذا الموضع من تخريج الأرناؤوط ، ومن ثم أثبته فى نص « **المنتخب** » (حبيب بن أبى جبيرة) ، وقال فى الحاشية الثانية [القسم الثالث] إن ما أثبته فى الإسناد هو الصواب بدليل ما ذكره .

وأما فى الحاشية الأولى [القسم الثانى] ، وهو القسم الخاص بالتخريج والحكم على الحديث ففيه قوله : **فى سنده حبيب بن أبى كبيرة** ، وهذا يعنى أنه يتكلم على إسناد آخر غير المثبت فى نص « **المنتخب** » ، وأنه لم ير الإسناد المثبت فى نص « **المنتخب** » فضلاً عن أن يكون هو الذى قابله على النسخة « س » ، وصوب ما رآه صواباً كما سبق ، فإذا علمنا أن المثبت فى الطبعة الأولى بتعليقات فضيلة الشيخ هو **حبيب بن أبى كبيرة** كما ذكر فضيلته فى تعليقه فى هذه الطبعة دل ذلك دلالة قاطعة على أن فضيلته أثبت تعليقاته بناء على الطبعة الأولى ، ولم ير هذا الإسناد الجديد الذى اعتمد فيه على نسخة

السامرائى ، ثم قوبلت على النسخة « س » ، وصححه الشخص الذى قام بالمقابلة بالرجوع لمصادر التخريج ، ودل عدم إثبات الشخص الذى قام بالمقابلة لما فى الطبعة الأولى فى اسم الراوى على أنه لم ينظر فى هذا الموضع منها ، ولا يتم ذلك إلا بكون فضيلة الشيخ قد أخذ نسخة السامرائى ، وأعطاها لشخص ما لكى يقابلها على النسخة الخطية، واعتبرها أصلا أضاف إليه تعليقاته القديمة ، ولم ينظر فى عمل هذا المقابل ، ولا نظر هذا الشخص فى تعليقات فضيلة الشيخ ، ومن ثم وقع هذا التناقض .

فهل ترى أخى القارئ مثل هذا التناقض فى عمل منسوب لشخص واحد؟

ص ٢٤١

٥٩ ـ [يعلى بن السيابة]

٤٠٤ ـ حدّثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن حبيب بن أبي جُبَيْرَة عن يعلى بن السيابة أن النبي ﷺ مرّ بقبر يعذّب صاحبه فقال: «إن صاحب هذا القبر يعذّب في غير كبير» ثم دعا بجريدة فوضعها على قبره وقال: «لعله أن يخفّف عنه» ما كانت رطبة.

اسم الراوي مرتين السامرائي

٦٠ ـ [يعلى بن مرّة]

٤٠٥ ـ أخبرنا عبد الرزاق أنا معمر عن عطاء بن السائب عن عبد الله بن حفص عن يعلى بن مرّة الثقفي قال ثلاثة أشياء رأيتها من رسول الله ﷺ بينا نحن نسير معه إذ مررنا ببعير يسنى عليه قال فلما رآه البعير جرجر ووضع جرابه فوقف عليه النبي ﷺ فقال: «أين صاحب هذا البعير؟» فجاء فقال النبي ﷺ: «بعنيه» قال لا بل أهبه لك قال: «لا بل بعنيه» قال لا بل أهبه لك وإنه لأهل بيت ما لهم معيشة غيره قال: «أما إذ ذكرت هذا من أمره فإنه شكى كثرة العمل وقلة العلف فأحسنوا إليه» قال ثم سرنا فنزلنا منزلاً فنام النبي ﷺ فجاءت شجرة تشق الأرض حتى غشيته ثم رجعت إلى مكانها فلما استيقظ النبي ﷺ ذكرت له فقال: «هي شجرة استأذنت ربها في أن تسلم على رسول الله ﷺ فأذن لها» قال ثم سرنا فمررنا بماء فأتته امرأة بابن لها به جنة فأخذ النبي ﷺ بمنخره قال: «أخرج إني محمد رسول الله ﷺ» قال ثم سرنا فلما رجعنا من سفرنا مررنا بذلك الماء فأتته المرأة بجزور ولبن فأمرها أن تردّ الجزور وأمر أصحابه فشربوا اللبن فسألها عن الصبي فقالت والذي بعثك بالحق ما رأينا منه ريباً بعدك.

٤٠٦ ـ حدّثنا ابن أبي شيبة ثنا ابن أبي زائدة عن أبي يعفور عن أيمن

---

(٤٠٤) أخرجه: أحمد ٤/١٧٢[٢]. وإسناده ضعيف، حبيب بن أبي جُبيرَة مجهول. تعجيل المنفعة «١٧٣».

(٤٠٥) أخرجه: ابن ماجة ٣٣٩، وأحمد ٤/١٧٠ و١٧١ و١٧٢[٣] و١٧٣[٢]. وإسناده ضعيف، عبد الله بن حفص، أو حفص بن عبد الله مجهول. «تقريب ١/٤٠٩».

(٤٠٦) أخرجه: أحمد ٤/١٧٢ و١٧٣[٢]

بن [illegible] فقال: قال رسول الله ﷺ: [illegible] حلف على يمين
يقتطع بها [illegible] وهو عليه غضبان

صحيح لغيره

[illegible] في الأطراف إلى [illegible] الكبرى
([illegible])

[illegible] قال الذهبي عنه في الميزان عن [illegible]
[illegible]

[illegible] مجهول ونقل في التهذيب توثيق [illegible]
[illegible]

[illegible] من حديث ابن مسعود .. فقال رسول الله ﷺ: من
حلف [illegible] يقتطع بها مال امرئ مسلم لقي الله يوم القيامة
وهو [illegible] كتاب الأيمان والنذور ١١ / ٥٨٨] [illegible]
[illegible] وأيمانهم ثمناً قليلاً ﴾ وأشار الحافظ هناك إلى طرق
[illegible]

٤٠٤ [illegible] حرب ثنا حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن
حبيب بن أبي [illegible] أن النبي ﷺ مر بقبر يعذب صاحبه
فقال: [illegible] يعذب في غير كبير ثم دعا بجريدة فوضعها على قبره
وقال: [illegible] رطبة.

صحيح لغيره

أ/ أورده في التعليق/ الطبعة الأولى

[illegible]

في [illegible] [في مسند أحمد حبيب بن أبي جبيرة] ترجمه في
تعجيل [illegible] أما الشاهد الصحيح القوي فهو ما أخرجه البخاري

أ/ أورده في الطبعة الأولى

ص (٢٤٢)

ص ٢٤٣

٥٩ - يعلى بن السيابة

اسم الراوي كما ذكر السامرائي

٤٠٤ - حدثنا سليمان بن حرب، ثنا حماد بن سلمة، عن عاصم بن بهدلة، عن حبيب بن أبي (جبيرة)[1] عن يعلى بن السيابة أن النبي ﷺ مرَّ بقبر يعذب صاحبه فقال: «إن صاحب هذا القبر يعذَّب في غير كبير». ثم دعا بجريدة، فوضعها على قبره وقال: «لعله أن يخفف عنه ما كانت رطبة».

هذه هي الطبعة الثانية بتعليقات صاحب النظرات

اسم الراوي الذي بيّنا صحته مع الطبعة الأولى بتعليقات صاحب النظرات

(٤٠٤) صحيح لغيره.
وأخرجه أحمد (٤/ ١٧٢).
في سنده حبيب بن أبي كبيرة - في «مسند أحمد» حبيب بن أبي جبيرة - ترجمته في «تعجيل المنفعة» حاصلها أنه مجهول. أما الشاهد الصحيح القوي فهو ما أخرجه البخاري عن ابن عباس «فتح» (١/ ٣١٧) باب - من الكبائر أن لا يستتر من بوله، كتاب الوضوء، قال: مر النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة أو مكة فسمع صوت إنسانين يعذبان في قبورهما فقال النبي ﷺ: «يعذبان وما يعذبان في كبير»، ثم قال: «بلى، كان أحدهما لا يستتر من بوله، وكان الآخر يمشي بالنميمة»، ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين فوضع على كل قبر منهما كسرة. فقيل له: يا رسول الله، لم فعلت هذا؟ قال: «لعله يخفف عنهما ما لم تيبسا - أو - إلى أن ييبسا»

(١) في «س»: «كثير» والتصويب من مسند أحمد (٤/ ١٧٢) برقم [١٧٥٦٠] بتحقيق الأرناؤوط ومصادر التخريج الأخرى.

التعليق الذي بيّنا صحته مع نص المنتخب

ومنه أيضا :

□ حديث رقم (١٥٤) □

فى الإسناد : اسم الراوى : بدر بن عثمان كما تراه فى الصورة ، وهو الموافق لنسخة السامرائى مما يؤكد ما سبق تقريره من اعتمادها أصلاً .

وقد كان فى التعليق على هذا الحديث فى الطبعة الأولى كما فى الصورة : يزيد بن عثمان صوابه والله أعلم بدر بن عثمان . اهـ .

فغيَّر التعليق فى الطبعة الثانية كما فى الصورة إلى : فى السند يزيد ابن عثمان ، والظاهر أنه بدر بن عثمان .

فهذا يعنى أنه نظر فى تعليقه الأول وغيَّر فيه كما سبق ، ويعنى أيضا أنه لم ينظر فى نص « **المنتخب** » لأن فيه بدر بن عثمان كما ترى مما يدل دلالة قاطعة على أنه ليس هو الذى قام بمقابلة « **المنتخب** » على النسخ الخطية ، ويدل أيضا على أن الشخص الذى قام بالمقابلة لم ينظر فى تعليقات فضيلة الشيخ .

ثم إنه لو فرض أنه وجد اسم هذا الراوى (يزيد) فى جميع الأصول الخطية والنسخ المطبوعة ، كانت الخطوة التالية لتصحيح اسمه أن ينظر فى المصادر الأخرى التى أوردت الحديث ، وقد نظرت فإذا الحديث عند البزار فى « **مسنده** » (١١٩١) ، والدورقى فى « **مسند سعد** » (٧٢) ، وفى مسند إسحاق ابن راهويه كما فى « **المطالب العالية** » (٢٠٩١) ، و« **تاريخ جرجان** » للسهمى ص (٣٧٤-٣٧٥) رقم (٦٢٦) ، وعندهم (بدر)[1] ، و « **علل**

---

(١) وإن كان وقع فى « **المطالب العالية** » فى نسخة : (يزيد) ، إلا أن الذى فى النسخ الأخرى وأثبته المحققان (بدر) ، ووقع فى أصل « **مسند الدورقى** » (زيد) ، وقد قطع محققه الأستاذ عامر حسن صبرى بخطئه .

الدارقطنى » س (٦٢٢) ، وقد قال الأستاذ محفوظ الرحمن : وفى النسخة من « **المنتخب** » : يزيد بن عثمان ، وهو خطأ .اهـ .

● **وأقول** : هكذا فليكن التحقيق ، هذا مع أن « **علل الدارقطنى** » مطبوع عام ١٩٨٦ م ، وذلك بعد خروج الجزء الأول من « **المنتخب** » من الطبعة الأولى بتحقيق فضيلة الشيخ، وقد نص الشيخ محفوظ الرحمن على خطئه، فلم يلتفت فضيلته مع أنه نص فى المقدمة أن كماً هائلاً من كتب العلل والسنن قد خرجت وأنه أضاف ما تيسر له إضافته من التخريج وأقوال علماء العلل على الطبعة السابقة .



يجيء رجل من هذا الفج من أهل الجنة يأكل هذه الفضلة. قال سعد وكنت تركت أخي عميراً يتوضأ فقلت هو عمير قال. فجاء عبد الله بن سلام فأكلها.

حسن

وأخرجه أحمد ١ / ١٦٩ — ١٨٣.

١٥٣ — حدثني ابن أبي شيبة ثنا عبد الله بن نمير عن عثمان بن حكيم عن عامر بن سعد عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ : إني أحرم مابين لابتي المدينة أن نقطع عضاهها أو يقتل صيدها وقال المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون لايخرج منها أحد رغبة عنها إلا أبدل الله فيها من هو خير منه ولايثبت أحد على لأوائها وجهدها إلا كنت له شهيداً أو شفيعاً يوم القيامة.

صحيح

وأخرجه مسلم في كتاب الحج باب فضل المدينة حديث رقم ١٣٦٣.
وأخرجه البخاري بعض أجزائه في الجهاد والمغازي من غير طريق سعد.
وأحمد مختصراً ١ / ١٦٩ ومطولاً ١ / ١٨١.

— حدثني ابن أبي شيبة قال ثنا عبد الله بن نمير عن يزيد بن عثمان قال حدثني أبو بكر بن حفص عن عمر بن سعد عن سعد عن رسول الله ﷺ قال تستشهدون بالقتل والطاعون والغرق والبطن وموت المرأة جُمعا موتها بنفسها».

صحيح لغيره

فقد أخرج البخاري معناه من حديث أبي هريرة في كتاب الجهاد من صحيحه ٦ / ٤٣ ج ٢ / ١٣٩ كتاب الأذان.
يزيد بن عثمان صوابه والله أعلم بدر بن عثمان فإن الراوي عن أبي بكر بن حفص

١٥٣ ـ حدّثني ابن أبي شيبة ثنا عبد الله بن نمير عن عثمان بن حكيم عن عامر بن سعد عن أبيه قال: قال رسولُ اللّه ﷺ: «إنّي أُحرِّمُ ما بين لابتي المدينةِ أنْ يُقطَع عضاهها، أوْ يُقتَل صيدُها» وقال: «المدينةُ خيرٌ لهم لَوْ كانُوا يَعْلَمُونَ لا يَخْرجُ منها أحَدٌ رغْبَةً عَنْها إلاّ أَبْدَلَ اللّهُ فيها مَنْ هُو خيْر مِنْهُ ولا يثْبتُ أحدٌ على لأوائِها وجَهْدِها إلا كنْتُ لَهُ شهيداً أوْ شَفيعاً يوْمَ القيامَة».

١٥٤ ـ حدّثني ابن أبي شَيْبة قال ثنا عبد الله بن نُمير عن بَدْر بن عثمان قال حدّثني أبو بكر بن حفص بن عمر بن سعد، عن عمر بن سعدٍ عن سعدٍ عَنْ رسولُ اللّهِ ﷺ قال: «تُسْتَشْهَدُونَ بالقَتْلِ والطّاعُونِ والغَرَقِ والبَطْنِ ومَوْتِ المرأة جُمْعَاً مَوْتُها في نِفَاسِهَا».

١٥٥ ـ حدّثنا ابن أبي شيبة ثنا وكيع بن الجراح عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن إبراهيم بن سعد عن سعد بن مالك وأسامة بن زيد وخزيمة بن ثابت قالوا قال رسول الله ﷺ: «إنّ هذَا الطّاعُونَ رِجْزٌ وبقيّةُ عذابٍ عُذّبَ به قومٌ فإذا وقع بأرضٍ وأنْتُمْ بهَا فَلاَ تَخْرُجوا منْها فراراً منه وإذا وقع بأرضٍ ولسْتم بها فلا تدخلوها».

---

(١٥٣) أخرجه مسلم ٤/١١٣، وأحمد ١/١٨١.

(١٥٤) أخرجه إسحاق بن إبراهيم من طريق عبد بن حميد «إتحاف المهرة - الربع - ورقة ٨١».

(١٥٥) أخرجه مسلم ٧/٢٨ و٢٩. وأحمد ١/١٧٣ و١٧٥ و١٧٦ و١٨٠ و١٨٦ و١٨٦. وجاء من طرق أخرى عن عامر بن سعد عن أبيه أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد ماذا سمعت من رسول الله ﷺ في الطاعون؟ فقال أسامة: ... فذكر الحديث. أخرجه البخاري ٤/٢١٢، ومسلم ٧/٢٦ و٢٧، وأحمد ٥/٢٠٢ و٢٠٨. ومالك في الموطأ صفحة ٥٥٨.

وعن عامر بن سعد أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعداً. فذكر الحديث. أخرجه البخاري ٩/٣٤. ومسلم ٧/٢٨، وأحمد ٥/٢٠٧ و٢٠٨.

وعن عامر بن سعد أن رجلا سأل سعد بن أبي وقاص عن الطاعون فقال أسامة بن زيد أنا أخبرك عنه. فذكر الحديث. أخرجه مسلم ٧/٢٧، والترمذي ١٠٦٥، وأحمد ٥/٢٠٠، والحميدي ٥٤٤.

وعن إبراهيم بن سعد قال: سمعت أسامة بن زيد يحدث سعداً. فذكره أخرجه البخاري ٧/١٦٨، ومسلم ٧/٢٨ و٢٩، وأحمد ١/١٧٧ و١٨٢، ٥/٢٠٦ و٢٠٩ و٢١٠ و٢١٣.

صـ(٣٤٨) الطبعة الثانية التي عليها أ. د مختصراً فضيلة الشيخ

١٥٤ ـ حدثني ابن أبي شيبة، قال: ثنا عبد اللَّه بن نُمير، عن بدر بن عثمان، قال: حدثني أبو بكر بن حفص بن عمر بن سعد، عن عمر بن سعد، عن سعد، عن رسول اللَّه ﷺ قال: «تُستَشْهَدونَ بالقَتْلِ والطاعونَ والغَرَقِ والبَطْنِ وموتِ المرأةِ جُمْعًا ـ موتها في نِفاسِها».

١٥٥ ـ حدثنا ابن أبي شيبة، ثنا وكيع بن الجراح، عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن إبراهيم بن سعد، عن سعد بن مالك وأسامة بن زيد وخزيمة بن ثابت قالوا: قال رسول اللَّه ﷺ: «إنَّ هذا الطاعون رجزٌ وبقيَّةُ عذاب عُذِّبَ به قومٌ؛ فإذا وقع بأرضٍ وأنتم بها فلا تخرجوا منها فِراراً منه، وإذا وقع بأرض ولستم بها فلا تدخلوها».

١٥٦ ـ حدثنا ابن أبي شيبة، قال: ثنا محمد بن عمر، عن عبد اللَّه بن

---

(١٥٤) في الإسناد كلام، والمتن صحيح لشواهده:
في السند يزيد بن عثمان، والظاهر أنه بدر بن عثمان فإنه روى عن أبي بكر بن حفص، وروى عنه ابن نمير.
وفي السند عمر بن سعد، وقد تقدم الكلام عليه، لكن قد أخرج البخاري معنى هذا حديث من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (كتاب الأذان ٢/ ١٣٩)، (وكتاب الجهاد ٦/ ٤٣).
والحديث أورده الدارقطني في «العلل» (٤/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥) فقال: يرويه أبو بكر بن حفص بن عمر بن سعد، عن أبيه، عن سعد، عن النبي ﷺ
ورواه عمرو بن دينار، عن أبي بكر بن حفص مرسلاً، عن النبي ﷺ، وكذلك قال حماد بن سلمة، عن علي بن أبي العالية، عن أبي بكر بن حفص، عن النبي ﷺ. وقول عمرو بن دينار أشبه بالصواب.
(١٥٥) صحيح.
وأخرجه البخاري في الطب، ومسلم في الطب، وأحمد (١/ ١٧٧ ـ ١٧٨ ـ ١٨٠ ـ ١٨٦).
(١٥٦) صحيح لغيره:
إذ أن في سنده الواقدي محمد بن عمر، متكلَّم فيه كثيراً.
وأخرجه البخاري من حديث ابن عباس «فتحه» (١/ ٢٩٥) بدون زيادة: «فما لم يضع فقد انتقص».
ومسلم (١/ ٣٥٥ ـ ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي)، وابن ماجه (١/ ٢٨٦).

هل تفسر لنا هذا التناقض ~~المتواطئ~~ سبب إخفاء صاحب النظرات هذه الطبعة حتى إنه لم يضع منها نسخة واحدة في مكتبته على خلاف عادته مع سائر كتبه التي بلغ إهداؤه منها أن تراها أوراقها من الطرقات؟

❐ حديث رقم (٣٨٣) ❐

فى الإسناد : اسم الراوى : عبد الله بن إدريس كما تراه فى الصورة ، وهو الموافق لنسخة السامرائى مما يؤكد ما سبق تقريره من اعتمادها أصلاً .

وفى الحاشية التى عليها تعليق فضيلته : وبالنسبة لعبد الرحمن بن إدريس، وأخذ يبين ترجيح كونه عبد الله بن إدريس ، وذلك لكونه تحرف فى الطبعة الأولى إلى عبد الرحمن بن إدريس ، ولم يدر فضيلة الشيخ أن مصحح نص « **المنتخب** » قد اعتمد ما فى نسخة السامرائى وهو عبد الله بن إدريس ، فأبقى فضيلة الشيخ التعليق القديم .

فهل بقى شك أن مقابلة « **المنتخب** » قام بها شخص آخر ، ثم انتحلها فضيلة الشيخ دون النظر فيها ؟

ومن لا يزال يشك فليفسر لنا هذا التناقض بين نص « **المنتخب** » والتعليق عليه .

ثم هب أن هذا الراوى كان فى الأصول كلها : عبد الرحمن بن إدريس ، فإن الذى يسلك سبيل أهل التحقيق يرجع إلى المصادر الأخرى ، فلو أنه رجع إلى مصدرين ذكرهما محققا النسخة الأخرى لـــ « **المنتخب** » وهما « **مصنف ابن أبى شيبة** » (٥٤٨/٧) الذى روى عبد بن حميد الحديث من طريقه و « **الطبرانى** » (٢٨٨٧) الذى رواه من طريق ابن أبى شيبة أيضا لوجد فيهما : (**عبد الله بن إدريس**) .

والحديث فى « **المستدرك** » (١٩١/٣) ، و « **الآحاد والمثانى** » لابن أبى عاصم (٧٢٦) ، و « **المعرفة** » لأبى نعيم (١٦٧٣) ، و « **أسد الغابة** » لابن

الأثير (١/٣٤٠) كلهم من طريق أبى بكر بن أبى شيبة بتسميته عبد الله ابن إدريس الأودى ، ورواه ابن قانع فى « **معجمه** » (١/١٥٤) ، فقال : ابن إدريس ، ونص ابن عبد البر فى « **الاستيعاب** » (١/٢٤١) على أن الراوى عن جعدة هو يزيد الأودى جد عبد الله ، وأورد الهيثمى الحديث فى « **مجمع الزوائد** » (١٠/٢٠) ، وقال : رواه الطبرانى ، ورجاله رجال الصحيح ، إلا أن إدريس بن يزيد الأودى لم يسمع من جعدة ، والله أعلم .

وأورد الحافظ ابن حجر الحديث فى « **الإصابة** » (١/٢٤٧) ، وقال : رواه عبد الله بن إدريس عن أبيه عن جده عن جعدة بن هبيرة المخزومى ، ثم قال : أخرجه ابن أبى شيبة ، وأحمد بن منيع ، وابن أبى عاصم ، والبغوى ، والباوردى ، وابن قانع ، والطبرانى ، والحاكم .

ولم يذكر الحافظ أن أحدًا من هؤلاء خالف وسمى الراوى عبد الرحمن ابن إدريس كما أفهمنا فضيلة الشيخ أنه موجود فى أصله الخطى الذى اعتمده فى الطبعة الأولى .



الطبعة الأولى بتعليقات حامد الطاهر
وفيه اسم الراوي محرفاً إلى عبد الرحمن
ص (٥٣)

جعدة

اسم الراوي في الطبعة الأولى

٣٨٣ ــ حدثنا ابن أبي شيبة ثنا عبد الرحمن بن إدريس عن أبيه عن جده عن جعدة بن هبيرة قال قال رسول الله ﷺ : خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الآخرون أردى .

فإن جعدة بن هبيرة قال فيه ابن معين وغيره لم يسمع من النبي ﷺ وعده جماعة في التابعين .

الكلام على الراوي من تعليق الشيخ

وبالنسبة لعبد الرحمن بن إدريس فالظاهر والله تعالى أعلم أنه صحف وصوابه عبد الله بن إدريس والمرجحات التي دفعتنا إلى هذا مايلي :

١ ــ لم نقف لعبد الرحمن بن إدريس على ترجمة في الكتب الموجودة بين أيدينا .

٢ ــ في ترجمة عبد الله بن محمد بن إبراهيم (ابن أبي شيبة) . نقف على رواية له عن عبد الرحمن بل ووجدناه روى عن عبد الله بن إدريس .

٣ ــ وأيضاً فإن عبد الله بن إدريس روى عن أبيه وأبوه روى عن جده إدريس بن عبد بن عبد الرحمن الأودي وجده أيضا عن جعدة بن هبيرة الأشجعي وروى عنه ابنه إدريس . فهذا نرجح لنا أنه عبد الله وليس عبد الرحمن والله أعلم .

وعلى كل حال فالحديث ثابت صحيح من طرق متكاثرة أخرجها البخاري ومسلم وغيرهما فمن حديث عمران بن حصين أخرجه البخاري في الشهادات فتح ٥ / ٢٥٨ ومسلم في فضائل الصحابة ص ١٩٦٤ وأبو داود في السنة مع اختلاف يسير في اللفظ .

ص (٣٥٢) نسخة السامرائي التي اعتمدت أصلاً

دعوت الله» فقال أدعه فأمره أن يتوضأ ويصلي ركعتين ويدعو بهذا الدعاء: «اللهمّ إني أسألك وأتوجه إليك بنبيّك محمد ﷺ نبي الرحمة يا محمد إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه فتقضي اللهمّ فشفعه في».

٥٠ ـ [عثمان بن أبي العاص]

٣٨٠ ـ أخبرنا عبيد الله بن موسى عن سفيان عن الجريري عن يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عثمان بن أبي العاص قال قلت يا رسول الله حال الشيطان بيني وبين صلاتي وقراءتي. فقال: «ذاك شيطان يقال له خنزب فإذا أحسسته فتعوذ منه واتفل عن يسارك ثلاثاً».

٣٨١ ـ حدّثنا حجاج بن منهال ثنا حماد بن سلمة عن سعيد الجريري عن أبي العلاء عن مطرف عن عثمان بن أبي العاص أنه شكى إلى رسول الله ﷺ الوسوسة في الصلاة فقال: «ذاك شيطان يقال له خنزب فإذا وجدت منه شيئاً فاتفل عن يسارك ثلاثاً وتعوّذ بالله منه».

٣٨٢ ـ حدّثني ابن أبي شيبة قال حدّثني يحيى بن بكير ثنا زهير بن محمد عن يزيد بن خصيفة عن عمر بن عبد الله بن كعب عن نافع بن جبير ابن مطعم عن عثمان بن أبي العاص الثقفي أنه قال قدمت على رسول الله ﷺ وبي وجع قد كاد يبطلني فقال لي رسول الله ﷺ: «اجعل يدك اليمنى عليه ثم قل بسم الله أعوذ بعزّة الله وقدرته من شر ما أجد سبع مرات» ففعلت ذلك فشفاني الله عزّ وجلّ.

٥١ ـ [جعدة]

اسم الراوي من نسخة السامرائي

٣٨٣ ـ حدّثني ابن أبي شيبة ثنا عبد الله بن إدريس عن أبيه عن

---

(٣٨٠) أخرجه: مسلم ٢٠/٧ و٢١، وأحمد ٢١٦/٤.

(٣٨٢) أخرجه: مسلم ٢٠/٧، وأبو داود ٣٨٩١، والترمذي ٢٠٨٠. وابن ماجة ٣٥٢٢، والموطأ ٥٨٥، وأحمد ٢١/٤، ٢١٧.

(٣٨٣) أخرجه ابن أبي شيبة (المصنف) ١٧٦/١٢، والطبراني في الكبير (٢١٨٧).

الطبعة الثانية المكتوب عليها
صـ(٣٥٣) [تحقيق وتعليق] أبي عبد الله مصطفى بن العدوي

٥١ ـ جعدة

٣٨٣ ـ حدثني ابن أبي شيبة، ثنا عبد الله بن إدريس، عن أبيه، عن جده، عن جعدة بن هبيرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم الآخر أردى**».

---

(٣٨٣) مرسل:
فإن جعدة بن هبيرة قال فيه ابن معين وغيره: لم يسمع من النبي ﷺ. وعده جماعة من التابعين.
وبالنسبة لعبد الرحمن بن إدريس فالظاهر والله تعالى أعلم: أنه صحف، وصوابه: عبد الله ابن إدريس والمرجحات التي دفعتنا إلى هذا ما يلي:
١ ـ لم نقف لعبد الرحمن بن إدريس على ترجمة في الكتب الموجودة بين أيدينا.
٢ ـ في ترجمة عبد الله بن محمد بن إبراهيم (ابن أبي شيبة) لم نقف على رواية له عن عبدالرحمن، بل ووجدناه روى عن عبد الله بن إدريس.
٣ ـ وأيضًا فإن عبد الله بن إدريس روى عن أبيه وأبوه روى عن جده وإدريس بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي وجده أيضًا، عن جعدة بن هبيرة الأشجعي، روى عنه ابنه إدريس.
فلهذا ترجح لنا أنه «عبد الله» وليس «عبد الرحمن» والله أعلم.

كل هذا الكلام على خلاف اسم الراوي الموجود بالإسناد

وعلى كل حال: فالحديث ثابت صحيح من طرق متكاثرة أخرجها البخاري ومسلم وغيرهما، فمن حديث عمران بن حصين أخرجه البخاري في الشهادات «فتح» (٥/ ٢٥٨) ومسلم في فضائل الصحابة (ص١٩٦٤)، وأبو داود في السنة مع اختلاف يسير في اللفظ.
ومن حديث عبد الله بن مسعود أخرجه البخاري «فتح» (٥/ ٢٥٩)، ومسلم (١٩٦٢)، وأحمد (١/ ٣٧٨، ٤١٧).
ومن حديث عائشة أخرجه مسلم (ص١٩٦٥)، وأحمد (٦/ ١٥٦)، ومن حديث أبي هريرة أخرجه مسلم (ص١٩٦٣)، وغيرهم من أصحاب السنن أشير إليها في «المعجم المفهرس» (٥/ ٣٧٢).

ومن ذلك :

□ الحديث رقم (٧١٧) □

وقد وقع في إسناده خطأ وصوابه (**حجاج عن المنهال**) ، فتصحف إلى : (**حجاج بن المنهال**) ، وبعد تخريج فضيلة الشيخ لهذا الحديث وقف على هذا الخطأ في الطبعة الأولى ، فعلق ببيان الصواب حيث قال : صوابه : (**عن حجاج عن المنهال** ....) وذكر طرق الحديث التي تدل على ذلك ، ولما نظر في نسخة السامرائي ، ووجدها (**حجاج بن المنهال**) على الخطأ ، ووجد الشخص الذي قام بالمقابلة لم يعلق عليها فتراجع صاحب النظرات عن صوابه ؛ فحذف تعليقه الذي حرر فيه المسألة ، فترك صوابه لخطإ غيره ، ولا قوة إلا بالله .

ولكنه ترك جزءًا من التعليق فيه بيان أنه عن (**حجاج عن المنهال**) ليبقى التناقض الذي يدل على أن المصحح غير فضيلة الشيخ ، والله المستعان .



الطبعة الأولى التي عليها تعليقات وتصحيح الشيخ

عام (٢٠٠٥)

٧١٧ ــ حدثني ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج[1] بن المنهال عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: من دخل على مريض لم تحضر وفاته فقال أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك سبع مرات شفي.

سند مختلف به

---

١ ــ صوابه عن حجاج عن المنهال وانظر مسند أحمد ١ / ٢٤٣ ثنا يزيد أنا الحجاج عن المنهال عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس به مرفوعاً.

وفي مسند أحمد أيضاً ١ / ٢٣٩ ثنا أبو معاوية ثنا حجاج عن المنهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس.

قال أبو معاوية أراه رفعه ... فذكر نحوه، قال عبد الله قال أبي وحدثنا يزيد لم يشك في رفعه ووافقه على الإسناد.

وفي مسند أحمد أيضاً ١ / ٢٣٩، ٢٤٣ من طريق شعبة عن خالد بن يزيد (٢٤٢) [٢٣٩ زيد بن خالد] وفي الترمذي تحفة [٦ / ٢٥٤ يزيد أبي خالد] وفي أبي داود [رقم ٣١٠٦ يزيد أبي خالد] في مسند شعبة وفي بعضها عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به مرفوعاً.

وقال الترمذي حديث حسن غريب لانعرفه إلا من حديث المنهال بن عمرو.

أما الحاكم أبو عبد الله فقال في مستدركه ٤ / ٢١٣: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا بحر بن نصر ثنا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد حدثني المنهال بن عمرو أخبرني سعيد بن جبير عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ إذا عاد مريضاً جلس عند رأسه ثم قال سبع مرات: أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك فإن كان في أجله تأخير عوفي من وجعه ذلك.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ولم يتابع عمرو بن الحارث بين سعيد وابن عباس أحد إنما رواه حجاج بن أرطاة عن المنهال عن عبد الله بن الحارث ولم يذكر بينهما سعيد بن جبير.

وقال الحاكم: أخبرنا الحسن بن يعقوب العدل ثنا يحيى بن أبي طالب ثنا يزيد بن هارون أنبأ الحجاج بن أرطاة عن المنهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ: من عاد مريضاً فقال: أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك سبعاً عوفي إن لم يكن حضر أجله. وقد رواه أبو خالد الدالاني وميسرة بن حبيب النهدي عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. ثم ذكر الحاكم رواية أبي خالد وميسرة.

وقال الذهبي: على شرط الشيخين رواه حجاج بن أرطاة عن المنهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث فحذف سعيداً. وقد رواه أبو خالد الدالاني وميسرة بن حبيب عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. اهـ.

هذا التخطيط الذي فيه وضع سند لم يقع بحال هو من وضع ..... وذلك للتعقيب على عمل المحقق في ٢٠٠٥/١٠/٢

ص (٢٥٦) نسخة السامرائي التي اعتمدت أصلا

نَقَبَّل توبتي واغسل حوبتي وأجب دعوتي وثبت حجتي وسدد لساني واهد قلبي واسلُل سخيمة قلبي».

٧١٨ ـ حدّثني ابن أبي شيبة حدّثنا عبد الرحيم بن سليمان عن حجّاج بن المنهال عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «مَن دخل على مريض لم يحضر وفاته فقال أسألُ اللّهَ العَظيم ربَّ العَرش العَظيم أنْ يشفيك سبع مرَّاتٍ شُفي».

٧١٩ ـ حدّثني ابن أبي شيبة ثنا أبو بكر بن عيّاش عن الحسن بن عَمْرو عن أبي خَاضِر الأزديّ عن ابن عبّاس قالَ: قَلَّت البُدْنُ زمَان رسول الله ﷺ فأمرَ النَّاس بالبقرِ.

٧٢٠ ـ حدّثني ابن أبي شيبة قال ثنا أبو معاوية عن الحسن بن عمرو عن مِهْرَان أبي صَفْوَانَ عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أرادَ منكم الحج فليَتعَجَّلْ».

٧٢١ ـ حدّثني ابن أبي شيبة ثنا عبد الله بن نُمير عن محمد بن إسحق عن الحارث بن فُضَيْل عن محمود بن لَبيد عن ابن عبّاس قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الشهداءُ على بَارِق نهر بباب الجَنَّة في قبة خضراء يخرج عليهم رزقُهم من الجنّة غدوةً وعشيّةً».

١١٤ ـ [أحاديث ابن عمر]

٧٢٢ ـ أخبرنا يزيد بن هارون أنا سفيان بن حسين عن الزهري عن

---

(٧١٨) أخرجه: أبو داود ٣١٠٦، والترمذي ٢٠٨٣، وأحمد ١/٢٣٩ ـ ٢٤٣ ـ ٣٥٢. قال الترمذي: هذا حديث حسنٌ غريب لا نعرفه إلا من حديث المنهال بن عمرو.

(٧١٩) أخرجه: ابن ماجه ٣١٣٤.

(٧٢٠) أخرجه: أبو داود ١٧٣٢، وابن ماجه ٢٨٨٣، وأحمد ١/٢١٤ ـ ٢٢٥ ـ ٣٢٣ ـ ٣٥٥ ـ ٣٦٣، والحاكم ١/٤٤٨، والبيهقي ٤/٣٣٩ ـ ٤٤٠.

(٧٢١) أخرجه: أحمد ١/٢٦٦.

(٧٢٢) أخرجه: البخاري ٣/١٥٠ ـ ٢٠٢ ـ ٢٤٧، ومسلم ٥/١٦ ـ ١٧، وأبو داود ٣٤٣٣ ـ ٣٤٣٤، والترمذي ١٢٤٤.

الطبعة الثانية الدر الخالد
تحقيق دكتور أبي عبد الله مصطفى بن العدوي

٧١٧ ـ حدثني ابن أبي شيبة، حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، عن حجاج بن المنهال، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «من دخل على مريض لم يحضر وفاته فقال: أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك. سبع مرات، شُفي».

ابن أرطاة في الطبعة الثانية

٧١٨ ـ حدثني ابن أبي شيبة، ثنا أبو بكر بن عياش، عن الحسن بن عمرو، عن أبي حاضر الأزدي، عن ابن عباس قال: قلّت البُدْنُ زمان رسول الله ﷺ فأمر الناس بالبقر.

= وأخرجه أبو داود في الصلاة باب (٣٦٠) ما يقول الرجل إذا سلم (حديث ١٥١٠)، والترمذي في الدعوات، باب: دعاء النبي ﷺ «تحفة» (٩/ ٥٣٨)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

وعزاه المباركفوري هناك أيضًا إلى ابن حبان والحاكم وابن أبي شيبة وابن ماجه في الدعاء، باب (٢): دعاء الرسول ﷺ (حديث رقم ٣٨٣٠)، وأحمد (١/ ٢٢٧).

ونقل الحافظ ابن حجر في «التهذيب» في ترجمة طليق بن قيس تصحيح ابن حبان والحاكم للحديث.

(٧١٧) سند مختلف فيه:

قلت: حاصل ما في هذا الحديث:

١ ـ روي من طريق حجاج عن المنهال، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس مرفوعًا

٢ ـ روي من طريق أبي خالد وميسرة، عن المنهال، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعًا.

٣ ـ روي من طريق عبد ربه بن سعيد، عن المنهال، عن سعيد بن جبير، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس مرفوعًا.

والراجح من هذه الروايات ـ والله أعلم ـ: رواية المنهال، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعًا. إذ أن الحجاج مدلس وقد عنعن.

وهكذا ذكر طرق الحديث الترمذي. حجاج عن المنهال على الصواب

(٧١٨) سند صحيح:

والحديث أخرجه ابن ماجه رقم (٣١٣٤) كتاب الأضاحي باب (٥) عن كم تجزئ البدنة والبقرة، من طريق هناد بن السري ثنا أبو بكر ابن عياش عن عمرو بن ميمون عن أبي حاضر =

ومن ذلك :

❐ الحديث رقم (١٤٨٤) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنى سليمان بن حرب ثنا شعبة عن أبي المؤمل رجل من أهل الشام قال : سمعت الزهرى ... الحديث كما هو مبين فى الصورة ، وكان هكذا فى الطبعة الأولى .

وفى التعليق : إن فى هذا السند أبا المؤمل لم أقف على ترجمته . وفيها العزو لأحمد (٦/١٢١) الذى فيه اسم الرواى أبو المؤمل أيضاً على الصواب .

وفى نسخة السامرائى : عن المؤمل ، فاعتمدها الشخص الذى قام بالمقابلة ، ولم يرجع إلى أصول للكتاب ولا لمصادر تخريج الحديث ، فغيَّر فضيلة الشيخ ما كان صواباً فى الطبعة الأولى لخطإ نسخة السامرائى واعتماد المقابل لها ، ولكنه أبقى عزو الحديث لأحمد الذى فيه اسم الزاوى : أبوالمؤمل على الصواب ليجمع التناقض فى موضع واحد ليدل دلالة قاطعة على أنه لا صلة له بمقابلة الكتاب على شىء من النسخ .

والحديث أخرجه الطيالسى (١٤٥٠)[1] ، وأحمد (٦/١٢١) ، وأبو القاسم البغوى فى « **الجعديات** » (١٧٢٠) ، وعندهم (أبو المؤمل) بإثبات (أبو) .

وترجمة الراوى (أبو المؤمل) موجودة فى المصادر الآتية :

١ -« **تاريخ يحيى بن معين** » (٢/٢١٤) رقم (٤٣٤٨) :

سئل يحيى (يعنى ابن معين) عن اسم **أبي المؤمل** الذى يروى عنه شعبة؛ فقال : لا أعرفه ، فقيل : إنه سفيان بن حسين ؟ قال : لا .

---

(١) تحرفت كلمة (المؤمل)فى الطيالسى المطبوع إلى (الموال) .

٢- « **تاريخ يحيى بن معين** » (٣٤٩/٢) رقم (٥٢٦٠) : قال يحيى ابن معين : أبو المؤمل ، شيخ من أهل الشام ، يروى عنه شعبة .

٣-« **التاريخ الكبير** » للبخارى — « **الكنى** » ص (٧٥) : أبو المؤمل من أهل الشام سمع الزهرى ، وروى عنه شعبة[١] .

٤-« **الجرح والتعديل** » لابن أبى حاتم (٤٤٧/٩) رقم (٢٢٧٠) :
أبو المؤمل الشامى سمع الزهرى روى عنه شعبة .... إلخ .

٥-((**الثقات** » لابن حبان (٦٦٤/٧) : قال ابن حبان : من أهل الشام يروى عن الزهرى ، وروى عنه شعبة .

٦-« **الكنى والأسماء** » للدولابى (١٣٤/٢) :
قال الدولابى : أبو المؤمل روى عنه شعبة ، وذكر كلام ابن معين .

٧-« **المقتنى فى سرد الكنى** » (١٠٦/٣) رقم (٦١٤٣) : أبو المؤمل شامى عن الزهرى ، وعنه شعبة .

● **قلت** : وهذه المصادر كلها فى متناول طالب العلم فبماذا يُفسر قول فضيلة الشيخ (لم أقف على ترجمته) ؟

والأهم من ذلك أن الراوى فى كل هذه المصادر كنيته (أبو المؤمل) ، فتأكدنا أن الذى فى طبعة الأستاذ السامرائى وصاحبه محمود خليل خطأ ، وبالرجوع إلى « **المسند الجامع** » الذى قام بجمعه محمود خليل وجماعة معه ، تبين أنهم سمَّوا الراوى فيما نقلوه من « **منتخب عبد بن حميد** » (أبو المؤمل) ، فدل هذا على أن الذى وقع فى النسخة المطبوعة لـــ « **المنتخب** » بتحقيق السامرائى ومحمود خليل ، إنما هو خطأ مطبعى ، وليس من الأصول الخطية .

---

(١) تصحف فى المطبوع من « **التاريخ الكبير** » إلى شعيب .

فتبين بالأمثلة السابقة وجود التعارض بين ما يثبته فضيلة الشيخ فى تعليقه الذى جعله لتخريج الحديث والحكم عليه وبين ما يثبت فى نص « **المنتخب** » والتعليق الثانى المتعلق بما لا تفسير له إلا بأن مقابل « **المنتخب** » على النسخ الخطية غير كاتب التعليق الذى هو فضيلة الشيخ ، ثم أخذ فضيلته عمل هذا المقابل فانتحله دون أن ينظر فيه فى غالب الأحوال ، وكان أحياناً ينظر فيه فيغير بعض ما كان صواباً عنده لخطإ هذا الشخص المقابل فينتقل التناقض فى التعليق الواحد كما سبق فى الحديث (٧١٧) ، (١٤٨٤) .



الطبعة الأولى التي بتعليقات فضيلة الشيخ
ذكر اسم الراوي صحيحا على الصواب (أبو المؤمل) ص (٢٦١)

برب الناس ﴾ ثم يمسح بهما على وجهه ورأسه وسائر جسده . قال عقيل : ورأيت ابن شهاب يفعل ذلك .

١٤٨٣ – أخبرنا عثمان بن عمر ، قال : أخبرنا يونس ، عن الزهري ، عن عروة :

عن عائشة أن الحولاء مرت بها وعندها رسول الله ﷺ قالت : فقلت : هذه حولاء وزعموا أنها لا تنام الليل فقال : « لا تنام الليل خذوا من العمل ما تطيقون فوالله لا يسأم الله حتى تسأموا » .

اسم الراوي على الصواب

١٤٨٤ – حدثني سليمان بن حرب ، قال حدثنا شعبة ، عن أبي المؤمل رجل من أهل الشام ، قال سمعت الزهري ، يحدث عن عروة ،

عن عائشة أن النبي ﷺ كان إذا صلى ركعتين قبل الفجر اضطجع .

١٤٨٥ – حدثني محمد بن إسماعيل بن أبي كديك ، قال أخبرني ابن أبي ذئب ، عن ابن شهاب ، عن عروة ،

= فتح ١٠/ ٢٠٨ لكن هناك من طريق يونس عن ابن شهاب (في الدعوات باب ١٠ التعوذ والقراءة عند لمنام فتح ١١/ ١٢٥ وأبو دود حديث رقم ٥٠٥٦ والترمذي حديث ٣٤٠٢ وقال هذا حديث حسن غريب صحيح وابن ماجة رقم ٣٨٧٥ وعزاه المزي في الأطراف إلى النسائي في السنن الكبرى

١٤٨٣ صحيح .

وأخرجه مسلم ص ٥٤٢

وأخرجه البخاري في كتاب الإيمان من صحيحه باب أحب الدين إلى الله أدومه فتح ١/ ١٠١ وفي [illegible] ما يكره من [illegible] في [illegible] فتح ٣/ ٣٦ ومسلم ص ٥٤٢ من طريق هشام بن عروة [illegible] عائشة رضي الله عنه .

١٤٨٤ صحيح لغيره .

[illegible] في هذا السند أبا المؤمل . [illegible] على ترجمته

لكن الحديث قد تقدم [illegible] حديث رقم ١٤٦٨

وأخرجه [illegible] ٦/ ١٢١

١٤٨٥ صحيح لغيره

اسم الراوي على الصواب
من الطبعة الأولى

ص (٢٦٢)

الفلق وقل أعوذ بربِّ النَّاس ثم يمسحُ بهما على وجْهِهِ ورَأْسِهِ وسائرِ جَسَدِهِ قال عُقيل: ورأيتُ ابنَ شهابٍ يفعلُ ذلك

١٤٨٥ ـ أنا عثمان بن عمر أنا يونس عن الزهري عن عُروة عن عائشة أنَّ الحَولاء مرَّت بها وعِندَها رسولُ الله ﷺ قالت فقلتُ هذه الحولاء وزعموا أنها لا تنام الليل فقال: «لا تنام الليل خُذوا من العمل ما تطيقون فواللّهِ لا يَسْأم الله حتى تَسْأموا».

اسم الراوي خطأ في طبعة السامرائي

١٤٨٦ ـ حدثني سليمان بن حرب ثنا شعبة عن المؤمل رجلٌ من أهلِ الشام قال سمعتُ الزهريَّ يحدِّثُ عن عروةَ عن عائشةَ أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ إذا صَلَّى ركعتينِ قبلَ الفجرِ اضْطَجعَ.

١٤٨٧ ـ حدثني محمد بن إسماعيل بن أبي فديك قال أخبرني ابن أبي ذئب عن بن شهاب عن عروة عن عائشة أن النبيَّ ﷺ قال: «إذا اشتكى المؤمنُ أخلصَهُ ذلك كما يخلصُ الكيرُ خبثَ الحديد».

١٤٨٨ ـ ثنا الحسن بن موسى ثنا حماد بن سلمة ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنَّ رسولَ الله ﷺ لما فرغ من الأحزاب دخل المغتسلَ فاغتسلَ فأتاهُ جبريلُ عليه السلام قالت فرأيتُهُ من خلل البيت قد عصبَ رأسَهُ الغبارُ فقالَ يا محمد وضعْتُم سلاحَكُم قال جبريل ما أُلقيتُ السلاحَ بعد. انهد إلى بني قُريظة

١٤٨٩ ـ أنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان النبيُّ ﷺ يحبُّ الحلْواءَ والعسل.

(١٤٨٥) أخرجه البخاري ١/١٧، ومسلم ٢/١٨٩، ١٩٠، والنسائي ٣/٢١٨ ـ ٨/١٢٣.

(١٤٨٦) أخرجه البخاري ١/١٦١، والنسائي ٣/٢٥٢، وابن ماجة ١١٩٨

(١٤٨٧) أخرجه البخاري في الأدب المفرد ٤٩٧، وابن حبان كما في موارد الظمآن ٦٩٥

(١٤٨٨) أخرجه البخاري ٤/٢٥، ٥/١٤٢، ١٤٣، ومسلم ٥/١٦٠، وأبو داود ٣١٠١، والنسائي ٢/٤٥، وأحمد ٦/٥٦، ١٣١، ١٤١، ٢٨٠، وابن خزيمة ١٣٣٣

(١٤٨٩) أخرجه البخاري ٧/٥٧، ١٠٠، ٤٧، ١٥٩، ومسلم ٤/١٨٥، وأبو داود ٣٧١٥، والترمذي ١٨٣١، وأحمد ٦/٥٩، وابن ماجة ٣٣٢٣

الطبعة الثانية التي أنا عليها
ص(٢٦٣) تحقيق وتعليق أبي عبد الله مصطفى بن العدوي

١٤٨٣ ـ أنا عثمان بن عمر، أنا يونس، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أن الحولاء مرَّت بها وعندها رسول اللَّه ﷺ. قالت: فقلت: هذه الحولاء، وزعموا أنها لا تنام الليل. فقال: «**لا تنام الليل! خذوا من العمل ما تطيقون، فو اللَّه لا يسأم اللَّه حتى تسأموا**».

اسم الراوي بعد تحريفه تبعًا لنسخة السامرائي

١٤٨٤ ـ حدثني سليمان بن حرب، ثنا شعبة، عن المؤمل ـ رجل من أهل الشام ـ قال: سمعت الزهري يحدِّثُ عن عروة، عن عائشة أن النبي ﷺ كان إذا صلَّى ركعتين قبل الفجر اضطجع.

١٤٨٥ ـ حدثني محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، قال: أخبرني ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «**إذا اشتكى المؤمن أخلصَهُ ذلك كما يخلص الكير خبث الحديد**».

وأخرجه البخاري في فضائل القرآن «فتح» (٩/ ٦٢) باب (١٤) فضل المعوذات، وفي الطب باب (٣٩) «فتح» (١٠/ ٢٠٨) لكن هناك من طريق يونس عن ابن شهاب، وفي الدعوات باب (١٢) التعوذ والقراءة عند المنام «فتح» (١١/ ١٢٥)، وأبو داود حديث رقم (٥٠٥٦)، والترمذي حديث (٣٤٠٢) وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح، وابن ماجه رقم (٣٨٧٥) وعزاه المزي في «الأطراف» إلى النسائي في «السنن الكبرى».

(١٤٨٣) صحيح.
وأخرجه مسلم (ص ٥٤٢).
وأخرجه البخاري في كتاب الإيمان من «صحيحه» باب: أحب الدين إلى الله أدومه «فتح» (١/ ١٠١)، وفي التهجد باب ما يكره من التشديد في العبادة «فتح» (٣/ ٣٦)، ومسلم (ص ٥٤٢) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

(١٤٨٤) صحيح لغيره.
إذ إن في هذا السند المؤمل لم أقف على ترجمته.
لكن الحديث قد تقدم. انظر: حديث رقم (١٤٦٨).
وأخرجه أحمد (٦/ ١٢١).

اسم الراوي بعد تحريف فضيلة الشيخ له ثقة منه في عمل الشخص الذي قام بالمقابلة وانعدام ثقته بعمله

(١٤٨٥) صحيح لغيره.

وفيه: اسم الراوي: أبو المؤمل لنظهر هذا التناقض في موضع واحد

ووجود التعارض بالصفة السابقة أمر يطول شرحه ، وسأشير إلى بعض مواضعه فمن ذلك :

□ حديث رقم (٤٨) □

فقد كان فى الطبعة الأولى اسم الراوى فى الإسناد : زيد بن عبد الله بن موهب .

وقال فضيلة الشيخ فى التعليق : زيد بن عبد الله بن موهب لم أقف له على ترجمة .

فغيَّر الشخص الذى قابل نص « **المنتخب** » اسم الراوى فى الإسناد تبعاً للسامرائى : **يزيد بن عبد الله بن موهب** ، ولم ينظر فضيلة الشيخ فى اسم الراوى بعد التعديل فأبقى التعليق على الحال الأول : **زيد بن عبد الله ابن موهب لم أقف له على ترجمة** ، ليكون هذا التناقض شاهدًا على ما سبق .



□ الحديث رقم (٤٢٢) □

كان فى الطبعة الأولى فى الإسناد اسم الراوى : **عاصم بن عمرو** ، وقال فضيلة الشيخ تعليقا عليه : صحيح ، وفى سنده **عاصم بن عمرو** لم يسمع من رافع . فغيَّر اسم الراوى فى الإسناد فى الطبعة الثانية إلى : **عاصم بن عمر** تبعا لنسخة السامرائى ، فأبقى فضيلة الشيخ فى تعليقه قوله : فى سنده **عاصم ابن عمرو** ليناقض ما فى الإسناد ليكون شاهدًا على أنه ليس مصحح نص « **منتخب عبد ابن حميد** » .

وأما قول فضيلته : صحيح فى سنده عاصم بن عمرو لم يسمع من رافع فمن مفاريد فضيلة الشيخ ، فسبحان مسدى العقول وواهب النعم ، وخبر

ذلك أن قولهم (فى سنده فلان) تفسير لسبب ضعف الحديث ، فكيف إذا أتبعه بقوله (لم يسمع من رافع) !.



☐ حديث (٤٢٩) ☐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : ثنا حجاج بن منهال ثنا حماد ابن سلمة أن عبيد الله بن العيزار عن رجل من أهل الشام أن عمر أراد أن يستعمل بشر بن عاصم ، فقال : لا أعمل لك . قال : لم ؟

قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **يؤتى بالوالى فيوقف على الصراط ، فيهتز به حتى يزول كل عضو منه من مكانه ، فإن كان عدلاً مضى ، وإن كان جائرًا أهوى فى النار سبعين خريفا** » .

فدخل عمر المسجد وهو منتقع اللون ، فقال له أبو ذر : ما شأنك يا أمير المؤمنين ؟ فقال : حديث حدثنيه بشر بن عاصم . قال : وما هو ؟ فحدثه به ، فقال أبو ذر : نعم ، لقد سمعت من النبى ﷺ .

قال عمر : ومن يرغب فى العمل بعد هذا ؟

فقال أبو ذر : من أسلت الله أنفه ، وأضرع خده .

○ **قال فضيلته** : سند ضعيف ، فيه رجل لم يسم .اهـ .

● **وأقول** : له طريق آخر أخرجه ابن أبى شيبة فى « **المصنف** » (٥٦٩/٧) ، وفى « **المسند** » (٥٨٧) ، ومن طريقه أبو نعيم فى « **المعرفة** » (١١٧٦) عن عبد الله ابن نمير عن فضيل بن غزوان عن محمد الراسبى عن بشر بن عاصم بنحوه .

قال الحافظ فى « **الإصابة** » (١/١٥٧) : محمد هذا ذكر ابن عبد البر أنه ابن سليم الراسبى ، فإن كان كما قال فالإسناد منقطع ، لأنه لم يدرك بشر بن عاصم .

قلت : ورواه ابن أبى عاصم فى « **الآحاد والمثانى** » (١٥٩١) ، والطبرانى فى « **الكبير** » (١٢١٩) ، وابن قانع فى « **المعجم** » (١/٨٢) ، وأبو نعيم « **المعرفة** » (١١٧٥) كلهم من طريق سويد بن عبد العزيز ثنا سيار أبو الحكم عن أبى وائل عن بشر بن عاصم به .

وسويد ضعيف .

وله طريق آخر أخرجه أحمد بن منيع فى « **مسنده** » كما فى « **المطالب العالية** » (٢٢٧٤) : حدثنا سريج بن النعمان ثنا حشرج بن نباتة عن هشام ابن حبيب عن بشر بن عاصم عن أبيه به .

وهشام بن حبيب لم أقف له على ترجمة .

وقد ذكر الحافظ هذه الطرق للحديث ثم قال فى « **المطالب العالية** » (٥/٤٢٣) : فهذه أسانيد تقوى بعضها ببعض . انتهى كلام الحافظ .

● **وأقول** : إن فى الحاشية الثانية التى للمصحح فى هذا الموضع تعليقاً على اسم الراوى [عبيد بن العيزار] : تصحف من المطبوع إلى « عبد الله » ، والتصويب من « **المطالب العالية** » (٢/٣٧٣) برقم [٤/٢١١٦]، و« **الإتحاف** » (٥/٣٩٩) برقم [٣/٦٩٠٦] . انتهى .

١- ففى قوله (تصحف من المطبوع) أن هذا المصحح يعتمد مطبوعاً واحدًا ، وهو نسخة الأستاذ السامرائى وصاحبه كما أثبته بالأدلة ، ولم ينظر فى المطبوع الثانى ، وهى النسخة التى بتعليق فضيلة الشيخ الطبعة الأولى .

٢- ومما يؤكد أن هذا المصحح لم ينظر فى الطبعة الأولى بتعليق فضيلة الشيخ هو أنه وقع تصحيف آخر فيها هو أن اسم الصحابى تصحف فيها من بشر بن عاصم إلى (بسر بن عاصم) ، ولا شك أن الخطأ فى اسم الصحابى أشد من الخطأ فى اسم راوٍ من الرواة ، ومع ذلك لم يشر هذا المصحح إلى شىء من ذلك .

٣- ومما يؤكد ذلك أيضا أن الحديث فى طبعة الأستاذ السامرائى له عنوان اسم الصحابى (بشر بن عاصم) ، فكان كذلك فى الطبعة الثانية بتعليق فضيلة الشيخ ، دون إشارة مع أن الطبعة الأولى خالية من ذلك ، ولذلك نظائر كثيرة .

٤- عزو المصحح لهذا الموضع من « **المطالب العالية** » مع وجود طرق الحديث المذكورة آنفاً وتقوية الحافظ بعضها ببعض يدل على أن المصحح غير فضيلة الشيخ إذ لا يتصور من فضيلته أن يرى هذه الطرق مع تقوية الحافظ بعضها ببعض ثم لا يعيرها اهتماماً ولو بإشارة .



❐ حديث [٤٦٦] ❐

فى الإسناد فى نص « **المنتخب** » اسم الراوى : **عمران بن أبى أنس** .

○ وقال فضيلة الشيخ فى تعليقه : **عمران بن أنس صوابه : ابن أبى أنس** كما فى « **مسند أحمد** » ، وأيضا فهذه طبقته ، وأيضا فى « **تهذيب الكمال** » : عمران بن أنس المكى ليست له رواية عن سهل بن سعد ، ولا لربيعة بن عثمان وعبد الله بن عامر رواية عن عمران بن أنس ، فالراجح كما فى « **مسند أحمد** »

أنه عمران بن أبي أنس ، فقد روى عن سهل بن سعد ، وروى عنه ربيعة ابن عثمان وعبد الله بن عامر كما فى « **تهذيب الكمال** » ، وهو ثقة . انتهى .

● **وأقول** : لقد سبق أن بالإسناد عمران بن أبي أنس ، فما داعى هذا التعليق لولا أن فى الطبعة الأولى عمران بن أنس ؟

فهل لهذا معنى إلا أن مقابل نص « المنتخب » على النسخ الخطية شخص والمعلق شخص آخر ؟

ومثله تماماً الحديث الآتى :



❒ حديث (٤٩٨) ❒

ففى الإسناد الذى فى نص « **المنتخب** » اسم الراوى : محمد بن عمر ، وفى تعليق فضيلة الشيخ عليه فى الطبعة الثانية كما فى الأول : **محمد بن عمرو** الراجح كما قاله المزى[كذا] فى « **عون المعبود** » (٤١٦/١) أنه الواقدى . اهـ .



❒ حديث (٧٧٧) ❒

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أنا يعقوب بن إسحاق الحضرمى ثنا صخر بن جويرية ووهيب بن خالد عن نافع عن ابن عمر أن النبى ﷺ قال : « **من حلف فقال : إن شاء الله فقد استثنى** » .

○ **قال فى الطبعة الأولى** : الظاهر أنه سقط أيوب هنا ، فلا تعرف لوهيب رواية عن نافع ، والحديث معروف من رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر .

● **قلت** : وما استظهره فى الطبعة الأولى هو الصواب ، وذلك لكون أحمد رواه (٦٨/٢ ، ١٢٧) من طريق وهيب عن أيوب عن نافع عن ابن عمر به .

وأيضا فإن البخارى قال فى « **العلل الكبير** » للترمذى رقم (٤٥٥) : أصحاب نافع رووا هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر موقوفاً إلا أيوب فإنه يرويه عن نافع عن ابن عمر عن النبى ﷺ ، ويقولون : إن أيوب فى آخر أمره أوقفه .اهـــ.

● ولم يذكر أحد أن وهيباً وصخر بن جويرة تابعا أيوب على الرفع ، فدل ذلك على وقوع السقط فى هذا الإسناد ، وقد جعل محمود خليل شِريك السامرائى فى نسخته فى « **المسند الجامع** » وهيباً وصخر بن جويرة راويين عن أيوب فيما عزاه لـــ « **المنتخب** » ومع ذلك فقد حذف فضيلة الشيخ ما كان كتبه على الصواب لخطإ نسخة السامرائى وهذا مما يؤكد أن الشخص المقابل لم يطلع على الطبعة الأولى بتعليق فضيلة الشيخ ، فإن هذا الشخص قد عُهد منه أنه إذا شك فى شيء فإنه يرجع إلى المصادر الأخرى ، ويصحح على العكس من فضيلة الشيخ الذى يحذف صوابه لخطإ غيره ، وبالله التوفيق .



ومن ذلك :

□ الحديث رقم (١٠٩٤) □

ففى الإسناد فى نص « **المنتخب** » : محارب [بن] خصفة .

● هكذا وضع المصحح كلمة [بن] بين معكوفتين ليبين أنه زادها على الأصل المعتمد ، وهى ليست موجودة فى نسخة السامرائى مما يؤكد اعتمادها أصلاً ، وبيَّن المصحح فى الحاشية الثانية الخاصة به أن مصدر هذه

الزيادة من « **مسند أحمد** » ، وأما الحاشية الخاصة بالحكم على الحديث وتخريجه وهى حاشية صاحب النظرات فليس فيها أى تخريج للحديث ، فمع حاجته الشديدة لذكر أى تخريج للحديث لم يذكر هذا الموضع من « **مسند أحمد** » مما يدل على أنه (أى صاحب النظرات) لا صلة له بتصحيح نص « **المنتخب** » .



ومن ذلك :

□ الحديث (١٣٣٤) □

فى الطبعة الأولى اسم الصحابى فى نص « **المنتخب** »: (**ابن عباس**) ، وهو الصواب كما سيأتى بيانه ، فغُير فى الطبعة الثانية إلى (**عباس**) تبعاً لنسخة السامرائى التى اعتمدت أصلاً ، ثم أثبت المصحح فرقاً فى حاشيته الثانية الخاصة به فقال : فى « م » : ابن عباس ، وهو الموافق لما فى الطبعة الأولى مما يدل على أن هذا الشخص لم ينظر فى الطبعة الأولى ، ولم يكلف هذا الشخص نفسه أن يراجع الحديث فى المصادر الأخرى لبيان الصواب من القولين ، ولم ينظر حتى فى العزو الذى فى تعليق صاحب النظرات وهو فى « **سنن ابن ماجه** » (١٤١٥) ، واسم الصحابى فيه (**ابن عباس**) على الصواب ، وهذا يدل دلالة قاطعة على كون هذا المقابل على النسخة الخطية ليس هو صاحب النظرات ، ثم إن صاحب النظرات قد انتحل هذا العمل فنسبه لنفسه على عجره وبجره ، لتكون النتيجة أنه أفسد ما كان صالحاً من سابق عمله ، والله المستعان .

والمعروف عند من له معرفة بتحقيق كتب التراث أنه إذا وقف على اختلاف فى كلمة فإنه :

● **أولاً** : يرجع إلى نسخ الكتاب كلها ليتبين وجه الصواب فيها ٠

● **ثانيا** : إذا لم يتبين له الصواب من نسخ الكتاب فإنه يرجع إلى المصادر الأخرى التي فيها هذا النص لتصحيحه منها ٠

فأما الأول : فإنه لم يرجع إلى الطبعة الأولى التي فيها اسم الصحابي على الصواب (**ابن عباس**) ٠

والثاني : فإنه لم يرجع حتى إلى المصدر الموجود فى التخريج وهو « **سنن ابن ماجه** » (١٤١٥) ، والحديث رواه أيضا أحمد (٢٤٩/١، ٢٦٦-٢٦٧ ، ٣٦٣) ، والدارمى ٣٩ ، (١٥٦٣) ، والطبرانى (١٢٨٤١)، وابن سعد (٢٥٢/١)، والبيهقى فى « **دلائل النبوة** » (٥٥٨/٢) ، واللالكائى فى « **شرح أصول الاعتقاد** » (١٤٧١) ، ومن طريقه إسماعيل التيمى فى ((**الحجة فى بيان المحجة** » (١٧٢/٢-١٧٣) ، واسم الصحابى فى كل هذه المصادر : (**ابن عباس**) ٠

فتبين بما سبق أن هذا المصحح لم يقم بشيء مما يلزم المصححين ، وأما صاحب النظرات فليس له فى العير ولا فى النفير ، وإنما الذى له أن يستلم عملاً يسمى تحقيقاً فينسبه لنفسه ، والله المستعان ٠



☐ الحديث (١٤٤٧) ☐

فى الطبعة الأولى اسم الراوى : (**جمهان**) بتقديم الميم ، وفى التعليق فى الطبعة نفسها : فى إسناده **جمهان** لم يوثقه معتبر ، وأخرجه ابن ماجه (١٧٤٥) ٠ فغيَّر المصحح اسم الراوى إلى (**جهمان**) تبعا لنسخة السامرائى ، ثم أثبت فرقها عن النسخة التى قابل عليها فقال : فى « س » : جمهان ٠ ، ولم يشر إلى الطبعة

الأولى مما يدل على عدم نظره فيها ، ولم ينظر فى التعليق الأول الذى أبقاه صاحب النظرات على حاله (**فى إسناده جمهان**) ، والعزو لابن ماجه وفيها جمهان بما يوافق ما كان فى الطبعة الأولى ، فتحصل أن فضيلة الشيخ قد أفسد ما كان صالحاً كما حدث فى الحديث السابق وغيره ، وأبقى لنا هذا التناقض فى العمل المنسوب إليه ليكون دليلاً من الأدلة الواضحة على أن الذى قام بمقابلة وتصحيح نص « **المنتخب** » لعبد بن حميد شخص آخر ، وقد قال صاحب النظرات فى مقدمة الجزء الثانى من « **المنتخب** » فى الطبعة الأولى : نشكر **الأخ** ! الفاضل الشيخ / مقبل بن هادى لما قام به من مساعدة علمية لنا أثناء تخريج الكتاب وقبله ، فجزاه الله خيراً .

وأعاد هذا الشكر والتقدير لشيخنا مقبل _ رحمه الله _ فى مقدمة الجزء الثالث ، ثم إنه حذف ذلك الشكر والتقدير لمن وصفه بقوله (الأخ الفاضل الشيخ مقبل) ، واستبدله بآخر حيث قال : **إنه لا يفوتنى بعد شكر الله ﷻ أن أشكر أخى أبا مصعب طلعت الحلوانى _ جزاه الله خيرا _ ، _ وهو أحد إخواننا من طلبة العلم النجباء الذين لهم اهتمامات بالمخطوطات _ على ما قام به من إمدادى بالمخطوطات لهذا الكتاب** . انتهى كلام صاحب النظرات .

● **وأقول** : إن الحصول على المخطوطات قد أصبح أمرًا ميسورًا على من ملك ثمنها ، فالمسألة قد أصبحت منفعة مشتركة بين البائع والمشترى ، ولا فضل لأحدهما على الآخر إلا أن يكون أبو مصعب قد أهداها لصاحب النظرات ، لكن كل من يعرف حال صاحب النظرات فى هذه الأيام يستبعد جدا أن يكون هذا هو الحامل وراء استبداله من وصفه بالأخ **الشيخ مقبل** بمن وصفه بـــ « **أخيه الشيخ أبى مصعب** .... » ، ويزيد فى بعده كونه قد قال فى الطبعة الأولى فى الجزء الثانى : وجزى الله الشيخ ربيع بن هادى أستاذ الحديث

فى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة خيرًا ، فقد زوَّدنا ـ جزاه الله خيرًا ـ بنسخة أخرى لـ « **المنتخب** » كاملاً ، وأعاده فى الجزء الثالث من الطبعة نفسها ، ثم حذفه فى هذه الطبعة ، مما يدل على أن المسألة ليست إهداء نسخ خطية ، فهل يمكن أن يكون وراء هذا الشكر والثناء المفرط غير المعهود من صاحب النظرات على الأخ أبى مصعب مقابلة « **المنتخب** » على النسخ الخطية وتصحيحه خاصة أن أبا مصعب له معرفة بمثل هذا العمل ؟!.

وعلى أى حال فإنه لا يعنينا كثيرًا تعيين من قام بهذا العمل ، بل إننى لم أكن أرغب أبدًا أن يصل الحال بصاحب النظرات إلى مثل هذا ، بل إننى أدعو الله ﷻ لنا وله بالهداية وصلاح الحال .

وإنما حملنى على بيان ذلك النصح لسنة رسول الله ﷺ ، فإنه لا يمكن لأحد محب لسنة رسول الله ﷺ أن يرضى أن ينسب لخدمتها عمل يسمى تحقيقاً لها على الصورة التى سبق بيان بعضها من التناقض والإهمال إلى حد لم أر مثله ، وستأتى صور أخرى من هذا القبيل إن شاء الله تعالى .

وأيضا فإن انتحال عمل الآخرين ليس بالأمر الهين ، وإن استهان به بعض المنتسبين إلى العلم فى هذا الزمان ، وبرروا لأنفسهم بتعويض من ينتحلون جهده تعويضاً مادياً ، وظنوا أنهم بذلك برئت ذمتهم من مخالفة الشريعة (١) ، وهم مخطئون فى هذا الظن ، ومخادعون لأنفسهم ، فإن الجهد العلمى مما لا يباع

---

(١) وهـــذا التـــبرير منتف فى حق فضيلة الشيخ ، فإنه يعتقد أن الشخص الذى يأخذ تخريجات غـــيره دون إحالة عليه سارق ، وذلك فى قوله فى كتابه « **الترشيد** » ص (٥٧) : **ليس بعسير عليه** (يعنى طالب العلم) **أن يسود صفحات كثيرة بأرقام الحديث ها هنا وها هنا بما يوهم الناظر أنه باحث وعلاّمة ، ويمكنه أيضا أن يدلس على الناس بسرقته تخريجات غيره .** انتهى كلام فضيلة الشيخ .

ولا يهدى ، لأنه شاهد على ما بلغه الشخص من المنزلة فى العلم ، وهذا غير مقبول فى العلوم الدنيوية ، فلو أن شخصاً مارس مهنة الطب وقرأ فيها واطلع كثيرا ، ولم يكن حصل على شهادة التخرج من كليتها ، ثم اشترى من أحد الخرجين شهادة تخرجه من الكلية بخالص ماله لما قبل ذلك منه أحد مهما دفع فى ثمنها ، ولعد فى القانون وعند الناس على اختلاف مشاربهم مزورًا مستحقاً للعقوبة ، وليس اعتباره مزورًا لكونه زور فى الشهادة التى هى مجرد ورقة ، وإنما لما تدل عليه هذه الشهادة ، فلماذا هان عند كثير من الناس الانتحال العلمى والسرقة العلمية ؟

إن الشخص المنسوب إلى العلم إنما يعرف بآثاره العلمية أعنى بما نسب إليه من العلم ، فإن كان ما نسب إليه من العلم ليس له كانت المنزلة التى بلغها منزلة مزورة لا يستحقها ، وكان فى هذا تغرير بالناس ، فهل يجيز هذا أحد ؟

ولماذا نذهب بعيدًا وقد قال ﷺ : « **المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبى زور** »[1] ؟

أليس منتحل عمل غيره متشبعاً بما لم يعط ؟

ولا يزال المخلصون يتألمون لهذه المصيبة ؛ فمن هؤلاء الشيخ العلامة بكر أبو زيد ؛ فقد كتب جزءاً سماه « **الرقابة على التراث ، دعوة إلى حمايته من الجناية عليه** » ، قال فى ص (١٤) فى عد وجوه العبث بالتراث :

١٣- **تسول العلم** ، وحقيقته عمل المتشبع بما لم يعط باستئجار الملقين لتحقيق التراث وإخراجه بتحقيق المستأجر ، ولم يخط قلمه حرفاً ، ولم يشرف على أصل ولا حاشية ، فرحم الله أهل الحياء ، وأعان على قمع هؤلاء المتسولين .

---

(١) قد سبق تخريجه .

ثم اقترح _ حفظه الله _ ضمانات لمنع العبث بالتراث وهى :

١- الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامى عن التراث يتمحور على كشف التحريف والمحرفين .

٢- إعداد « ميثاق إسلامى دولى » يحفظ بموجبه تراث المسلمين عن العابثين .

٣- إصدار « مجلة » تراقب ثورة الإنتاج الطباعى ، فيقوِّم الإنتاج لتحقيق أى كتاب بميزان العدل والإنصاف ، وإعلان ما ينتهى إليه مدحاً أو قدحاً ، فمرحباً بالمنافحين غير خزايا ولا ندامى .

٤- تكثيف العلماء جهودهم بنقد العبث فى التراث تصريحاً لا تلويحاً(١) ، وبيان ذلك لأول مناسبة فى مؤلفاتهم ودروسهم ومحاضراتهم .... .

٥- تخويل « الادعاء العام » محاكمة من يمس التراث بفعلة سوء .

٦- إلزام المحققين بذكر تخصصاتهم تحت أسمائهم على أغلفة الكتب ، أما « الدكتور » ففى أى شىء ؟! .

٧- هجر هذه الطبعات السقيمة وعدم تسويقها : « فدع عنك نهباً صيح فى حجراته » .

٨- إنزال من لم يَشدوا العلم الشرعى منزلته التى يستحقها بلا وكس ولا شطط ، فالسباك يبقى مع السباكين ، والطبيب والبيطرى والصيدلى ، ... كذلك ، كل صانع وصنعته ، ومحترف وحرفته .

---

(١) حفظك الله أبا زيد ، فقد كدت أعتقد أننى وحدى فى هذا الميدان من كثرة المجاملين الذين لا ترى منهم إلا الإنكار على من انتقد عبث العابثين بقوله : لا يصلح هذا ، ولماذا يفعل بعضنا ببعض هذا ، كفانا فرقة... إلى آخره والله المستعان .

٩- توجيه الأنظار إلى إعادة تحقيق وطبع ما كان سبيله كذلك ، لتسقط السابقة من الحساب ، ولا يكون لها متسع فى الميدان ، وحينئذ يعلم المنصفون أيهما أزكى تحقيقاً[١] .

١٠- ترغيب ذوى القدرة واليسار من أثرياء المسلمين بإنشاء وتمويل مراكز لتحقيق التراث على منهج سليم ، وتعطى الأولوية لما طبع على يد غير أهله .

١١- إدخال هذه اللفتة عن « العبث بالتراث » فى مناهج التعليم الجامعى تحذيرًا من الوقوع فى ويلاتها حتى لا تعود الشريعة إلى دين محرَّف ، واستنهاضاً للهمم بتحقيق ذلك بعد استكمال عدة التحقيق .

١٢- وقبل هذا وبعده : المناداة بكل قوة وصرامة بمنع الكفار « المستشرقين » من التعرض لحقنا التراثى الموروث لنا بحكم الإسلام ، ورفع أيديهم الغاصبة عنه .

ثم ناشد العلماء بقوله : أيها العلماء : إن المناشدة بهذه « الضمانات » الرقابية على التراث ليست بدعاً فى الإجراءات: فهذه « وثيقة حقوق الإنسان » ، ومن موادها حفظ حقوق المؤلفين ، فلماذا لا يضاف إليها حفظ تراث المسلمين ؟ .

وهذه « منظمة الصحة العالمية » و« منظمة حماية البيئة » بهدف استصلاح الأبدان ، فلماذا لا يحجر على العابثين بالتراث لحماية دين الإسلام ؟ .

ثم ذكر جمعية الرفق بالحيوان ، ثم قال _ حفظه الله _ :

أما هذا التراث : « الكتاب فإنه من خصوصيات المسلمين فليس من شأن الكافرين المبادرة إلى حفظ قيم المسلمين » .

---

(١) ما أنجع هذا فى العلاج لو أن الناس أخذوه مأخذ الجد .

والآن : نناشد بالله من مرَّ بعده على هذا الخطاب ، أو طرق سمعه ، فرآه نداءً بحق ، أو بدا له أحق منه أن يبذل ما فى وسعه لحماية « الكتاب » من عبث الجناة ، فحمايته من العبث فيه وحماية الأمة من هذا الغش العلمى والثقافى واجب على ذمة الأمة ، كل بقدر ما يسعه ماله وعلمه وجاهه . انتهى كلامه _ حفظه الله _ .

والأمر الذى يدعو إلى الأسى أن أهم عمل فى خدمة كتب التراث هو ضبط نصوصها ، وهو معنى (التحقيق) على التحقيق ، وقد أخذه صاحب النظرات من غيره كما سبق ، ثم إنه فعل ذلك بعد كتاب « **الانتصار** » فى طبعته الأولى و « **التفنيد** » ، وما نشر فيهما مما يمس هذه القضية ، فلم يحمله ذلك على التوبة إلى الله وإرجاع الحقوق إلى أهلها ، فأى إصرار يكون هذا ؟!

ثم ليته اكتفى بإصراره على ذلك ، بل إنه اتكأ على تلك المنزلة التى أصلها ما سبق لجعل نفسه فوق أئمة الإسلام فى هذا العصر فى مثل قوله : **ما درجة الشيخين الفاضلين أحمد شاكر والألبانى ؟**

بل قد سبق أنه جعل نفسه صريحاً فوق الشيخ الألبانى _ رحمه الله _ فى العلم فى مقدمة كتابه « **الغسل والكفن** » ، حيث انتقد على كتاب الشيخ الألبانى « **أحكام الجنائز** » بأنه لم يخدم المسألة من الناحية الفقهية ، وأنه له عليه انتقادات حديثية أيضاً ، ثم عقَّب بقوله : **وفوق كل ذى علم عليم .**

بل ليته انتهى إلى هذا الحد ، فإنه قد سبق وصفه للشيخ _ رحمه الله _ بصاحب الفقه الشاذ والمنبوذ والسقيم وبقلة الفقه !!! .

ولذلك فليعلم كل من لم يكن له موقف من صاحب النظرات بسبب هذه الأمور أنه لم ينصره على نفسه ، وأنه محاسب على ذلك بين يدى الله ﷻ فما بالنا بمن يدافع عنه ؟! .



● بعض أفاعيل صاحب النظرات في حكمه على الأحاديث والرواة ●



❐ حديث رقم (٥٩) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أخبرنا عثمان بن عمر قال ثنا عوف عن معبد الجهنى عن حمران قال : رأيت عثمان توضأ فأتم وضوءه ، ثم استضحك ، فقال : أتدرون مم ضحكت ؟ قلنا : لا . قال : فإنى رأيت رسول الله ﷺ توضأ ، فأتم وضوءه ، ثم استضحك ، فقال : أتدرون مم ضحكت ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، قال : **فإن العبد المسلم إذا توضأ ، فأتم وضوءه ، ثم دخل الصلاة فأتم صلاته خرج من ذنوبه كما ولدته أمه .**

○ **قال** : صحيح لغيره ، وذكر القول فى معبد وأنه صدوق مبتدع ، وقال أخرجه أحمد (٦١/١) ، ثم قال : انظر الأحاديث الثلاثة المتقدمة ، وله شواهد أخرى أيضاً ، انظر « **مسند أحمد** » (٥٨/١) . انتهى كلامه .

● **وأقول** : الحديث رواه البخارى (١٥٩) ، (١٦٤) ، (١٩٣٤) ، ومسلم (٢٢٦) وغيرهما من طريق عطاء بن زيد الليثى، ورواه البخارى (٦٤٣٣) ، ومسلم (٢٣٢) ـ ١٣ وغيرهما من طريق معاذ بن عبد الرحمن ، ورواه البخارى (١٦٠) ، ومسلم (٢٢٧) وغيرهما من طريق عروة بن الزبير ، ورواه مسلم (٢٢٩) وغيره من طريق زيد بن أسلم ، ورواه مسلم (٢٣١) وغيره أيضاً من طريق جامع بن شداد ، ورواه مسلم (٢٣٢) وغيره أيضا من طريق بكير بن الأشج ، ورواه مسلم (٢٤٥) وغيره من طريق محمد بن المنكدر ،

ورواه النسائى فى « **الكبرى** » (١٧٦) ، وابن ماجة (٢٨٥)، وأحمد (٦٦/١) ، وابن حبان كما فى « **الإحسان** » (٣٦٠) كلهم من طريق شقيق بن سلمة ، ورواه ابن ماجه (٢٨٥) من طريق عيسى بن طلحة ، ورواه أحمد (٥٨/١) والبزار (٤٢٠) من طريق مسلم بن يسار ، ورواه البزار أيضاً (٤٢٢) من طريق محمد بن كعب ، و (٤٢٧) من طريق موسى بن طلحة ، و (٤٣٨) من طريق مجاهد ، وعبد بن حميد (٦١) من طريق عثمان بن موهب كل هؤلاء (عطاء الليثى ، معاذ بن عبد الرحمن ، زيد بن أسلم ، جامع بن شداد ، بكير ابن الأشج ، محمد بن المنكدر، شقيق بن سلمة، عيسى بن طلحة ، مسلم ابن يسار ، محمد بن كعب ، موسى بن طلحة ، عثمان بن موهب ، مجاهد) ثلاثة عشرتهم عن حمران عن عثمان مرفوعا بلفظ : « **لا يتوضأ رجل فيحسن وضوءه ثم يصلى الصلاة إلا غفر الله له ما بينه وبين الصلاة التى تليها** » ، أو نحوه ، وليس فى حديث واحد منهم نص صريح فى عموم المغفرة للذنوب صغيرها وكبيرها كما فى قوله فى رواية عوف عن معبد الجهنى التى أخرجها عبد ابن حميد (**خرج من ذنوبه كما ولدته أمه**) .

وقد خالف موسى بن طلحة فى رواية عنه[1] عند أحمد (٦٧/١) ، والبزار (٤٢٨) معبدًا الجهنى فقال عن حمران عن عثمان مرفوعا : « **من توضأ هذا الوضوء فأحسن الوضوء ، ثم قام إلى الصلاة ، فأتم ركوعها وسجودها ، كفرت عنه ما بينها وبين الصلاة الأخرى، ما لم يصب مقتلة** » . يعنى كبيرة .

فهذا اللفظ يخالف رواية معبد التى مفادها تكفير الذنوب صغيرها وكبيرها بقوله (**خرج من ذنوبه كما ولدته أمه**) .

---

(١) وهـى الـتى رجحهـا أبو حاتم كما فى « **العلل** » رقم (٧١) ، والدارقطنى فى « **العلل** » رقم (٢٦٢) .

وخالف معبدًا أيضاً إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص فرواه من طريقه مسلم (٢٢٨) ، وعبد بن حميد (٥٧)[1] ، والبزار (٤١١) ، والبيهقى ، (١٠/١٨٧) كلهم عنه عن أبيه عن أبيه عن عثمان مرفوعا بلفظ : « **ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة ، فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ، ما لم يؤت كبيرة ، وذلك الدهر كله** » .

ورواه مسلم (٢٣٣) وغيره من حديث أبى هريرة مرفوعا بلفظ : « **الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة ، ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر** » .

وذلك مما يبين خطأ معبد فى روايته ، وقد أخبر البزار أنه لم يتابع عليها .



❐ حديث رقم (٦٢) ❐

○ **قال** : فى بعض رجال إسناده كلام .

● **قلت** : فكان ماذا ؟

فهل هذا حكم على الحديث ؟

وراجع التعليق على الحديث (٩٧٢) والنقل عن الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ هناك .



---

(١) هذا مع أن هذه الرواية المخالفة لرواية معبد موجودة فى « **المنتخب** » فقد قواها بها صاحب النظرات ، وذلك ما انتقده على شيخنا الألبانى ورماه به .

❐ حديث رقم (٩١) ❐

○ **قال** : صحيح لغيره ، الحارث بن عبد الرحمن صدوق لكنه يهم . اهـ .

رواه عبد بن حميد (٩١) ، وأبو يعلى (٤٨٨) ، والبزار كما فى « **البحر الزخار** » (٥٢٨) ، والحاكم (١٣٢/١) ، كلهم من طريق صفوان بن عيسى عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبى ذباب عن ابن المسيب عن على به .

وقد توبع صفوان ، فرواه الدارقطنى فى الأفراد كما فى « **الأطراف** » رقم (٣٠٠) : من طريق سفيان بن وكيع عن ابن عيينة عن الحارث عن ابن المسيب به .

● **قلت** : وسفيان بن وكيع ضعيف .

وقال الدارقطنى فى « **العلل** » رقم (٣٧٤) : يرويه الحارث بن عبد الرحمن ابن أبى ذباب ، واختلف عنه ، فرواه صفوان بن عيسى عن الحارث عن سعيد ابن المسيب عن على .

وخالفه أبو ضمرة ، فرواه عن الحارث بن عبد الرحمن عن أبى العباس عن سعيد بن المسيب عن على .

ورواه محمد بن فليح عن الحارث عن أبى العباس .

وروى هذا الحديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن سعيد بن المسيب فأسنده عن أبى سعيد الخدرى . وكلاهما ضعيفان .

● **قلت** : يعنى عن على وعن أبى سعيد ، والله أعلم .

قال البرقانى : رواه عبد العزيز الدراوردى عن الحارث عن أبى العباس عن ابن المسيب كما رواه أبو ضمرة .

وقال البزار : وقال أنس بن عياض وغيره عن الحارث عن أبى العباس عن سعيد بن المسيب ، وأبو العباس مجهول .

ورواه البزار أيضا (٥٢٩) من طريق عبد الرحمن بن أبى الزناد عن الحارث عن أبى العباس عن سعيد به .

● **قلت** : فتبين أن رواية الأكثر بإثبات أبى العباس المجهول ، فترجح ضعف الحديث من حديث على ، والله أعلم .

فهل يتفق صنيع صاحب النظرات فى هذا الحديث وأشباهه مع تسميته كتاباً له بـ « **شرح علل الحديث** » مضاهاةً لـ « **شرح علل الحديث** » لابن رجب الحنبلى ـ رحمه الله ـ ؟



□ حديث رقم [٩٢] □

○ **قال فى الحكم عليه** : فى سنده ابن أبى الزناد .

ثم قال : أبو الزناد له ولدان : أحدهما : عبد الرحمن بن أبى الزناد ، وهو متكلم فيه ، والثانى : أبو القاسم بن أبى الزناد ، ولا بأس به .

ثم قال : و لم أستطع تحديده من بينهما . اهـ .

● هذا ؛ وهو فضيلة الشيخ ، مع أن الأمر ميسور لأحدث الطلاب وذلك لأمرين :

● **الأول** : بُعد طبقة زيد بن أسلم عن طبقة أبى القاسم ، فإن زيد بن أسلم من الثالثة ، وأبا القاسم من التاسعة ، وأما عبد الرحمن فمن السابعة ، وهذا وحده كاف فى ترجيح كونه عبد الرحمن ، فكيف إذا انضاف إليه ما يأتى :

● **الثانى** : أن من مد يده إلى « **تقريب التهذيب** » للحافظ ابن حجر فى باب من نسب إلى أبيه أو جده ، فسيقف على جزم الحافظ بتعيين كون ابن أبى

الزناد عبد الرحمن ، حيث قال : ابن أبي الزناد هو عبد الرحمن ، ثم من الذى قال : بأن عدم العلم علم بالعدم أعنى من الذى قال بأن عدم علم فضيلة الشيخ بتمييز أحد ابنى أبي الزناد من الآخر يقتضى التوقف فى الحكم على الحديث ؟ .

فأما إعلاله الحديث بابن أبي الزناد ؛ ثم إحالته إلى « **كنز العمال** » فى عزوه إلى « **الأفراد** » للدارقطنى ، فإن أطراف « **الأفراد** » مطبوع ، والحديث موجود فيه فى المجلد الأول ص (٢٨٧) برقم (٤٣٤) ، وهو من طريق عبد الله ابن داهر الرازى عن أبيه عن الأعمش عن زيد بن أسلم به .

وعبد الله بن داهر الرازى قال أحمد ويحيى : ليس بشىء ، وقال : ما يكتب حديثه إنسان فيه خير ، وقال العقيلى : رافضى خبيث .

وأبوه داهر بن يحيى الرازى قال الذهبى : رافضى بغيض ، لا يتابع على بلاياه .

فماذا يقال فى رجل ذكر هذه المتابعة التى فيها هذان الراويان التالفان وفاتته متابعة سعيد بن أبي هلال الثقة الذى أخرج له الجماعة ، وهى عند الحاكم فى « **مستدركه** » (١١٣/٣) ، والبخارى فى « **التاريخ الأوسط** » (٢٣٩/١) ، والطبرانى فى « **الكبير** » (١٧٣) ؟ وهى وإن كان فى إسنادها عبد الله ابن صالح المصرى الذى فيه لين إلا أنها تقوى الطريق الأولى ، فيرتقى الحديث بهما للحجية ، وعزاه الهيثمى فى « **المجمع** » (١٣٧/٩) للطبرانى ، وحسن إسناده .

وقد أخرجه البيهقى فى « **سننه** » (٥٨/٨-٥٩) من طريق الحاكم بإسناده ومتنه ، وقال فى « **دلائل النبوة** » (٤٣٩/٦) : ورويناه فى كتاب السنن

بإسناد صحيح عن زيد بن أسلم عن أبى سنان الدؤلى عن على فى إخبار النبى ﷺ بقتله .

وقد توبع ابن أبى الزناد أيضا من عبد الله بن جعفر والد على بن المدينى، وهو ضعيف رواها أبو يعلى (٥٦٩) ، والضياء فى « **المختارة** » (٧٩٢) ، وله طرق عن على ﷺ منها ما أخرجه أحمد فى ((**المسند** » (١٠٢/١) ، وفى « **فضائل الصحابة** » (١١٨٧)، وابن أبى عاصم فى « **الآحاد والمثانى** » (١٧٣)، والبزار (٩٢٧) ، والبيهقى فى « **الدلائل** » (٤٣٨/٦) ، وأبو نعيم فى « **المعرفة** » (٣٣٠) ، وابن عبد البر فى « **الاستيعاب** » (١٧٢٩/٤-١٧٣٠) ، والضياء فى « **المختارة** » (٧٠٢) كلهم من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن فضالة ابن أبى فضالة عن على مرفوعا بنحوه .

وعبد الله مختلف فى الاحتجاج به ، وفضالة وإن قال فيه الذهبى : لا يدرى من ذا ؟ فإن البخارى وابن أبى حاتم قد ذكراه فى كتابيهما ، ولم يذكرا فيه جرحاً ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، ورواه من حديث على أبو داود الطيالسى كما فى « **البداية والنهاية** » (٣٢٦/٧) ، ومن طريقه البيهقى فى « **الدلائل** » (٤٣٨/٦-٤٣٩) بنحوه ، وفى إسناده شريك النخعى ، وهو ضعيف من قبل حفظه.

وبالجملة فالحديث ثابت عن على ﷺ مرفوعا ، وله طرق أخرى عن على لا تخلو من ضعف ، وروى عنه موقوفاً وقد روى من حديث عمار ابن ياسر ، وصهيب ، وجابر بن سمرة فراجع « **مجمع الزوائد** » إن شئت (١٣٦/٩)، وراجع « **الطبقات** » لابن سعد (٣٣/٣-٣٥) ، و « **دلائل النبوة** » لأبى نعيم ص (٤٨٤-٤٨٥) ، و « **المعرفة** » له (٣٣١) ، و « **دلائل النبوة** »للبيهقى (٤٣٨/٦-٤٤٠) .

فهل بعد هذا يمكن لفضيلة الشيخ أن يسمى ما عمله فى منتخب عبد ابن حميد تحقيقا ؟



▫ حديث رقم (٩٥) ▫

○ **قال** : ضعيف ، وعلل ذلك بضعف بعض رواة إسناده عن علي .

● **وأقول** : هكذا حكم بضعف الحديث لضعف إسناده مع أن له طرقاً كثيرة عن علي ﷺ ، فمن ذلك :

ما رواه أبو داود (١١١)، (١١٢)، (١١٣) ، والنسائى (١/٦٧-٦٩)، والترمذى (٤٩) ، وابن ماجه (٤٠٤) ، وأحمد (١/١١٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٥ ، ١٥٤) ، وابنه عبد الله فى « **زوائد المسند** » (١/١١٣ ، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٤١) والدارمى (٧٠١) ، (٧٠٢) ،وابن خزيمة (١٤٧) ، والطيالسى (١٤٩) ، وابن أبي شيبة (١/١٨) ، وابن حبان كما فى « **الإحسان** » (١٠٥٦) ، (١٠٧٩) ، وأبو يعلى (٢٨٦) ، (٥٠٠) ، (٥٣٥) ، والطحاوى فى « ((**شرح معانى الآثار** » (١/٣٥)، والبيهقى (١/٤٧، ٤٨-٤٩، ٥٠-٥١، ٥٨، ٥٩، ٦٣، ٦٨، ٧٤)، والبغوى فى « **شرح السنة** » (٢٢٢) كلهم من طرق عن عبد خير عن علي بنحوه .

وعبد خير ثقة ، بل ذكره الإمام أحمد بن حنبل فى الأثبات عن علي ، فصح الإسناد من هذا الوجه عن علي ، وله طرق أخرى عن علي .

ورواه أبو داود (١١٦) ، والنسائى (١/٧٠-٧١) ، والترمذى (٤٤) ، وابن ماجه (٤٣٦) ، وأحمد (١/١٢٠، ١٢٥، ١٢٧، ١٤٨) وغيرهم عن أبي إسحاق عن أبي حية عن علي بنحوه .

وأبو حية أقل أحواله أن يكون حسن الحديث .

وللحديث طرق أخرى عن علي لا يتسع المقام لذكرها ، وفيما ذكر كفاية ، ولعل فضيلة الشيخ أعد جواباً لمن يقف على هذه الطرق قائلا : أين فضيلة الشيخ منها ؟ حيث قال في المقدمة : إن موسوعات أطراف الأحاديث موجودة ، فأقول : ولم النص على كل الموسوعات خاصة ، فكتب أهل العلم موجودة بفضل الله قد حوت كل شيء فهلا أراحنا أقوام من مزاحمتها من شخص يرى أن فيما كتب غيره غنية ؟!

وما القول فيمن ضعف الأحاديث بسبب تركه تخريج طرقها ؟



□ حديث رقم (١٠٠) □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا حسين الجعفي وأبو الوليد عن زائدة عن سماك عن موسى بن طلحة عن أبيه ﷺ عن النبي ﷺ قال : « **ليجعل أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرحل ، ثم ليصل** » .

○ **قال** : صحيح .

● **قلت** : الحديث معلول بهذا اللفظ .

فقد رواه مسلم (٤٩٩) ، وابن ماجه (٩٤٠) ، وأحمد (١٦١/١) ، وابن خزيمة (٨٠٥) ، (٨٤٢) ، وابن حبان كما في « **الإحسان** » (٢٣٨٠) ، والبزار في « **مسنده** » (٩٣٩) ، وأبو يعلى (٦٣٠) ، والشاشي في « **مسنده** » (٥) ، والبيهقي (٢٦٩/٢) ، كلهم من طريق عمر بن عبيد الطنافسي ، ورواه مسلم (٤٩٩) أيضا ، والترمذي (٣٣٥) ، وابن حبان كما في « **الإحسان** »

(٢٣٧٩) ، وابن أبي شيبة (٣٠٩/١) ، ومن طريقه أبو يعلى (٦١٤) ، والبيهقي (٢٦٩/٢) ، والبغوي (٥٤٠) كلهم من طريق أبي الأحوص ، ورواه أبو داود (٦٨٥) ، وأحمد (١٦٢/١) ، وابن خزيمة (٨٤٣) ، والشاشي في « **مسنده** » (٤) كلهم من طريق إسرائيل ، ورواه أحمد (١٦٢/١) من طريق سفيان الثوري ، ورواه الطيالسي (٢٣١) من طريق أبي الأحوص ويزيد ابن عطاء ، وعبد بن حميد (١٠١) من طريق شريك كلهم (عمر بن عبيد ، وأبو الأحوص ، وإسرائيل ، والثوري ، ويزيد بن عطاء ، وشريك) ستتهم عن سماك عن موسى بن طلحة عن أبيه قال : كنا نصلي والدواب تمر بين أيدينا ، فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : « **مثل مؤخرة الرحل تكون بين يدي أحدكم ثم لا يضره ما مر بين يديه** » .

وأما صيغة الأمر (**ليجعل أحدكم ...**) التي تفيد الوجوب فقد انفرد بها زائدة بن قدامة مخالفا هؤلاء الستة ، فلا شك في ترجيح روايتهم ، وأورده ابن أبي حاتم في « **العلل** » (١٨٨/١) رقم (٥٣٧) ، والدارقطني في « **علله** » سؤال (٥١٢) لمعنى غير الذي نبهت عليه ، ويستفاد من كلام الدارقطني قوله : (وهو صحيح من حديث إسرائيل ومن تابعه على وصله) . والله الموفق .



❐ حديث رقم [١٢٨] ❐

حسن إسناده من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب .

○ **وقال** : وعطاء بن السائب وإن كان مختلطاً إلا أن كثيرًا من أهل العلم ذهبوا إلى أن رواية حماد بن سلمة عنه كانت قبل الاختلاط .

● **قلت** : قد بيَّنّا غلطه فى ذلك فى موضع آخر من الكتاب وأن الصواب أن حماد بن سلمة روى عن عطاء بن السائب قبل الاختلاط وبعده .



□ حديث رقم (١٥٠) □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا عبد الله بن مسلمة قال ثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبى كثير أن سعد بن أبى وقاص جاء يتقاضى ديناً له على رجل ، فقالوا : قد خرج ، قال : فأشهد أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **لو أن رجلاً قُتل فى سبيل الله ، ثم أُحيى ، ثم قُتل ، ثم أُحيى ، ثم قُتل لم يدخل الجنة حتى يُقضى دينه** » .

قال : إسناده حسن : وعزاه للبزار فقط .

● **وأقول** : أشار البزار ـ رحمه الله ـ إلى إعلاله بقوله : هذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه ، وقد رواه بعض أصحاب عبد العزيز عن عبد العزيز عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبى كثير مولى عبد الله ابن جحش عن محمد بن عبد الله بن جحش عن النبى عليه السلام .اهـ .

ولا أدرى هل يدرى فضيلة الشيخ أن هذه إشارة من البزار ـ رحمه الله ـ لإعلاله أم أنه عاجز عن جمع طرقه أم ماذا ؟

أما أخونا الحبيب الشيخ أبو إسحاق الحوينى ، فقد انتبه لهذا فى تخريجه لمسند سعد بن أبى وقاص من « **مسند البزار** »[1] ، حيث قال ص (٢٥٢) :

---

(١) قد طبع هذا الكتاب عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م يعنى قبل كتاب فضيلة الشيخ بعشر سنوات ، ومع ذلك لم يقف على عمله هذا ، فأى تحقيق يكون هذا الذى صاحبه على مثل هذا الحال ؟

وقد خولف عبد العزيز بن محمد الدراوردى فى إسناده ، خالفه جماعة منهم : حفص بن ميسرة ، وعبد العزيز بن أبى حازم ، وإسماعيل بن جعفر ، وزهير ابن محمد فرووه عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبى كثير مولى محمد بن جحش عن محمد بن جحش قال : كنا جلوساً عند رسول الله ﷺ **فرفع رأسه إلى السماء ، ثم وضع راحته على جبهته ، ثم قال : سبحان الله ، ماذا نزل من التشديد ؟**، فسكتنا، وفزعنا ، فلما كان من الغد سألته : يا رسول الله ما هذا التشديد الذى نزل ؟ فقال : **والذى نفسه بيده لو أن رجلاً قُتل فى سبيل الله** ... الحديث .

أخرجه النسائى (٧/٣١٤-٣١٥)، وأحمد (٥/٢٨٩-٢٩٠)، والطبرانى فى « **الكبير** » ج ١٩ رقم (٥٦٠) ، والبيهقى (٥/٣٥٥) ، والبغوى فى « **شرح السنة** » (٨/٢٠١) .

قال أبو إسحاق : وعندى أن هذا الوجه أولى من رواية المصنف (يعنى البزار) ، لاسيما وقد رواه القعنبى أيضا عن عبد العزيز بن محمد مثل رواية الجماعة . أخرجه الحاكم (٢/٢٥) ، وقال : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبى ، وفيه نظر كما سيأتى إن شاء الله[1] .

قال : ويؤيده أن محمد بن أبى يحيى الأسلمى ـ وهو ثقة إن شاء الله ـ رواه عن أبى كثير عن محمد بن عبد الله بن جحش به .

أخرجه الزبير بن بكار كما فى « **الإصابة** » (٦/٢١) ، والطبرانى فى « **الكبير** » ج (١٩) رقم (٥٥٨) .

وتابعه محمد بن عمرو حدثنى أبو كثير عن محمد بن جحش بنحوه أخرجه الطبرانى (٥٥٧) .

---

(١) يعنى لحكمه على أبى كثير بجهالة الحال ، والله أعلم .

وتابعهم صفوان بن سليم عن أبي كثير به ، وأخرجه الطبراني في « **الكبير** » (٥٥٦) ، وفي « **الأوسط** » ج ١ رقم (٣٧٢) حدثنا أحمد بن رشدين حدثنا روح بن صلاح قال حدثنا سعيد بن أبي أيوب عن صفوان بن سليم .

قال الهيثمي (١٢٧/٤) : فيه روح بن صلاح ، وثقه ابن حبان والحاكم ، وضعفه ابن عدي .

قال أبو إسحاق : وشيخ الطبراني واهٍ .

فهذا يُدللك على أن الحديث عن محمد بن جحش أولى ، ولكن في سنده أبو كثير ، وهو مجهول الحال ، والله أعلم .اهـــ .

● **قلت** : و إعلال الحديث من حديث سعد بن أبي وقاص كما أشار إليه البزار وبينه أبو إسحاق ظاهر .

ويضاف إلى من خرجه كرواية الجماعة يعني من حديث محمد ابن عبد الله بن جحش :-

ابن أبي شيبة (٢٤٩/٣) ، ومن طريقه ابن أبي عاصم في « **الآحاد والمثاني** » (٩٣٠)، وفي « **الجهاد** » (٢٣٨) ، ومن غير طريقه في « **الآحاد والمثاني** » (٩٢٨)، (٩٣١) ، وفي « **الجهاد** » (٢٣٩) ، وابن قانع في « **معجم الصحابة** » (٢٠/٣)، وأبو نعيم في « **المعرفة** » (٦٢٥) ، (٦٢٦) ، (٦٢٧) ، (٦٦٤) .

ومما يقوي إعلاله من حديث سعد بن أبي وقاص ويؤكد كونه من مسند محمد بن عبد الله بن جحش رواية الحاكم (٢٥/٢) ، وأبي نعيم في « **المعرفة** » (٦٣٠) كليهما عن قتيبة بن سعيد ، وابن قانع (١٩/٣) من طريق محمد ابن عباد ، والطبراني في « **الكبير** » ج (١٩) رقم (٥٥٩) من طريق يحيى الحماني

كلهم (قتيبة ، محمد بن عباد ، يحيى الحمانى) ثلاثتهم عن الدراوردى عن أبى كثير عن محمد بن جحش به .

ورواه عبد بن حميد (٣٦٧) : أخبرنى زكريا بن عدى ثنا عبيد الله ابن عمرو عن زيد بن أبى أنيسة عمن أخبره عن أبى كثير مولى محمد بن جحش عن محمد بن جحش قال : كان رسول الله ﷺ يمشى فى المدينة ، فمر برجل من بنى عدى يقال له معمر ، فقال له : « **غط فخذيك ، فإنهما من العورة** » ، ثم ساق حديث الدين . فجعلهما حديثاً واحدًا .

ورواه ابن قانع (٣/١٩-٢٠) ، والطبرانى فى « **الكبير** » ج (١٩) رقم (٥٥٣) ، وأبو نعيم فى « **المعرفة** » (٦٣١) كلهم من طريق زيد بن أبى أنيسة عن العلاء ابن عبد الرحمن[1] عن أبى كثير مولى محمد بن جحش عن محمد ابن جحش به بتعيين العلاء بن عبد الرحمن بدل الرجل المبهم .

فلئن صح أنهما حديث واحد فستزداد طرقه التى تبين أنه من حديث محمد بن عبد الله بن جحش .

ولم يذكر صاحب النظرات أن الحديث سبق من حديث سعد ، وأما القول فى أبى كثير ، فقد روى عنه أربعة ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، فالذى يظهر أن حديثه من قبيل الحسن ، والله أعلم .



(١) وقع فى « **معجم ابن قانع** » ـ طبعة مكتبة الغرباء ـ : زيد بن أبى أنيسة عن أبى العلاء مولى محمد بن جحش عن محمد بن جحش ، والذى يغلب على ظنى أنه حدث سقط وتصحيف إما فى النسخ الأصلية أو من القائمين على نشره ، والصواب : العلاء عن أبى كثير مولى محمد بن جحش عن محمد بن جحش كما عند الطبرانى وأبى نعيم فى « **المعرفة** » ، والمصادر الأخرى .

❐ حديث رقم (١٥٣) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا عفان بن مسلم ثنا حماد ابن سلمة أنا عاصم بن بهدلة عن مصعب بن سعد بن مالك عن أبيه أن رسول الله ﷺ أتى بقصعة ، فأكل منها ففضلت فضلة ، قال : « **يجيء رجل من هذا الفج من أهل الجنة يأكل هذه الفضلة**... الحديث » .

○ **قال** : صحيح .

● **وأقول** : فى إسناده عاصم بن بهدلة قال الذهبى فى « **الميزان** » : صدوق يهم ، وفى « **التقريب** » : صدوق ، له أوهام ، فحديثه أحسن أحواله أن يكون حسناً .

فهل يتفق صاحب النظرات مع الذهبى والعسقلانى فى الحكم على عاصم أم أن له قولاً يناسب فضيلته ؟



❐ حديث رقم (١٦٦) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا أبو نعيم ثنا عبد الله بن عامر الأسلمى عن عمران بن أبى أنس عن سهل بن سعد عن أبى بن كعب أن رسول الله ﷺ سُئل عن المسجد الذى أُسس على التقوى ؟ فقال : **هو مسجدى** .

○ **قال** : صحيح لغيره ، إذ أن [كذا] فى هذا السند عبد الله بن عامر الأسلمى ، وهو ضعيف ، وأخرجه أحمد (١١٦/٥) . اهـ .

● **وأقول** : قد أخرجه من هذا الوجه ابن أبي شيبة فى « **المصنف** » (٢٦٦/٢-٢٦٧) ، والحاكم (٢٣٤/٢) ، والطبرى فى « **تفسيره** » (٢٢/١١) ، وابن عدى (١٥٥/٤) ، والبلاذرى فى « **فتوح البلدان** » ص (١١) ، والهيثم ابن كليب فى « **مسنده** » (١٤٢٢) ، (١٤٢٣) كلهم من طريق عبد الله ابن عامر الأسلمى به .

وعبد الله بن عامر ضعيف ، وقال ابن عدى بعد ذكره هذا الحديث مع غيره : لا يتابع فى بعض هذه الأخبار التى ذكرتها عنه .اهـ . ومع ذلك فقد خولف فى إسناده ، فقد رواه أحمد (٣٣١/٥) ، وابن أبي شيبة (٢٦٦/٢) ، وفى « **مسنده** » (٩٢) ، وعبد بن حميد (٤٦٦)[١] ، وابن حبان كما فى « **الإحسان** » (١٦٠٤) ، (١٦٠٥) ، والبلاذرى فى « **فتوح البلدان** » ص (١٠) ، والطبرى فى « **تفسيره** » (٢١/١١-٢٢) ، والطبرانى فى « **الكبير** » (٦٠٢٥) كلهم من طريق ربيعة بن عثمان عن عمران بن أبي أنس عن سهل بن سعد مرفوعاً بنحوه ، وربيعة صدوق حسن الحديث من رجال مسلم فروايته هى المحفوظة ، ورواية عبد الله بن عامر تعد منكرة .

والصواب أن الحديث من مسند سهل بن سعد ، وليس من مسند أبي ابن كعب رضى الله عنهما .

ويؤكد نكارتها أن أحمد رواه (٣٣١/٥) من طريق محمد بن إسحاق حدثنى أبو حازم الأفزر مولى الأسود بن سفيان المخزومى عن سهل به .

---

(١) ومع وجوده فى « **المنتخب** » لعبد بن حميد فى الموضعين فى (١٦٦) من مسند أبي ابن كعب ، وفى (٤٦٦) من مسند سهل بن سعد لم ينتبه فضيلة الشيخ إلى كون ذلك علة فى الحديث .

وأما ما رواه الخطيب فى « **تاريخه** » ، (٧٩/٤) وأورده الضياء فى « **المختارة** » (١١٣٣) من طريق أبى عمر محمد بن العباس بن محمد بن حيويه أنا محمد بن هارون بن حميد نا أحمد بن الحسن بن خراش نا شبابة عن الأعمش عن أبى سفيان عن جابر عن أبى بن كعب فذكره .

قال محققو « **المسند** » (٣٣/٣٥) : هذا إسناد قوى على شرط مسلم .

● **وأقول** : لا أدرى كيف يقال مثل هذا ، وقد أعل الخطيب والضياء الإسناد فى الموضع نفسه ؟!!

قال الخطيب : هذا الحديث غريب جدًا ، تفرد به أبو عمر بن حيويه بهذا الإسناد ، وقد حدثنى أبو بكر البرقانى قال : قال لى ابن حيويه : إنه عرض هذا الحديث على أبى الحسين بن مظفر ، واستغربه ، وقال : ما كنت أظن هذا الحديث يصح ـ أو كما قال ـ ، وقال البرقانى : أهاب أن يكون دخل حديث فى حديث على أبى عمر أو من قبله فإنى لم أجده إلا عنده ، وإنما هذا الإسناد أن النبى ﷺ كوى أبياً .

قال الخطيب : وهذا القول صحيح .اهـ .

يعنى أنه أقر إعلال البرقانى لهذا الإسناد .

وقال الضياء عقبه : المحفوظ بهذا الإسناد أن النبى ﷺ بعث إلى أبى طبيباً فكواه .

○ وقد قال صاحب النظرات عن الحديث : أخرجه أحمد (١١٦/٥) ، وعزاه السيوطى فى « **الدر المنثور** » إلى ابن أبى شيبة ، وأحمد ، ومسلم ، والترمذى ، والنسائى ، وأبى يعلى ، وابن جرير ، وابن المنذر ، وابن أبى حاتم ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، وأبى الشيخ ، والحاكم ، وابن مردويه ، والبيهقى فى « **الدلائل** » .اهـ .

مع أن السيوطى عزاه لهذه المصادر من حديث أبى سعيد الخدرى ، وليس من حديث أبى ، ولا حتى من حديث سهل بن سعد .

فهل يمكن أن يكون صاحب النظرات هو الذى نقل ما سبق من « **الدر المنثور** » ؟



□ حديث رقم [١٦٩] □

حديث الخضر بطوله .

○ **قال** : صحيح .

● **وأقول** : هكذا صححه بطوله ، وفيه قوله (**فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية لئام**) .

قال ابن أبى حاتم فى « **علله** » (٩٣/٢) : وكتب أبو أمية الطرسوسى إلى أبى وأبى زرعة وإلىّ بحديث عن قبيصة عن سفيان عن أبى إسحاق عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس عن أبى بن كعب عن النبى ﷺ فى قوله « **فأبوا أن يضيفوهما** » قال : كانوا أهل قرية لئام ، قال أبى : ليس فيه عن النبى ﷺ .



□ حديث رقم [١٩٥] □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا محمد بن الفضل ثنا حماد ابن سلمة عن أبى جعفر الخطمى عن محمد بن كعب القرظى أن أبا قتادة كان له على رجل دين ، فكأن [كذا] يأتيه يتقاضاه ، فيختبئ منه ، فجاء ذات يوم ،

فخرج صبى ، فسأله عنه ، فقال : نعم ، هو فى البيت . فناداه : يا فلان ، اخرج ، فإنى قد أُخبرت أنك ههنا ، فخرج إليه ، فقال : ما يغيبك عنى ؟.

قال : إنى معسر ، وليس عندى شيء ، فقال : آلله إنك لمعسر ؟ قال : نعم . قال :« **فبكى أبو قتادة ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من نفّس عن غريمه أو محا عنه كان فى ظل العرش يوم القيامة** » .

○ **قال صاحب النظرات** : مرسل ، وأخرجه أحمد (٥/٣٠٨) ، وعزاه السيوطى فى « **الدر المنثور** » إلى أحمد ، والبيهقى فى « **الشعب** » ، والدارمى .

ثم قال صاحب النظرات معللا حكمه عليه بالإرسال : ومحمد بن كعب القرظى لم يدرك رسول الله ﷺ .اهـ.

● **وأقول** : لقد سبق قول أبى قتادة : سمعت رسول الله ﷺ ؛ فذكر الحديث ؛ فهذا صريح فى كون الحديث من رواية محمد بن كعب القرظى عن أبى قتادة عن النبى ﷺ .

وأقول : فهل هو لا يدرى أنه بهذه الصورة موصول ، فهو لا يميز بين المرسل والموصول ؟ أم أنه أتى من إهماله وعدم اكتراثه بالحكم على أحاديث رسول الله ﷺ صحة وضعفاً ؟ . أم أنه صُنع له من متعجل مُحْدث ؟

والحديث أخرجه أحمد (٥/٣٠٠) ، وابن أبى شيبة (٥/٢٥٧، ٣٦٢) ، والدارمى (٢٥٨٩) ، والبيهقى فى « **الشعب** » (١١٢٥٩) ، وأحمد بن منيع فى مسنده كما فى « **إتحاف الخيرة مع المطالب** » (١٥١٠) والبغوى (٢١٣٦) كلهم من طريق حماد بن سلمة عن أبى جعفر عن محمد بن كعب عن أبى قتادة عن النبى ﷺ به .

وقد رواه مسلم (١٥٦٣) وغيره من حديث أبي قتادة مرفوعا بلفظ : **من سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه .**

وأنا أسأل كل منصف هل يمكن أن يسمى عملاً كهذا تحقيقاً ؟



❐ حديث رقم (٢٦٨) ❐

○ **قال صاحب النظرات** : أبو عبد الله لم نستطع تمييزه ، ففي هذه الطبقة أكثر من واحد . اهـ .

● كذا قال ؛ مع أن الرجل مترجم له في كتاب عند فضيلة الشيخ منه أكثر من نسخة ، فقد ترجم له ابن أبي حاتم في « **الجرح والتعديل** » (٣٩٩/٩) رقم (١٩٠٦) قال : أبو عبد الله الشامي قال سمعتَ معاوية يخطب، وهو يقول: حدثني الأنصاري يعني زيد بن أرقم ، روى عنه شعبة .

نا عبد الرحمن قال : سألت أبي عنه فقال : لا يسمى ، ولا يعرف ، وهو شيخ .

وقال البزار كما في « **كشف الأستار** » (٣٣١٩) : لا نعلم روى معاوية عن زيد إلا هذا ، وأبو عبد الله لا نعلم أحدًا سماه ، ولا رواه إلا شعبة ، فإذا لم يستطع فضيلة الشيخ تمييز هذا الراوي مع قربه من كل أحد فكيف يوثق بتمييزه لغيره ؟



❐ حديث رقم (٢٧٠) ❐

● صحح إسناد الحديث من طريق أبي إسحاق ، ولم يصرح بالسماع من الطريق التي ساقها من عند أبي داود (٣١٠٢) ، وقد صرح بالسماع عند البخاري في « **الأدب المفرد** » (٥٣٢) فلم يصل إليه .

هذا مع أنه يضعف الأسانيد بعنعنة أبي إسحاق ، فما الفرق ؟

ومن تناقضاته أيضا :



❐ حديث رقم (٢٧١) ❐

○ **قال** : سند صحيح ، والحديث أخرجه أحمد (٢٦٧/٤) وعزاه المزي في « **الأطراف** » إلى النسائي في « **المحاربة** » .اهـ .

● **قلت** : رواه النسائي في « **المجتبى** » (١١٢/٧-١١٣) ، وقد صحح إسناده مع أن فيه الأعمش ، وقد رواه بالعنعنة في هذه الطرق التي ساقها ، وقد أعل الحديث رقم (٢٦٣) قبل ذلك بعنعنة الأعمش فقط ، حيث قال فيه : فيه فقط عنعنة الأعمش ، وهو مدلس .اهـ .



❐ حديث رقم (٢٨٦) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أخبرنا أبو عاصم أنا سعيد بن زيد عن علي بن الحكم عن أبي الحسن الحمصي عن عمرو بن مرة ـ وكانت له صحبة ـ أنه قال لمعاوية : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **أيما وال ـ أو**

قاض ، شك على ـ **أغلق بابه دون ذوى الحاجة والخلة والمسكنة أغلق الله بابه عن حاجته وخلته ومسكنته** » .

○ **قال** : ضعيف ، ثم علل ذلك بجهالة أبى الحسن الحمصى .

● مع أنه قد رواه أبو داود (٢٩٤٨) ، والترمذى (١٣٣٣) ، وابن سعد فى « **الطبقات** » (٤٣٧/٧) ، والحاكم (٩٣/٤-٩٤) ، وابن أبى عاصم فى « **الآحاد والمثانى** » (٢٣١٧) ، والطبرانى فى « **الكبير** » ج (٢٢) رقم (٨٣٢) ، وفى « **الشاميين** » (١٤٠٤) ، والدولابى فى « **الكنى** » (٥٤/١) ، والبيهقى فى « **السنن الكبرى** » (١٠١/١٠-١٠٢) ، وأبو نعيم فى « **المعرفة** » (٦٩٩٠) كلهم من طريق يزيد بن أبى مريم عن القاسم بن مخيمرة عن أبى مريم ، والحديث أقل أحواله أن يكون حسناً .

وله شاهد من حديث معاذ أخرجه أحمد (٢٣٨/٥) ، والطبرانى فى « **الكبير** » ج (٢٠) رقم (٣١٦) ، وهو صالح فى الشواهد ففى إسناده شريك النخعى ، وهو ضعيف من قبل حفظه .

وبالطبع فإن جواب فضيلة الشيخ عن السؤال الذى يلح فى مثل هذه المواضع أين فضيلة الشيخ عن هذه الطرق حتى ضعف الحديث ؟ جوابه قد سبق فى المقدمة : كتب موسوعات أطراف الأحاديث موجودة ؛ فلا حاجة به إلى تخريج الحديث !.



❐ حديث رقم [٢٩٤] ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد ابن سلمة عن أبي جعفر الخطمى عن عمارة بن غزية قال : كنا مع عمرو ابن العاص فى حج أو عمرة ، فلما كنا بمر الظهران إذا نحن بامرأة فى هودجها واضعة يدها على هودجها ، فلما نزل دخل الشعب ، ودخلنا معه ، فقال : كنا مع رسول الله ﷺ فى هذا المكان فإذا نحن بغربان كثيرة ، وإذا غراب أعصم أحمر المنقار والرجلين ، فقال رسول الله ﷺ : « **لا يدخل الجنة من النساء إلا مثل هذا الغراب فى هذه الغربان** » .

○ **قال** : سنده منقطع ، وعلل ذلك بقوله : لم نقف لسليمان ابن حرب على رواية عن أبي جعفر الخطمى (عمير بن يزيد) .

وعزاه المزى فى « **تحفة الأشراف** » إلى النسائى فى « **السنن الكبرى** » فى عشـــرة النساء من طريق أبي داود الحرانى عن سليمان بن حرب عن حماد ابن سلمة عن أبي جعفر الخطمى به . انتهى .

● **وأقـــول** : هذا من إتحافات فضيلة الشيخ التى لا تكاد تجدها ، فإن الإســـناد بين يديه وأمام عينيه من رواية سليمان بن حرب قال حدثنا حماد ابن سلمة عن أبي جعفر الخطمى ، وقد مضى مثل هذا فى الحديث رقم (١٩٥) مما يؤذن بأن هذا الفعل قد أصبح علامة وسمة لصاحب النظرات .

وكذلـــك رواه النسائى فى « **الكبرى** » (٩٢٦٨) ، وأحمد (٢٠٥/٤) ، والحـــاكم (٦٠٢/٤) ، والبـــيهقى فى « **الشعب** » (٧٨١٨) كلهم من طريق سليمان بن حرب عن حماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمى به .

ومـــع اتصـــال الإســـناد من طريق سليمان بن حرب كما سبق ، فإن ســـليمان الـــذى اتهمه بالتسبب فى انقطاع الإسناد لم ينفرد به ، بل رواه أحمد (٢٠٥/٤) من طريق حسن بن موسى ، والحاكم (٦٠٢/٤) من طريق آدم ابن أبى إياس، ورواه أبو يعلى (٧٣٤٣) من طريق شاذان كلهم (حسن بن موسى، وآدم بـــن أبى إيـــاس ، وشـــاذان) ثلاثتهم عن حماد بن سلمة عن أبى جعفر الخطمى به .

ولـــئن جاز فى عقل إنسان أن يبرر له فعله ذلك بأحاديث رسول الله ﷺ ، فـــلا يمكـــن لعاقل أبدًا أن يبرر إعادته هذا التحريف فى الطبعة الثانية بعد سبعة عشر عاماً فإنه لم يكلف نفسه أن يعيد النظر فيما كتبه .

ومع هذا التعامل مع حديث رسول الله ﷺ فإنه لم يمنعه ذلك أن يتكلم بلغـــة أئمـــة هذا الشأن كعلى بن المدينى والبخارى والدارقطنى حيث قال : لم نقف ! لسليمان بن حرب على رواية عن أبى جعفر الخطمى !!!

فكان ماذا أنه لم يقف لسليمان على رواية عن أبى جعفر الخطمى ؟

لقد تجاسر بمجرد عدم وقوفه بزعمه بالحكم على الإسناد بالانقطاع .

والحديث قد صححه العراقى فى « **تحقيق الإحياء** » (٤٦/٢) ، وشيخنا الألـــبانى فى « **الصحيحة** » (١٨٥٠) ، وشيخنا مقبل فى « **الجامع الصحيح مما ليس فى الصحيحين** » (٩٨/٣-٩٩) .



❐ حديث رقم (٢٩٦) ❐

○ ضعفه بعبد الله بن عيسى بن بحير !! .

● وأولى منه بالتضعيف إبراهيم بن الحكم بن أبان .

□ حديث رقم (٣١٤) □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أخبرنا عبد الرزاق قال ثنا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده قال : كتب معاوية إلى عبد الرحمن ابن شبل أن علم الناس ما سمعت من رسول الله ﷺ ، فجمعهم ، فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : **تعلموا القرآن** ... الحديث .

○ **قال** : سنده ضعيف ، وعلل ذلك بقوله : فيه يحيى مدلس ، وقد عنعن ، وتكلم في سماع يحيى من زيد ، قال الحافظ ابن حجر في « **التهذيب** » في ترجمة زيد بن سلام بعد أن ذكر توثيقه عن معاوية بن سلام : أخذ مني يحيى ابن أبي كثير كتب أخي ـ زيد بن سلام ـ وقال ابن معين : لم يلقه يحيى ، وقال الأثرم : قلت لأحمد : يحيى سمع من زيد شيئا ؟ قال : ما أشبهه ! .اهـ .

● **وأقول** : إنه ضعَّف الإسناد بسبب أمرين :

● **الأول** : عنعنة يحيى بن أبي كثير .

● **الثاني** : دعوى عدم سماع يحيى بن أبي كثير من زيد بن سلام .

وإن المبتدئ في هذا العلم حين يرى مدلساً في الإسناد لم يصرح بالسماع فإن أول ما يلتفت إليه أن يبحث عن تصريح له بالسماع في غير الطريق التي بين يديه ، وهذا ما لم يفعله صاحب النظرات ، فإن يحيى بن أبي كثير قد صرح بالسماع من زيد عند أبي يعلى (١٥١٨) ، وعند الطحاوي في « **شرح معاني الآثار** » (١٨/٣) ، فاندفعت العلة التي أعل بها الحديث .

الأمر الثاني الذي أعل به الحديث ما ذكره من إنكار يحيى بن معين لقاء يحيى ابن أبي كثير لزيد بن سلام ، فإن أبا حاتم قد ذكر نفي ابن معين وأنكره بقوله : قد

سمع منه ، والمثبت مقدم على النافى ، فضلا عما سبق ذكره من تصريحه بتحديثه له ، فثبت اتصال الإسناد .

والأعجب من هذا أنه ذكر فيما سبق حكايته كلام أحمد حين سأله الأثرم : يحيى سمع من زيد شيئا ؟

فقال : ما أشبهه ! يعنى ما أشبه أن يكون قد سمع منه ، فهو ترجيح للسماع ، وهذا يدل على عدم فهمه كلام الإمام أحمد لو أنه قرأه ، والأعجب من ذلك أنه أشار على موضع الحديث عند شيخنا الألبانى مع أن الشيخ قد أشار إلى تصريح يحيى بالتحديث مما يدل على أنه لا يكلف نفسه مجرد قراءة كلام أهل العلم فضلا عن فهمه .

ومع هذه الضحالة فى البحث وقلة الفهم لم يمنعه ذلك من تعقب إمامين من أئمة هذا الشأن ، فإنه ذكر أن الحافظ ابن حجر صحح إسناده ، ونقل قول الهيثمى : رجاله ثقات ، فقال ـ أعنى صاحب النظرات ـ : قوله (رجاله ثقات) لا يلزم منه ثبوت صحة السند ، فقد يكونون ثقات إلا أن فيهم مدلساً لم يصرح بما يفيد السماع ، أو أن يكون هناك انقطاع كما هو الحال هاهنا .اهـ.

●● **وأقول** : متى نستريح من مثل هذه التحقيقات ؟



❐ حديث رقم (٣٢٠) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أخبرنا يزيد بن هارون أن حريز ابن عثمان ثنا حبان بن زيد عن عبد الله بن عمرو عن النبى ﷺ أنه قال ـ وهو على

المنـــبر ـ : « **ارحموا تُرحموا ، واغفروا يغفر الله لكم ، وويلٌ لأقماع القول ، وويلٌ للمُصرين الذين يُصرون على ما فعلوا وهم يعلمون** » .

○ **قال** : صحيح لشواهده ، ثم قال : حبان بن زيد الشرعبى لم يذكر راو عـــنه سوى حريز بن عثمان ، وقد وثقه الحافظ فى « **التقريب** » ، وقال فى « **التهذيب** » : روى عنه حريز بن عثمان ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقد تقدم أن أبا داود قال : شيوخ حريز كلهم ثقات .

ولبعض ألفاظه شواهد ، وهى : **ارحموا ترحموا ، واغفروا يغفر لكم** . اهــ .

● **وأقـــول** : قوله : صحيح لشواهده يعنى فى لغة أهل الشأن لا يصح بدون الشواهد .

والجزء الذى له شواهد هو : (**ارحموا ترحموا ، واغفروا يغفر لكم**) ، فـــلماذا صـــحح الحديث بأكمله ؟!! هل ذلك يجرى مجرى ما سبق من عجلته المخلة ، أم أن وراء ذلك أمرًا آخر ؟

وقوله (صحيح لشواهده) كما أنه يعنى أنه لا يصح عنده بدون الشواهد ، فإنه لا يعنى أيضـــا أنـــه ضعيف بدون الشواهد فقد يكون حسناً ، ثم يرتقى بالشواهد إلى الصـــحة ، فلماذا ترك الحكم على إسناد عبد بن حميد الذى يزعم أنه يحققه ! دون أن يطلق عليه حكماً كعادته فى غيره من الأسانيد ؟

هذا مع أنه إذا جرى على طريقة أهل التحقيق فإنه لا مفر له من الحكم عـــلى إسناد عبد بن حميد إذا أراد أن يحكم على متن الحديث كله ، بل وعلى بعضه ، فلماذا ترك الحكم على إسناد عبد بن حميد ؟ فإنه قد حكم على الإسناد فى الطـــبعة الأولى ، فقال : سند ضعيف ، ثم حذفه من هذه الطبعة الجديدة ، وترك إسناد الحديث دون أن يحكم عليه مع أنه يلزمه . فلماذا ؟

يفسر هذا أن الشيخ الألبانى قد قال فى « **الصحيحة** » (٤٨٢) :

وقد أخطأ المعلق على « **المنتخب** » (٢٨٧/١) بجزمه بضعف إسناده ، وقوله فى حبان هذا (يعنى ابن زيد) : مجهول ! مع علمه بتوثيق ابن حبان والحافظ !، وقد فاته توثيق الفسوى . اهـ .

فلما رأى أنه لا يستطيع الهروب من خطإ حكمه عليه بالجهالة حذف كلمة (مجهول) من تعليقه على الحديث فى الطبعة الأولى ، وكذلك حكمه على الإسناد بالضعف تاركاً الإسناد بدون حكم ، ولم يذكر ما نبه عليه الشيخ من فوات توثيق الفسوى منه حتى لا يلفت الانتباه لكونه أخذه عن الشيخ دون إحالة ، وما أرى سبباً أوقعه فى كل هذا الخلط والالتواء فى الحكم على الحديث إلا هروبه من الاعتراف بخطئه الذى بينه الشيخ الألبانى ، ولو أن الأمر كان أمر غفلة أو عجلة إذن لهان الخطب ، فأما أن يكون عمدًا ، فالأمر غير !، ولئن تمحل أحد فقال : ما المانع أن لا يكون قد اطلع على انتقاد الشيخ له .

● **فأقول** : يمنع من ذلك أنه غير الحكم على الراوى بالجهالة ومن ثم تضعيف الحديث دون أن يضيف كلمة فى الطبعة الثانية تصلح أن تكون سبباً لتغيير الحكم .

بقى أن نقول ما الذى جرَّأه على التصرف فى الحكم على الأحاديث بهذه الطريقة المكشوفة ؟

فأقول : ما جرَّأه على ذلك إلا ضياع النقد العلمى ، وسكوت أهل العلم عن نقد المؤلفين ومؤلفاتهم ، نسأل الله أن يكثر فى الأمة من يقوم بذلك ، والله المستعان .



□حديث رقم (٣٣٩)□

قال عبد بن حميد _ رحمه الله _ : حدثنا عبد الله بن يزيد ثنا عبد الرحمن ابن زياد عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال : « **يؤتى برجل يوم القيامة ، ثم يؤتى بالميزان ، ثم يؤتى بتسعة وتسعين سجلاً كل سجل منها مد البصر فيها خطاياه وذنوبه ، فتوضع فى كفة الميزان ، ثم يخرج له قرطاس مثل هذا _ وأمسك بإبهامه على نصف إصبعه الدعاء _ فيها شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله ، فيوضع فى كفة أخرى ، فيرجح بخطاياه وذنوبه** .

○ **قال** : سند ضعيف ، فيه الإفريقى . انتهى كلامه وتعليقه .

● وإنا لله وإنا إليه راجعون ، فإنه مما ينبغى أن يكون من فضول علم فضيلته أنه إذا أراد أن يحكم على حديث صحة أو ضعفاً إذا وجد راوياً ضعيفاً فى الإسناد فإنه يبحث عن متابع لهذا الضعيف ، وأما فضيلة الشيخ فإنه قد ضعف الإسناد لضعف عبد الرحمن بن زياد الإفريقى ، وسكت على هذا مفهماً القارئ بذلك أن الحديث ليس له إلا هذا الإسناد الضعيف ، ولو كلف نفسه أن يرجع إلى « **تحفة الأشراف** » التى يعتمد عليها فى جل تخريجاته لوجد الحديث مخرجاً عند الترمذى (٢٦٣٩) ، وابن ماجه (٤٣٠٠) والحديث أخرجه أيضاً أحمد (٢/٢٢٢) ، وعبد الله بن المبارك فى مسنده (١٠٠) ، وهو فى « **زوائد الزهد** » (٣٧١) ، ومن طريقه أحمد (٢/٢١٣) ، وابن حبان كما فى « **الإحسان** » (٢٢٥) ، والبغوى فى « **شرح السنة** » (٤٢١٦) ، وأخرجه أيضا الحاكم (١/٦، ٥٢٩) ، والطبرانى فى « **الكبير** » فى القطعة من الجزء المفقود (١٣) رقم (٣٠) ، (٦١) ، والبيهقى فى « **الشعب** » (٢٨٣) كلهم من طريق

عامر بن يحيى عن أبى عبد الرحمن الحبلى عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً بنحوه وبأطول منه .

فظهر بهذا أن عامر بن يحيى متابع لعبد الرحمن بن زياد الإفريقى ، وعامر ثقة ، فصح الحديث .

والحقيقة أن الحديث ليس بمنزلة أن يحكم على مجرد إسناده ، فيحتمل أن يخفى على المبتدئين فى هذا العلم الشريف ، ولكن الحديث يعتبر أصلاً فى بابه بحيث لا يكاد يخفى على كثير من العامة ، فهو مشهور بحديث البطاقة ، أرأيت ما أصابنا ونزل بنا ؟!!!.

والحديث صححه إماما الحديث وأسدا السنة فى عصرنا الشيخ الألبانى فى « **صحيح الجامع** » (٨٠٩٥) ، و « **الصحيحة** » (١٣٥) ، والشيخ مقبل ابن هادى فى « **الجامع الصحيح مما ليس فى الصحيحين** » (١/٤٣٦-٤٣٧) .



❐ حديث رقم (٣٥٥) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا حسين الجعفى عن زائدة عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال سمعت النبى ﷺ قال : « **اعبدوا الرحمن ، وأطعموا الطعام ، وأفشوا السلام تدخلون(١) الجنان** » .

○ **قال** : صحيح لشواهده ، من أجل عطاء بن السائب ، فهو مختلط .

● **قلت** : فكان ماذا ؟ إن مما ينبغى أن يكون من معلومات فضيلة الشيخ الأولية أنه إذا وجد فى إسناد راوياً مختلطاً فإن أول ما يفعله أن يبحث عن رواية الراوى عنه هل هى قبل الاختلاط أم بعده ؟، ولو فعل هذا فضيلته

---

(١) كذا بالأصل وبمسند أحمد (٢/١٧٠) ، وفى الترمذى (١٨٥٥) وغيره (**تدخلوا**) ، وهو الذى يجرى على قواعد العربية .

لوجـــد فى « **التهذيب** » لابن حجر عن عطاء بن السائب ، قال الطبرانى : ثقة اختلط فى آخر عمره ، فما رواه عنه المتقدمون فهو صحيح مثل سفيان ، وشعبة وزهير ، وزائدة ، واعتمد هذا الحافظ ابن حجر فقال : فيحصل لنا من مجموع كلامهم أن سفيان الثورى ، وشعبة ، وزهيرًا ، وزائدة ، وحماد بن زيد وأيوب عنه صحيح .اهـــ .

فهـــل هـــذا الصنيع من تحقيق وتدقيق صاحب النظرات الذى ادعاه فى مقدمة نظراته ؟



□ حديث رقم [٣٥٩] □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا عبد الملك بن عمرو ثنا شعبة عـــن الحكـــم عن ابن أبى ليلى عن بلال أن النبى ﷺ كان يدعو : « **يا مقلب القلوب ثبت قلبى على دينك** » .

○ **قال** : صحيح .

● **قلت** : ابن أبى ليلى ؛ وهو عبد الرحمن ليس له فى الكتب الستة عن بلال إلا حديثان : أما أحدهما فأخرجه الترمذى (١٩٨) ، وابن ماجه (٧٢٥) كلاهما من طريق أبى إسرائيل عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن بلال مرفوعاً : « **لا تثوبن فى شيء من الصلوات إلا فى صلاة الفجر** » .

قال الترمذى : حديث بلال لا نعرفه إلا من حديث أبى إسرائيل الملائى، وأبـــو إسرائيل لم يسمع هذا الحديث من الحكم بن عتيبة ، قال : إنما رواه عن الحســـن بـــن عمارة عن الحكم بن عتيبة ، وأبو إسرائيل اسمه إسماعيل بن أبى إسحاق ، وليس هو بذاك القوى عند أهل الحديث .اهـــ .

قلت : والحسن بن عمارة متروك ، فلم يصح هذا الإسناد .

والحديث الثانى أخرجه النسائى (١/٧٦) من طريق وكيع عن شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن بلال قال : « **رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الخمار والخفين** » .

ورواه مسلم (٢٧٥) وغيره من طريق الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال مرفوعاً به .

قال العلائى فى « **جامع التحصيل** » ص (٢٢٦) : روى عن ابن أبى ليلى عن بلال رأيت النبى ﷺ يمسح على الخفين والخمار ، قال : وبينهما فيه فى بعض الطرق كعب بن عجرة ، وهو الصحيح .

وقال ابن أبى حاتم فى « **المراسيل** » ص (١٠٨) رقم (٢٠٨) : سمعت أبى ـ وسئل : هل سمع عبد الرحمن بن أبى ليلى من بلال ـ ؟

قال : كان بلال خرج إلى الشام فى خلافة عمر قديماً ، فإن كان رآه صغيرًا ، فإنه ولد فى بعض خلافة عمر .

ثم ساق بإسناد صحيح عن ابن أبى ليلى قال : ولدت لست بقين من خلافة عمر .

وقال البيهقى فى سننه (١/٤٢٤) فى التعليق على الحديث الأول : مرسل ، فإن عبد الرحمن بن أبى ليلى لم يلق بلالاً . اهـ .

❐ حديث رقم [٣٦٥] ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنى محمد بن الفضل ثنا عبد الله ابن داود قال : ذكر سلمة بن نبيط عن نعيم بن أبى هند عن نبيط بن شريط عن

سـالم بـن عبيد قال : مرض رسول الله ﷺ ، فأغمى عليه ، فأفاق ؛ فقال : **أحضـرت الصلاة** ؟ قلنا : نعم . قال : **مُروا بلالاً فليؤذن ، ومُروا أبا بكر فليصل بالناس** .... إلى أن ذكر بيعة أبى بكر رضي الله عنه .

○ **قال** : رجاله ثقات .

وفـيه نعيم بن أبى هند ، وقد وثقه النسائى ، وقال أبو حاتم : صدوق كما فى « **الميزان** » ، قال أبو حاتم : قيل لسفيان : لِمَ لَمْ تسمع من نعيم بن أبى هند ؟ قال : كان يتناول عليا رضي الله عنه .

ولكثير من ألفاظ الحديث شواهد قوية فى الصحاح وغيرها ، إلا أننا لم نقف ! عليه مطولا هكذا .

وقد عزاه المزى فى « **الأطراف** » إلى الترمذى فى « **الشمائل** » من طريق نعـيم أيضا ، وإلى النسائى فى « **الوفاة** » _ الكبرى _ من طريق سلمة بن نبيط أيضاً . انتهى كلامه .

● **وأقول** : إن من المعروف عند أهل هذا الشأن أن حكم المحدث على الراوى بكونه ثقة هو نهاية وخلاصة أقوال الأئمة فيه عنده ، فإذا حكم شخص عـلى راوٍ بكونه ثقة ؛ ثم ذكر بعدها طعناً للأئمة فيه كان هذا مخالفاً لأوليات معارفنا عن سلفنا الصالح أهل هذا الشأن ، فهل يشاركنا فضيلة الشيخ فى ذلك أم أن لدى سماحته شيئا آخر ؟

فأما نعيم فثقة من رجال مسلم .

وأمـا قوله : رجاله ثقات ، فهو توقف منه عن تصحيحه ، وأكد هذا بقوله : لم نقف عليه مطولاً هكذا .

والحديث رجاله ثقات ، ولم تبد فيه علة ، فوجب تصحيحه ، وأخرجه النسائي فى « **الكبرى** » (٨١٠٩) ، (١١٢١٩) ، والترمذى فى « **الشمائل** » (٢٩٧) ، وابن ماجه (١٢٣٤) ، وابن خزيمة (١٥٤١) ، (١٦٢٤) ، والطبرانى فى « **الكبير** » (٦٣٦٧) ، والفسوى فى « **المعرفة و التاريخ** » (١/٤٤٦-٤٤٧ ، ٤٥٤-٤٥٥) ، وابن أبى عاصم فى « **الآحاد والمثانى** » (١٢٩٩) ، والبيهقى فى « **الاعتقاد** » ص (٤٨٩) بتحقيقى ، وفى « **دلائل النبوة** » (٧/٢٥٩) ، وأبو نعيم فى « **المعرفة** » (٣٤٣٣) ، (٣٤٣٤) ، وفى « **الحلية** » (١/٣٧١) ، وأسلم ابن سهل المعروف ببحشل فى « **تاريخ واسط** » ص (٥١-٥٢) ، واللالكائى فى « **شرح أصول الاعتقاد** » (٢٤٣٩) كلهم من طريق سلمة بن نبيط عن نعيم ابن أبى هند عن نبيط بن شريط عن سالم بن عبيد به .



❐ حديث رقم (٣٦٧) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أخبرنى زكريا بن عدى ثنا عبيد الله ابن عمرو عن زيد بن أبى أنيسة عمن أخبره عن أبى كثير ـ مولى محمد بن جحش ـ عن محمد بن جحش قال : كان رسول الله ﷺ يمشى فى المدينة ، فمرَّ برجلٍ من بنى عدى يقال له : معمر ، فقال له : « **غط فخذيك ، فإنهما من العورة** » . قال: ثم جلس وجلسنا . قال : فرفع رأسه إلى السماء ، ثم وضع يده على جبهته ، فقال : **سبحان الله ، ما نزل من التشديد** ؟! . فهبنا أن نسأله ، فلما كان الغد قلنا : يا رسول الله قلت أمس : ما نزل من التشديد ؟ فهبنا أن نسألك فما هو ؟ .

قال : **لو أن رجلاً قُتل فى سبيل الله ، ثم عاش ، ثم قُتل ، ثم عاش ، ثم قُتل ، ثم عاش وعليه دين ما دخل الجنة حتى يقضى دينه** .

○ **قال** : حسن لغيره .

إذْ أن [كذا] فى هذا السند رجل [كذا] لم يسم ـ وهو الراوى عن أبى كثير ـ وقد جاء فى رواية أحمد (٥/٢٩٠) ، والنسائى فى « **البيوع** » (٧/٢٧٧)[١] أنه العلاء ، وبالبحث فى ترجمة أبى كثير مولى آل جحش أن [كذا] الراوى عنه العلاء بن عبد الرحمن ، وبذلك جزم المزى فى « **الأطراف** » حديث رقم (١١٢٢٦) . انتهى كلامه .

● **وأقول** : إن الظن بفضيلة الشيخ أنه يعلم أن الحكم على الحديث بأنه حسن لغيره يعنى أن الحديث كان فى الأصل ضعيفاً ثم جاء من طريق آخر فيه ضعف أيضاً ، فقوَّى أحدهما الآخر فصار حسناً لغيره .

فأين ذلك مما نحن فيه ؟!!!

إن الحاصل هنا أن الواسطة بين زيد بن أبى أنيسة وبين أبى كثير مبهم فيعد هذا الإسناد منقطعاً لوجود هذا المبهم، فإن تم تعيينه حكم باتصال الإسناد، ثم يحكم عليه بما يستحق .

وقد اعتمد فى تعيين الرجل المبهم على رواية العلاء عن أبى كثير من « **تهذيب الكمال** » ، وهو مذكور نصاً كواسطة بين زيد وأبى كثير عند الطبرانى فى « **الكبير** » ج (١٩) رقم (٥٥٣) وأبى نعيم فى « **المعرفة** » (٦٣١) .

فماذا يعنى ذلك ؟ ثم ماذا يعنى أيضاً عدم ذكره وورود الحديث عند عبد ابن حميد رقم (١٥٠) من حديث سعد بن أبى وقاص ، وقد سبق بيان أن المحفوظ كونه من حديث محمد بن جحش ؟، والله الموفق .



---

(١) الحديث عند النسائى (٧/٣١٤-٣١٥) .

□ حديث رقم [٣٦٩] □

ذكـــر عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : بإسناده عن كعب بن عجرة مرفوعاً : «**إذا توضـــأ أحدكـــم فأحســـن وضوءه ، ثم خرج عامدا إلى المسجد ، فلا يشبكن يديه ، فإنه فى صلاة** » .

○ **قال** : ضعيف و لم يقيده بضعف إسناده .

● والمتن قد صح من حديث أبى هريرة أخرجه الحاكم (١/٢٠٦) وقد فصَّـــلت القول فيه فى كتابى « **السراج المنير فى أحكام صلاة الجماعة والإمام والمأمومين** » .



□ حديث رقم [٤١٤] :

قـــال عبد بن حميد ـــ رحمه الله ـــ : حدثنى يحيى بن بشر ثنا الحكم ابن المبارك عن الوليد بن مسلم أنا ابن جابر حدثنى أبو عبد ربه قال سمعت معاوية يقـــول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « **الأعمال كالوعاء ، إذا طاب أعلاه طاب أسفله ، وإذا فسد أعلاه فسد أسفله** » .

○ **قال** : صحيح .

● **وأقول** : أبو عبد ربه لم يوثقه غير ابن حبان ، وقال فى « **التقريب** » مقـــبول ، والظن بفضيلة الشيخ أنه يعلم مصطلح الحافظ ابن حجر فى ذلك (يعنى أنه مقبول إن توبع وإلا فلين) ، فتصحيحه الحديث يعنى واحدة من اثنتين :

إمـــا أن فضـــيلته لم يرقه حكم الحافظ على الراوى ، وإما أنه عثر لهذا الـــراوى على متابع ؛ فلم لم يذكر ؟ فلعله فى هذه والتى قبلها لم ير نفسه بمحل لأن يسأل .



□ حديث رقم (٤٣١) □

○ **قال** : ليراجع هذا الكلام من كلام الشيخ ناصر الدين الألبانى حيث إنه صحح هذا الحديث كما فى « **صحيح الجامع** » رقم (١٣١١) ، وعزاه إلى بعض مؤلفاته عزى[كذا] تخريجه ، وليست موجودة بين يدى .انتهى .

● **وأقـــول** : قال هذا فى الطبعة الأولى ، ثم أبقاه فى الطبعة الثانية ، مع أن عزو الشيخ كما فى « **صحيح الجامع** » هو إلى « **المشكاة** » (٣٩٠٨) .

و « **المشكاة** » موجودة عنده فى مكتبته .

فبماذا يوصف هذا الصنيع ؟



□ حديث رقم (٤٦٣) □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنى ابن أبى شيبة حدثنا زيد ابن الحباب ثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومى قال : سمعت أبا حازم يقول : سمعت ســـهل بن سعد يقول : قال رسول الله ﷺ ، وذكر الجنة ، فقال : « **فيها ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر** » .

● **قال** : فى سنده سعيد بن عبد الرحمن المخزومى ، وقد ترجم الحافظ ابـــن حجـــر لسعيد بن عبد الرحمن المخزومى فى « **التهذيب** » : (من صغار العاشرة ، وليس هناك فيمن روى عنهم أبو حازم) ، وعلى هذا فليس هو .

وفى « **التعجيل** » ترجم لسعيد بن عبد الرحمن المخزومى (ويظهر أن هذه طبقته) فقال : سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع المخزومى : روى عن جبير ابن الحويرث قال : رأيت أبا بكر واقفاً على قزح ، وهو يقول : أيها الناس أسفروا، ثم دفع .

رواه عنه محمد بن المنكدر ، قال : قلت : ووقع عند غيره عبد الرحمن ابن سعيد بن يربوع .

قلت : هذا الثانى الظاهر أنها طبقته ، ولكن كما رأيت فلم يذكر روى عن أبى حازم .

والذى يترجح ـ والله أعلم ـ أن سعيد [كذا] هو ابن عبد الرحمن الجمحى ، فهذه طبقته ، وهو ممن روى عن أبى حازم ، وهاهنا تصحيف . انتهى كلامه بحروفه .

● **وأقول** : أما قوله فى سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع المخزومى إنه فى طبقة هذا المذكور فى الإسناد (أعنى الجمحى) فيلزم عليه أن يكون محمد ابن المنكدر فى طبقة زيد بن الحباب ، إذ إن محمد بن المنكدر روى عن ابن يربوع ، وقد روى زيد بن الحباب عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحى .

وهذا لا يقوله من شم رائحة هذا العلم !.

وقد روى الحديث أبو يعلى (٧٥٢٠) ، والطبرانى فى « **الكبير** » (٥٨٢٧) ، وابن أبى الدنيا فى « **صفة الجنة** » (٢٣٧) كلهم نسب سعيد ابن عبد الرحمن بـ (الجمحى) ، وهو مذكور عند الطبرانى فى أحاديث أخرى ، وهى (٥٨٢٢) ، (٥٨٢٤) ، (٥٨٢٥) .

وكـــان فى هذا غنية لإعطاء حكم يقينى فى تعيين الراوى بدلاً من صنيع صاحب النظرات ، وما ندرى هل خفى عليه ذلك ؟ أم أن هناك شيئاً آخر ؟



□ حديث رقم (٤٨٩) □

قال عبد بن حميد ــ رحمه الله ــ : أخبرنا عبد الرزاق بن همام أنا معمر عـــن الزهـــرى عن عطاء بن يزيد الليثى عن عبد الله بن عدى بن الحمراء أن رســـول الله ﷺ بيـــنما هو جالس بين ظهرانى الناس إذ جاءه رجل يستأذنه أن يساره فى قتل رجل من المنافقين ، فجهر النبى ﷺ بكلامه ، فقال : **أليس يشهد أن لا إله إلا الله** . قال : بلى يا رسول الله ، ولا شهادة له .

قـــال : **ألـــيس يشهد أنى رسول الله** ، قال : بلى يا رسول الله ، ولا شهادة له .

قال : **أليس يصلى** ؟ قال : بلى ، ولا صلاة له .

قال : **أولئك الذين نهيت عن قتلهم** .

○ **قـــال ــ فضيلة الشيخ** ــ : إسناد منقطع ، إذ أن [كذا] عطاء ابن يزيد الليثى لم يرو عن عبد الله بن عدى بن الحمراء، ولكنه روى عنه بواسطة .

قال الحافظ فى « **الإصابة** » فى ترجمة عبد الله بن عدى الأنصارى : قال إسماعيل القاضى : وليس هو ابن الحمراء الذى روى عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وكذا ابن المدينى .

وروى أحمد من طريق عطاء بن يزيد عن عبد الله[1] بن عدى بن الخيار عن عبد الله بن عدى الأنصارى قال : بينما رسول الله ﷺ فى أصحابه إذ جاءه رجـــل فشاوره فى قتل رجل من المنافقين ... الحديث ، إسناده صحيح ، وقد جـــوده معمـــر عن الزهرى ، ورواه مالك ، والليث ، وابن عيينة عن الزهرى فقالوا : عن رجل من الأنصار ، ولم يسموه . انتهى كلامه .

● **وأقـــول** : الحديث رواه عبد الرزاق (١٨٦٨٨) ، ومن طريقه أحمد فى « **مسنده** » (٥/٤٣٣) ، وابن حبان كما فى « **الإحسان** » (٥٩٧١) ، وابن قـــانع (٢/١٤٢) ، والفســـوى فى « **المعرفة والتاريخ** » (١/٢٦٢) ، والبيهقى (٣/٣٦٧) ، (٨/١٩٦) ، وأبـــو نعيم فى « **المعرفة** » (٤٣٧٧) ، وابن عبد البر فى « **التمهـــيد** » (١٠/١٦٦-١٦٧) فيما نقله عن إسماعيل القاضى كلهم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عطاء بن يزيد الليثى عن عبيد الله ابن عدى عن عبد الله بن عدى الأنصارى به .

ولم يعلّـــه أحد بالانقطاع كما قال صاحب النظرات ، والظاهر أنه قد ســـقط ذكر عبيد الله بن عدى من إسناد عبد بن حميد للتشابه الواقع بينه وبين اسم الصحابى .

وللحديـــث علّة ، وهى أن مالكاً رواه فى « **موطئه** » (١/١٥٦) ، ومن طريقه الشافعى فى « **مسنده** » (١/٣٥) رقم (٨) ، والبيهقى (٨/١٩٦) ، وفى « **المعـــرفة** » (٧٣٠١) ، (٧٣٠٢) ، (١٦٥٧٧)[2] كلهم من طريق مالك عن الزهرى عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله بن عدى بن الخيار مرسلا .

---

(١) كذا بأصل كتابه ، وصوابه : عبيد الله بن عدى بن الخيار ، وفى « **الإصابة** » : (عبد الله) على الخطأ ، فنقله منها فضيلة الشيخ على الخطأ فى الطبعة الأولى والثانية .

(٢) سقط من المطبوع من « **المعرفة** » من هذا الموضع ذكر مالك .

ورواه أحمـــد (٥/٤٣٢_٤٣٣) حدثـــنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرنى ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثى عن عبيد الله بن عدى بن الخيار أن رجلا من الأنصار حدثه ٠

وأورده ابـــن عبد البر فى « **التمهيد** » (١٥/١٦١-١٦٢) عن محمد ابن بكر عن ابن جريج به مرسلا ٠

قال ابن عبد البر : قال القاضى (يعنى إسماعيل) : ووافقه فى إرساله ابن عيينة ٠

قال ابن أبى حاتم فى « **العلل** » (١/٣٠٣) رقم (٩٠٧) : سألت أبى عن حديث رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله ابن عدى بن الخيار عن عبد الله بن عدى الأنصارى عن النبى ﷺ أن رجلاً أتى النبى ﷺ ليستأذنه فى قتل رجل من المنافقين ... الحديث ، قال أبى : هذا خطأ ، إنما هو عن عبيد الله بن عدى عن النبى ﷺ مرسل ، قلت لأبى : الخطأ ممن هو ؟

قال : من عبد الرزاق ٠ اهـــ ٠

● **قلـــت** : وقـــد ذكـــر ابـــن عبد البر عن إسماعيل القاضى متابعين لعبد الرزاق ولمعمر على الوصل فى « **التمهيد** » (١٠/١٦٤-١٦٨) فالله أعلم ٠



❑ حديث رقم (٥٤٣) ❑

قـــال عبد بن حميد ــ رحمه الله ــ : أخبرنا يزيد بن هارون ثنا سليمان التيمى عن الحسن عن أبى موسى أن رسول الله ﷺ قال : **إذا تواجه المسلمان بســـيفيهما ، فقـــتل أحدهما صاحبه فهما فى النار** ٠فقيل : يا رسول الله هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟!

فقال : **إنه أراد قتل صاحبه .**

○ **قال** : صحيح .

وأخرجه ابن ماجه حديث رقم (٣٩٦٤) كتاب الفتن ، باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما ، والنسائى فى تحريم الدم (١١٣/٧، ٣١٤) ، وأحمد (٤٠١/٤، ٤١٠) .اهـ.

● **أقول** : أما قوله (صحيح) فخطأ لأن إسناد حديث أبي موسى من رواية الحسن ، وهو ابن أبي الحسن البصرى ، عنه ، وقال على بن المدينى : لم يسمع (يعنى الحسن) من أبي موسى ، وقال البزار : لا أحسبه سمع من أبي موسى ، وفى « **علل ابن أبي حاتم** » (٤٢٦/٢) : أنه سأل أباه : سمع الحسن من أبي موسى ؟ قال : لا .

ومع هذا فالإسناد مُعل ، فقد رواه البزار فى « **مسنده** » (٣٠٧٢) ، ثم قال : هذا الحديث إنما يروى عن التيمى عن الحسن عن أبي بكرة ، وفى علل الدارقطنى (٢٥١/٧) رقم (١٣٣٢) : سئل عن حديث الحسن عن أبي موسى قال : قال رسول الله ﷺ : **إذا تواجه المسلمان بسيفيهما ، فقتل أحدهما صاحبه فهما فى النار .**

فقال : يرويه سليمان التيمى ، وهشام بن حسان عن الحسن عن أبي موسى . واختلف عن هشام ، فرواه حماد بن زيد عن أيوب ، ويونس ، وهشام والمعلى بن زياد عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة ، وهو صحيح عنه ، حدث به حماد بن زيد عنهم ، وقال غير حماد عن يونس عن الحسن عن أبي بكرة ، وحديث حماد بن زيد أولى بالصواب .اهـ.

● **قلت** : ومن حديث أبي بكرة أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما .

□ حديث رقم (٥٦٣) □

قال عبد بن حميد ــ رحمه الله ــ : حدثنى مسلم بن إبراهيم ثنا همام ابن يحيى ثنا قتادة عن أبى تميمة عن أبى موسى قال : **من صام الدهر ضيِّق الله عليه جهنم حتى يكون أضيق من تسعين** .

قال همام ثنا أبان بن أبى عياش عن أبى تميمة عن أبى موسى عن النبى ﷺ بمثله .

قال همام : فقلت له : فإن قتادة لم يرفعه ؟ فقال أبان : أخبرنى فى بيتى مرفوعاً .

○ **قـــال** : صحيح ، وأخرجه أحمد (٤/٤١٤) ، فقال : حدثنا وكيع قـــال : ثنا شعبة عن قتادة عن أبى تميمة عن أبى موسى ، قال وكيع : وحدثنى الضحاك أبو العلاء أنه سمعه من أبى تميمة عن أبى موسى عن النبى ﷺ قال : **من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا ــ وقبض كفه ــ** .

وأخـــرجه ابن خزيمة فى « **صحيحه** » من طريق ابن أبى عدى عن سعيد عن قتادة عن أبى تميمة عن الأشعرى به مرفوعاً ص [كذا](٣/٣١٣) .

وعـــزاه الحـــافظ فى « **الفتح** » أيضا إلى النسائى وابن حبان فى « **فتح الـــبارى** » (٤/٢٢٢) وعزاه الهيثمى فى « **مجمع الزوائد** » (٣/١٩٣) إلى البزار والطبرانى فى « **الكبير** » . انتهى .

● **أقـــول** : هـــل يمكن أن يكون هذا هو القائل فيما سماه بـــ « **شرح علل الحديث** » (٦٨) عن شيخنا الألبانى ــ رحمه الله ــ : (عمله لا يكاد يخلو مـــن شيء من ذلك (يعنى التساهل) ووجه ذلك أنه يصحح الحديث فى كثير من الأحيان بناء على صحة الإسناد فقط ، ولا ينظر إلى أوجه إعلاله) هل قائل هذا هو المعلق على « **المنتخب** » ؟

لولا أن الاسم واحد لظننا أنهما شخصان مختلفان تماماً ، إذ كيف يوجه انتقادًا إلى إمام أهل الحديث فى هذا العصر ، ويعيب عمله وأحكامه على الأحاديث بدعوى أن الشيخ ـ رحمه الله ـ يصحح الحديث بناء على صحة الإسناد ، ولا ينظر إلى أوجه إعلاله ؛ وفى هذا الحديث قد أظهر المؤلف (أعنى عبد بن حميد) علته لكل من له أدنى معرفة بهذا العلم الشريف ، فساق الحديث مرفوعاً وموقوفاً ، ومع ذلك لم يعلق فضيلة الشيخ على هذه العلة بشىء .

● **وأقول** : لقد روى الحديث ابن خزيمة (٢١٥٤) ، (٢١٥٥) ، والبزار فى « **مسنده** » (٣٠٦٢) ، وعزاه المزى فى « **الأطراف** » للنسائى فى « **الكبرى** » ، والطبرى فى « **تهذيب الآثار** » (٤٨٥) كلهم من طريق ابن أبى عدى عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أبى تميمة عن أبى موسى مرفوعاً به .

وقال ابن خزيمة : لم يسند هذا الخبر عن قتادة غير ابن أبى عدى عن سعيد .

ورواه أحمد (٤/٤١٤)، والطيالسى (٥١٣)، وابن أبى شيبة (٢/٤٩١)، والبيهقى (٤/٣٠٠) ، والطبرى فى « **تهذيب الآثار** » (٤٨٦) ، (٤٨٨) كلهم من طريق شعبة عن قتادة عن أبى تميمة عن أبى موسى موقوفاً به .

ورواه المصنف (أعنى عبد بن حميد) من طريق همام بن يحيى عن قتادة عن أبى تميمة عن أبى موسى موقوفاً به .

ورواه الطبرى (٤٨٧) ، (٤٨٩) من طريق هشام الدستوائى عن قتادة عن أبى تميمة عن أبى موسى موقوفاً .

وسعيد بن أبى عروبة وإن كان من أثبت الناس فى قتادة إلا أن رواية (شعبة، وهشام ، وهمام) ــ وهم من أثبت الناس فيه أيضاً ــ الموقوفة أرجح .

ورواه الطيالسي (٥١٤) ، وأحمد (٤/٤١٤)، وابن أبي شيبة (٢/٤٩١) وابن حبان كما في « **الإحسان** » (٣٥٨٤) ، والبزار (٣٠٦٣) والعقيلي في « **الضعفاء** » (٢/٢١٩) ، والطبراني في « **الأوسط** » (٢٥٦٢) ، والبيهقي في « **السنن الكبير** » (٤/٣٠٠) ، وفي « **الصغير** » (١٤١٥) ، وفي « **الشعب** » (٣٨٩١) كلهم من طريق الضحاك بن يسار عن أبي تميمة عن أبي موسى مرفوعاً به .

والضحاك ضعفه ابن معين ، وقال : يضعفه البصريون ، وقال ابن عدي : لا أعرف له إلا الشيء اليسير ، وضعفه أبو داود ، وذكره ابن الجارود والساجي والعقيلي في « **الضعفاء** » وقال أبو حاتم : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات .

فمثله إلى الضعف أقرب ، والله أعلم .

ورواه المصنف (أعني عبد بن حميد) من طريق أبان بن أبي عياش عن أبي تميمة عن أبي موسى مرفوعا به ، وأبان متروك .

وقد توبع قتادة على الوقف :

تابعه الثوري عند عبد الرزاق (٧٨٦٦) عن أبي تميمة عن أبي موسى موقوفاً .

وتابعهما عقبة بن عبد الله الأصم الرفاعي عند أحمد في « **زوائد الزهد** » ص (٢٤٦) ، وعليه فالراجح كونه موقوفاً ، قال العقيلي في « **الضعفاء** » : لا يصح مرفوعاً .

ومع هذا فقد صححه صاحب النظرات ، والله المستعان .



□ **حديث رقم (٥٩١)** □

قـــال عـــبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا الحسن بن موسى حدثني ســـعيد بن زيد ـ هو أخو حماد بن زيد ـ ثنا عطاء بن السائب قال ثنا عكرمة قال : كان ابن عباس يقول : احفظوا هذا الحديث ؛« **إن إحدى بنات النبي ﷺ كانت في الموت ، فوضعها النبي ﷺ على يديه ، ووضع رأسها بين يديه وهي تســوق حتى قبضت ، فوضعها وهو يبكي** . قال : فصاحت أم أيمن ، **فقال النبي ﷺ : ألا أراك تبكين عند رسول الله ﷺ ؟**

قالت : أولا أرى رسول الله ﷺ يبكي ؟

قـــال : إني لأبكي ، وإنها لرحمة ، إن المؤمن بخير على كل حال ، إن نفسه تنزع من بين جنبيه وهو يحمد الله عز وجل » .

○ **قال** : سند ضعيف ، فيه عطاء بن السائب مختلط .

وأخـــرجه النســـائي باب (١٣) كتاب الجنائز (١١/٤) من طريق أبي الأحـــوص عن عطاء به ، وأخرجه أحمد مختصرًا (٢٩٧/١) من طريق إسرائيل عن عطاء . اهـــ .

● **وأقول** : الظن بمثل فضيلة الشيخ أن من أوليات معارفه أنه إذا وجد في إســـناد حديث يُراد أن يُحكم عليه راوياً مختلطاً ، فإن أول شيء يُفعل ؛ أن ينظر هل الراوي عنه روى قبل الاختلاط أم بعده ؟

فإن كانت روايته عنه بعد الاختلاط فإنه يبحث عن متابع له روى عنه قـــبل الاختلاط ، فإن وجد ، وإلا كان الإسناد ضعيفاً ، فهل ذهل فضيلته عن هذه الأوليات أم أن له فيها اجتهادًا ؟

ومـــع ذلك فالحديث قد رواه الترمذى فى « **الشمائل** » (٣٢٦) وأحمد (٢٧٣/١-٢٧٤) كلاهما من طريق سفيان الثورى عن عطاء بن السائب به .

وسفيان الثورى ممن سمع من عطاء بن السائب قبل الاختلاط ، فالحديث حسن.



□ حديث رقم (٦٢٣) □

قـــال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا محمد بن عبيد ثنا طلحة ابن عمرو عن عطاء عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : **أُمرنا معاشر الأنبياء أن نُؤخر سحورنا ونُمسك بأيدينا على شمائلنا فى الصلاة .**

○ **قال** : سنده ضعيف ، فى سنده طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمى المكى متروك . انتهى تعليقه .

● **وأقـــول** : الحديـــث أخرجه من هذا الوجه الطيالسى (٢٦٥٤) ، والدارقطنى (٢٨٤/١) ، والبيهقى (٢٣٨/٤) ، والسهمى فى « **تاريخ جرجان** » ص (١٤٦) كـــلهم من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً به ، ورواه ابن سعد (٣٨٥/١) عن عطاء مرسلا .

وطلحة بن عمرو متروك كما قال ؛ فهلا بحث عن متابع ؟

فقد توبع طلحة هذا ؛ تابعه عمرو بن الحارث ، فقد رواه ابن حبان فى « **صحيحه** » (١٧٧٠) ، والطبرانى فى « **الكبير** » (١١٤٨٥) ، وفى « **الأوسط** » (١٨٨٤) كـــلهم من طريق حرملة بن يحيى عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عطاء عن ابن عباس به .

وإسناده حسن .

وقــد توبــع عطــاء ؛ فرواه الطبراني في « **الكبير** » (١٠٨٥١) ، وفي « **الأوسط** » (٤٢٤٩) قال : حدثنا العباس بن محمد المجاشعي قال نا محمد ابن أبي يعقوب الكرماني قال نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ فذكره .

ورجاله ثقات رجال البخاري غير العباس بن محمد المجاشعي ، وقد وثقه أبو نعيم في « **تاريخ أصبهان** » (١٠٧/٢) .

ورواه الطبراني في « **الأوسط** » (٣٠٢٩) ، وفي « **الصغير** » (٢٧١) من حديث ابن عمر ، وفي إسناده يحيى بن سعيد بن سالم القداح قال العقيلي (٤٠٤/٤) : له مناكير ، ثم أورد الحديث، وقال : وهذا يروى بأصلح من هذا الإسناد .



□ حديث رقم (٦٣١) □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أخبرنا عبيد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس قال : أتى رجلٌ النبيَّ ﷺ فقال : إن أبي شيخ كبير لم يحـــج ، أفأحج عنه ؟ قال : **لو كان على أبيك دين قضيت عنه** ؟ قال : نعم . قال : **فحج عنه** .

○ **قال** صاحب النظرات : الذي يظهر ـ والله تعالى أعلم ـ أنه ابن أبي ليلى حيث أن [كذا] الهامش فيه كلام لم نقدر على تمييزه . انتهى .

● **فــأقول** : إذا لم يقــدر على تمييز الكلام الذي بالحواشي ألا يدرى كيف يعين الراوي بدلاً من ذكره على الاحتمال بقوله (الذي يظهر والله أعلم) ؟

فهـــلا رجع إلى المصادر الأخرى التى خرجت الحديث ؛ فالحديث عند الطبرانى فى « **الكبير** » من طريق ابن أبى ليلى عن عطاء .

ثم أين النسخ الخطية ؟ وأين المقابلة والتصحيح وضبط النص ؟



❐ حديث رقم [٦٦٣] ❐

○ **قال فى تعليقه على الحديث** : والحديث جاء من طريق [كذا] كثيرة عن ابن عباس وغيره من الصحابة بعضها وقفنا عليها والأخرى لم نقف عليها ، أمـــا التى لم نقف عليها ، ثم ذكر منها حديث أبى هريرة قال : أخرجه الطبرانى فى « **الأوسط** ».

ثم قال : ولم نتمكن من الوقوف على أسانيدها لكون هذه الكتب بعيدة عنا .

● **وأقول** : الحديث فى « **معجم الطبرانى الأوسط** » برقم (٥٨٢٣) ، وفضـــيلة الشيخ عنده من « **معجم الطبرانى الأوسط** » أكثر من نسخة ، فمن العجب قوله (أنه لم يقف على الحديث لكونه بعيدًا عنه) !!!.



❐ حديث رقم [٦٨٥] ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا عبد الله بن يزيد ثنا حيوة ابن شـــريح عن مالك بن خير الزيادى أن مالك بن سعد التجيبى حدثه أنه سمع ابن عباس يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره.

○ **قـــال** : مـــالك بـــن الخير ترجمته فى « **تعجيل المنفعة** » و « **ميزان الاعتدال** » ولم يذكر فيهما من وثقه ، بل ذكر فى كليهما : قال ابن القطان :

لم تثبت عدالته ، وقال الذهبى : يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة ، قال : وفى رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدًا نص على توثيقهم ، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة و لم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح .

قال فضيلة الشيخ : وقواعد الحديث عند جمع من أهل العلم تقتضى أن مثل هذا مستور . انتهى كلامه .

● **وأقول** : قال أبو زرعة الدمشقى فى « **تاريخه** » ص (٢٠٦) رقم (١٠٩٤) : قال أحمد بن صالح عن مالك بن الخير : ثقة .

قلت : وأحمد بن صالح إمام مصرى أعرف بحال المصريين ، ومالك مصرى .

ومقتضى كلام الذهبى ـ رحمه الله ـ تصحيح حديث مثله وأنه رأى الجمهور ، فضلا عن توثيق أحمد بن صالح المصرى له، فلعل فحولة فضيلة الشيخ ترشح له الإقدام على مخالفة هذا ، ولا عتب على مثله فى هذا ، إنما العتب على فضيلته حين راح يستتر بقوله : (وقواعد الحديث عند جمع من أهل العلم تقتضى أن مثل هذا مستور) ، فكأنه يريد أن يبدى رأياً ثم ينسحب ، ويلصقه بغيره ، ويتضح ذلك حين تحذف قوله (عند جمع من أهل العلم) ، فتكون العبارة : وقواعد الحديث تقتضى أن مثل هذا مستور . وعند ذلك تكون العبارة واضحة معبرة عما فى نفسه ، لكن الرجل لا يريد أن يتحمل مثل تلك العبارة ، فأقحم فيها قوله (عند جمع من أهل العلم) ، فمن هؤلاء الجمع الذين يعنيهم ؟



□ حديث رقم (٧٩١) □

قـــال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا سعيد بن عامر عن شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : **تحروها ، أو قال : من كان متحرياً فليتحرها ليلة سبع وعشرين ،**

○ **قـــال** : صـــحيح ، وأخرجه أحمد (٢/٢٧) ، انتهى كلامه على الحديث ، ثم أضاف فى الطبعة الثانية ، وانظر البخارى حديث (٢٠١٥) ،

● **قلت** : هو فى البخارى من طريق نافع عن ابن عمر ، وانظر الحديث (٧٣٠) ،

والحديـــث عند مسلم من طريق نافع (١١٦٥) ، بل من طريق عبد الله ابن دينار عن ابن عمر (١١٦٥) ـ (٢٠٦) ،

فهل يرى فضيلته أن هذا من اللائق ؟



□ حديث رقم (٨٥٥) □

○ **قـــال** : ســـند رجالـــه ثقات ، لكن فى القلب منه شىء ، وذلك لاختلاط حماد بن سلمة ، فلم نستطع التمييز هل روى عنه يحيى (يعنى ابن آدم) قبل الاختلاط أم بعده ، انتهى ،

● **قلت** : لم أر من وصف حماد بن سلمة بالاختلاط قبل فضيلة الشيخ، وقد وصفه البيهقى بالتغير بأخرة ، وفرق بين التغير والاختلاط ، فإن ابن القطان لما وصف هشام ابن عروة بالاختلاط قال الذهبى : فى الكبر تناقص حفظه ، ولم يختلط أبدًا ، ولم يذكر ابن الكيال حماد بن سلمة فى المختلطين ، وعلى أى حال فقـــد روى عنه هذا الحديث عفان بن مسلم عند أحمد (٢/٦٨) ، وعفان من

الأثـبات فى حماد بن سلمة ، قال ابن معين : عفان والله أثبت من أبى نعيم فى حمـاد بن سلمة ، وقال أيضاً : كان يحيى (يعنى القطان) إذا تابعه عفان على شـىء ثبت عليه وإن كان خطأ ، وإذا خالفه عفان فى حديث عن حماد رجع عنه يحيى لا يحدث به أصلاً .

وقد روى مسلم عن عفان عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ثلاثة وعشرين حديثاً .

فقـول فضـيلة الشيخ : إنه لم يستطع التمييز هل روى عنه يحيى قبل الاختلاط أم بعده لا أدرى على أى رف أضعه ؟ مع أن علة الحديث بين يديه ، ففى المسند قال حماد : لم يسمع هذا من ابن عمر ، بينهما رجل ، يعنى ثابتاً .

وبعد أن كتبت هذا وجدت شيخنا الإمام المجدد الألبانى ـ رحمه الله ـ قد علق على هذا الموضع فى « **الصحيحة** » (١٧٨/٧) رقم (٣٠٦٤) حيث قال : **وقـد أعلّـه بعـض الناشئين فى هذا العلم بعلّة عجيبة ! فقال المعلق على « المنتخب »** : هذا سندٌ رجاله ثقات ؛ لكن فى القلب شيء ، وذلك لاختلاط حماد ابن سلمة !، فلم نستطع التمييز هل روى عنه يحيى قبل الاختلاط أم بعده ؟.

قال الشيخ ـ رحمه الله ـ : والرد من وجوه :

● **أولا** : لا نعلم أحدًا من أهل العلم وصفه بالاختلاط ، وإنما بالتغير ، وهـذا لا يضـر ، ولذلك لم يذكره ابن الصلاح فى المختلطين فى آخر كتابه « **مقدمـة علـوم الحديـث** » ، ولا الكـيال فى كتابه الجامع فى هذا المجال « **الكواكـب النيرات** » ، واحتج به مسلم فى الأصول ، منها حديثه عن ثابت عن أنس المتقدم برقم (٢٥٩٢) .

●● **ثانيا** : قال ابن عدى فى آخر ترجمة ثابت من « **الكامل** » (٥٢٧/٢) :

« كتب عنه الأئمة الثقات ، وأروى الناس عنه حماد بن سلمة ، وما هو إلا ثقـــة صدوق ، وأحاديثه أحاديث صالحة مستقيمة إذا روى عنه ثقة ، وله حديـــث كثير ، وهو من ثقات المسلمين ، وما وقع فى حديثه من النكرة فليس ذاك منه، إنما هو من الراوى عنه، لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولون » .

قال الشيخ _ رحمه الله _: وهذا الحديث قد رواه عنه أربعة من الثقات : عفان بن مسلم ، ويحيى بن آدم ، وحسن بن موسى ، وعبد الصمد _ وهو ابن عـــبد الـــوارث _ ، وعليه فحديثه هذا عن ثابت صحيح ، لولا أنه هو نفسه _ رحمه الله _ ذكر أنه منقطع .

ومـــن عجيب أمر هذا الناشىء أن فى « مسند عبد بن حميد »[1] هذا أكـــثر من خمسين حديثاً من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس وحده ، فضـــلا عـــن غيره ، وهاك أرقامها : (١٢٠٠، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٦، ١٢٠٨، ١٢١٤، ١٢٥٦، ١٢٦١، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٧ _ ١٢٩٩، ١٣٠٥ _ ١٣٢٨، ١٣٣١ _ ١٣٣٣، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٨، ١٣٤١، ١٣٥٨، ١٣٨٢، ١٣٨٤، ١٣٨٥) ، ثم قال الشيخ _ رحمه الله _ : وفى كل هذه الأحاديث لم أره أعلّ واحدًا منها بحماد بن سلمة، بـــل إنه صرح بصحة بعضها ، والكثير منها فى « **صحيح مسلم** » ، فما الذى جعله يعل حديثنا هذا به دونها ؟! .

أخشى ما أخشاه أنه استنكر متنه لغرابته _ وليس له ذلك _ فنظر فى سنده ، فلم يجد ما يتعلق به إلا رميه لحماد بالاختلاط لعدم تفريقه بين التغير والاختلاط

---

(١) كذا فى الأصل ، والأولى أن يقال : « **المنتخب** » بدلا من المسند ، وقد ذكرت موضعاً آخر مثله ، فلينتبه .

كمـــا تقدم !، ولو أنه أعطى البحث حقه أولا لوجد العلة منصوصاً عليها فى رواية أحمـــد ــ وقد عزاه إليه[١] ــ وهى الانقطاع ، ولأغناه ذلك عن رمى هذا الإمام بما ليس فيه !، ثم لوجد للحديث من الشواهد ما يقويه ثانياً ، ولكن هذا شأن كثير من الناشئين الذين لم يتمرسوا على التحقيق والتفتيش ، والله المستعان .اهـــ .[٢]

● **وأقول** : ما أظن أن شيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ لو كان اطلع على عمل صاحب النظرات فى الطبعة الثانية لما وصفه بكونه ناشئاً فى علم الحديث ، إذ من شأن الناشئ أن ينمو ويكبر ، وصاحب النظرات قد شهد على نفسه أنه علق على الطبعة الأولى منذ حوالى سبعة عشر عاماً فإذا به فى الطبعة الجديدة فى مواضـــع كثيرة منها يفسد ما كان صالحاً ، وينتحل عمل غيره بما سبق حكايته وبما تراه ، فهل يعد مثل هذا ناشئاً أم متسلقاً ؟.



□ حديث رقم [٨٦٣] □

قال عبد بن حميد ــ رحمه الله ــ : أخبرنا صفوان بن عيسى عن سليمان التـــيمى عن أبى نضرة عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً : **أما أهل النار الذين هم أهلها فلا يحيون فيها ولا يموتون** ... الحديث .

○ **قال صاحب النظرات** : أخرج البخارى معناه مطولا فى كتاب التوحيد من صحيحه « **فتح** » (١٣/٤٢١) من حديث أبى سعيد الخدرى . انتهى .

---

(١) رحـــم الله شيخنا الألبانى ؛ فقد تلطف فى الوصف ، فإن هذا ليس ناشئاً عن عدم إعطاء البحـــث حقه ، بل إن صاحب النظرات لم يكلف نفسه النظر فى مصدر من مصادر التخريج ، بل لعله نقل رقم الموضع من أحد الفهارس أو بالطرق المعهودة منه ، ولا قوة إلا بالله .

(٢) أحمد الله الذى وفقنى فقد وافقت شيخنا الألبانى فى كثير من تعليقه ، فلله الحمد والمنة .

● **قلـــت** : هو فى البخارى من طريق عطاء بن يسار عن أبى سعيد ، وألفاظه مختلفة عن هذا .

وهو فى « **مسلم** » (١٨٥) من حديث أبى نضرة عن أبى سعيد الخدرى، وألفاظه مقاربة ، فهل هذا هو اللائق عند فضيلة الشيخ ؟



❐ حديث رقم (٨٧٠) ❐

قال عبد بن حميد ــ رحمه الله ــ : حدثنا محمد بن الفضل ثنا سعيد ابن زيد ثنا على بن الحكم ثنا أبو نضرة عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً : **إذا أوهم الرجل فى صلاته فلم يدر أزاد أو نقص فليسجد سجدتين وهو جالس** .

○ **قـــال فضيلة الشيخ** : أخرجه البخارى من حديث أبى هريرة ﷺ « **فتح** » (١٠٤/٣) . اهـــ.

● **قلت** : أخرجه مسلم (٥٧١) من حديث أبى سعيد . فليتأمل !.



❐ حديث رقم (٩٧٢) ❐

قـــال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أنا جعفر بن عون ثنا هشام بن سعد قـــال حدثنى عبد الله بن عبد الرحمن عن نهار بن عبد الله العبدى قال سمعت أبا ســـعيد الخدرى يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : **إن الله ﷻ ليسأل العبد يـــوم القيامة ، فيقول فيما يسأله عنه : ما منعك إذ رأيت المنكر أن تنكره ؟ فإذا لقن حجته قال : أى رب ، فزعت من الناس ، ووثقت بك .**

○ **قـــال فضيلة الشيخ فى الطبعة الأولى** : حسن ، وأخرجه ابن ماجه رقم (٤٠١٧) ، **وقال فى الطبعة الثانية** : فى إسناده هشام بن سعد ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم ، وأخرجه ابن ماجه رقم (٤٠١٧) . انتهى .

● **وأقـــول** : أعوذ بالله من الحور بعد الكور ، لقد كان الرجل مضيباً مســتورًا فى حكمـــه الأول ، فأبى إلا أن يهتك ستر نفسه بنفسه ، فقوله (فى إســـناده هشام بن سعد ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم) لا يصدر عمن عنده أدنى معـــرفة بهذا العلم الشريف ، فإن الرواة الذين تكلم فيهم بعض أهل العلم و لم ينزل حديثهم عن رتبة الاحتجاج كثير جدًا ، ويكفى لمن أراد الوقوف على بعضهم الرجوع إلى « **ميزان الاعتدال** » للحافظ الذهبى ـ رحمه الله ـ ، وأظن أن هذا الرجل لا يعرف كتاباً للذهبى سماه « **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم** » فاسم الكتاب يرد قوله .

وبعد أن كتبت هذا وجدته قد فعل مثل هذا فى :

□ الحديث رقم (٥٨٧) □

○ حيث قال : **فى هذا السند عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب وثقه قوم ، وضعفه آخرون .**

وقد قال صاحب النظرات هذا فى الطبعة الأولى وأعاده فى الثانية ، فعلق عليه الشيخ الإمام الألبانى ـــ رحمه الله ـــ فى « **الصحيحة** » (١٣٦٤/٢/٧) رقم (٣٤٦٢) بقوله : **أعله المعلق على « مسند عبد بن حميد » بـــ (عمرو بن أبى عمرو) هذا ، فقال : وثقه قوم ، وضعفه آخرون!.**

ثم قـــال الشـــيخ : وفيه جنف وظلم للسنة ورواها ، فليس كل من تكـــلم فيه بعضهم يعل به حديثه ، فكم من راوٍ من رواة الشيخين قد تكلم

فيه بعض الأئمة ، ومنهم هذا ، بل وشيخه عكرمة أيضاً ؟ وإنما ينبغي فى هذه الحالـة الـرجوع إلى عـلم الجرح والتعديل وأصوله ممن كان عالمًا به ، مع الاسـتعانة بالحفـاظ الذين سبقونا فى هذا المجال ، خلافا لبعض الأغرار ممن يظنون أنهم على شىء من هذا العلم ، وهم لم يشموا رائحته بعد ، فهذا هو الحـافظ الذهـبى عندما ترجم لـ (عمرو) هذا صدرها بقوله : صدوق ، حديـثه مخرج فى « الصحيحين » فى الأصول ، ثم ساق أقوال الأئمة فيه ، ثم عقـب عليها بقوله : حديثه صالح حسن منحط عن الدرجة العليا من الصحيح . ولذلـك أورده فى رسـالته القيمة « الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد » (٢٦٤/١٥٥) ، ونحـوه قـول الحافظ فى « التقريب » : ثقة ، ربما وهم . انتهى كلامه _ رحمه الله _ .

وأما هشام فمختلف فى الاحتجاج به ، وهو إلى الضعف أقرب ، ولكنه متابع ، فقد رواه ابن ماجه (٤٠١٧) ، والحميدى (٧٣٩) ، وأحمد (٧٧/٣) ، وابن حبان كما فى « **الإحسان** » (٧٣٦٨) ، والبيهقى (٩٠/١٠) كلهم من طريق يحـيى بن سعيد الأنصارى عن أبى طوالة عبد الله بن عبد الرحمن الأنصارى عن نهار العبدى عن أبى سعيد به .

ورواه أحمد (٢٧/٣) من طريق عبيد الله بن عمر العمرى ، والحميدى (٧٣٩) من طريق أبى عمير الحارث بن عمير ، وأبو يعلى (١٠٨٩) من طريق الـدراوردى ، ورقـم (١٣٤٤) مـن طريق سليمان بن بلال ، والبيهقى فى « **الشـعب** » (٧٥٧٤) من طريق سعيد بن سليمان كلهم (هشام بن سعد ، ويحيى بن سعيد الأنصارى ، وعبيد الله العمرى ، والحارث بن عمير ، والدراوردى، وسليمان بن بلال ، وسعيد بن سليمان) سبعتهم عن أبى طوالة عن نهار العبدى عن أبى سعيد به ، ونهار صدوق حسن الحديث ، فالحديث حسن .

ثم إن فضيلة الشيخ مع إعلاله الحديث بهشام بن سعد فإنه قد عزاه كما سبق لابن ماجه ، وهو عند ابن ماجه من طريق يحيى بن سعيد الأنصارى ، فيحيى ؛ وهو من الأئمة الثقات الأثبات متابع لهشام فكيف نفسر ذلك ؟

هل الرجل لم ينظر فى « **سنن ابن ماجه** » فالتقط التخريج من هنا أو هناك ؟ أم أن فضيلة الشيخ بلغ من فرط القناعة حدًّا يستغنى بالنظر للرقم عن الإسناد ؟ فضلا عن حكم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى فإنه قد نقل حكم البوصيرى على الحديث فقال فى « **الزوائد** » : إسناده صحيح ، رجاله ثقات ؟



□ حديث رقم [٩٧٩] □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنى عبد الله بن مسلمة القعنبى ثنا عبد الرحمن بن أبى الموال عن عبد الرحمن بن أبى عمرة الأنصارى قال : أذن أبو سعيد بجنازة فى قومه ، فكأنه تخلف ، حتى أخذ الناس مجالسهم ، ثم جاء ، فلما رآه القوم تشذبوا عنه ، وقام بعضهم ليجلس فى مجلسه ، فقال : إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : **خير المجالس أوسعها . ثم تنحى ، فجلس فى مكان واسع .**

○ **قال صاحب النظرات** : حسن ، وأخرجه أبو داود فى « **الأدب** » باب (١٤) فى سعة المجلس حديث رقم (٤٨٢٠) ، وقال أبو داود : عبد الرحمن ابن عمرو بن أبى عمرة . اهـ .

● **وأقول** : لقد أورد هذا الحديث النووى ــ رحمه الله ــ فى « **التبيان** » ص (٣٨) ، وصحح إسناده ، فقلت فى تعليقى هناك : وفى إسناده عبد الرحمن

ابـــن أبي عمرة ، وهو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرة كما قال أبو داود ، وهـــو مجهول ، وقال ابن عبد البر روى عن أبي سعيد الخدرى ، وما أظنه سمع منه ، وأما عمه فهو ثقة ، وقال الحافظ : وما ذكره المصنف (يعني المزى) من أن عبد الرحمن بن أبي الموال روى عنه (أى هذا الثقة) ليس بشيء .

● **قلـــت** : فتـــبين ضعف الحديث ، وقد ذكرت له شاهدًا هناك من حديث أنس ، وفيه ضعف .

وقـــد أورده شيخنا المفضال مقبل بن هادى الوادعي ـ رحمه الله ـ في كـــتاب « **الصـــحيح المسند** » مما ليس في « **الصحيحين** » ، فأرسلت له بهذه العلـــة ، فأورده في « **أحاديثه المعلة** » ص (٩٣) رقم (١٣٥) ، وقال : الحديث ضـــعيف من أجل عبد الرحمن ، ومن أجل قول الحافظ : وما أظنه سمع من أبي ســـعيد ، وقد كنت وهمت في « **الصحيح المسند** » مما ليس في « **الصحيحين** » وقلت : صحيح على شرط البخارى ، ثم نبهني بعض إخواني في الله على هذا ، فجزاه الله خيرًا . اهـــ .

هكـــذا قال شيخنا ـ رحمه الله ـ : وأما صاحب النظرات فله شأن آخر فـــإن كـــتابي « **التبـــيان** » و « **الأحاديث المعلة** » مطبوعان منذ أكثر من ثمان سنوات ، والله المستعان .



❑ حديث رقم [٩٨٣] ❑

قـــال عـــبد بن حميد ـــ رحمه الله ـــ : حدثني يحيى بن عبد الحميد ثنا عـــبد الله بن المبارك عن أسامة بن زيد قال أخبرني محمد بن يحيى بن حبان أن

واسـع بن حبان أخبره أن أبا سعيد الخدرى أخبره قال : قال رسول الله ﷺ : **نهيـتكم عـن لحـوم الأضاحى ، فكلوا ، وادخروا ، ونهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، فإن فيها عبرة ، ونهيتكم عن النبيذ فانبذوا ، ولا أحل لكم مسكرًا .**

○ **قال صاحب النظرات** : فيه يحيى بن عبد الحميد ، وهو الحمانى كذاب ، **وأسامة بن زيد لا يحسن حديثه** .اهـ .

● **وأقول** : إن مما ينبغى أن يكون من بدهيات فضيلة الشيخ كما ذكرت سابقا أنه إذا نظر فى إسناد فوجد فيه راوياً ضعيفاً أو كذاباً من باب أولى فإنه لا يحكم على الحديث حتى ينظر هل توبع هذا الضعيف ، أم لا ؟

وقد توبع يحيى بن عبد الحميد ، تابعه يحيى بن آدم ـ وهو ثقة حافظ ـ عند أحمد (٣/٣٨) .

وأما قوله (أسامة بن زيد لا يحسن حديثه) ، فهذا اختيار فضيلته هنا ، فأما الذهبى فأورده فى « **النبلاء** » (٦/٣٤٢) ، وقال : الإمام العالم الصدوق ، وقال : وقد يرتقى حديثه إلى الحسن ، وقال ابن حجر فى « **التقريب** » : صدوق يهم ، فقال الأستاذ / بشار عواد وشعيب الأرناؤوط : روى له مسلم فى الشواهد مما يرويه عنه ابن وهب ، وهى نسخة صالحة ، كما ذكره ابن عدى (يعنى من كتاب) ، فهو حسن الحديث إلا عند المخالفة .اهـ .

● **قلت** : وهو ممن يحسن له شيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ .

ومن العجب أن فضيلة الشيخ قال بعد ثمانية عشر حديثاً : **أسامة بن زيد وهو الليثى المدنى حسن الحديث** . لكن لعل القارئ لم يعد يعجب من شىء يصدر من فضيلة شيخه !.

وله إسناد آخر عن أبي سعيد رواه أحمد (٣/٦٣، ٦٦) من طريق فليح عن محمد بن عمرو بن ثابت عن أبيه عنه ، ومحمد بن عمرو بن ثابت ذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال أبو حاتم : لا أعرفه .

والحديث حسن بالإسناد الأول ، والله أعلم .



❐ حديث رقم (١٠٣٦) ❐

○ **قال** : إسناد فيه ضعف .



❐ حديث رقم (١٠٣٧) ❐

مروى بالإسناد السابق نفسه ، فقال أخرجه مسلم ، ومعلوم لدى فضيلة الشيخ حسب ما يليق بفضيلته أن الاقتصار فى الحكم على الحديث بالعزو للبخارى أو مسلم يعنى صحته ، لكننى أعود فأقول :

لقد فاتنى أن الشيخ له منهجه فى التعامل مع « **الصحيحين** » فهو يسوق الحديث من البخارى أو مسلم ثم يعقب بالحكم عليه .



❐ حديث رقم (١٠٧٥) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : ثنا عمر بن سعد عن سفيان عن أبان عن أبي نضرة عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : **من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فهو أفضل .**

○ **قال صاحب النظرات** : لم نتمكن من تحديد أبان من هو ؟

● **وأقول** : ألم يرجع إلى « **تهذيب الكمال** » فقط الذى هو فى متناول الجميع ليجد أنه لا يوجد فيمن اسمه أبان أحد روى عن أبى نضرة وروى عنه سفيان إلا أبان بن أبى عياش ؟!!! .



□ حديث رقم (١٠٨٥) □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أنا أبو نعيم وعبد الرزاق عن ابن عيينة عن محمد بن المنكدر سمعت جابر بن عبد الله يقول : **ما سئل رسول الله ﷺ شيئا قط ، فقال : لا .**

○ **قال فضيلة الشيخ** : أخرجه مسلم ص (١٨٠٥) .

● **وأقول** : قد أخرجه البخارى (٦٠٣٤) .



□ حديث رقم (١١٢٥) □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أنا يعلى بن عبيد أنا أبو بكر المدنى عن جابر بن عبد الله : **كان رسول الله ﷺ يتسوك من الليل مرتين أو ثلاثا ، كلما رقد واستيقظ استاك ، وتوضأ ، وركع ركعتين أو ركعات .**

○ **قال فضيلة الشيخ** : أبو بكر المدنى هذا الذى يترجح لى أنه أبو بكر ابن المنكدر بن عبد الله التيمى المدنى ، وهو ثقة ، فإن كان هو فالسند صحيح ، ثم أحال على ذلك فى أربعة أحاديث بعده .

● **وأقول** : أبو بكر بن المنكدر لم يرو عنه يعلى بن عبيد ، بل الذى يظهر أنه لم يدركه ، وقد جعل الحافظ ابن حجر يعلى من كبار التاسعة ، وأبا بكر من الرابعة ، وأما أبو بكر المدنى هذا فقد قال الذهبى فى « **الميزان** » _ **الذى يوجد منه عند فضيلة الشيخ عدة نسخ** _ : أبو بكر المدنى عن جابر هو الفضل ابن مبشر ضعيف أدركه يعلى بن عبيد .

وقال فى موضع آخر : يقع حديثه ثلاثياً لعبد بن حميد .

وقال ابن عدى : له عن جابر أحاديث دون العشرة ، وعامتها مما لا يتابع عليه .

فتبين أنه الفضل بن مبشر، وأنه ضعيف ، وليس كما قال فضيلة الشيخ، والعجب أنه ادعى أنه قابل نسخته على نسخة الأستاذ السامرائى ، مع أن فيها بيان أنه الفضل بن مبشر ، وهذا الراوى موجود فى خمسة أحاديث متتالية من « **المنتخب** » ، فهذا مما يؤكد ما تقرر من كون المصحح والمقابل شخصاً ، وكاتب التعليقات شخصاً آخر .



□ حديث رقم [١١٦١] □

قال عبد بن حميد _ رحمه الله _ : أنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهرى قال : أخبرنى أنس بن مالك قال : **لما كان يوم الاثنين كشف رسول الله ﷺ ستر الحجرة ، فرأى أبا بكر وهو يصلى بالناس** ...الحديث .

○ **قال صاحب النظرات** : أخرجه مسلم ص (٣١٥) .

● **قلت** : خرجه البخارى (٦٨٠) ومواضع أخرى .

❐ حديث (١١٨٤) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا هشام الدستوائى ثنا قتادة عن أنس بن مالك عن النبى ﷺ قال : **يجتمع المؤمنون يوم القيامة فيهمون لذلك** ... الحديث .

○ **قال فضيلة الشيخ** : أخرجه البخارى فى التفسير « **فتح** » (٨/١٦٠) ، وفى التوحيد (١٣/٣٩٢، ٤٢٢، ٤٧٧) ، وفى الرقاق باب صفة الجنة والنار « **فتح** » (١١/٤١٧) ومسلم ص (١٨٠ـ ١٨٣) .

وقتادة مدلس ، ولم نقف على تصريحه بالتحديث .

● **قلت** : هكذا أعلّ أسانيد « **الصحيحين** » بهذه الجرأة وهذا هو اللائق بفضيلته ، وقد أعل إسناد الحديث رقم (١١٩٢) بعنعنة قتادة أيضاً ، فقال الشيخ الألبانى ـ رحمه الله تعالى ـ معلقاً عليه فى « **الصحيحة** » رقم (٣٣٤٧) : وضعفه المعلق على « **المنتخب** » بعنعنة قتادة ! غير مبال بجريان العمل على الاحتجاج به عند الأئمة الستة وغيرهم ، ومنهم الشيخان ، فقد مشّيا عنعنته فى أحاديث كثيرة ، وهذا منها على ما سأبينه ، وذلك لقلة تدليسه فى جملة أحاديثه الكثيرة ، فقد كان من الحفاظ الأثبات ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ فى مقدمة « **الفتح** » بقوله ص (٤٣٦) : التابعى الجليل ، أحد الأثبات المشهورين ، كان يضرب به المثل فى الحفظ إلا أنه ربما دلس ، احتج به الجماعة ، ولذلك اقتصر فى « **التقريب** » على قوله فيه ، ثقة ثبت ، قال الشيخ ـ رحمه الله ـ : فمثله يغتفر تدليسه ـ والله أعلم ـ وبخاصة إذا عنعن عمن سمع منه كثيرًا كأنس ، فلا يعل حديثه عنه إلا إذا ضاق الأمر ، وكان هناك ما يؤكد تدليسه . انتهى كلامه ـ رحمه الله ـ ؛ وهو كلام خبير بهذا الشأن فرحمه الله رحمة واسعة .

هذا مع أن قتادة قد صرح بالتحديث فى حديث الباب عند النسائى فى « **الكبرى** » (١١٢٤٣) ، وابن ماجه (٤٣١٢) ، ثم إن شعبة قد رواه عن قتادة عند ابن خزيمة فى « **التوحيد** » (٢/٦٠٣) ، وشعبة لا يقبل عن مشايخه إلا ما سمعوه .



❐ حديث رقم [١٢٢٠] ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : ثنا الحسن بن موسى ثنا حماد ابن سلمة عن على بن زيد عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : **رأيت ليلة أسرى بى رجالاً تقرض شفاههم بمقاريض من نار ، فقلت لجبريل : من هؤلاء ؟ فقال : هؤلاء خطباء من أمتك يأمرون الناس بالبر ، وينسون أنفسهم وهم يتلون الكتاب أفلا يعقلون ؟**

○ **قال فضيلة الشيخ** : سنده ضعيف .

ثم قال : قال ابن كثير : أخرجه ابن حبان فى « **صحيحه** » وابن أبى حاتم وابن مردويه أيضا من حديث هشام الدستوائى عن المغيرة يعنى ابن حبيب ختن مالك بن دينار عن مالك بن دينار عن ثمامة عن أنس بن مالك قال : لما عرج برسول الله ﷺ ... فذكره .

ثم قال فضيلة الشيخ : فى الإسناد الأول والثانى (يعنى عند ابن مردويه) على بن زيد وهو ابن جدعان ، وهو ضعيف، وكذلك فقد رواه مرة عن أنس، ومرة عن ثمامة عن أنس ، وفى الإسناد الثانى المغيرة بن حبيب فى ترجمته فى « **الميزان** » قال الأزدى : منكر الحديث ، ونقل المعلق على « **الميزان** » قول ابن حبان فيه : يغرب . انتهى .

● **وأقول** : عليه مؤاخذات :

● **الأولى** : أنه لا يليق بفضيلته أن ينقل عزو الحديث لابن حبان من « **تفسير ابن كثير** » دون الرجوع لـ « **صحيح ابن حبان** » ، والحديث موجود فى « **صحيح ابن حبان** » برقم (٥٣) .

●● **الثانية** : أن المغيرة بن حبيب يصلح فى المتابعات فكان ينبغى له أن يقوى أحد الإسنادين بالآخر .

●●● **الثالثة** : هل خفى على فضيلته أنه إذا وجد راوياً ضعيفاً فى الإسناد فإنه يبحث له عن متابع ؟ ، وهنا قد توبع على بن زيد تابعه سليمان التيمى عند أبى يعلى (٤٠٦٩) ، والبيهقى فى « **الشعب** » (٤٩٦٥) .

والحديث صححه شيخنا مقبل بن هادى ـ رحمه الله ـ فى « **الجامع الصحيح مما ليس فى الصحيحين** » (١/٣٣) .



□ حديث رقم (١٢٤) □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أنا عبد الرزاق أنا معمر عن ثابت عن أنس : **كان شعر رسول الله ﷺ إلى أنصاف أذنيه** .

○ **قال فضيلة الشيخ** : صحيح لغيره ، وأخرجه أبو داود من نفس طريق عبد بن حميد ، لكن لفظه : **كان شعر رسول الله ﷺ إلى شحمة أذنيه** . حديث (٤١٨٥) ، ومن حديث حميد عن أنس : **كان شعر رسول الله ﷺ إلى أنصاف أذنيه** . حديث (٤١٨٦) . اهـ .

● **وأقول** : أخرجه مسلم (٢٣٣٨) ـ ٩٦ من طريق حميد عن أنس ، وبلفظ المصنف ، وليس بلفظ أبي داود . فماذا يقال في مثل هذا ؟



□ حديث رقم (١٣٤٤) □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أنا عبد الرزاق أنا معمر عن ثابت عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال : **لا يتمنى أحدكم الموت لضر أصابه .**

○ **قال فضيلة الشيخ** : صحيح لغيره ، وانظر حديث (١١٥٣) ، وانظر كذلك هذه المصادر في ((**مسند أحمد**)) (٣/١٠١، ١٦٣، ١٧١، ١٩٥، ٢٠٨، ٢٤٧، ٢٥٨، ٤٩٤)، (٢/٣٠٩، ٣١٦، ٣٥٠، ٣٦٢، ٥١٤)، (٥/١٠٩، ١١١) ، (٦/٤٩٥)[1] انتهى .

● **وأقول** : أما عزوه الحديث لرقم (١١٥٣) فهو من حديث جابر وعزاه عنده لخباب بن الأرت .

وأما عزوه لـــ « **مسند أحمد** » فمن حديث أبي هريرة ، وخباب، وأنس، والحديث أخرجه « **البخاري** » (٥٦٧١) ، و « **مسلم** » (٢٦٨٠) من طريق ثابت عن أنس مرفوعاً .

فهل يقول بعد ذلك فضيلة الشيخ إنه ليس من اللائق أن يخرج الحديث من « **الصحيحين** » من الطريق نفسه (ثابت عن أنس) ومن اللائق أنه يخرجه من « **مسند أحمد** » من حديث خباب وأبي هريرة ؟



(١) هكذا في الطبعتين ، والصواب : (٣٩٥) .

❐ حديث رقم (١٢٧٤) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : ثنا هاشم بن القاسم ثنا سليمان ابن المغيرة عن ثابت قال : كنا عند أنس وكتب كتابا بين أهله ، وقال : اشهدوا معشر القراء ، ثم ذكر قصة قتل القراء ، وفيهم خاله حرام بن ملحان .

○ **قال فضيلة الشيخ** : صحيح ، وانظر « **البخارى** » فى المغازى (٣٧٨/٧) انتهى .

● **قلت** : هو فى هذا الموضع الذى أشار إليه من « **صحيح البخارى** » من حديث أبى هريرة ، وسياقه مختلف عن هذا ، وترك فضيلة الشيخ ما أخرجه « **مسلم** » (١٥١١/٣) رقم (٦٧٧) من حديث ثابت عن أنس ، وسياقه بنحو هذا .

وأخرجه البخارى (٢٨٠١) من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة عن أنس ، وسياقه قريب أيضاً من هذا .



❐ حديث رقم (١٢٧٦) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : وحدثنى هاشم بن القاسم قال : ثنا سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس ، فذكر قصة الرجل الذى قرأ القرآن ، ثم تنصر .

○ **قال فضيلة الشيخ** : وأخرجه « **مسلم** » ص (٢١٤٥) .

● **قلت** : وفاته أنه فى « **البخارى** » (٣٦١٧) .



❒ حديث رقم [١٢٨٥] ❒

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : ثنا عبد الملك بن عمرو ثنا سليمان ابن المغيرة عن ثابت عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : **إنى ولد لى الليلة غلام ... إلى أن قال : تدمع العين ، ويحزن القلب ، ولا نقول إلا ما يرضى ربنا ، والله إنا بك يا إبراهيم لمحزونون .**

○ **قال فضيلة الشيخ** : صحيح ، وأخرج مسلم ص (١٨٠٧) ، وأبو داود حديث رقم (٣١٢٦) ، وأحمد (١٩٤/٣) انتهى .

● **قلت** : فات فضيلة الشيخ أنه فى البخارى (١٣٠٣) من طريق ثابت عن أنس بنحوه .



❒ حديث رقم [١٢٨٧] ❒

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أخبرنى أبو الوليد ثنا جعفر ابن سليمان ثنا ثابت عن أنس قال : **لما كان اليوم الذى قدم فيه رسول الله ﷺ المدينة أضاء منها كل شىء . فلما كان اليوم الذى قبض فيه ، أو مات فيه أظلم كل شىء . قال : وإنا لفى دفنه ما رفعنا أيدينا عن دفنه حتى أنكرنا قلوبنا .**

○ **قال فضيلة الشيخ** : سنده ضعيف ، رواية جعفر بن سليمان عن ثابت فيها ضعف ، والحديث أخرجه الترمذى فى « **المناقب** » رقم (٣٦١٨) ، وقال : هذا حديث غريب صحيح ، وأخرجه ابن ماجه رقم (١٦٣١) . انتهى .

● **وأقول** : هكذا ضعفه فضيلة الشيخ ، وعلل تضعيفه بقوله : رواية جعفر بن سليمان عن ثابت فيها ضعف ، وقد بين سبب قوله ذلك بما قال فى التعليق على الحديث رقم (١٢٥٣) حيث قال : فى رواية جعفر بن سليمان عن ثابت نظر ، قال ابن المدينى كما نقل عنه الحافظ فى « **التهذيب** » : أكثر عن ثابت ، وكتب مراسيل ، وفيها أحاديث مناكير عن ثابت عن النبى ﷺ ، وكذلك ضعف الأزدى روايته عن ثابت . انتهى .

● **وأقول** : والذى يفهم كلام العلماء له شأن آخر ، فإن كلام على ابن المدينى ـ رحمه الله ـ جملتان منفصلتان : الأولى : إخباره عن كثرة حديث جعفر بن سليمان عن ثابت ، وهذه الجملة تبين اختصاص جعفر بحديث ثابت أكثر من حديث غيره ، ولذلك أكثر عنه ، والجملة الثانية فى كلام ابن المدينى أن فى هذه الروايات الكثيرة روايات مرسلة، وفى هذه المراسيل أحاديث منكرة، فالنكارة التى ذكرها ابن المدينى واقعة فى المراسيل فقط ، وليس فى الأحاديث المتصلة ، ويوضح ذلك عبارته الأخرى التى ساقها الحافظ : هو ثقة عندنا ، أكثر عن ثابت، وبقية أحاديثه مناكير ، يعنى بقية أحاديثه عن غير ثابت مناكير، فمعنى عبارته أنه ثقة فى ثابت ، وأحاديثه عن غيره مناكير ، فقلب فضيلة الشيخ كلام ابن المدينى رأساً على عقب ، فهل فضيلة الشيخ لم يفهم هذا من كلام ابن المدينى أم ماذا ؟!!! .

وأما نقله عن الأزدى فهو على غرار موقفه من كلام ابن المدينى ، فقد قال الأزدى : كان لا يكذب فى الحديث ، ويؤخذ عنه الزهد والرقائق ، وأما الحديث فعامة حديثه عن ثابت وغيره فيها نظر ومنكر .

فكلامه يعنى تضعيفه له فى روايته عن ثابت وغيره ، وليس تخصيص ضعف روايته عن ثابت كما ذكر صاحب النظرات ، وتضعيفه معارض بتوثيق غيره ممن هو أولى بالقبول منه ، فقد وثقه ابن المدينى كما سبق ، وابن معين ، وابن سعد ، والبزار ، وابن عدى وغيرهم ، فحاصل أمره أنه صدوق كما قال الحافظ فى « **التقريب** » ، وهو من رجال مسلم ، بل قد أخرج له مسلم عن ثابت عن أنس سبعة أحاديث ، وقد كان المفترض من فضيلته أن يكون على الأقل له اتصال بكلام الشيخ مقبل بن هادى _ رحمه الله تعالى _ فإنه أورد الحديث فى « **الجامع الصحيح مما ليس فى الصحيحين** » (١٦٣/٥) ثم قال : حسن على شرط مسلم ، ولكن يبدو أن المفترض شىء والواقع شىء آخر .

على أن جعفرًا قد توبع ، فقد رواه أحمد (١٢٢/٣_١٢٣) ، والحاكم (١٢/٣، ٥٧) ، وأبو يعلى (٣٤٨٦) كلهم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت بنحوه .



❐ حديث رقم (١٢٩٢) ❐

قال عبد بن حميد _ رحمه الله _ : ثنا يونس بن محمد ثنا حماد بن سلمة عن أبان عن أنس بن مالك عن النبى ﷺ فى الدعاء بعرفة .

○ **قال فضيلة الشيخ** : فى هذا السند أبان لم نستطع تمييزه هل هو ابن صالح بن عمير ، فهذا روى عن أنس ، وهو ثقة ، أم أبان بن أبى عياش ، فهذا أيضا روى عن أنس ، وأكثر عنه ، وهو متروك ، والذى نجنح إليه أنه ابن أبى عياش ، فهو المكثر عن أنس . انتهى .

● **وأقول** : إن من أوليات هذا العلم الشريف أن الراوى إذا لم يتعين بشيخه ، فإنه يمكن أن يتعين بالنظر فيمن روى عنه ، وهذا هو الحال هنا ، فإن أبان بن صالح لم يرو عنه حماد بن سلمة ، بينما روى حماد بن سلمة عن أبان ابن أبى عياش ، فترجح كونه أبان بن أبى عياش .



□ حديث رقم (١٣١٩) □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : ثنا محمد بن الفضل ثنا حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس قال : ذهبت بعبد الله بن أبى طلحة إلى النبى ﷺ حين ولد والنبى ﷺ فى عباءة يهنأ بعيرًا له ، فقال : **هل معك تمر** ؟ قلت : نعم . **فناولته تمرات ، فلاكهن ، ثم فغر فاه ، ثم مجه فيه فجعل يتلمظ ، فقال النبى ﷺ . حب الأنصار التمر . فسماه عبد الله .**

○ **قال فضيلة الشيخ** : أخرجه مسلم وأبو داود .

● **قلت** : فات فضيلته أنه فى البخارى (٥٤٧٠) .



□ حديث رقم (١٣٦٨) □

○ **قال** : سنده ضعيف ، ورواية جعفر بن سليمان عن ثابت ضعيفة .

● **قلت** : تقدم القول فيها فى الحديث رقم (١٢٨٧) .



□ حديث رقم (١٣٦٩) □

○ **قال** : فى هذا السند جعفر بن سليمان ، وفى روايته عن ثابت ضعف .

● **قلت** : قد سبق القول فيه فى الذى قبله .

وأقول : ألم يكن فى تكرار الإسناد فى أكثر من حديث دافع لفضيلة الشيخ للتثبت فى الحكم عليه ولو بسؤال أهل المعرفة .



□ **حديث (١٤٠٥)** □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أنا يزيد أنا حميد عن أنس **أن رسول الله ﷺ كان يحب أن يليه المهاجرون والأنصار فى الصلاة ليأخذوا عنه .**

○ **توقف فيه فضيلة الشيخ** ، فلم يحكم عليه بصحة ولا بضعف ، وعلل ذلك بقوله : فى كل هذه الطرق حميد الطويل، قد عنعن ، وهو مدلس .اهـ.

● **وأقول** : ما الذى حمل فضيلة الشيخ على ذلك ، مع أن حميدًا قد صرح بالتحديث عند البيهقى فى « **السنن الكبرى** » (٣/٩٧) ؟.



□ **حديث رقم (١٣٤٥)** □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : حدثنى سليمان بن حرب ثنا حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس أن أبا طلحة كان يرمى بين يدى رسول الله ﷺ يوم أُحد ، وكان رجلاً رامياً ، وكان رسول الله ﷺ خلفه ، وكان إذا رمى رفع رسول الله ﷺ شخصه ينظر أين يقع سهمه ؟ ... الحديث .

○ **قال فضيلة الشيخ** : أخرجه البخارى نحوه من حديث عبد العزيز ابن صهيب عن أنس فى المغازى « **فتح** » (٧/٣٦١) . انتهى .

● **قلت** : فات فضيلته أنه فى مسلم (١٨١١) من طريق عبد العزيز ابن صهيب أيضا .



□ حديث رقم (١٤٢٨) □

○ **قال صاحب النظرات** : ذكر المعلق على سنن أبى داود أن البخارى ـ رحمه الله ـ ذكر هذا الحديث فى ترجمة إبراهيم بن أبى أسيد فى « **التاريخ الكبير** » ، وضعفه ، فليراجع فى « **التاريخ الكبير** » فليس بين يدى الآن . انتهى كلام صاحب النظرات .

● **أقول** : أكان يحقق « **المنتخب** » لعبد بن حميد وهو جالس فى محطة القطار ينتظره ؟ ولئن كان الأمر كذلك حين كان يحقق ! « **المنتخب** » فى الطبعة الأولى ؛ أكان كذلك أيضاً فى الطبعة الثانية ؟

ولا تنس قول فضيلة الشيخ فى المقدمة :

قد ظهرت فى هذه السنوات كتب فى علل الأحاديث ودواوين من دواوين السنن كانت من قبل فى عالم المخطوط المحفوظ فى الخزائن والأدراج ، فخرجت إلى الناس وتداولوها بالنشر والتوزيع والبحث والاطلاع ، ومما لا شك فيه أن هذا له تأثير على تخريج الأحاديث التى خرجت من قبل وعلى الحكم عليها كذلك بعد ظهور هذا الكم الهائل من كتب العلل والسنن ، فأضفت ما تيسر لى إضافته من التخريج وأقوال علماء العلل على الطبعة السابقة . اهـ .

هذا مع أن فى مكتبة فضيلة الشيخ من « **التاريخ الكبير** » أكثر من نسخة .



❐ حديث رقم (١٤٢٩) ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : ثنا عبد الملك بن عمرو ، وسليمان ابن داود عن زهير بن محمد عن موسى بن وردان عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : **الرجل على دين خليله ، فلينظر أحدكم من يخالل .**

○ **قال صاحب النظرات** : إسناده ضعيف ، فيه موسى بن وردان ، وزهير بن محمد لا يصلح حديث كل منهما إلا في الشواهد والمتابعات .

وأخرجه أبو داود حديث رقم (٤٨٣٣) كتاب الأدب باب (١٩) من يؤمر أن يجالس، والترمذي في الزهد باب (٤٥) حديث رقم (٢٣٧٨)، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأحمد (٣٠٣/٢، ٣٣٤) ، والحاكم (١٧١/٤) ، وقد ذكر له الشيخ ناصر الدين الألباني شاهدًا في « **سلسلة الأحاديث الصحيحة** » رقم (٩٢٧) عزاه إلى ابن عساكر في المجلس الثالث[1] والخمسين من « **الأمالي** » ق (٢/٢) ، والحاكم ، وفيه ضعف .اهـ .

● **وأقول** : أما تضعيفه حديث زهير بن محمد فخطأ بين ، فإنه ضُعِّف في رواية الشاميين عنه ، وقد رواه عنه جماعة من الثقات ليسوا بشاميين وموسى ابن وردان قال الذهبي في « **الميزان** » : صدوق ، وقال ابن حجر في « **التقريب** » : صدوق ، ربما أخطأ .

والحديث حسنه الترمذي ، وصححه الحاكم ، وأقره الذهبي ، والعراقي كما في « **التعليق على الإحياء** » (١٦٨/٢) ، وحسنه السيوطي في « **الجامع**

---

(١) كلمة (الثالث) سقطت من الطبعة الجديدة كغيرها من الأخطاء التي لا تكاد تحصى ، والتي لا حاجة بنا إلى ذكرها .

الصغير » ، فقال المناوى : وهو أعلى من ذلك ، فقد قال النووى فى « **رياضه** » : إسناده صحيح ٠

وحسنه الحافظ ابن حجر ، ومن أراد بسط القول فيه فليرجع إلى مقدمة كتابى « **القول الحسن فى كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن** » ٠



❑ حديث رقم [١٤٣٥] ❑

○ **قال** : فى هذا الإسناد عباد بن أنيس لم أقف على ترجمته ٠انتهى ٠

● **وأقول** : الرجل موجود فى ثقات ابن حبان (١٤١/٥) حيث قال : عباد بن أنيس من أهل المدينة يروى عن أبى هريرة روى عنه منصور بن المعتمر، فكيف لم يقف على ترجمته فضيلة الشيخ وعنده من « **الثقات** » لابن حبان أكثر من نسخة ؟!!! ٠



❑ حديث رقم [١٤٣٦] ❑

قال عبد بن حميد _ رحمه الله _ : أنا عبد الرزاق أنا معمر عن أبان عن العلاء بن زياد عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : **إن أحب عباد الله إلى الله الذين يراعون الشمس والقمر** ٠

○ **قال فضيلة الشيخ** : فى هذا السند أبان _ والذى يغلب على ظنى أنه ابن أبى عياش _ ، فإن كان هو فهو متروك ٠ انتهى ٠

● **وأقول** : من أوليات علم الحديث أن الراوى المبهم يميز بالرجوع إلى شيوخه وتلاميذه فى كتب الرجال ، وقد وجدت أن معمرًا لم يرو عمن يسمى

بأبان غير ابن أبى عياش ، وكذا ليس فيمن يسمى بأبان روى عن معمر غيره ، فتعين أنه أبان ابن أبى عياش .

فهل خفى ذلك على فضيلة الشيخ أم أن له مسلكاً غير مسلك أهل هذا الفن ؟



□ حديث رقم (١٤٤٥) □

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أنا يعقوب بن إبراهيم الزهرى ثنا أبى عن صالح بن كيسان قال : قال أبو عبد الرحمن سمعت أبا هريرة يقول : إنَّ رسول الله ﷺ قال ـ والله أعلم ـ : **حُرِّم على عينين أن تنالهما النار ؛ عين بكت من خشية الله** ... الحديث .

○ **قال فضيلة الشيخ فى الطبعة الأولى** : فى إسناده أبو عبد الرحمن لا أدرى من هو ؟ ، وتوقف فى الحكم على الحديث ، وكأنه رأى أن هذه العبارة منه مع التوقف فى الحكم على الراوى لم تعد تناسب فضيلته ، فحكم على الراوى بالجهالة ـ ومن ثم على الإسناد بالضعف ـ ، ولم يذكر سبباً للحكم على الراوى بالجهالة سوى أن فضيلة الشيخ لم يدر من هذا الراوى ، فتأمل قوله فى الطبعة الثانية : إسناده ضعيف لجهالة عبد الرحمن فلا أدرى من هو ؟

فالحمد لله على كل حال ، فقد رأينا فى عصرنا من يُنزل نفسه منزلة ابن معين ، وابن المدينى ، والبخارى وغيرهم ممن إذا جهلوا الراوى صار مجهولا ، وأما الراوى (أبو عبد الرحمن) ، فقد ذكره البخارى فى « **التاريخ الكبير** » ، وابن حبان فى الثقات .



❐ حديث رقم [١٥٠١] ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : ثنا شداد بن حكيم ثنا عيسى ابن يونس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : **كان رسول الله ﷺ يقبل الهدية ، ويثيب عليها .**

○ **قال** : أخرجه البخارى فى الهبة فى باب المكافأة فى الهبة « **فتح** » (٥/٢١٠) ، وقال عقبه : لم يذكر وكيع ومحاضر (عن هشام عن أبيه عن عائشة) ، وهذا يعنى أن البخارى وقف على الخلاف فى الحديث ورجح الموصول ، فأخرجه مسندًا فى « **صحيحه** » ، فلم يبال فضيلة الشيخ بالبخارى ، وقال فى الحكم على الحديث :

هذا الحديث بهذا الإسناد الصواب أنه مرسل .

ثم حكى كلام أهل العلم على الحديث ، وليس فى كلام واحد منهم نص صريح بتصويب إرساله يعنى تضعيفه . فنحمد الله على السلامة .



❐ حديث رقم [١٥٢١] ❐

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أنا أبو عاصم عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ لعائشة : **من أعطى حظه من الرفق أعطى حظه من الرزق ، ومن منع حظه من الرفق منع حظه من الرزق .**

○ **قال صاحب النظرات** : محمد بن عبد الرحمن هنا لا أدرى هل تصحف أم هو ابن أبى ذئب .اهـ .

● **وأقول** : لقد قال هذا فى الطبعة الأولى ، فبقى لا يدرى طيلة سبعة عشر عاماً حتى طبع الكتاب مرة ثانية ، فأكد مرة ثانية أنه لا يدرى ، فالرجل لا يكاد يخلو منه كتاب من كتب الرجال ، بل قد ذكر الحديث فى ترجمته البخارى فى « **التاريخ الكبير** » (١/١٥٧) ، وابن عدى فى « **الكامل** » (١٨٨/٦) ، والخطيب فى « **موضح أوهام الجمع والتفريق** » (٣١٩/١) والذهبى فى « **الميزان** » (٦١٩/٣) ، وهو محمد بن عبد الرحمن الجدعانى .



❒ حديث رقم (١٤٩٠) ❒

قال عبد بن حميد ـ رحمه الله ـ : أنا عبد الرزاق أنا معمر عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبى ﷺ كان يقول : **اللهم إنى أعوذ بك من فتنة النار** ... الحديث .

○ **قال** : صحيح لغيره ، رواية معمر عن هشام ضعيفة ، لكن للحديث شواهد ، انظر حديث رقم (١٣٩٥) .

● **وأقول** : قد سبق مرارًا أن من أوليات هذا العلم أن الإسناد إذا كان فيه راوٍ ضعيف فإنه يجب البحث عن متابع له لمن أراد الحكم عليه ، فلئن كان فى رواية معمر عن هشام بعض الضعف ، فقد تابعه جمع ، فقد رواه البخارى (٦٣٦٨) من طريق وهيب بن خالد ، (٦٣٧٦) من طريق سلام ابن أبى مطيع ، (٦٣٧٧) ، ومسلم ص (٢٠٧٩) رقم (٥٨٩) ، والبيهقى فى « **الدعوات** » (٣٠٥) من طريق أبى معاوية ، والبخارى أيضاً (٦٣٧٥) ، ومسلم ص (٢٠٧٩) رقم (٥٨٩) ، وابن ماجه (٣٨٣٨) ، وأحمد (٢٠٧/٦) ، وإسحاق بن راهويه (٧٩٠) ، والبغوى فى « **شرح السنة** »

(١٣٥١) كلهم من طريق وكيع ، وأبو داود (١٠٤٣) من طريق عيسى ابن يونس ، والترمذى (٣٤٩٥) ، وإسحاق بن راهويه (٧٩٢) ، من طريق عبدة ابن سليمان ، ومسلم ص (٢٠٧٨) رقم (٥٨٩) ، وأحمد (٥٧/٦) ، وابن ماجه (٣٨٣٨) من طريق عبد الله بن نمير ، وإسحاق بن راهويه (٧٨٩) ، ومن طريقه النسائى (٥١/١، ١٧٦) ، (٢٦٦/٨) عن جرير بن عبد الحميد ، والنسائى (٢٦٢/٨) ، وأبو يعلى (٤٤٧٤) من طريق حماد بن أسامة ، والحاكم (٥٤١/١) من طريق على بن مسهر ، والبيهقى فى « **الدعوات الكبير** » (٢١٩) من طريق عبد العزيز بن المختار ، والطبرانى فى « **الدعاء** » (١٣٤٥) من طريق حماد بن سلمة ، وفى (١٣٤٦) من طريق عبد الله بن نافع كلهم (وهيب ابن خالد ، وسلام بن أبى مطيع ، وأبو معاوية ، ووكيع ، وعيسى بن يونس ، وعبدة بن سليمان ، وعبد الله بن نمير، وجرير بن عبد الحميد ، وحماد ابن أسامة، وعلى بن مسهر ، وعبد العزيز بن المختار ، وحماد بن سلمة، وعبد الله ابن نافع) ثلاثة عشرتهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به .

فقد تابع معمرًا عن هشام ثلاثة عشر راوياً ، وقد توبع هشام ، فرواه البخارى (٨٣٢) ، ومسلم (٥٨٩) ، وغيرهما من طريق الزهرى عن عروة عن عائشة به .

ولئن قيل لفضيلة الشيخ لِمَ ضعفت ! إسناد الحديث ولجأت إلى الشواهد مع وجوده بكل هذه الطرق والمتابعات فى كل هذه المصادر ؟

فجوابه : ما سبق من وجود كتب الفهارس والموسوعات .

وقد عزاه الأستاذ السامرائى وصاحبه محمود خليل إلى البخارى ومسلم ، وهذا يؤكد كون فضيلة الشيخ لم ينظر فى نسخة السامرائى التى اعتبرت أصلاً .

وأما إحالته على الحديث رقم (١٣٩٥) فهو من حديث أنس ، وهو شاهد لبعض الحديث ، فكان يلزمه ألا يصحح الحديث بتمامه لعدم وقوفه على ما يشهد له بتمامه .



❐ حديث رقم [١٥٤٤] ❐

○ صححه ، وفى إسناده عنعنة ابن إسحاق .

❐ **وفى حديث رقم [١٥٤٦]** : أعله بعنعة ابن إسحاق .

❐ **وفى حديث رقم [١٥٤٨]** : قال صحيح ، مع أن فى إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، وهو ضعيف .

وأكتفى بهذا القدر ، ولعل فيه كفاية ، والحمد لله رب العالمين .

وكان المقصود الرئيسى وراء تلك النظرات فى عمل صاحب النظرات فى « **السلسلة الصحيحة** » هو إظهار مدى تأهل صاحب النظرات لانتقاد أهل العلم بالحديث خاصة الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ من عدم ذلك ، ولعله قد ظهر بما سبق عدم تأهله للحكم على الأحاديث فضلاً عن الحكم على الأئمة ، ولذلك فقد أصبح من نافلة القول مناقشته فى انتقاداته على الشيخ ـ رحمه الله ـ ، ورميه له بالتساهل ، ومع ذلك فقد رأيت مناقشته فى ذلك تتميماً للفائدة ، وزجرًا لكل متطاول على الشيخ وغيره من أهل العلم ، وهذا ما سيأتى فى الأبواب الآتية إن شاء الله تعالى .



● نظرة إجمالية في نظراته في

« السلسلة الصحيحة » ●



إن المتأمل فيما عارض فيه صاحب النظرات الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ في تضعيف ما صححه أو حسَّنه ، ومن ثم اتهامه له بالتساهل إنما هو ناشئ غالباً من معارضته لاجتهاد الشيخ برأيه الشخصي ، وليس ناشئاً عن شيء غاب عن الشيخ كانقطاع في الإسناد أو علة خفيت عليه أو نحو ذلك إلا في القليل النادر، وحتى تكون هذه النتيجة مبنيَّة على دراسة واقعية ، نعرض لهذه الأحاديث التي انتقدها على الشيخ حديثاً حديثاً ، ونعرض وجه معارضته لتصحيح الشيخ لها بدون مجاملة :

وصف الإمام المجدد الألباني للشيخ مصطفى بالتسلط على علم الحديث مع جهله به

□ **الحديث الأول** : نجد أنه انتقد أسانيد الأحاديث بذكره أقوال أئمة الجرح والتعديل في بعض رواتها ، ثم أعطى حكما إجماليا قائلا : وبذلك يتضح أن الطرق المذكورة لا تنتهض بالحديث لدرجة الصحة .

● **فنقول** : لماذا أطلق هذا الحكم ؟

○ **الإجابة** : لقد أطلق هذا الحكم بناء على رؤيته لأسانيده يعني برأيه الخاص، وقد ردَّ عليه شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ في الطبعة الأخيرة «**للسلسلة**» (٤٤/١) حيث قال : وقد تنطع بعض المعاصرين **ممن لم يتقن هذا العلم وقواعده** ، فانتقد تصحيحي لهذا الحديث بمجموع طرقه ببيانه لعلل مفرداتها !، فكأنه لا يؤمن بقاعدة تقوية الحديث بالطرق[١] ! ولذلك تعقب أيضاً الإمام

---

(١) رحم الله شيخنا ؛ فقد نظر إلى الرجل من جهة الخطأ والصواب ، وذلك لأن الشيخ ـ رحمه الله ـ تأمل موقفه في هذه المسألة منفردة ، وإلا فإن الشيخ ـ رحمه الله ـ لو رأى منه =

الشوكانى الذى كان ممن سبقنى إلى تقوية الحديث ، فقال المومى إليه : « ولنا بعض التحفظات على قول الشوكانى _ رحمه الله _ : وهذه الطرق يشد بعضها بعضا ، فنحن لا نوافقه على هذا القول لما بيناه » !

فقال الشيخ _ رحمه الله _ : كذا قال _ هداه الله _ وهو لم يصنع شيئاً سوى بيان ضعف المفردات _ كما ذكرت _ مما لا يعجز عنه كل مبتدئ فى هذا العلم ! ، ولم يتعرض للجواب عن القاعدة المذكورة ألبته ، فوقع لجهله بهذا العلم فى مخالفة من ذكرنا من العلماء وغيرهم ، كابن القطان الفاسى ، فإنه صحح الطريق الثانية فى كتابه القيم « **الوهم والإيهام** » (٢/١٥١/٢) ، ومثله ابن كثير فى « **تفسيره** » ، فإنه قوّى الطريق الأولى بالثانية ، واعتبرها شاهدًا للأولى ، وصححه ابن القيم فى « **الداء والدواء** » ، فإلى الله المشتكى من تسلط الجهلة على هذا العلم ، ومخالفتهم للعلماء تضعيفاً وتصحيحاً وتحريفاً . اهـ .

□ **الحديث الثانى** : له إسنادان فى « **الصحيحة** » : الأول قال فى أحد رواته : والراجح عندنا أنه تابعى . كذا قال ، ثم قال : أما الشاهد الذى ذكره الشيخ فيتوقف الحكم عليه على النظر فيما عند المحاملى فى « **الأمالى** » إذ أنه [كذا] ليس بين أيدينا .

● **فأقول** : وماذا يصنع الناس الآن ؟ ينتظرونك حتى تقف عليه عند المحاملى ؟ وقد مضى أكثر من خمسة عشر عاماً ، ولم تأت بشىء أم ماذا يصنعون ؟

□ **الحديث الثالث** : ضعَّف إسناده بناء على تضعيفه أحد رواته معارضاً حكم الحافظ ابن حجر وشيخنا الألبانى عليه برأيه .

= حـالاً آخر لوصفه بوصف آخر ، والشيخ _ رحمه الله _ كان ذا فراسة ؛ فقد سبق قبل قليل وصـفه لـه بقوله فى « **الرد المفحم** » ص (٨٦) : هذا من قبيل اللعب على الحبلين والكيل بكيلين ، وأما تقوية الحديث بالطرق فلا يخفى أنه يأخذ بها إذا أراد ، وكتاباته شاهدة لذلك .

□ **الحديث الرابع** : انتقد أفراد طرقه ، ولم يقطع بشىء[1] ، وقد رجع الشيخ عن تصحيحه كما فى الطبعة الجديدة .

□ **الحديث الخامس** : انتقد أيضاً أفراد طرقه ، وحكم بضعفه ، فزعم أن طرقه لا تتقوى ، وإن كان فى طريق من طرقه علة غابت عن الشيخ ، إلا أن الحكم الإجمالى على الطرق بأنها لا تتقوى إنما صدر منه من مجرد رأيه .

□ **الحديث السادس** : انتقد إسناده الأول ، لأجل عبد الله بن محمد ابن عقيل .

فذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل ، ثم قال : فإذا طبقت قواعد الجرح والتعديل ، وعرفت مخارج الألفاظ عندهم وتباين أقدارهم وتفاوتهم فى التشدد والتساهل علمت أن الرجل لا يحتج به ، وإنما يعتبر به فقط ، فحديثه ضعيف إن لم يتابع . انتهى كلامه .

فإذا نظرت إلى كلامه وجدته يطلق عبارات كبيرة ورنانة تُرهب غير العارف بهذا الفن ، وأنا أسأله لماذا لم تبين لنا كيف طَبَّقت قواعد الجرح والتعديل هنا مع ما ذكرت من الكلام الذى بعده ؟

هل البخارى ، وأحمد ، وإسحاق ، والحميدى متساهلون ؟

وهل الذهبى لم يطبق قواعد الجرح والتعديل حين جعل حديثه فى مرتبة الحسن ؟

---

(١) وقد وقع خطأ مطبعى فى عزوٍ للشيخ لأحمد (٣٣٣/٦) ، فقال صاحب النظرات : لم نره فى المصدر المشار إليه!!!
فلم يُكلف نفسه البحث عنه على المعهود منه ، وهو موجود فى « **المسند** » (٣٣٣/٤) .

والمقصود أن الاعتماد فى استخلاص الحكم على مثل هؤلاء الرواة هو باجتهاد المحدث ، وفى مثل هؤلاء يقول الذهبى فى الموقظة ص (٨) : ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها ، فأنا على إياس من ذلك ، فكم من حديث تردَّد فيه الحفَّاظ ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح ؟

بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده فى الحديث الواحد ، فيوماً يصفه بالصحة ، ويوماً يصفه بالحسن ، ولربما استضعفه . انتهى المراد منه .

فهذا كلام إمام عارف بالفن ، لا ما سبق من العبارات الرنانة التى توهم السامع أن كلامه مبنى على القواعد ، وكلام غيره ليس كذلك، وعلى أى حال فموقفه من هذا الحديث كغيره خالف اجتهاد الشيخ فى تقويته برأيه هو .

□ **الحديث السابع** : لم يصححه الشيخ، بل ظاهر كلامه أنه يضعفه، حيث حكى قول ابن عدى : الحكم بن سنان بعض ما يرويه مما لا يتابع عليه ، فقال الشيخ : ونحوه قال العقيلى ، فقال الشيخ : قد توبع عليه ، فالحديث صحيح ، وقد أشار إلى ذلك العقيلى بقوله : وقد روى فى القبضتين أحاديث بأسانيد صالحة ، فحذف صاحب النظرات قول العقيلى : وقد روى فى القبضتين أحاديث بأسانيد صالحة ، فلماذا ؟

□ **الحديث الثامن** : ضعَّف إسناده لاختلافه مع الشيخ فى الحكم على راويين فى الإسناد ، فخالف اجتهاد الشيخ برأيه .

□ **الحديث التاسع** : فيه علَّة فاتت الشيخ ، فحُكم الشيخ عليه بالصحة مرجوح ، والله أعلم .

□ **الحديث العاشر** : خالف اجتهاد الشيخ برأيه فى تقوية الحديث بطرقه .

□ **الحديث الحادى عشر** : خالف رأيه اجتهاد الشيخ ، وعلى أى حال. فالخلاف فيه فى لفظة من الحديث ، وليس فيه كله .

□ **الحديث الثانى عشر** : وهو من طريق صالح مولى التوأمة عن أبى هريرة مرفوعاً : **ما جلس قومٌ مجلساً لم يذكروا الله فيه**..... الحديث .

وقد رواه الشيخ الألبانى فى « **الصحيحة** » من طرق عن صالح ، ولكن الشيخ وَهِمْ ، فجعل الطرق كلها عن سفيان الثورى عن صالح .

○ فعلّق على ذلك فضيلة الشيخ صاحب النظرات بقوله : إسناده ضعيف ، إذ أن[كذا] فى إسناده صالح بن نبهان مولى التوأمة ، ضعَّفه أكثر أهل العلم ، واختلط بآخره [كذا] ، ورواية سفيان الثورى خاصة عنه ضعيفة ، إذ أنه [كذا] سمع منه بعد الاختلاط . انتهى كلامه .

ثم إن فضيلة الشيخ قد وقف على كون شيخنا الألبانى _ رحمه الله _ قد وهم فى جعْل الطرق كلها من طريق الثورى عن صالح ، حيث قال : وقد جمع الشيخ ناصر الروايات التى ذكرها للحديث على سفيان الثورى عن صالح مولى التوأمة ، وليس الأمر كذلك ، فهو عند الحاكم (٤٩٦/١) من طريق عمارة ابن غزية عن صالح مولى التوأمة . انتهى كلامه .

● **وأقول** : إن من بين هؤلاء الذين رووا الحديث عن صالح مولى التوأمة زياد بن سعد ، وابن أبى ذئب ، وهما قد سمعا من صالح مولى التوأمة قبل

الاختلاط ، وقد قال ابن معين : صالح مولى التوأمة ثقة حجة ، فقيل له : إن مالكاً ترك السماع منه ؟

فقال : إن مالكاً إنما أدركه بعد أن كبر وخرف ، والثورى إنما أدركه بعدما خرف ، وسمع منه أحاديث منكرات ، ولكن ابن أبى ذئب سمع منه قبل أن يخرف ، وكذا قال غير ابن معين .

وعلى هذا فالإسناد حسن ، ولعل قائلاً يقول : لعل فضيلة الشيخ لا يعترف بكلام ابن معين ، فلا يميز بين الرواة عن صالح ، بل يضعفه مطلقاً .

فأقول : يرد هذا أن فضيلة الشيخ **قد حكم بحسن الحديث رقم (٢٨١)** من « **منتخب عبد بن حميد** » ، وعلل ذلك بقوله : فى سنده صالح مولى التوأمة مختلط ، لكن الراوى عنه هو ابن أبى ذئب ، وهو ممن روى عنه قديماً ، فروايته عنه لا بأس بها كما ذكره جمع من العلماء . انتهى كلامه الذى كتبه تعليقاً على الجزء الأول من « **المنتخب** » المطبوع عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ـ يعنى قبل نظراته بأربعة أعوام ـ ، ثم أعاده فى طبعته الأخيرة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ، وهذا يعنى أنه يقول بتحسين رواية ابن أبى ذئب عن صالح قبل نظراته وبعدها ، فلماذا ضعف إسناد الحديث فى النظرات بسببه ؟

الجواب لا يحتمل إلا أمرين لا ثالث لهما :

○ **الأول** : ألا يكون قد وقف على رواية ابن أبى ذئب عن صالح فى هذا الحديث ، وهذا الاحتمال ليس بشىء ، إذ إن روايتى ابن أبى ذئب وزياد ابن سعد موجودتان فى تخريج شيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ للحديث ، وهو يرجع إلى جميع المصادر التى عزا إليها الشيخ ، وكيف لا يفعل هنا ، وقد وقف على وهمٍ للشيخ وهو عزوه الحديث للحاكم من طريق الثورى عن صالح ، فقال :

إنه عند الحاكم من طريق عمارة بن غزية عن صالح ، فلا يعقل أن يكون عند أحمد (٢/٤٥٣) من طريق ابن أبي ذئب ، و (٢/٤٩٥) من طريق زياد بن سعد وهما موجودان فى تخريج الشيخ ، ولا يرجع إليهما لينبه على وقوع الشيخ فى الوهم لجعله جميع طرق الحديث عن سفيان الثورى ، ولئن جاز فى عقل إنسان أنه لم يرجع إلى هذين الموضعين ، فهل يجوز فى عقله أيضا أن يحاشى جناب شخصه من الاستهتار والاستخفاف بالحكم على الأحاديث والانتقاد على أئمة الحديث ، وأن يسمى ذلك تحقيقا منخدعا بقول فضيلة شيخه فى مقدمة النظرات : (**وقد أحببنا أن ننظر فى هذه « السلسلة » بشىء من التحقيق والتدقيق**) .

○ **الثانى** : هو أنه وقف على روايتى ابن أبي ذئب وزياد بن سعد ، وهو يحسنها كما سبق قبل النظرات وبعدها ، وترك ذكرهما ليضعف الإسناد ، فيكثر عدد الأحاديث التى انتقدها على الشيخ الألبانى _ رحمه الله _ [1] ، والمطلوب هو البحث عن الدافع وراء ذلك على أن جناب الشيخ شعاره (لا مساس)؟ ! .

□ **الحديث الثالث عشر** : أقول فى ذلك إحقاقاً للحق : إن تحسين الشيخ لإسناده لا يتفق مع ما ذكر الأئمة من القدح فى رواية ابن عجلان عن المقبرى عن أبي هريرة ، لكن الحديث وإن كان له رقم خاص فى « **السلسلة** » إلا أن الشيخ أورده كشاهد .

□ **الحديث الرابع عشر** وهو التاسع والسبعون : أقول إنَّ الشيخ ضعَّفه فلا وجه لعدِّه فى الأحاديث المنتقدة لتكثير العدد .

---

(١) وقد اتهمه الأخ سمير الزهيرى بإخفاء الحقائق (أعنى فى وقفاته) ، ثم أعدت كلامه وزدت المسألة بياناً فى « **الانتصار** » فى طبعته الأولى ، فآثر الصمت .

وصف الشيخ الألباني لصاحب النظرات مرة أخرى بالتسلط على علم الحديث مع جهله البالغ به

□ **الحديث الخامس عشر** : ضعفه لمخالفته الشيخ فى الحكم على رواية الثقات ممن وقعوا فى بعض البدع ، وقد ردَّ عليه الشيخ قائلاً له ولصاحبه المؤذن ، فى حكم تارك الصلاة ص (٥٤) : ولم يجدا ما يتعلقان به لتضعيفه إلا أنه من رواية أبى معاوية محمد بن خازم الضرير ، بحجة أنه كان يرى الإرجاء ، وأن الحديث موافق لبدعة الإرجاء ، وهذا من الجهلِ البالغ ، ولا مجال الآن لبيانه ، إلا مختصرًا ، فإن أبا معاوية مع كونه ثقة محتجاً به عند الشيخين ، فإنه قد توبع من ثقة مثله وأن الحديث لا صلة له بالإرجاء مطلقاً ، وهما إنما ادعيا ذلك لجهلهم بالعلم[1] ، وكيف يكون ذلك ، وقد صححه الحاكم والذهبى ، وكذا ابن تيمية والعسقلانى والبوصيرى ، ولئن جاز فى عقلهما أن هؤلاء العلماء كانوا فى تصحيحهم إياه جميعا مخطئين ! فهل وصل الأمر بهما أن يعتقدا بأنهم يصححون ما يؤيد الإرجاء ؟

تالله إنها لإحدى الكُبر أن **يتسلط على هذا العلم من لا يحسنه ، وأن يضعفوا ما أهل العلم يصححونه .انتهى كلامه رحمه الله**[2] .

وعلى أى حال فحاصل الأمر أن صاحب النظرات خالف اجتهاد الشيخ برأيه كغيره من الأحاديث السابقة .

□ **الحديث السادس عشر** : اختلف برأيه مع الشيخ فى إثبات سماع راوٍ من شيخه ، فضعف الحديث لذلك .

---

(١) هكذا وقع فى كتاب حكم تارك الصلاة ، على خلاف المشهور عند النحاة (لجهلهما) ، وإن كان منهم من يجرى المثنى مجرى الجمع ، والله اعلم .

(٢) وصححه شيخنا مقبل بن هادى ـ رحمه الله ـ فى « **الجامع الصحيح مما ليس فى الصحيحين** » (٦/٤٢٩) ، وهو آخر حديث فيه .

□ **الحديث السابع عشر** : اختلف مع الشيخ فى تقوية الحديث بطرقه كسابقه ، فخالف اجتهاد الشيخ برأيه ، وأيضا متن الحديث له طرق ذكرها الشيخ قبله وبعده .

وبعد هذا العرض لنظراته فى المائة حديث الأولى من « **السلسلة الصحيحة** » أقول إن الغرض من ذلك بيان ما قررته فى أول الباب وهو أن الغالب على انتقاداته للشيخ إنما هو رأى يقابل اجتهاداً .

فالسبعة عشر حديثاً منها حديثان ظهر كون حكم الشيخ عليهما مرجوحاً ، والباقى إنما هو مقابلة منه لاجتهاد الشيخ برأيه(١) .

وبعد النظرات فى عمل صاحب النظرات ؛ هل يمكن لأحد أن يدَّعى أن له رأيا معتبرًا فى الحكم على الأحاديث ، فضلاً عن معارضته الأئمة ؟



(١) علـى أنـه لم يكن الغرض من عرض هذه الأحاديث هو مناقشته فى نقد ما كتبه ، وإلا لاجتهدت فى جمع طرق الأحاديث وبيان ما فيها ، ولكننى بعد ذلك سأقول فيها باجتهادى ، وعلى حسب علمى ، وليس هذا هو المقصود ، ولكن المقصود هو بيان قاعدة لغير المتخصصين والمبتدئين إذا خالف أحد طلاب العلم عالماً كبيراً .

• ماذا يصنع مبتغي الحق إذا خالف طالب علم[١] الشيخ الألباني في الحكم على حديث؟ •



إجابةً على هذا السؤال أقول وبالله التوفيق :

لا شكَّ أنَّ السائل إذا لم يكن من أهل المعرفة والتمييز فى الحديث أنَّ عليه أن يُقلِّد الأعلم ، وكنت أقول لإخواننا :

○ هب أنَّ الحافظ ابن حجر خالف على بن المدينى فى الحكم على الحديث ، بقول من نأخذ إذا لم نستطع الترجيح ؟

● الجواب : لا شك فى تقديم قول على بن المدينى .

○ ثم هب أن ابن حجر اختلف مع الألبانى فى الحكم على الحديث ، بقول من نأخذ إذا لم نستطع الترجيح ؟

● الجواب : لا شك فى تقديم قول الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ .

○○ **ثم أقول** : إذا اختلف قول الألبانى ـ رحمه الله ـ فى الحكم على حديث مع قول طالب علم بقول من نأخذ إذا لم نستطع الترجيح ؟

●● **الجواب** : لا شك فى تقديم قول الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ .

قال الحافظ ابن حجر فى « **هدى السارى** » ص (٢٤٦ - ٢٤٧) فى دفاعه عن الأحاديث المنتقدة على البخارى ومسلم فى « **صحيحيهما** » :

---

(١) هــذا مع التنزل ، وإلا فهل يروق لصاحب فهم أن يصف صاحب النظرات بكونه طالب علم بعدما وقفنا على أفاعيله « **بمنتخب عبد بن حميد** »؟

والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول : لا ريب فى تقديم البخارى ، ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن فى معرفة الصحيح والمعلل، فإنهم لا يختلفون فى أن على بن المدينى كان أعلم أقرانه بعلل الحديث ، وعنه أخذ البخارى ذلك ، حتى كان يقول : ما استصغرت نفسى عند أحد إلا عند على بن المدينى ، ومع ذلك فكان على بن المدينى إذا بلغه ذلك عن البخارى يقول : دعوا قوله ، فإنه ما رأى مثل نفسه ، وكان محمد بن يحيى الذهلى أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهرى ، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعا ، وروى الفربرى عن البخارى قال : ما أدخلت فى « **الصحيح** » حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى ، وتيقنت صحته ، وقال مكى بن عبد الله سمعت مسلم بن الحجاج يقول : عرضت كتابى هذا على أبى زرعة الرازى ، فكل ما أشار أن له علة تركته ، فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما ، **فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ، ولا ريب فى تقديمهما فى ذلك على غيرهما ، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة . انتهى المراد منه .**

فتبين بهذا أن المقلد فى هذا الفن عليه أن يختار قول الأعلم .



● الرد على ادعاء صاحب النظرات تساهل الشيخ الألباني ●



لقد نص صاحب النظرات على تساهل الشيخ ـ رحمه الله ـ فيما وقفت عليه فى موضعين : الأول فى النظرات حيث قال فى مقدمتها ص(٦): قد يغتر الشيخ بكثرة طرق الحديث بالرغم من شدة ضعف أفرادها ، وما يكون فى بعضها من علل قد ترد الأسانيد بعضها لبعض ، فلا تنتهض لتقوية ذلك الحديث ، كما يلاحظ على الشيخ التساهل فى توثيق الرجال ، خاصة المجاهيل منهم .

وقال فيما سماه بـــ « **شرح علل الحديث** » ص (٦٨) بعد حكمه على الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ بالتساهل فى تقوية ضعفاء الرواة : أما الشيخ ناصر الألبانى ـ رحمه الله ـ فهو أحسن حالا فى هذا الجانب إلا أن عمله لا يخلو من شئ من ذلك ، ووجه ذلك أنه يصحح الحديث فى كثير من الأحيان بناء على صحة الإسناد فقط ، ولا ينظر إلى أوجه إعلاله ، وأحياناً يصحح الحديث بمجموع الطرق وكثرتها مع شدة ضعفها[1] . انتهى كلامه .

ونلخص أسباب اتهامه للشيخ ـ رحمه الله ـ بالتساهل فيما يلى :

○ **الأول** : الاغترار بكثرة طرق الحديث فيقويه مع شدة ضعفها .

○○ **الثانى** : وجود علل ترد الأسانيد بعضها لبعض ، ولا ينظر إلى أوجه إعلالها .

○○○ **الثالث** : التساهل فى توثيق الرجال عامة .

○○○○ **الرابع** : التساهل فى توثيق المجاهيل خاصة

---

(١) وهذه الجملة الأخيرة زادها فى الطبعة الأخيرة من الكتاب .

□ الادعاء الأول □

الاغترار بكثرة طرق الحديث فيقويه مع شدة ضعفها

هذا الطعن فى الشيخ وهذه الدعوى لا تتحقق إلا إذا وجد أحد أمرين :

○ **الأمر الأول** : وهو أن الشيخ يجهل أن الحديث إذا كانت طرقه شديدة الضعف فإنها لا تقوى بعضها بعضا ، وهذا الأمر لا أظن أحدا يدعيه ، ومن شك فى ذلك أو أراد أن يشكك فلينظر إلى طريقة الشيخ فى « **السلسلة الصحيحة** »[1] .

الأمر الثانى : أن يُقال إن الشيخ يتساهل فى الحكم على الرواة فيعتبر الراوى الضعيف جداً ضعيفاً فقط ، وهذا يرجع إلى دعوى كون الشيخ يتساهل فى توثيق الرواة ، وسيأتى الجواب عنه .

وبقى أمر ثالث : يمكن أن يقال إن الشيخ يتساهل فى نقد الأسانيد بحيث تكون فيها علل خفية تنقل الأسانيد من الضعف فى الظاهر إلى الضعف الشديد ، وهذا الأمر أيضا يرجع إلى السبب الثانى لاتهامه للشيخ بالتساهل .

وعلى أى حال سنعرض حديثاً مما انتقده على الشيخ ، ورأى أن الشيخ ـ رحمه الله ـ قواه مع شدة ضعف رواته ، وهو الحديث الأول من النظرات[2] :

وله أسانيد :

– **الإسناد الأول** : طعن فيه صاحب النظرات بالطعن فى إسحاق أبى عبد الرحمن ، فأورد أقوال أئمة الجرح والتعديل ، ثم قال: فمثل هذا لا يحتج به .

---

(١) وعلى سبيل المثال فى « **الصحيحة** » (١/٩٥) رقم (٦٤) قال : إسناده ضعيف ، لكن يستشهد به ، لأنه ليس شديد الضعف .

(٢) وهو الحديث رقم (١١) من « **السلسلة الصحيحة** » .

● **فأقول** : إن الشيخ ـ رحمه الله ـ لم يورده للاحتجاج به ، بل للاستشهاد به ، وهو صالح لذلك ، فقد قال فيه الذهبى فى الميزان : جائز الحديث .

فخلاصة أقوال أئمة الجرح والتعديل عند الذهبى أنه يحتج به ، وأما ابن حجر فقال : فيه ضعف ، ومعلوم أنها أقل من قولهم : ضعيف، فهم يستعملونها فيمن ضعفه قريب ، فهل يمكنه أن يعارض هذين الجبلين ، فيقول إنهما لم يفهما كلام أئمة الجرح والتعديل ؟!!

– **والإسناد الثانى** : له طريقان عن عطاء عن ابن عمر مرفوعا به، وفى كل من الطريقين مقال إلا أنهما يقوى بعضهما بعضا .

وتبقى علة الاختلاف فى سماع عطاء من ابن عمر ، فنقول هل الطريق التى فيها انقطاع لا تصلح فى الشواهد ، فضلا عن كون الانقطاع ليس مقطوعاً به ، بل مختلفاً فى وجوده وعدمه[1] ، وأين هذا من تقوية صاحب النظرات لحديث البراء بن معرور السابق بموقوفات منقطعة .

– **والإسناد الثالث** : وهذه الطريق أعلّها صاحب النظرات بشهر ابن حوشب وبأبى جناب يحيى بن أبى حية .

فأما شهر فمختلف فى الاحتجاج به ، فمثله أقل أحواله أن يكون صالحاً للاعتبار به .

وأبو جناب يحيى بن أبى حية ضعفوه لكثرة تدليسه ، وقد عنعن والإسناد صالح للاعتبار ، لأن يحيى ليس شديد الضعف ، فقد وثقه أبو نعيم الفضل ابن دكين كما فى « **العلل** » لعبد الله بن أحمد (٤٤٧٣) .

---

(١) وإن كنت أرى أن إثبات سماع عطاء من ابن عمر هو الصحيح ، وليس المقام متسعاً لتفصيل ذلك .

- **والإسناد الرابع** : أخرجه ابن عدى فى « **كامله** » (٢/٢٢) من طريق بشير بن زياد الخراسانى ثنا ابن جريج عن عطاء عن جابر ، وأعله صاحب النظرات ببشير وعنعنة ابن جريج .

أما بشير فقال ابن عدى : غير مشهور ، فى حديثه بعض النكرة ، وقال الذهبى : منكر الحديث ، ولم يترك .

وقول الذهبى : لم يترك يعنى أنه صالح للاعتبار .

فالحديث بهذه الطرق لا يشك منصف فى الحكم عليه بالحسن ، إن لم يكن صحيحاً .

وعلى أى حال فهذه الأحاديث التى يختلف صاحب النظرات مع الشيخ فى تقويتها بمجموع طرقها لا يخرج سبب الخلاف عن كونه رد اجتهاد الشيخ برأيه .

فالشيخ يرى باجتهاده أن طرق الحديث بمجموعها تتقوى ، وصاحب النظرات يرده عليه ، ولذلك فقد قال صاحب النظرات فى آخر تعليقه على طرق الحديث : وبذلك يتضح أن الطرق المذكورة لا تنتهض بالحديث لدرجة الصحة .

وقال قبل ذلك : ولنا بعض التحفظات على قول الشوكانى : (وهذه الطرق يشد بعضها بعضا) ، فنحن لا نوافقه على هذا القول لما بيناه . انتهى كلامه .(١)

وقوله لما بيناه فيه تلبيس وتدليس لأنه لم يحكم على إسناد واحد من هذه الأسانيد بشدة الضعف ، ولو حكم لطالبناه بالبينة .

---

(١) وقد سبق جواب الشيخ عن ذلك .

والحاصلُ أنَّ الحكم على أسانيد حديثٍ ما بأنها يقوى بعضها بعضاً مبناه على الاجتهاد .

فإذا خالف من بيَّنَّا بعض حاله اجتهاد شيخ الإسلام الألبانى ـ رحمه الله ـ بأيهما يأخذ غير المتخصصين ؟



◘ السبب الثانى لاتهام صاحب النظرات للشيخ الألبانى بالتساهل ◘

وجود علل ترد الأسانيد بعضها لبعض ، ولا ينظر إلى أوجه إعلالها .

● **فأقول** : أما وجود علل فى بعض الأسانيد التى يصححها الشيخ فهذا مما لا ينكره منصف ، والشيخ فى ذلك كغيره من أهل العلم يصيب ويخطئ ، كما ذكره شيخنا الفاضل مقبل بن هادى الوادعى ـ رحمه الله ـ ، وهذا الأمر لا يضير الشيخ فى شيء ، فالله ﷻ أبى العصمة إلا لكتابه ﷻ ، ويوجد فى عمل غيره من أهل العلم المعاصرين ، بل وبعض من قبلهم أكثر مما يوجد عند الشيخ من هذا القبيل ، ونحن لا نطالب طالب علم بتقليد الشيخ ، والشيخ نفسه ـ رحمه الله ـ لا يرضى بذلك كما هو معروف من كلامه .

ولكن ما حجم هذا الذى يقع فى عمل الشيخ من وجود علل فى بعض الأسانيد التى يصححها ؟

لكى نصل إلى نتيجة أقرب للصواب ننظر فى هذه المائة حديث التى تعقب صاحب النظرات فيها الإمام المجدد الألبانى ، وننظر إلى عدد الأسانيد الموجودة فى هذا القدر من الأحاديث ، وعدد الأسانيد التى صححها الشيخ

بالنظر إلى ظاهر الإسناد وهى معلة ، وفات الشيخ وجه إعلالها ، ثم نقارن العدد بالعدد لننظر هل الذى فات الشيخ من العلل بالنسبة إلى عدد الأسانيد يُخوِّل لأحد أن يحكم على الشيخ من خلال هذه النسبة بالتساهل فى هذا الجانب أم ماذا ؟.

فقد تبيَّن أنَّ فى هذه المائة (١٩٥) طريقاً مستقلاً ، وكل من هذه الطرق له تخريجاته الواسعة كما هو معروف من منهج الشيخ فكم طريقاً من هذه الطرق وقف صاحب النظرات على علل فيها :

○ **فهذه هى** : الحديث الخامس من « **النظرات** » فيه طريق عن ابن عباس ص (١٨) من « **النظرات** » ـ الحديث التاسع من « **النظرات** » ص (٢٧) ، فهذان الطريقان هما اللذان فات الشيخ الوقوف على علتهما من نحو من مائتى طريق[1] ، فلماذا التهويل والمبالغة بأن الشيخ لا يلتفت إلى إعلال الأحاديث ؟

إنَّ عدد أحاديث « **صحيح الجامع** » (٨٢٠٢) حديثاً ، فضلاً عن « **ضعيفه** » ، فإن كان فى غضون ذلك أشياء فاتت الشيخ كعادة البشر ، فإن ذلك لا يجوز أن يكون مسوغاً لتشكيك الناس فى علم هذا الإمام.

إنَّ أكثر الدعاة والكتاب الإسلاميين اليوم إذا أوردوا حديثاً قالوا صححه الألبانى ، ضعَّفه الألبانى ، فهل يريد صاحب النظرات منهم أن يحذفوا الألبانى ، ويضعوا مكانه مصطفى العدوى ؟

والأمر كما قيل :

كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوَعْل



(١) هـــناك طرق تكلم الشيخ عن عللها ، فليست مما فاته حتى تعد مع هذه المذكورة ، والله أعلم .

▢ السبب الثالث لاتهام صاحب النظرات للشيخ بالتساهل : ▢

التساهل فى توثيق الرجال عامة

للتأكد من فساد هذه الدعوى من عدمها ، فإننى بحثت فى المائة حديث التى انتقدها صاحب النظرات من الصحيحة لأنظر كم رجلاً خالف الشيخ فيها ؟

فإذا رجل واحد قال الشيخ فيه : لا بأس به ، فى غير رواية زبان عنه ، وذلك فى « **الصحيحة** » رقم (٢١) ، فضعَّف صاحب النظرات الإسناد به ، ثم تكرَّر ذكره فى الحديث رقم (٦٤) من « **السلسلة** » من رواية زبان عنه ، فضعَّفها الشيخ ، فقال صاحب النظرات : إنها ضعيفة جدا .

ثم الحديث رقم (٤٤) حسن الشيخ إسناده ، وفيه عبد الله بن محمد ابن عقيل ، فضعف صاحب النظرات عبد الله .

هذان الراويان هما اللذان عارض صاحب النظرات الشيخ فيهما من حيث التعديل لهما ، فأما الأول فالشيخ ـ رحمه الله ـ مسبوق بقول الحافظ ابن حجر فيه وحكمه عليه .

وأما الثانى فإن الشيخ مسبوق بتحسين الذهبى حديثه .

فهل يجرؤ صاحب النظرات على رمى الذهبى وابن حجر بالتساهل ؟ .

وعلى أى حال فغاية الأمر فى هذين الراويين أن اجتهاد الشيخ مخالف لمن بيَّنَّا بعض حاله[1] .

---

(١) هناك رواة تكلم فيهم صاحب النظرات بالتضعيف ، لكن الشيخ لم يتكلم فيهم بجرح ولا تعديل فلذلك لم أذكرهم ، وإن كان عددهم لا يتجاوز الأربعة أو الخمسة .

فكان ماذا ؟

ثم على التسليم جدلاً بأن الشيخ أخطأ فى اجتهاده فى هذين الرجلين ما قيمة هذا الخطأ فى نحو مائتى طريق كل طريق فيه ما لا يقل عن أربعة رواة ، يعنى ثمانمائة راوٍ ، فهب أن الشيخ أخطأ فى راويين من ثمانمائة راوٍ ، فهل يسوغ هذا لأحد رمىٍ الشيخ بالتساهل فى توثيق الرجال كما زعم صاحب النظرات ، أظن الأمر قد بان وظهر لكل منصف ، والحمد لله رب العالمين .



□ السبب الرابع فى اتهام صاحب النظرات للشيخ بالتساهل □

التساهل فى توثيق المجاهيل خاصة

لكى نصل إلى الحقيقة فى هذه الدعوى ، فإننى قد بحثت فى هذه المائة حديث التى انتقدها صاحب النظرات وفى مقدمتها ذكر هذه الدعوى ، لأنظر كم راوياً وثّقهم الشيخ وحكم عليهم صاحب النظرات بالجهالة :

فبعد البحث : وجدت فى الحديث رقم (٤٤) من « **الصحيحة** » :

○ حمزة بن صهيب لم ينص الشيخ على توثيقه ، وإنما تابع الحافظ فى تحسين إسناده .

○ وفى الحديث (٥٩) : أيوب بن عبد الرحمن بن صعصعة

- قال الحافظ : صدوق ، فحسن الشيخ حديثه

○ وفى الحديث (٦٧) : عمرو بن علقمة بن وقاص

- حسن الحافظ حديثه ، فتابعه الشيخ[١]

فخرجنا من هذا أن الشيخ لم ينص على توثيق راوٍ واحد لم يسبق إلى توثيقه ، فأين هذه الدعوى العريضة : **يلاحظ على الشيخ التساهل فى توثيق المجاهيل منهم ؟**

وماذا يقال بعد ذلك فى أمر صاحب هذه الدعوى ؟

فإن كان ثم نقد فى الحكم على هؤلاء الرواة الثلاثة فإنما يوجه للحافظ ابن حجر _ رحمه الله _ ، فإن كان ذلك يوجب الحكم بالتساهل ، فإنما يوجه للحافظ ابن حجر[٢] ، وأما الشيخ ، فيقال له : لم أخذت بحكم الحافظ ابن حجر ؟

وعلى أى حال فحتى لو سلمنا بخطأِ الشيخ فى هؤلاء الثلاثة

فأين هؤلاء من ثمانمائة راوٍ مذكورين فى هذه المائة حديث ؟

أليس هذا من الظلم والإجحاف ورمى الشيخ بما ليس فيه ؟ أبهذا يُطعن فى أئمة الإسلام فى عصرنا ؟

فإنا لله وإنا إليه راجعون .

وأريد أن أذكّر بكلمة هنا تنوه ببعض فضل علمائنا وأئمة هذا الشأن المعاصرين على من أقحموا أنفسهم فى هذا العلم مؤخرًا ، فأقول :

---

(١) هناك رواة آخرون حكم عليهم صاحب النظرات بالجهالة ، ولكن الشيخ لم يوثقهم ، ولم يقوّ حديثهم ، فلذلك لم أذكرهم ، وعلى أى حال فهم لا يتجاوزون الثلاثة أو الأربعة .

(٢) أما بيان جهة توثيق الحافظ لبعض هؤلاء ، فقد بيَّنته فى كتاب « **القول الحسن فى كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن** ».

إن العلماء الذين عملوا فى خدمة السنة وتخريج أحاديثها قبل انتشار الكتب والفهارس كانوا يعتمدون فى ذلك على الاستقراء ، وهذا جهد عظيم ، وبه يضيع من أوقاقم الكثير والكثير .

قال الشيخ أحمد بن محمد شاكر ـ رحمه الله ـ فى مقدمة كتاب « **مفتاح كنوز السنة** » ، وهو يتكلم عنه : فلو كان بيدى هو أو مثله من أول عهدى بالاشتغال بكتب السنة لوفّر علىّ ثلاثة أرباع عمرى الذى صرفته فيها ، ولكننى من الاستجابة لمن اقترحوا على أن أضع كتابا جامعا للمعتمد منها ، وكتابا آخر للمشكل منها فى نظر علوم هذا العصر وفلسفته ، والجواب المقنع عنه . انتهى كلامه ـ رحمه الله ـ ، وشيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ له حظ كبير من هذا الجهد فى سبيل خدمة سنة رسول الله ﷺ ، فقد أضاع غالب عمره فى تقليب الصفحات للبحث عن الحديث وجمع طرقه ، فما تجده فى كتبه من جمع طرق للأحاديث فالغالب عليه أنه جمعها بجهده ، وليس اعتمادا على الفهارس التى انتشرت اليوم ، وأصبح من السهل على طالب العلم المبتدئ أن يجمع طرقاً للحديث لم يقف عليها أمثال هؤلاء الأعلام فى وقت قليل ، ولكن هل يُظن أن طالب العلم الذى يجمع طرقا كثيرة لحديث اعتمادا على الفهارس[1] يحصِّل كالذى يقلب فى الكتب ليستخرج طرق الحديث بنفسه ؟

لا يستويان أبدا ، بل ما تحصله بسهولة يذهب بسهولة ، وهذا خلاف الفوائد التى يقف عليها أثناء تقليبه فى كتب السنة .

وما بذله شيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ فى استقراء المكتبة الظاهرية معلوم، بل مشهور ، وما قصة الورقة الضائعة التى كانت سبباً لاستقراء الشيخ

(١) والآن دخـــل الكمبـــيوتر هذا المجال ، ففى لحظات تجد أمامك من طرق الحديث ما كان يضيع فى جمعها الساعات الكثيرة ، بل الأيام .

ـ رحمه الله ـ للمكتبة الظاهرية ، وعمله فهرساً لها ما قصتها إلا مثال على مدى صبر الشيخ ـ رحمه الله ـ على البحث والاستقراء ، فهل نسوِّى بين هذا وبين من وجد الكتب مُفهرسة ، بل ومُخرَّجة ، فهو يلتقط من هنا تخريجاً ومن هناك آخر ؟! .[1]



(١) وبعد كتابة هذه السطور ونشره فى الطبعة السابقة وقفت على كلام نفيس حول هذا المعنى لأخينا الشيخ أبى إسحاق الحوينى فى مقدمة كتابه « **تنبيه الهاجد** » ، فجزاه الله خيرا .

● الخاتمة ●

لقد مضى قول ابن رجب الحنبلي ـ رحمه الله ـ : **من تشبه بالعلماء وليس منهم يجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيرًا من الاقتداء بهم** ، ومضى قول النبي ﷺ : **المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور** ، وهذا يعني مشروعية بيان المنزلة الحقيقية لكل من دس نفسه بين أهل العلم ، وتظاهر بأنه منهم ، وليس منهم ، وظهر للناس بمنزلة لا يستحقها ، فيجب عند ذلك بيان حقيقته حتى لا يغتر الناس به ، ويجب على القادر على أن ينزع عنه ثوبي الزور أن ينزعهما عنه نصحاً لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ، ولعله بعد ذلك العرض لحال صاحب النظرات خلال هذا الكتاب قد ظهر جلياً اتصافه بالوصف السابق ، وعليه فبيان حاله مقصد شرعي ، بل واجب على المستطيع ، وقد اعترض بعض الفطناء عليّ في تسمية الكتاب حين رأوا أن بيان حال الرجل قد استغرق معظم الكتاب ورأوا أن يُختار للكتاب اسم حول بيان حال الرجل، وقولهم هو اللائق بحال الكتاب ، إلا أن إصراري على تسميته بـــ « **الانتصار للحق ولأهل العلم الكبار** ... » إنما هو لتعبيره عن الدافع الرئيس لي وراء بيان حال الرجل[1] ، وهو الانتصار لأهل العلم الكبار ، وعلى رأسهم شيخنا الإمام المحدث محمد ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ كما سبق بيانه ، وكان بيان

---

(١) ومع السعي وراء تحقيق هذه الغاية فقد حصل خير عظيم ببيان حال عمل صاحب النظرات وتعليقه على « **منتخب عبد بن حميد** » باسم « **التحقيق** » وهو مصدر مهم من مصادر السنة ، فأرجو أن أكون قد قدمت شيئا في خدمة سنة رسول الله ﷺ بهذا العمل .

حاله فى الأصل إنما هو لأجل دفع تعديه على الشيخ الألبانى وغيره ، ولذلك فإننى لا زلت أرى أن المناسب لاسم الكتاب هو ما خرج به فى الطبعة الأولى ، وهو « **الانتصار للحق وأهل العلم الكبار، والرد على من رمى الشيخ الألبانى بالتساهل** » .

وقد اجتهدت فى تحقيق هذا الغرض ، فإن وُجد فى القراء من لا يزال يحيك فى صدره بعض ما فى الكتاب لسبب أو لآخر فليعلم أن أخاه قد بذل جهدًا لا يستهان به فى تجلية الحقائق ، فمن ذلك أننى لمعرفة حقيقة خدمة نص « **منتخب عبد بن حميد** » قد قمت بمقابلة أحاديث المنتخب البالغة (**١٥٩٢**) حديثاً فى النسخ الثلاثة (التى بتعليق صاحب النظرات طبعة أولى _ وطبعة ثانية _ والتى بتحقيق الأستاذ صبحى السامرائى ومحمود خليل الصعيدى) قمت بمقابلة هذه الأحاديث كلها فى النسخ الثلاث حديثاً حديثاً أكثر من مرة ، وعلى أى حال فقد أحلت القضية على أهل العلم للفصل فيها ، وبالأخص هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة بالسعودية ، وهاك عرضها :

أيها السادة العلماء أفتونا مأجورين فيما يلى :

○ **أولاً** : هل يلزم من وصف الشيخ الألبانى _ رحمه الله _ بصاحب الفقه السقيم والشاذ والمنبوذ وأنه محروم الأجر لقلة فقهه ، أن يعترف اعترافاً صريحاً بخطئه ؟ وهل تجب عليه التوبة من ذلك ؟

○ **ثانيا** : هل يلزم من خص عالماً كالشيخ الألبانى _ رحمه الله _ بالتتبع والانتقاد دون غيره أن يعترف بخطئه ؟

○ **ثالثا** : وهل يجوز إذا لم يعترف بالخطإ فيما سبق أن ينكر عليه القادر سواءً بالقول أو بالكتابة ؟

○ **رابعاً** : ماذا يقال فى عمله فى « **منتخب عبد بن حميد** » من تزيين لأوله دون سائره ، وانتحال لعمل غيره ، وأهم ما فى ذلك كله : هل عمله يؤهله للحكم على الأحاديث صحة وضعفاً ، فضلاً على أن ينتقد على غيره ، فضلاً على أن يجعل من نفسه حاكماً على أئمة الحديث فى هذا العصر ؟!

○ **خامساً** : وبالجملة نرجو من السادة العلماء بيان مواضع الصواب والخطإ فى هذا الكتاب بالأدلة من الكتاب والسنة ، وجزاكم الله خيرًا .

وبعد هذا فعلى من لم يتضح له وجه الصواب فى هذه الأمور التى نحن بصددها عليه أن يدفع هذه الإحالة إلى أهل العلم وأن يتابعها حتى يجد جواباً منهم ، وإن لم يفعل فيجب عليه الإمساك ، لأن الله ﷻ يقول : ﴿ **وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً** ﴾ [الإسراء:٣٦] . هذا ، وأسأل الله لنا ولإخواننا المسلمين الهداية والتوفيق ، والحمد لله رب العالمين .



● فهرست الموضوعات ●

تم بحمد الله

